

مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثاني والثلاثون

رجب ١٤٣٥ هـ

رقم الإيداع: ٣٥٦٣ / ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ / ٠٦ / ١٤٢٩ هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤١٩٨ - ١٦٥٨





المشرف العام

معالي الأستاذ الدكتور / سليمان بن عبد الله أبا الخيل

مدير الجامعة

نائب المشرف العام

الأستاذ الدكتور / فهد بن عبد العزيز العسكر

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / أحمد بن عبد الله السالم

وكيل الجامعة لشؤون الطالبات

مدير التحرير

الدكتور / رعد بن عبد الله التركي

وكيل عمادة البحث العلمي للشؤون الثقافية

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. أحمد محمد علي

الأستاذ في البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

أ.د. خالد بن محمد الجديع

الأستاذ في قسم الأدب بكلية اللغة العربية

أ.د. سيف بن عبدالرحمن العريفي

الأستاذ في قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية

أ.د. شكري عز الدين المبخوت

عميد كلية الآداب في جامعة منوبة بتونس

أ.د. عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي

الأستاذ في قسم علم اللغة التطبيقي - معهد تعليم اللغة العربية

أ.د. محمد عبد الرحمن خطابي

الأستاذ في جامعة ابن زهر في أغادير بالمغرب

د. هشام عبدالعزيز محمد الشرقاوي

أمين تحرير مجلات الجامعة - عمادة البحث العلمي

قواعد النشر

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم العربية) دورية علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة، وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

أولاً: يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :

- ١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه .
- ٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتمدة في مجاله .
- ٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج .
- ٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية .
- ٥- ألا يكون قد سبق نشره .
- ٦- ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أم لغيره .

ثانياً: يشترط عند تقديم البحث :

- ١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية (مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير .
- ٢- أن يكون البحث في حدود (٥٠) صفحة مقاس (A ٤) .
- ٣- أن يكون حجم المتن (Traditional Arabic ١٧)، والهوامش حجم (١٤) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد) .
- ٤- يقدم الباحث نسخة مطبوعة من البحث، ونسخة حاسوبية مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة .

ثالثاً: التوثيق :

- ١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة .

- ٢- تثبيت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث .
- ٣ - توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .
- ٤ - ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .
- رابعاً:** عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العَلَم متوفى .
- خامساً:** عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .
- سادساً:** تُحَكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.
- سابعاً:** تُعاد البحوث معدلة، على أسطوانة مدمجة CD أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة .
- ثامناً:** لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .
- تاسعاً:** يُعطى الباحث خمس نسخ من المجلة، وعشرين مستلة من بحثه .
- عنوان المجلة :**

جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة العلوم العربية

الرياض ١١٤٣٢- ص ب ٥٧٠١

هاتف : ٢٥٨٢٠٥١ - ناسوخ (فاكس) ٢٥٩٠٢٦١

[www. imamu.edu.sa](http://www.imamu.edu.sa)

E.mail: journal@imamu.edu.sa

المحتويات

١٣	الإضمار في أسلوب (التنازع) بين السّماع والقياس د. سعود بن عبد العزيز الخنين
٩٧	خطاب الهوية القومية في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية د. عيسى عودة برهومة – أ. شيرين حربي جاد
١٥٣	سؤالات أبي علي الفارسي النّحويّة لشيخه أبي بكر بن السراج "جمعاً ودراسة" عبد الله بن محمّد بن جار الله النّغيمشي
٢٢٩	قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها د. قاسم بدماصي
٢٨٣	من بلاغة الخطاب الموجّه إلى أمهات المؤمنين بما عليهنّ من آداب في سورة الأحزاب (من الآية ٢٨-٣٤) د. الجوهرة بنت بخيت آل جهجاه



الإضمار في أسلوب (التنازع) بين السَّماع والقياس

د. سعود بن عبد العزيز الخنين

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



الإضمار في أسلوب (التنازع) بين السَّماع والقياس

د. سعود بن عبد العزيز الخنين

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

اشتمل باب التنازع على الكثير من التراكيب الغريبة التي قد يحكم لأول وهلة عليها أنها بعيدة عن طبيعة الكلام العربي، لما فيها من إضمار يجعل الجملة مضطربة فيها ذكر الضمير في غير موضعه، فيعود على متأخر في اللفظ والرتبة، أو يتكرر في الجملة الضمير أو الظاهر، أو يكون فيه فصل بين العامل والمعمول.

وقد حرصت في هذه الدراسة أن أدرس المسموع الوارد في كتب النحويين إن كان يتفق مع تلك الصور، ونظرت في قياس النحو هل يلائمها، وبحثت في قضية الإضمار قبل الذكر هل لها وجه في كلام العرب، وتاملت في التفريق بين ضمير الرفع وغيره في عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وحاولت أن أجد سبباً لوجه قياسي يوافق كلام العرب يتناول حالة تداخل الجملتين واختلاط عواملها بمعمولاتها. وحاولت أن أحصي صور التراكيب التي تكون في هذا الأسلوب، وأن أجد علاجاً لكل صورة منها تسلم من تلك المشكلات.



Pronominalization in Tanazu' 'Conflict' Style with Reference to Regular and Irregular Uses

Dr. Saud Ibn Abdulaziz Al-Khunain
Department of Syntax, Morphology, and Philology
Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

The area of Tanazu' [the conflict in identifying the relation between a pronoun and its referent] has numerous strange structures, which can be judged, at first gloss, as too far from the nature of Arabic speech, due to the misplaced pronouns, which makes the sentence unbalanced. Examples of this would be when a pronoun refers to a referent that is mentioned afterwards in the sentence [as in cataphora] and is of lower rank in terms of the Arabic sentence order, when the pronoun or the referent is repeated within the same sentence, or when the subject is separated from its object.

In this study, I was keen to investigate irregular uses mentioned in the books of Arab grammarians, to see if they matched any of the previously mentioned cases. I then looked into the books of Arabic grammar to find any regular uses that might match these cases. Additionally, I carefully examined the cataphoric use of pronouns to see if there is any justification, or an approved use in standard Arabic. I have also investigated the distinction between the subjective pronoun and other pronouns in referring to a referent that is mentioned afterward in the sentence [as in cataphora] and is of a lower rank in terms of the Arabic sentence order. Further, I have tried to find a standard use of two overlapped sentences, with their subjects and objects interchanged.

Finally, I have tried to list the forms of such structures, which are used in this style and to find solutions for every form, free of those problems.

مدخل:

غَمَرَنِي بِالْإِعْجَابِ وَالْفَخْرِ مَا وَجَدْتُهُ مِنْ إِحْكَامٍ فِي أَحْكَامِ النُّحُو، وَجَمَالٍ فِي جَمَلِهِ، وَدَقَّةٍ فِي دِقَائِقِهِ، وَتَنَاسُبٍ فِي أَدَاءِ الْمَعَانِي، وَتَنَاسُقٍ فِي الْأَلْفَاظِ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مَا وَجَدْتُهُ مِنْ قَوَاعِدَ عَامَّةٍ تَسْرِي عَلَى كُلِّ الْأَسَالِيبِ، وَيُحْتَكَمُ إِلَيْهَا فِي كُلِّ الْأَبْوَابِ.

غَيْرَ أَنَّ بَابَ التَّنَازُعِ بَلَغَ بِهِ الْبَحْثُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَبْلَغًا فِي بَعْضِ تَفَاصِيلِهِ مِنْ الصُّعُوبَةِ وَالتَّعْقِيدِ مَا لَيْسَ يَخْفَى، فَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى تَرَكَيبٍ غَرِيبَةٍ، قَدْ يُحْكَمُ لِأَوَّلِ وَهْلَةٍ عَلَيْهَا أَنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنْ طَبِيعَةِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، تَجِدُ وَاحِدًا مِنْهَا عِنْدَ سَبْيُوهِ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ ثُمَّ مَا تَزَالُ مَعَ تَأَخُّرِ الزَّمَانِ تَزْدَادُ صُعُوبَةً وَتَكَرُّارًا وَإِضْمَارًا، فَمِنْ أَمْثَلَةِ سَبْيُوهِ وَالْمَبْرَدِ كِلَاهُمَا: (مَرَرْتُ وَمَرَّيْ بَزِيدَ) بِإِعَادَةِ الْبَاءِ^١، وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْمَبْرَدِ: (قَصَدْتُ وَقَصَدَ إِلَيَّ إِلَى زَيْدٍ)^٢، وَ(ظَنَنْتُ أَوْ قُلْتُ هُوَ هُوَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا)^٣، وَ(أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي إِيَّاهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ)^٤، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْمَبْرَدِ أَيْضًا وَهُوَ عِنْدَ عَامَّةِ النُّحَوِيِّينَ: (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا إِيَّاهُ)، وَ(ظَنَنْتُ وَظَنَانِي مُنْطَلَقًا أَخَوِيكَ مُنْطَلَقِينَ)^٥، وَمِنْ أَمْثَلَةِ الزَّجَاجِيِّ: (أَعْطَيْتُ وَأَعْطَوْنِيهَا الزَّيْدِينَ دِرَاهِمًا) وَ(ظَنَنْتُ وَظَنَانِي شَاخِصًا الزَّيْدِينَ شَاخِصًا)^٦، وَانْتَشَرَ فِي أَكْثَرِ كُتُبِ النُّحُو مِثْلُ: (ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُهُمُ شَاخِصِينَ الزَّيْدُونَ شَاخِصًا)^٧، وَعِنْدَ الْفَارَسِيِّ: (أَعْلَمْنَا وَأَعْلَمُونَا

١ الكتاب ٧٦/١. المقتضب ٧٥/٤. ولسببويه فيه عذرٌ ووجهٌ، وسيأتي في حينه.

٢ المقتضب ٧٥/٤.

٣ المقتضب ٧٩/٤.

٤ المقتضب ١٢٤/٣، وانظر: شرح الرضي ٢٣٧/١/١، التذييل ١١٣/٧، تمهيد القواعد ١٨٠٨/٤.

٥ المقتضب ١١٣/٣ وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، شرح التسهيل ١٧٢/٢، شرح الكافية الشافعية ٦٥١، ٦٤٩/٢.

٦ الجمل للزجاجي ١١٣، ١١٥.

٧ انظر مثلاً: كشف المشكل في النحو ١٣٠/١، شرح الجمل لابن خروف ٦٠٨/٢، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤٥/١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٤/١، شرح الرضي ٢٣٣/١/١، مع اختلافٍ في الألفاظ.

إِيَّاهُمْ إِيَّاهُمَ الزَّيْدِينَ الْعَمَرِينَ خَيْرَ النَّاسِ^١، وعند الرُّضِي: (حَسِبَنِي وَحَسِبَتْهُمَا إِيَّاهُمَا الزَّيْدَانِ مُنْطَلَقًا)^٢، وعند الخِصْي: (حَسِبْتَنِي وَحَسِبَتْهَا مُنْطَلَقَةً هُنْدٌ مُنْطَلَقًا)^٣، وعند ابن النَّازِم: (طَأْنْتُ مُنْطَلَقَةً وَطَأْنْتَنِي مُنْطَلَقًا هُنْدٌ إِيَّاهَا)^٤، وعند أَبِي حَيَّان: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَ وَمَرَّ بِي زَيْدًا هُوَ هُوَ)^٥، ونَقَلَ عن بعض النُّحَوِيِّين: (ضَرَبْتَ وَضَرَبَنِي قَوْمَكَ قَوْمَكَ)^٦، وعند أَبِي حَيَّان وناظر الجَيْش: (نَبِئْتُ كَمَا نَبِئْتُ عَنْهُ بِهِ عَنْ زَيْدٍ بِخَيْرٍ)^٧، و(أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ إِيَّاهُ إِيَّاهُ)^٨، وقد بَلَغَ الْغَايَةَ فِي التَّكْلُفِ وَالتَّمَحُّلِ وَالبُعْدِ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَنْ أَجَازَ نَحْوُ: (أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي إِيَّاهُ إِيَّاهُ فِيهِ فِيهِ إِيَّاهُ زَيْدًا عَمْرًا ضَاحِكًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَكَ تَهْذِيبًا إِعْلَامًا)!! نَقَلَ ابْنُ النُّحَاسِ عَنْ ابْنِ الدَّهَّانِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فِي الْمَسْأَلَةِ^٩.

وَتَحَفَّظُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ دَعَاءً، مَا أَلْذَّهُ وَأَيْسَرَهُ، وَمَا أَجْمَلَهُ وَأَخْصَرَهُ: (... كَمَا صَلَّيْتُ وَرَحِمْتُ وَبَارَكْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ)، وَيَجِيزُ لَكَ الزَّيْدِيُّ أَنْ تَقُولَ: (كَمَا صَلَّيْتُ وَرَحِمْتُ وَبَارَكْتُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ) وَيَجِيزُ لَكَ أَيْضًا: (كَمَا صَلَّيْتُ وَرَحِمْتُهُ وَإِيَّاهُمْ وَبَارَكْتُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ)^{١٠} وَيَجِيزُ الشَّاطِبِيُّ فِيهِ: (كَمَا صَلَّيْتُ وَرَحِمْتُهُ وَآلَهُ وَبَارَكْتُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ)^{١١}، وَلَكِ

١ البصريات ٦٣٢/١.

٢ شرح الرضي ٢٣٤/١/١.

٣ الموشح على الكافية ٨٢/١-٨٣، وذكر أمثلة كثيرة جداً تُشَبِّهُ هَذَا. وَمِنْ الطَّرِيفِ أَنْ الْمُحَقِّقَ لَمْ يَسْتَطِعْ ضَبْطَ الْكَثِيرِ مِنْهَا ضَبْطًا صَحِيحًا! وَذَلِكَ لِعَدَمِ ظَهْوَرِهَا، لِاخْتِلَافِ مَا فِيهَا مِنْ إِضْمَارٍ وَإِظْهَارٍ.

٤ شرح الألفية ٢٥٨، والمقاصد الشافية ٢٠٧/١.

٥ التذييل ١١٢/٧، الارتشاف ٩٣/٣.

٦ التذييل ١٢٦/٧، الارتشاف ٩٦/٣.

٧ التذييل ٨١/٧، تمهيد القواعد ١٧٨٩/٤.

٨ التعليقة على المقرب ٤٠١، التذييل ١١٣/٧، تمهيد القواعد ١٨٠٨/٤.

٩ التعليقة على المقرب ٤٠٦.

١٠ الواضح في النحو ١٨٣، ونحوه في ثمار الصناعة ٢٨٤-٢٨٥.

١١ المقاصد الشافية ١٨٧/١-١٨٨.

أن تقارنَ بين ما تحفظه وما أجازوه، وما أوجزته وما أطالوه، ثم قارنَ بين جمال اللفظ وإيجاز العبارة والخلو من الإضمار في قوله تعالى: ﴿يَسْتَغْفِرُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (النساء ١٧٦) وما أجازه فيها بعض النحويين في غير القرآن: (يستغفونك قل الله يفتيكم فيها في الكلالة)^١ وبين قوله تعالى: ﴿ءَاثُوْنِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف ٩٦) وما أجازه النحويون فيها: ﴿ءَاثُوْنِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾، وبين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (البقرة ٣٩) وما أجازوه: (والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا)، وبين قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (المنافقون ٥)، وما أجازوه: (لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ)، وغير ذلك كثير.

وابنُ مالك حين ذكرَ أحدَ الأمثلة السابقة وصفَ كثرةَ الضمائر بأنها منفرة، ووصفها الشاطبيُّ بأنها غيرُ مستحسنة، وبأنها قبيحة، ووصفًا بالتنفير والقبح كذلك تواليَ حروفِ الجرِّ، والفصلَ بين العامل والمعمول^٢، وكلُّها قد وجدتها في الأمثلة السابقة بسبب ما فيها من إضمار.

فهل كلامُ العرب حقًّا فيه مثلُ هذه الأساليب التي غلبَ عليها التكرارُ، وأفسدَها -فيما أرى- الإضمارُ، وهل تحتلُّ تراكيبُ هذا البابِ تلك التأويلاتِ المتداخلة، التي تجعل تأليفَ بعض الجمل التي فيها تنازعٌ أشبهَ بعملية عقلية دقيقة، لا تُجدي فيها البديهة، ولا تنفع معها الفطرة اللغوية، بل لا بدَّ من صُنْعِها صناعةَ الحِزْرِ، يحذر المتكلمُ فيها أن يخلطَ الضمائرَ أو أن ينسى بعضها.

وحسبُك أن تسمعَ هذا الفصلَ من آخرِ كلامِ ابن هشام عن التنازع، يعلمُك فيه كيف تصوغَ جملةَ التنازع، ولعله فيه أظهرُ من غيره من المؤلِّفين؛ لتري أنَّ عرض الموضوع بهذه الطريقة لا يخلو من مشكلة، ويحتوي على تراكيب غريبة، يقول:

١ شرح التسهيل ١٦٨/٢، وعنه أخذت تجويز النحويين للأمثلة الآتية. وانظر: الموشح على الكافية ٧٢/١.

٢ شرح التسهيل ١٦٨/٢، المقاصد الشافية ١٨٩/١.

”مسألة: إذا احتاج العامل المهمل إلى ضمير، وكان ذلك الضمير خبراً عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المفسر له – وهو المتنازع فيه – وجب العدول إلى الإظهار، نحو: (أظن ويظناني أخاً الزيدين أخوين)، وذلك لأن الأصل: (أظن ويظنني الزيدين أخوين) ف(أظن) يطلب (الزيدين أخوين) مفعولين، و(يظنني) يطلب (الزيدين) فاعلاً و (أخوين) مفعولاً، فأعملنا الأول فنصبنا الاسمين، وهما (الزيدين أخوين)، وأضمرنا في الثاني ضمير (الزيدين)، وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلم، والياء مخالفة ل(أخوين) الذي هو مفسر للضمير الذي يؤتى به، فإن الياء للمفرد، و(الأخوين) تثنية، فدار الأمر بين إضماره مفرداً ليوافق المخبر عنه وبين إضماره مثني ليوافق المفسر، وفي كل منهما محذور، فوجب العدول إلى الإظهار، فقلنا: (أخاً)، فوافق المخبر عنه، ولم يضره مخالفته ل(أخوين)، لأنه اسم ظاهر لا يحتاج لما يفسره. هذا تقرير ما قالوا، ولم يظهر لي فساد دعوى التنازع في (الأخوين)؛ لأن (يظنني) لا يطلبه لكونه مثني، والمفعول الأول مفرد. وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حذفه وإضماره على وفق المخبر عنه”^٢.

ولعليّ أزعم أنّ خير مَنْ درّسَ بابَ التنازعِ سِنين طوالاً لا يستطيع أن يؤلّف – وهو مطمئنٌ – جملةً على نحو هذه الجملة، ولا سيّما إذا كان محتاجاً لاستعمال الفعل: (ظنّ) أو (كان) أو إحدى أخواتهما، بل سيصنعه صناعة متأنية، غير مأمونة الخطأ وغير ظاهرة

١ في عبارته نظر، وكلامه هذا لا يستقيم، وهو مناقض لمراده، ويمكن تصويبه ب: (ولم يظهر لي صحة دعوى التنازع) أو (ولم يظهر لي دعوى التنازع) أو (والذي يظهر لي فساد دعوى) عكس كلامه المثبت في المتن، وهذا الأخير هو الذي وجدته في جميع النسخ الإحدى عشرة: المطبوعة والمخطوطة التي راجعتها، ما عدا هذه النسخة التي بين أيدينا. وللمكي منازعة في صحة كلامه، فهو يثبت صحة التنازع لا فساداً. (رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك ٥٤/ب). وانظر: تمهيد القواعد ١٨٠٢/٤. تعليق الفرائد ٥٧/٥.

٢ أوضح المسالك ٢٠٢/٢-٢٠٥، ونحوه في شرح التسهيل ١٧٢/٢-١٧٣، والمقاصد الشافية ٢١٠/١-٢١١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٨-٢٥٩، والمساعد ٤٥٣/١-٤٥٥، وشرح ابن عقيل ٥٥٤/١-٥٥٦، توضيح المقاصد ٧٢/٢-٧٤، وأكثر كتب النحو كذلك في شرح هذه المسألة من مسائل الباب.

المعاني، وأجزم أيضاً أنه لن يُقبل على تدريسه مدرّسٌ إلا بعد مراجعة شديدة، وسيضطرُّ إلى حفظ أمثلة النحويين والتقيّد بها والحذر من خلطها أو الخطأ فيها. وستعجبُ كما عَجِبْتُ إذا عَلِمْتَ كما عَلِمْتُ بهذا البحث أنه لا يوجد شاهد نثريّ واحدٌ يكون فيه بعض ما سبق من الإضمار مؤخراً أو مقدّراً، أو ما يكون فيه من التكرار. كلاً، ولا شاهداً شعريّاً، إلا ما يكون من الإضمار اليسير المقبول قياساً والمأثور سماعاً داخل الجملة، وستجد منه نوعاً من الإضمار أيسرَ ممّا رأيت في الأمثلة السابقة، وهو الإضمار قبل الذكر، وستجد تمحيصَ سماعه والنظرَ في قياسه، وما عداه فلم أجده في الشواهد، وسترى خبرَ الجميع في هذا البحث الموجز.

والباحثون من النحويين المتأخرين منهم - مع الأسف - من يدعو إلى حذف باب التنازع وإلغائه^١، ولم يتأمل في جماله ولا في الحاجة إلى ما فيه من إيجاز، وأكثرهم يكتفون أن ينادوا بتهديبه وتخليته ممّا فيه من مواضع وصفوها بالتعقيد، يعنون مثلاً ما سبق أن أوردتُ أمثلة له في صدر هذا البحث، ومعهم الحق في أكثر ذلك، لكنهم لم يبينوا كيف يكون ذلك، وما ضابطه، ولم ينصّوا على علاج معيّن لمشكلاته، ولم يتبعوا ما في كتب النحو من سماع، ولم يرصدوا ما فيها من شواهد، فينظروا ما يقبل منها وما لا يقبل، وما يكون في الضرورة وفي السعة، ولم ينظروا فيه مما يوافق قياس النحو أو يجافيه.

وهذا ما يحاول هذا البحثُ الإسهامَ فيه برأيي والإدلاء فيه بدلي.

* * *

١ نقلاً عن تمهيد بحث عنوانه: (قضية التنازع في الاستعمال اللغوي) إعداد: د. أبو سعيد محمد عبدالمجيد. ذكر فيه بعض أسماء الباحثين وناقشهم في مواضع من بحثه.

مشكلة البحث:

البحث في باب (التنازع) عميقٌ، وهو بابٌ من أهمِّ الأبواب النحوية التي يكون فيها إيجازٌ في الأساليب واختصارٌ، وكثيراً ما يحتاج إليه المتكلمون، وقد ورد في القرآن كثيراً، وهو بابٌ واسع، سأعنى منه بالذي أراه سبباً ما فيه من عُسْرٍ وتعقيدٍ في التراكيب التي رأيتَ طرفاً منها، وهو قضية الإضمار للعامل المهمَل، أو علاجه عامة إما بالإضمار أو بال تكرار، ذلك أنَّ من المستقرِّ في هذا الباب أنَّه إذا تنازعَ عاملان العملَ في معمولٍ، فإنَّه يُعمَلُ أحدهما في لفظه، وأمَّا الآخرُ فإنَّه يُعمَلُ في ضميره، (على تفصيلٍ في ذلك وتشعيب) وهذا الإضمار هو الذي تسبب في الأمثلة السابقة.

والمشكَلُ في عامةِ الصُّور هو الإضمارُ قبلَ الذكرِ وعودُ الضميرِ على متأخرٍ في اللفظ والرتبة والحرصُ على استيفاء جميع المعمولات، فتذكرُ مكررةً متواليةً أو متفرقةً، ويُغني عن ذلك ويُسلم منه أن يُحذفَ الضمير من الأول، أيَا كان من غير تفريق بين موقع ذاك الضمير، فلا فرقَ بين مواقع الضمير عند التأمل في قضية مخالفة تركيب الجمل وفي حَرَجِ عود الضمير على ما يأتي بعده ويُفترض أنه يفسره، ويُسلم منه أيضاً أن يُحذفَ بعض المعمولات التي يُغني عنها غيرها، وليس بكبير أن يُحذفَ الضمير ولا بعض المعمولات، فإنَّ كلام العرب قائمٌ على جواز الحذف إن فهم المعنى وإن عُرِف المراد.

وسببُ ما رأيت من تلك الصور هو التزام النحويين بالإضمار في بعض المواضع استيفاءً لعناصر الجملة، بل لعناصر الجملتين المتداخلتين، والالتزامُهم في القياس بأنَّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وما ينبغي للقاعدة الاجتهادية المتأخرة أن تضيق استعمالاً من أحسن الاستعمالات وأكثرها إيجازاً وأجمعها للمعاني - أن تضيقه وتخوف الناس من استعماله، حتى رأيت كثيراً من الكتاب البارعين والمبتدئين يتحاشى استعمالاً كهذا، لا لأنه يوقن بخطئه، بل لأنه في باب مشكَلٍ جداً، فيخشى أن يكون استعماله ممَّا مُنِعَ منه، وهو يعلم أنَّ الصَّواب فيه يكون بتكرار إضمار في آخر الجمل مطابقٍ ومخالفٍ

على النحو الذي مَضَتْ أمثلته الغريبُ بعضها، ولا يُرضيه مثل ذلك؛ لأنه يراه حاصلاً من قدر
الفصاحة وطاعناً في وصف البلاغة، والحق أنه كذلك.

قضية الإضمار قبل الذكر:

من هَدَى العَرَب في كلامهم أنهم يستعملون الضمير حيث يريدون الاختصار
والإحالة على كلام سابق في اللفظ، أو مستقر في الذهن معروف من الحال المشاهدة،
فهو في حكم اللفظ السابق.

لكن باب التنازع في تأويلات بعض العلماء واستعمالاتهم يكون فيه ما يخالف هذا
الهدي المستمر في كلام العرب، فيكون فيه عود للضمير على متأخر في اللفظ والرتبة
معاً، أو يكون فيه تكرار لبعض ألفاظ الجملة، فجماهير العلماء يجيزون نحو: (ضربوني
وضربت قومك)؛ لأنه محال عندهم أن يبقى الفعل بلا فاعل^١، بل يصرح بعضهم بوجوبه،
حكى ابن هشام إجماع البصريين عليه^٢، وحكى الشلوبين أنه لا يجوز حذف المرفوع
باتفاق^٣، وفي حكاية الاتفاق نظر. كما سيأتي.

ومن المفارقات التي تدعو إلى التأمل أن ما هو مستكره في بقية أبواب النحو يكون
في هذا الباب باب التنازع هو الاختيار، فنحو: (قُمن وقعدت الهندات) قال عنه السيرافي:
"فتضمير في الأول ضمير الفاعل قبل الذكر، وليس بمستحسن في جميع المواضع، وهو
ههنا الاختيار"^٤، أو هو الواجب الذي لا يصح غيره عند بعض النحويين كما تقدم.
وقد لمس في ذلك الرضي شيئاً من التناقض^٥.

١ الكتاب ٧٩/١١-٨٠، المقتضب ٤/٧٧، الجمل للزجاجي ١١٢، ١١٣، وسيبويه يجيز حذف الضمير من الأول،
وإن كان فاعلاً، وعبر عن ذلك بالقبح، كما سيأتي.

٢ شرح الشذور ٤٢٣.

٣ التوطئة ٢٧٦.

٤ شرح الكتاب ٣/٧٨.

٥ شرح الكافية ١/٢٠٧.

ولأجل ما في رأي الجمهور من عَوْد الضَّمير على متأخِّر حكَم بعضهم بأنه باب سماعي، فلا يُتوسَّع فيه، ولا يُتعدَّى فيه ما سُمع^١.

والجرميُّ يحكم على هذا الباب كَلِّه أنه بابٌ سماعيٌّ في أصله، وأن ميدان القياس فيه محدود^٢، قال: وإنما يُستعمل فيما استعملته العرب وتكلَّمت به، وما لم تتكلَّم به فمردودٌ إلى القياس^٣؛ ولذلك لم يجرَّ تنازعُ الفعلِ الذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين، كما سيأتي، قال السيرافي: ومن أصحابنا مَنْ يقيس ذلك في جميع الأفعال،^٤ والأعلمُ يعزوه إلى سائر النحويين^٥. ويرى الشاطبي أن هذا الباب بابُ الإعمال على خلاف الأصل، ولكنه لا يمنع القياس فيه^٦ ونقل ابن النحاس الحلبي عن النحويين أن باب التنازع خارجٌ عن القياس، فيقتصر فيه على المسموع، قال: ولم يُسمع عن العرب التنازعُ في ذوات الثلاثة في نظمٍ ولا نثرٍ، فلا نجوزُه البتة^٧.

ونقل أبو حيَّان عن شيخ النحويين سيبويه مسائلَ أجازها في كتابه، ثم عَقَّب: "وهذه المسائل وشبهها ينبغي التوقُّفُ في إجازتها حتى تُسمعَ من العرب"^٨. وهذا الحديث من أبي حيَّان قيَمٌ فيما أرى، ويستحق أن يكون محلَّ نظرٍ وبحثٍ وتأمُّلٍ، فيجب أن يكون للسمع شأنٌ في بابٍ إمَّا أنه خارجٌ عن الأصل والقياس، كما في تقرير بعض النحويين، وقد سبق قريباً، وإمَّا أن فيه ما يخالف الأصل المعمول به في عامَّة النحو، وهذا ظاهرٌ لا ينكره أحد.

١ المقاصد الشافية للشاطبي ١/١٦٨.

٢ وسيأتي بعد قليل النقل عن ابن مضاء أن هذا الباب خارجٌ عن الأصول.

٣ شرح السيرافي ٣/٧٩-٨٠، النكت ١/٢١١، شرح الرضي ١/٢٣٧، المساعد ١/٦٢، التعليقة على

المقرب ٤٠١، تمهيد القواعد ٤/١٨٠٧.

٤ شرح الكتاب ٣/٧٩-٨٠.

٥ النكت ١/٢١١.

٦ المقاصد الشافية ٢/١٦٩.

٧ التعليقة على المقرب ٤٠١.

٨ التذييل ٧/١٢٧.

والحيدرة اليمني يفتحُ باب القياس في هذا الأسلوب وأشباهه على مصراعيه، يقول:
”فإذا استعملت فكرَك في الوجوه التي ذكرتها لك انفتح عليك باب القياس، فخرَجَ لك
من الباب فوق ألفي مسألة، كلُّ واحدةٍ غيرُ الأخرى“^١.

ولكن من العلماء المتقدمين العالمين بلغة العرب الناقلين عنهم من لا يجيز هذا
الأسلوب بهذا الصورة من الإضمار، ولا يقيس عليه، وهو الفراء^٢؛ لأن فيه إضماراً قبل
الذكر، وتبعه ابن بابشاذ^٣، ووصف الصيمريُّ رأيَ الفراء بأنه قياس، لولا ما سُمع عن
العرب^٤.

وفسّر بعضُ ناقلي رأي الفراء أنه لا يجيز إلا إعمال العامل الأول^٥، وأن ما ورد مخالفاً
ذلك من مثل البيت: (جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهب^٦) أنه خلافُ القياس
واستعمالِ الفُصحاء^٧. والفارسيُّ ينقل عن بعض البغداديين أن الفراء يعملُ الفعلين
كليهما، ولو كانا مختلفين^٨. والمشهور أنه يرى ذلك إذا اتفق عملُهما، كما سيأتي.

١ كشف المشكل ١٣٣/١.

٢ الجمل للزجاجي ١١٣، شرح السيرافي ٨٣/٣، ثمار الصناعة ٢٨٢، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١ شرح
الجمل لابن خروف ٦٠٥/٢، شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٣/١، وشرح المفصل له ١٦٣/١، المحرر في
النحو للهرمي ١٨٦/٣ شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٣/١، شرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢، التذييل
٧٩/٧.

٣ نقله عنه ابن خروف في شرح الجمل ٦٠٦/٢، قالت المحققة: لم أقف على ما يدل على منعه لها، بل إن
كلامه يدل على جوازها. وأحالت على شرح الجمل له ٢٠١/١، وخالف ابن خروف في شرحه للجمل ابن
بابشاذ، ووصف رأيه ورأي الفراء بأنه فاسد.

٤ التبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وسيأتي الحديث عن هذا المسموع.

٥ التبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٣/١، وشرح المفصل له ١٦٣/١، منهج السالك
١٣٣، وكذلك في أكثر المراجع التي نقلت قوله من المراجع المتأخرة.

٦ سيأتي الحديث عن البيت في موضع آخر.

٧ شرح المفصل لابن الحاجب ١٦٣/١، الارتشاف ٩١/٣، المساعد ٤٥٨/١.

٨ الحليات ٢٣٨.

وَفُسِّرَ رَأْيُهُ بِأَنَّهُ يَلْتَزِمُ الْإِضْمَارَ مُؤَخَّرًا^١، وَهُوَ بِذَلِكَ يُوَافِقُ بَعْضَ تِلْكَ الصُّوَرِ الَّتِي صُدِّرَ بِهَا هَذَا الْبَحْثُ بِمَا فِيهَا مِنْ تَكْلُفٍ وَمُخَالَفَةٍ لَطَرِيقَةِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهِمْ، لَكِنَّ الشَّاطِبِيَّ نَفَى عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّهُ يُضْمِرُ مُؤَخَّرًا، قَالَ: وَلَمْ أَجِدْهُ مَنْصُوصًا عَنْهُ هَكَذَا، وَلَكِنَّ النُّحَوِيِّينَ يَحْكُونُ عَنْهُ الْمَنْعَ بِإِطْلَاقٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ تَصْحِيحٍ^٢. وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: الْإِضْمَارُ الْمُؤَخَّرُ هُوَ نَقْلُ ابْنِ كَيْسَانَ عَنْهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَجِيزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَّا إِعْمَالُ الْأَوَّلِ^٣. وَقَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ الْحَلْبِيُّ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا النُّقْلِ (الْإِضْمَارَ مُؤَخَّرًا) عَنِ الْفَرَاءِ مِنْ غَيْرِ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ، وَهُوَ الثَّقَةُ فِيمَا يَنْقُلُ^٤، وَأَضَافَ الشَّاطِبِيُّ: وَلَوْ ثَبَّتَ عَنِ الْفَرَاءِ إِضْمَارَ الْفَاعِلِ مُؤَخَّرًا فَوَجَّهَ الرَّدَّ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، حَيْثُ التَزَمَتْ فِي الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا الْإِتِّصَالَ مَا لَمْ يَعْضُضْ مَانِعٌ مِنْهُ، وَالْمَوَانِعُ مِنْهُ مَحْصُورَةٌ مَذْكُورَةٌ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا بُدٌّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ مِنَ الْإِتِّصَالِ، وَإِلَّا خَرَجْنَا عَنْ التَّزَامِ مَا التَزَمْتُهُ الْعَرَبُ^٥.

وَالْكَسَائِيُّ يَلْتَزِمُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ بِحَذْفِ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ الْعَائِدِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ فِي اللَّفْظِ وَالرَّتَبَةِ أَيًّا كَانَ، وَلَوْ أَدَّاهُ ذَلِكَ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ^٦. وَأَيَّدَهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ هِشَامٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَبُو زَيْدٍ السَّهِيلِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ بْنُ مِضَاءٍ الَّذِي قَالَ عَنْهُ: وَهُوَ أَقْيَسُ مِنْ مَذْهَبِ

١ المحرر في النحو ١٨٦/٣، ينقله عن غيره. شرح التسهيل ١٧٤/٢، شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦، الجامع الصغير ٨٥، المساعد ٤٨٨/١، تمهيد القواعد ١٨٠١/٤، الأشموني ١٠٣/٢.

٢ المقاصد الشافية ١٩٧-١٩٦/١.

٣ منهج السالك ١٣٣.

٤ التعليقة على المقرب ٣٩١، ونقله عنه أبو حيان في التذييل ١٠١/٧، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ١٨٠٢/٤.

٥ المقاصد الشافية ١٩٧/٢.

٦ الجمل للزجاجي ١١٣، المسائل البصريات ٥٢٧/١، الحلييات ٢٢٧، شرح السيرافي ٨٣/٢، ثمار الصناعة ٢٨٢، أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١، شرح الجمل لابن خروف ٦٠٦/٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٢-٦٥٣، شرح التسهيل ١٧٤/٢، شرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢، التذييل ١٠٢، ٧٩/٧، وللجرجاني رد على حذف الفاعل في المقتصد ٣٣٧/١.

سيبويه في أنه مضمّر، لأنّ الإضمار قبل الذكر خارج عن الأصول^١. وجعل أبو حيان من الإنصاف أن يُقال: إن الفاعل يُحذف في بعض المواضع لثبوت الحذف في الأبيات التي استدللّ بها الكسائيُّ وقوفاً مع الظاهر، ولكنّ أبا حيان لا يوجب ذلك في كل المواضع^٢. وذكر أنّ السماع قد ورد بالحذف كما عليه مذهب الكسائي^٣.

والنحويّون من بعده يستكثرون عليه حذف الفاعل وهو العمدّة، ويعيبون عليه ذلك، وقد كثرت ردودهم عليه بهذا في مصنفاتهم^٤.

على أنّه قد يكون لرأيه وجهٌ وتأويلٌ يخفّف عنه هذا الذي أخذ عليه، فقد نقل أبو حيان عن ابن عصفور عن الكسائي أنّه لا يحذف الفاعل، وإنما هو عنده ضميرٌ مستترٌ في الفعل، مفردٌ في الأحوال كلّها^٥.

وجماهير العلماء الملتزمين بالإضمار في العامل الأوّل لا ينكرون ما فيه من مخالفةٍ للمألوف في كلام العرب، لكنهم يحتجّون في هذا بأنّ هذه المخالفة للظاهر والمألوف قد وردت في كلام العرب في مواضعٍ عدّة، وجاءت في أبوابٍ معروفة، ويسردون هذه المواضع:

١- قولهم في باب المدح والذمّ: (نعمَ رجلاً زيدٌ) حيث قالوا: إن الفاعل ضميرٌ يعود إلى متأخر هو (زيد) في آخر الجملة، وهذا أشهر حججهم على الإضمار قبل الذكر.

والجواب عن ذلك من أوجه:

١ التذييل ١٠٣/٧. الارتشاف ٩٠/٣. المساعد ٤٥٨/١

٢ التذييل ١٠٦/٧.

٣ النكت الحسان ٩٤

٤ وسيأتي بعدُ بحثٌ في وجهة رأيه هذا.

٥ التذييل ١٠٦/٧ الارتشاف ٩١/٣ وقال أبو حيان: إن هذا يخالف نقل ابن عصفور عن الكسائي في شرح الجمل، فقد نقل عنه فيه أنّ مذهبه حذف الفاعل في باب الأعمال وغيره. ونحوه في المساعد ٤٥٩/١، ونقله في الارتشاف عن ابن مضاء عن الكسائي.

أولها: أنّ كون الفاعل في هذا الأسلوب هو الضمير المستتر العائد على المخصوص بالمدح ليس مجمعاً عليه، فإنّ من العلماء من يرى أنّ الفاعل هو الاسم الصريح في آخر الجملة، فعلى هذا لا إضمار ولا عود على متأخر في اللفظ والرتبة، وهو مذهب الكسائي والفراء^١، وعزي للكوفيين أجمعين^٢، وهو مذهب قويّ؛ فإنّ الظاهر توجّه الفعل الجامد في نحو: (نعمَ رجلاً زيداً) إلى (زيد)؛ لأنه هو الممدوح وهو الذي أسند إليه في الحقيقة، لا إلى الضمير المستتر، وإن كان ذلك مخالفاً للتفسير الإعرابي المشهور الذي لم يراع المعنى، وإن قالوا: إن الأصل مدح الجنس، ثم تعيين المخصوص بالمدح من بينهم.

وليس بقويّ ولا ملزماً أنّ فاعل (نعم) لا يكون إلا محلّ ب (أل)، أو مضافاً إلى المحلّ ب (أل)، أو ضميراً مفسّراً بما بعده؛ فإنما هذا الحصر وصف لما قرّره النحويون. وقد أفتح لغيري من الباحثين باب البحث والتأمّل أن لو كان الإعراب أنّ الفاعل هو المقصود بالمدح أو الذم، والمنصوب قبله تمييز، فلعله أيسر من التقدير الذي لا دليل عليه.

ثانيها: أنه ليس فيه إبراز للضمير، وهو المشكل في باب التنازع؛ فالفعل في هذا الباب جامد لا يمكن إبراز الضمير فيه، وإذا لم يبرز الضمير فلا إشكال، كما سيأتي، لأن باب التأويل فيه واسع.

ثالثها: أن من أعارب هذا الباب أنّ (زيد) في المثال السابق يُعرب مبتدأ، وعلى هذا فهو المقدّم في التقدير، فإن عاد عليه الضمير فإنه عائد إلى متقدّم في الرتبة، ولا إشكال في تأخره في اللفظ.

رابعها: أنّ الفاعل الضمير لم يظهر أبداً في استعمال عن العرب، ولو كان هو الضمير لظهر ولو مرة واحدة. وإن قيل: إنه لم يظهر لأنّه على صورة المفرد، فليس له صورة في الإضمار، فما يقولون في (نعم رجلاً زيدون)؟ لم لا يقولون: (نعموا رجلاً زيدون).

١ التذييل ٨٤/٧.

٢ التذييل ٢٦٧/٢.

وأورد الشاطبي أنه قد يظهر في التثنية والجمع^١، ولكنه لم يذكر له سماعاً على ذلك. وذكر ابن عصفور أنه قد حُكي عن العرب^٢، ثم قال في موضع آخر: إن كان فاعلهما ضميراً لم يبرز في حال التثنية والجمع، هذا هو كلام العرب، وحكى أبو الحسن الأخفش أن من العرب من يبرز الضمير، فيقول: (نعما) و(نعموا)، ثم قال الأخفش: ولا آمن أن يكونا قد فهما التلقين^٣. فإن ثبت ذاك السماع فهو دليل على رأي الجمهور، وإلا فيبقى نصيراً للرأي الآخر.

خامسها: أنهم لو حملوا باب التنازع على باب (نعم) لالتزموا فيه عدم الإضمار، كما أنه لا يُضمَر في باب (نعم)، ولكن ذلك قياساً لما يريد هذا البحث من نفي الإضمار قبل الذكر. ومن النحويين من التمس علة الإضمار هذه، قال ابن أبي الربيع: ومن العرب من لا يضمَر في التثنية ولا في الجمع، فتقول: (ضربني وضربت الزيدان)، وأجروه مجرى: (نعم رُجلين الزيدان) و(نعم رجالاً الزيدون).^٤

٢- ومن حججهم على الإضمار قبل الذكر: قول العرب: (ربه رجلاً).

وهذا أسلوب قليل، يلتزم فيه بلفظه، وهو مشكل في باب (رُبَّ) نفسها التي قالوا عنها: إنها خاصة بالنكرات، وهاهي قد دخلت على أعراف المعارف، وهذا يعني أن هذه الجملة لا تصح أن تكون حجة في القياس.

وقد يقال فيها: إن الضمير فيها راجع إلى شيء متقدم معلوم من السياق حاضراً في الذهن لدى السامع، كما سيأتي في ضمير الشأن، وله نظائر من استعمال الضمير غير مسبوق بلفظ في أمثلة كثيرة وأبواب شتى، وسيأتي.

١ المقاصد الشافية ١/١٩٥.

٢ شرح الجمل ١/٥٩٨.

٣ شرح الجمل ١/٦٠٦.

٤ الملخص ٢٨٤-٢٨٥.

وقد فرّق الفارسيّ تفريقاً جيّداً ودقيقاً بين الإضمار في باب التنازع وهذا الإضمار الذي في (نِعْمَ) و (رُبَّ)، وهذا يُضعف ما قيل فيها من القياس، قال: لأنّ المفسّر في (نِعْمَ) و (رُبَّ) شائعٌ مفسّرٌ بالمنكور الذي تُفسّر به الأسماءُ الشائعةُ المبهمة، والمضمرُ في باب التنازع مخصوصٌ ليس شائعاً^١.

٣- ومن حَجَّجهم على الإضمار قبل الذكر ما يُقال في ضمير الشأن من رجوعه على ما بعده.

والحقُّ أنّ الأقرب أنّ الضميرَ ضميرَ الشأن راجعٌ إلى شيءٍ سبقه، وهو معروفٌ من السياق، وهو الشأن العظيم الذي تأتي الجملة خبراً عنه وبياناً له.

٤- ومن حجّتهم قولهم في باب البدل: (اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم). وما ينبغي لهذه أن تكون حجةً، لأنها رأي القلة من العلماء، عُزيتُ للأخفش، ومنعها غيره^٢، وعزا أبو حيّان إلى الجمهور أنهم لا يجيزون أن يكون البدل يفسّر الضمير^٣.
٥- ومن حَجَّجهم على الإضمار قبل الذكر أيضاً ما ذَكَرَ الشاطبي أنّ مِنْ حَجَّتهم في الإحالة على متأخرٍ ما جاء في الاستثناء من نحو: (قاموا خلازيداً) و (عدا عمرًا) و (لا يكون زيداً)^٤.

وهذا خلافُ الظاهر، فالنحويون يقولون: إنّ الضميرَ عائِدٌ على المصدر أو اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فليس عائِداً على متأخرٍ في اللَّفْظ ولا في الرتبة. هذا، مع أنه يجمع هذه الأبوابَ والحججَ كلّها أنها - كما قال ابن أبي الربيع - خارجةٌ عن القياس، فلا يُقاس عليها غيرها^٥.

١ الحليّات ٢٤٨.

٢ التذييل ٢٦٨/٢.

٣ التذييل ٢٤٤/٢.

٤ المقاصد الشافية ١٩٥/١.

٥ البسيط في شرح الجمل ٣٠٣/١.

وللسلوبيين الصغير نظرٌ بديعٌ يفرّق بين باب التنازع وأهمّ الأبواب التي ورد فيها الإضمار قبل الذكر. وهو أنّ المعنى الذي اختصّ به الإضمار قبل الذكر مفقودٌ في باب التنازع. وهو التعظيم أو المدح. وكأنّ الأمر ثابتٌ في النفس وقد فرغ منه، وليس في هذا الباب من ذلك شيء^١.

وأجرى أحد الباحثين عبد الله راجحي غانم بحثه على قضية عود الضمير على المتأخر، ووصل إلى أنه لا يعود الضمير في العربية على متأخر في اللفظ والرتبة إلا حيث يراد التشويق وإثارة الذهن، وذلك ظاهرٌ في بعض الأبواب السابقة، وغير ظاهرٍ في باب التنازع، فقد كان من نتائج بحثه في خاتمته: "لم يَجْزِ النحويون عودَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً إلا في ما كان له أثرٌ في المعنى، كما هو الحال في ضمير الشأن والضمير الواقع موقعَ المجرور ب (ربّ) والمضمر في (نعم) و(بئس)، وما جرى مجراهما، إذ الضمير في هذه المواضع يعود على متأخر لفظاً ورتبة، لما في الإبهام ثمّ التفسير من تشويق وإثارة للمخاطب لا تكون إن تقدّم المفسّر".^٢

التفريق في الإضمار بين ضمير الرفع وغيره:

قد يكون من ميدان البحث والتأمّل النظر في وجهة التفريق بين ضمير الرفع وغيره في حكم الإضمار، فالمشهور في كتب النحو أنه يجب إبراز الضمير إن كان ضمير رفع، ويجب حذفه عند أكثر النحويين إن كان غير ذلك، كأن يكون مفعولاً به مثلاً، والانتقال في هذا الضمير بين طرفي الحكم: (واجب الذكر) أو (واجب الحذف) يدعو إلى النظر في وجهة هذا الحكم.

١ التذييل ٨٤/٧.

٢ عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم (دراسة نحوية) ص ١٩٧.

وما التزمَ النحويون بإضمار الفاعل إلا لأنه في رأيهم مُحالٌ أن يَخْلَوْ فعلٌ من فاعلٍ.^١
وأنا لا أنكر أن الفاعل ليس كالمفعول به في منزلته وعمديته، لكن لا أجد علاقةً
صريحة في ذلك بالإضمار أو عدمه، ولو كان الأمرُ يتعلّق برفعٍ ونصبٍ أو تقديمٍ وتأخيرٍ
لكان لذلك علاقةً ظاهرةً بالتفريق بين العمدة والفضلة والفاعل والمفعول، بل قد يدعى
العكس فالعمدة لكونه عماد الجملة فلا يمكن أن يُغفل عنه في التركيب - لا بأس أن
يُحذف للعلم به، بخلاف الفضلة الذي ليس متعينًا ولا معلومًا؛ فَوَجَبَ إبرازُه، فالقضية هنا
ليست قضية عمدة أو فضلة، وإنما الأمر مبنيٌّ على علم المخاطب بالمراد، فما كان يعلمه
جاز الاستغناء عنه، وما لا فلا.

والظاهر أن الأمر في باب التنازع يتعلّق بخفاء المراد بالضمير، وباضطراب الجملة
بورود الضمير قبل مرجعه، وبعدم ظهور الإسناد، وعلاجُ هذه بالحذف أو الذِّكر
وباستعمال الضمير أو الاسم الصريح، لا يختلف في ذلك العمدة عن الفضلة.

والتعويل في جميع أبواب النحو إنما يكون على العلم بمُرَاد المتكلم وعدمه، وفي
هذا الباب بخاصّةٍ، يقول السيرافي: فإذا قلت: (ضربت وضربني زيدٌ) فأعملت الفعل الثاني،
ورفعت (زيداً) به، ولم تأتِ للأوّل بمفعول، وقد علّم أنه واقعٌ ب (زيد) لِذِكْرِنَا له في الفعل
الثاني؛ فلم تُضمَر.^٢

وهذا حقٌّ هو الذي يستحقُّ أن يكون عليه التعويلُ في الإضمار وعدمه، وبه يكون
الحكمُ في الذِّكر وعدمه، ولو أننا عملنا به غيرَ مفرّقين بين عمدةٍ وفضلةٍ لَوَجَدْنَا في أحد
جزأي الجملة ما يُغني عن الإسناد في الآخر. وهذا هو الموافق لتنظير سيبويه الموقِّق
وتشبيهه له بقوله تعالى: (والحافظين فروجهم والحافظات)، وسيأتي.

١ الكتاب ٨٠/١، المقتضب ٧٧/٤، ١١٣/٣، الجمل للزجاجي ١١٢، ١١٣، شرح السيرافي ٨٤/٣، وهو شائع في

أكثر كتب النحو.

٢ شرح الكتاب ٧٩/٣

ومع أني قد صدّرتُ هذا المبحثَ بأنَّ النحويين يفرّقون بين ضمير الرفع وغيره، وبين العمدة والفضلة، إلّا أني لَحَظْتُ في هذا الباب أنَّه قد غلب على تقرير بعضهم استكمالُ مفردات الجملة عمدةً كانت أو فضلة، فالذي يظهر أن بعضهم لم يقتصروا في الحكم بوجوب إبراز الضمير على أنه عمدة لا يُستغنى عنه؛ بل وجدتهم في بعض الأمثلة قد التزموا في العامل الأوّل بكل ما يلزمه ويتعلّق به، حتى ولو كان الذي تعلّق به هو الحال الفضلة، نقل الفارسي عن الأخفش أنه لا يجوز نحو: (كنتُ وجئتُ مسرعاً)...قال: لأنك إن جعلت (مسرّعاً) خبراً ل(كنت) لم يكن ل(جئت) حالاً، وإن جعلت (مسرّعاً) حالاً لم يكن ل(كنت) خبراً^١، ووجدتهم يلتزمون بإبراز الضمير حتى ولو كان مجروراً في منزلة المفعول به، أو هو أقلّ، قد اعتيد في النحو التسامح فيه، فسيبويه يمثّل ب: (مررت ومرّبي بزيّد)^٢ ومثله عند المبرد، وزاد عليه مثلاً آخر: (قصدت وقصدَ إليّ إلى زيد)^٣ وفي هذين أيضاً عيبٌ توالي حروف الجرّ، وقد نصّوا على كونه عيباً، ومرّ من قبل، وسيأتي أيضاً.

ووجدتهم يتسامحون في إيراد الضمير، فقد يذكرونه في كلا العاملين حيث لا يحتاج إليه، فمما أجازة سيبويه: (ضربوني وضربتهم قومك)، قال: جعلتَ (القوم) بدلاً من (هم)^٤، ولم يُعجب هذا أبا حيّان؛ لأنّ البدل (قومك) قَسَّرَ ضميرين قبله، قال: وهذا غريبٌ جداً أن يفسّر واحدٌ ضميرين متقدمين عليه في الذكر، ولا يوجد هذا في الضمائر التي يفسرها ما بعدها، قال: وينبغي التوقّف في إجازة مثل هذا حتّى يُسمع من العرب^٥، وأجاز سيبويه (ضربت وضربوني قومك) بالرفع على قول من قال: (أكلوني البراغيث)، أو تحمله

١ البصريّات ٦٣٩/١

٢ الكتاب ٧٦/١، وقد يكون العذر لسيبويه أنه أورده مثلاً على إعمال الأوّل، فلم يمكنه سوى هذا، (وليس البحث في النظر في إعمال الأوّل أو الثاني في نحو هذا) والأجود عنده إعمال الثاني: (مررت ومرّبي زيد)، لأنّ (زيّداً) أقرب إلى الفعل الثاني. (شرح السيرافي ٩٠/٣).

٣ المقتضب ٧٥/٤.

٤ الكتاب ٧٩/١.

٥ الارتشاف ٩٦/٣.

على البدل، فتجعله بدلاً من المضمَر. كأنك قلت: (ضربت وضربني ناسٌ بنو فلان).^١ وهو يشبه ذلك الذي أنكره أبو حيان.

وظاهر كلام سيبويه جواز الإضمار ولو كان الضمير غير رفع، فقد أجاز: (ضربني وضربتهم قومك).^٢ وحكى الرضيُّ الإجماعَ على جوازه؛ لأنه ليس إضماراً قبل الذِّكر. لكون المتنازع عليه من حيث كونه معمولاً للأول مقدِّماً على العامل الثاني تقديراً، وإن كان مؤخراً لفظاً.^٣ وذكر أيضاً أن المختار جواز إضمار المفعول أيضاً في العامل الثاني، نحو: (ضربني وضربته زيدٌ). ويجوز حذفه لكونه فضلة.^٤ قال الشاطبي: والجمهور على أن ذِكر الضمير لازم، فلا يقال: (ضربني وضربت زيدٌ)، إلا أن يأتي نادراً.^٥ ونقل أبو حيان عن أصحابه أنهم يخصون الحذف منه بالضرورة.^٦

وعزى للبصريين أن الحذف قبيح، والتزام الحذف مذهب الكوفيين.^٧ وأجاز المبرِّد والفارسي والزيدي: (ضربت فأوجعته زيداً).^٨ والإضمار في هذا المثال ينبغي أن يكون أيسرَ من غيره في رأي النحويين؛ لأنَّ الضمير ليس عمدة، بل هو للمفعول به، وفيه وجه اختلاف عن المثالين قبله، فالعلان كلاهما على نهج واحد، فبعدهما فاعلهما، ويطلبان معاً مفعولاً بهما على هيئة واحدة، وهو في المعنى واللفظ واحد؛ فكان

١ الكتاب ١/٧٩.

٢ الكتاب ١/٧٩.

٣ شرح الرضي ١/٢٣٢.

٤ شرح الكافية ١/٢٣٢.

٥ المقاصد الشافية ١/٢٠١.

٦ التذييل ٧/٩٤.

٧ شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٣، شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥، ٦٤٦ وهو شائع في كتب النحو المتأخرة.

٨ المقتضب ٤/٧٨، الواضح في النحو ١٨٢، واختار الخبيصي الإضمار في مثل هذا، (الموشح على الكافية ٨١/١)، ومثال الفارسي: (أرني فأريكه زيداً). (البصريات ١/٦٣٩)

ينبغي التوجيه الفعلين كليهما إلى المفعول به، غير أنهم وجَّهوا أحد الفعلين إلى الضمير والثاني إلى الظاهر.

على أنه لا إشكال في الإضمار في الأمثلة الثلاثة كلها؛ لأنَّه ليس فيه عودٌ إلى متأخر في اللفظ والرتبة، لكن في اللفظ فحسب.

وحتى في الإضمار في الأول إذا أُعْمِلَ الثاني، حيث يكون غايةً ما في هذا الباب من مشكلة الإضمار – يُفهم من كلام بعض النحويين أنهم لا يلتزمون حذف الضمير المنصوب، وإنما هو المختار عندهم، إلا أن يمنع منه مانع^١ ونقل الرضي عن بعض العلماء أنهم يُظهرون الضمير المنصوب^٢ وجعل ابن هشام ذلك من الضرائر^٣.

ونقل ابن مالك^٤ عن أكثر النحويين أنهم يمنعون إضمار غير المرفوع في العامل الأول، فلا يجيزون: (ضربته وضربني زيد)، لاشتماله على تقديم ضمير هو فضلة على مفسرٍ متأخِّرٍ لفظاً ورتبة، قال: وإنما يُغْتَفَرُ ذلك في ضمير مرفوع؛ لكونه عمدةً غيرَ صالح للاستغناء عنه، ونَقَلَ هذا التعليلَ عن المبرد ومن وافقه من البصريين^٥، ونَقَلَ عن الكوفيين أنهم لا يفرِّقون بين الفضلة والعمدة في ذلك، فلا يجيزون الإضمار في الأول في الحالين، ثم خالف الجميع، وأجاز إضمار العمدة والفضلة في الأول، محتجاً بسماع سيأتيك خبره في الحديث عن شواهد الإضمار.

وذكر ابن مالك أن إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لو شاع لكان له وجهٌ من النظر؛ لأنَّه تقديم مفسرٍ على مفسرٍ، فيُغْتَفَرُ كما اغْتَفِرَ تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها، بل كما اغْتَفِرَ ذلك في المرفوع^٦ ونقل الشاطبي عن ابن

١ الكافية ٧١، التسهيل ٨٦، شرح التسهيل ١٧٢/٢-١٧٤.

٢ شرح الكافية ١/١٨٠، ٢٣٠.

٣ شرح اللحة البدرية ١٢٠/٢، شرح الشذور ٤٢٣.

٤ شرح التسهيل ١٧٢/٢، ومثله في شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٥، تمهيد القواعد ٤/١٧٩٨.

٥ رأيهم في المقتضب ٧٢/٤، ٧٨.

٦ شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٠.

مالك أنه في الألفية جرى على مذهب الجمهور حذف الضمير من الأول، إذا كان ضميرَ نصب وليس بخبرٍ في الأصل، فلا يلزم حذفه، وخالفَ هذا في التسهيل، فأجاز الإتيانَ بالضمير غير المرفوع وهو غيرُ خبر، واستشهدَ على ذلك بأبيات ذكرها^١ وخالفه، واختار رأيَه في الألفية.

وغايةُ هذا الاستطراد الطويل أن ابنَ مالك وبعض النحويين أجازوا الإضمار في العامل الأول، ولو كان غيرَ ضمير رفع، وهو ما يؤيد ما قد ذكرته من أن التعويل عند بعضهم ليس على كون المضمَر عمدةً أو فضلة، وإنما هو استكمالٌ لعناصر الجملة ومفردات التركيب.

ومما يُعدُّ من الاستكثار من الإضمار في هذا الأسلوب أن جمهور النحويين يوجبون إضمار المفعول الثاني ل (ظناً) نظراً إلى أصله، فإنه في الأصل خبر، وهو ما تسبَّب في العديد من الأمثلة الغربية التي أظنُّك قد أنكرتها في أول البحث، ولهم في ذلك مذاهبٌ ستأتي في الحديث عن علاج المشكلة.

ومن إضمار غير العمدة وغير المرفوع أن ابنَ مالك التزمَ بالإضمار إذا كان الحذفُ موقعاً في لبسٍ، ومثاله عنده: (استعنتُ واستعانَ عليَّ به زيدٌ)^٢

والغريب أن النحويين يقدِّرون الضميرَ حتى في العامل الجامد الذي لا يحتملُ الإضمار، فالفارسي يجعل من التنازع نحو: (فهيها تهيها ت العقيق) وهذا أمرٌ قد يبدو مقبولاً، لكنَّ الغريب فيه أن يحكم أنه قد أضمر في الأول على شريطة التفسير^٣ وهو الجامد الذي لا يحتملُ الإضمار ولا التصرف.

وعلى هذا يمكن توصيفُ مسألة الإضمار عند بعض النحويين بأنها ليست قضيةَ عمدةٍ لا يُستغنى عنها، وفضلةٍ يُستغنى عنها، إنما الأمر قائمٌ على استيفاء عناصر

١ المقاصد الشافية ١/١٩٩-٢٠٠

٢ شرح التسهيل ٢/١٧٣-١٧٤، تمهيد القواعد ٤/١٨٠٠

٣ المسائل العسكرية ١١٤، تعليق الفرائد ٥/٤٨، وسيأتي الحديث عنه مرة أخرى وتوثيقه هناك،

التركيب، وسيأتي أن من المألوف في كلام العرب الحذف والاستغناء، وأن بعض الألفاظ يدل على بعض.

حذف الضمير والاستغناء عنه في القياس:

إن الذي يعني من يريد المحافظة على سلامة التركيب العربي من الاضطراب يعود الضمير على المتأخر في اللفظ وفي الرتبة - ألا يجد في العامل الأول ضميراً بارزاً يفسد الجملة، وله من كلام العرب ما يشهد له بالاستغناء عن بعض أركان الجملة والأسماء، ومن ذلك الاستغناء عن الفاعل في اللفظ، فقد عهد عن العرب عدم ذكر الفاعل - على ما له من قيمة عالية في التركيب - إذا كان معلوماً، أو الإحالة على معلوم في ذهن يعد في حكم المتقدم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص ٣٢) أي: الشمس، ولم يسبق لها ذكر أبداً، وقوله: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ (الواقعة ٨٣) أي: بلغت الروح الحلقوم عند الموت، وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمن ٢٦) يعني الأرض، ولم يسبق لها ذكر، ويشبهه قولهم: (إذا كان غداً فأتني)، وشواهد كثيرة من الشعر والنثر كالتي يحتج بها الكسائي ومن ينصره على جواز حذف الفاعل^١.

وهذا العلم بالفاعل أو بالمفعول حاضر ظاهر في باب التنازع، ثم للمحتج للاستغناء عن الفاعل بعد ذلك أن يقول مثل ما قال النحويون في نحو النماذج السابقة وغيرها: إن الفاعل مضمّر تقديره (هو) في المواضع كلها، وراجع على شيء سابق معلوم في ذهن، ولن يجد في هذا حرجاً، لأنه مراعاة سلامة هذا الأسلوب، وفيه إصلاح له، فالإشكال في لفظ الضمير وليس في تقديره، بل قد يكون في التقدير والاستتار حث للذهن واستثارة أن يقدّر المراد، وأن يلتمسه من السياق، وأن يكتشفه ويعرفه.

وإني لأرى رأي الكسائي في مسألة الاستغناء عن الضمير حتى ولو كان فاعلاً غير بعيد من الصواب، سواء أسمى حذفاً للفاعل، أم لم يسم، فقد كثرت في ذلك الشواهد^٢.

١ سبق ذكر رأيه وتوثيقه، وفي مصادره العديد من هذه الشواهد.

٢ راجع الشواهد التي احتج بها الكسائي على مذهبه في حذف الفاعل في التذييل ٢١٧/٦ - ٢١٨

وأجد في ردّ الرادين عليه ما يؤكّد فكرة الاستغناء عن الفاعل التي نحتاج إليها لإصلاح بعض مشكلات هذا الباب، فقد قالوا عن البيت المشهور من هذه الشواهد:

(إذا كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطريٍّ ما إخالك راضياً)

قالوا: وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن الفاعل قد أُضمر لدلالة (راضياً) عليه، كأنه قال: (لا يرضيك مرضي)، ولأنه قد علّم على مَنْ يعود، كأنه قال: (لا يرضيك هو)، أي: شيء^١. وحسبنا من التأويل مثل هذا إن رضي به النحويون، فلا بأس أن يقال كما قيل في الآيتين السابقتين: إن الفاعل ضميرٌ مستترٌ تقديره (هو)، يعود على ما يفهم من السياق، ولنا في سياق الجملة دائماً ما يدلّ على المعنى. وهذا بعينه ما يردّ لعلاج مشكلة الإضمار في هذا الباب؛ لأنّ الفرار إنما كان ممّا ظاهره إضمارٌ قبل الذكر واضطرابٌ في التركيب، وبهذا التأويل نبرأ منه، ولا بأس بتحاشي مصطلح حذف الفاعل إن كان عسيراً في قياس النحويين كما سبق.

وحقيقة الأمر فيما يتعلّق بباب التنازع وبمشكلته أنّه لا فرق كبيراً في اللفظ ولا في المعنى بين الحذف والإضمار في صورة ما إذا أُسند الفعل إلى الواحد، فأما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فالفاعل معروفٌ المقصودُ به على كل حال، وإنما الفرق في الأحكام الصناعية، حيث يحكم على الفاعل أنّه لا يُحذف، وخشيةٌ من الخلط بين الحذف والإضمار ينصّ أحياناً على أن الإضمار هنا ليس بحذف، وإن كان بصورة الحذف في حال (يعني مثل هذا الحال) فإنه لا يكون كذلك في أخرى^٢. وذلك حقٌّ من حيث الصناعة لا ريب فيه، لكن من حيث الواقع وترتيب الألفاظ فلا فرق بينهما فيما يتعلق بما يلزم في إعمال هذا الباب من الإضمار قبل الذكر ومن الاضطراب في ترتيب الجملة.

١ شرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١، التعليقة على المقرب ٤٠٢.

٢ شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩١٢/٣.

شواهد الإضمار:

تأمّلتُ بنظري القاصر جميعَ ما ورد من باب التنازع في الكتاب العزيز وكثيراً ممّا وردَ منه في كلام العرب المنثور الوارد في السّعة فيما أطلّعت عليه من كتب النحويين – فلم أجد ما يشير إلى أيّ نوع من الإضمار في النثر، يستوي في ذلك الضمير المرفوع وغيره، في أيّ مكانٍ من الجملة: لم أجد إضماراً في العامل الأول، ولا إضماراً في العامل الثاني، ولا إضماراً بعد انتهاء الجملة، إلّا ما كان من إضمارٍ في الأوّل في قولٍ عن العرب منقولٍ عن سيبويه، وهو قوله: (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)، فبعضُ النحويين – منهم ابن الناظم وابن عقيل والمرادي وابن هشام – يسبقونه بقوله: "حكى سيبويه"^١ ومعناه أنّ سيبويه ينقله نقلاً عن العرب ويحكيه عنهم، وابن خروف يقول: إنّ الزجاجي حكاه عن العرب^٢، ولم أجد ذلك عند الزجاجي، ووجدته عند ابن عصفور^٣، وقال محقق كتابه: وهذه الأمثلة مقيسةٌ كما يظهر، وليست مسموعة. وقال أبو حيّان: إنّ أبا زيد وسيبويه وغيرهم حكوه^٤.

والذي يظهر لي من تأمل كلام سيبويه أنّه ما نقله عن العرب ولا حكاه عنهم، وإنّما هو مثالٌ يمثّل به فحسبُ، أو يفترضه افتراضاً، يدلُّ على ذلك سياقُ إيراده، يقول: "وكذلك تقول: (ضربوني وضربت قَوْمَكَ) إذا أعملت الآخر فلا بدّ في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل"^٥. فلّيس هنا ما يشير أبداً إلى حكايةٍ عن العرب، ويؤيّد هذا الفهم أنّه أعاد هذا المثال في الصفحة نفسها مفضّلاً إيّاه على مثالٍ آخر، قال: "ومثل ذلك في الجواز:

١ شرح الألفية ٢٥٦، المساعد ٤٥٧/١، توضيح المقاصد ٦٩/٢، أوضح المسالك ٢٤٨/٢

٢ شرح الجمل ٦٠٥/٢، وأحالت المحققة إلى شرح الجمل، ولم أجد فيه أنه يحكيه عن العرب.

٣ شرح الجمل ٦١٩/١ – ٦٢٠.

٤ الارتشاف ٩٠/٣.

٥ الكتاب ٧٩/١.

(ضربني وضربت قومك^١). والوجه أن تقول: (ضربوني وضربت قومك) فتحمله على الآخر...), كما أنه أعاد ما يشبهه مراراً في كل الصور، ف(الضربُ) يتكرّر في البابِ كلّ من أوله وآخره، لم يكد يذكر في أمثله شيئاً غيره، فمرة يُسندُ (الضربَ) إلى المفرد، ومرة إلى الجمع، ومرة يُظهر معه الضميرَ، ومرة لا يذكره، فمن أمثله في المسألة نفسها: "(وهو قولك: (ضربت وضربني زيداً) و(ضربني وضربتُ زيداً)... ولو لم تحمل الكلام على الآخر قلت: (ضربت وضربوني قومك) وإنما كلامهم: (ضربتُ وضربني قومك)، وإذا قلت: (ضربني) لم يكن سبيل للأول؛ لأنك لا تقول: (ضربني) وأنت تجعل المضمر جميعاً... فإن قلت: (ضربت وضربوني قومك) نصبت... كأنك قلت: (ضربت وضربني ناسٌ بنو فلان) وعلى هذا الحدّ تقول: (ضربت وضربني عبد الله) تضر في (ضربني) كما أضمرت في (ضربوني)، فإن قلت: (ضربني وضربتهم قومك) رفعت... كأنك قلت: (ضربني قومك وضربتهم) على التقديم والتأخير... وإذا قلت: (ضربوني وضربتهم قومك) جعلت (القوم) بدلاً من (هم)... وكذلك تقول: (ضربوني وضربت قومك)... وإنما قلت: (ضربت وضربني قومك)... وقد يجوز (ضربت وضربني زيداً)... ومثل ذلك في الجواز: (ضربني وضربت قومك) فتحمله على الآخر، فإن قلت: (ضربني وضربت قومك) ...^٢.

وهكذا فجميع أمثله في هذا الباب - فيما يصح وما لا يصح - كلّها من مادة (الضرب)، فهو يفترض الأمثلة، ويشرح هذا الباب، وإنما أطلت في سرد أمثله هذه، لأن بعض النحويين يعدّ هذا نقلاً منه عن العرب، ولو صحّ فهو الوحيد من شواهد النثر على الإضمار في العامل الأول، ولا يصحّ فيما أرى.

١ وهذه أيضاً ذكر بعض النحويين أن سيبويه حكاه عن العرب. (المقاصد الشافية ١/١٩٤) وسيأتي قريباً مثال آخر، قال عنه ابن مالك: إنه أيضاً حكاية عن العرب، وهذا يعني أن تعبيرهم بالحكاية لم يريدوا به النقل عن العرب، وإنما الجواز.

٢ الكتاب ١/٧٣-٧٩.

ومن الطريف أن المثال الآخر الذي أورده سيبويه سالماً من الإضمار وخالياً منه وهو الوارد في قوله: "وإنما كلامهم: (ضربت وضربني قومك)"^١ أن ابن مالك يرى أن هذا حكاية عن العرب بالحرص (إنما)، قال: وظاهره أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره.^٢ فهو عكس ما سبق تماماً، ومناسب لما يُراد من نفي الإضمار قبل الذكر. وذكر ابن عقيل أيضاً أن سيبويه حكى: (ضربني وضربت قومك)^٣، وهو مثال يوافق أيضاً ما يُراد من نفي الإضمار قبل الذكر، وكذلك قال الدماميني^٤، وعلّق محققه شيخنا د. محمد المفدى: "ولم يحكه، بل افترضه"، وهو أيضاً يشبه المثال السابق. والأظهر أن ابن مالك وابن عقيل والدماميني إنما يريدون ب(الحكاية) أنه حكاية الحكم عن العرب وهو مقتضى القياس عندهم، وهو إعمال الثاني والإضمار في الأول، وهذا هو الأظهر. وعلى كلا الحالين فهو دليل على ما يريده هذا البحث من نفي الإضمار قبل الذكر وعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

ووجدت للشلوبين الصغير التصريح بأن أهمّ مثال في الباب وهو: (ضربوني وضربت قومك) أنه ليس حكاية من سيبويه عن العرب، قال: "وهذه مغالبة من أصحاب سيبويه، فإنه لم ينقل سيبويه ذلك عن العرب، بل هو مثال مخرج على مذهبه من الإضمار".^٥ وشعر المرادي بهذا الاحتمال فأورده، وقال: إنه خلاف الظاهر، وقال: إنه أيضاً قد سُمع نظيره في الكلام الفصيح، وأورد بيتاً سيأتي الحديث عنه.^٦

١ الكتاب ٧٦/١.

٢ شرح التسهيل ١٦٧/٢.

٣ المساعد ٤٥٠/١.

٤ تعليق الفرائد ٤٨/٥.

٥ نقله عنه أبو حيان في التنزيل ١٠٥/٧.

٦ توضيح المقاصد ٦٩/٢.

ونقل أبو حيان عن محمد بن الوليد أنَّ ما في هذا الجملة ليس إضماراً قبل الذكر. وأنَّ التقدير فيها: (ضربت قومك وضربوني)١، فالضمير المتقدّم لفظاً هو منويٌّ به التأخير.٢ وعلى هذا فلم يعد هذا المثال شاهداً في المسألة، وليس منقولاً عن العرب. أمّا الشّعر - وهو محلُّ ضرورةٍ واتِّساعٍ - فلم أجد فيه على ما فيه من تجاوز ما يكون بالإتيان بجميع معمولات العاملين أو العوامل المتنازعة إما صريحةً أو بالإضمار عنها؛ لا في أثناء الجملة ولا بعدها، وبذلك لا مستند في السماع لكثير من الأمثلة في صدر هذا البحث مما جاء فيها الإضمار مقدّماً أو مؤخّراً أو كان فيها التصريح بكل معمولات الفعلين.

بل كلّ ما وجدته من شعرٍ تقريباً:

أ - إمّا أنه لا إضمار في أي من العاملين، فقد حذفوا الضمير من العامل الآخر، ولا إشكال في ذلك؛ لأنّه خلا من الإضمار قبل الذكر - وهو مشكلة هذا البحث - كما في قول الفرزدق:

ولكنّ نصفاً لو سبّبتُ وسبّني بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشمٍ
ومثله قول رجلٍ من باهلة:

ولقد أرى تغنى به سيفانةٌ تُصبي الحليمَ ومثلها أصباه
أعمل العاملَ الثاني (تغنى)، ولم يُضمَر في الأول (أرى).
وقول طفيل:

وكُمّاً مدمّةً كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهبٍ
فأعمل الثاني (استشعرت) ولم يُضمَر في الأول فاعلاً، ولا يحتمل الإضمار. أمّا الضمير في (فوقها) فلا يُعدّ مشكلاً في هذا الباب؛ لأنه متصل بالظرف وهو يحتمل التقديم

١ وقع تحريف وسقط في النسخة التي حققها د. مصطفى النماس، وصوابه في التي حققها د. محمد رجب

عثمان ٢١٤٣/٤.

٢ الارتشاف ٩٠/٣.

والتأخير في الجملة، فيكونُ مثلَ قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ (طه ٦٧) إذ التقدير: (فأوجسَ موسى خيفةً في نفسه).

وقول الشاعرة:

بعكاظ يُعشي الناظري (م) ن إذا همو لمحوا شعاعه

وقول الشاعر:

ولمّا أن تحمّل آل ليلي سمعتُ بينهم نعبَ الغراب^١

وقول الشاعر:

لو كان حيّا قبلهنّ ظعائنّا حيّا الحطيمُ وجوههنّ وزمزمُ
فلم يأت بالضمير في الفعلين، ولو أضر في الأول لقال: (حيّا قبلهنّ ظعائنّا حيّا الحطيمُ وزمزمُ وجوههنّ)، ولو أعمل الأول وأضر في الثاني: (حيّا قبلهنّ ظعائنّا حيّا الحطيمُ وزمزمُ وجوههنّ).

ومثله قوله:

على مثل أهبانٍ تشقّ جيوبها وتُعلنُ بالنّوحِ النساءُ الفواقدُ
وابن مالك نفسه الذي احتجّ بالبيت ذكر أنه يحتمل فيه أن يكون من باب إعمال الأول أو الثاني^٢.

وقوله:

يرنو إليّ وأرنو من أصادقه في النائبات فأرضيه وأرضيني^٣

ومثله كثير.

١ البيت في الإنصاف ٨٦/١.

٢ البيت في شرح التسهيل ١٧٢/٢ وانظر: تمهيد القواعد ١٧٩٨/٤

٣ البيت في شرح التسهيل ١٧٢/٢، المقاصد الشافية ١/٢٠١، ٨٥، تمهيد القواعد ١٨٠٠/٤ وهذا البيت يشبه الأبيات الآتية في موضع آخر المجهولة القائل التي يُظن أنها ليست من شعر المتقدمين، وإنما هي أشبه بشعر المحدثين، ولذلك فالأقرب أنها وردت في كتب النحوم باب التمثيل لا الاستشهاد، كما سيأتي. لكنها لا إشكال فيها في قضية الإضمار قبل الذكر.

ب- وإما أن يكون الإضمارُ فيه في العامل الثاني، وحينئذٍ لا يكون فيه المحذورُ من عود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة، لأنّه سيكون حينئذٍ عوداً على متأخرٍ في اللفظ فحسب، فيكونُ مثلَ قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ (طه ٦٧) إذ التقدير: (فأوجسَ موسى خيفةً في نفسه) ولا إشكال، وحكى ابن الناظم وابن هشام الاتفاقَ على وجوب ذكر المرفوع، وأمّا المنصوب فلا يحذف إلا في ضرورة الشعر^١.

ومما وجدته من هذا النوع في كتب النحو وهو كثير:

إذا هي لم تستكُ بعُود أراكِ تَنخَلِ فاستاكتُ به عودُ إسحلِ

أي: (تَنخَلِ عودُ الإسحلِ فاستاكتُ به)، وكما هو ظاهرٌ ففيه عودٌ على متأخرٍ في اللفظ، ولكنه متقدم في الرتبة، كما جاء في التقدير. وقد روي هذا البيت برواية أخرى، بجرّ (عود)، على أنه بدلٌ من الضمير، ويكون المفعول الذي لم يسمَّ فاعله مستتراً في (تَنخَلِ)^٢. فليس من باب التنازع حينئذٍ.

وقولُ المرار الأسدي:

وقد نَغْنَى بها ونَرَى عصوراً بها يَقْتَدِنَا الخُرْدَ الخِدَلا

الأصل في التقدير: (نَرَى الخُرْدَ الخِدَلا يَقْتَدِنَا)

وقول ذي الرمة:

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيماً أن يكون أفاد مالا^٣

فالتقدير: (ولم أمدح لئيماً لأرضيه)

ومنه ما رواه أبو زيد:

قطوبٌ فما تلقاه إلا كأنما زوى وجهه أن لأكه فوه حنظلٌ

١ شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٧، شرح الشذور ٤٢٤

٢ الملخص ٢٨٨.

٣ شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١. المقاصد الشافية ١٧١/٢.

قالوا: فأعمل في (حنظل) (زوى)، ولذلك رفعه، وأضمر ل (لاكه) مفعولَه، والتقدير: (زوى حنظل وجهه أن لاه فوه)

وقول ذي الرمة:

كَأَنَّهُنَّ خَوَافِي أَجْدَلٍ قَرَمٍ وَلَّى لَيْسَبِقَهُ بِالْأَمْعَزِ الْخَرَبُ^١
فالتقدير فيه: (ولَّى الْخَرَبُ لَيْسَبِقُ الْأَجْدَلُ بِالْأَمْعَزِ)^٢

وكذا قول الآخر:

أَتَانِي فَلَمْ أُسَرِّرْ بِهِ حِينَ جَاءَنِي حَدِيثٌ بِأَعْلَى الْقُنْتَيْنِ عَجِيبٌ^٣
التقدير فيه: (أَتَانِي حَدِيثٌ فَلَمْ أُسَرِّرْ بِهِ حِينَ جَاءَنِي)
وقوله:

أَسَاءَ وَلَمْ أَجْزِهِ عَامِرٌ فَعَادَ يَحْلِمِي لَهُ مُحْسِنًا^٤
فالتقدير: (أَسَاءَ عَامِرٌ وَلَمْ أَجْزِهِ)
وقوله:

مَالَ عَنِّي تَيْهًا وَمِلْتُ إِلَيْهِ مُسْتَعِينًا عَمْرُو فَكَانَ مُعِينًا^٥
فالتقدير: (مَالَ عَنِّي عَمْرُو وَمِلْتُ إِلَيْهِ).
وقوله:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهَ فَاشْكُرْ لَهُ أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرًا^٦
التقدير: (كَسَاكَ أَخٌ وَلَمْ تَسْتَكْسِهَ فَاشْكُرْ لَهُ).

١ شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١، المقاصد الشافية ١٧٣/٢

٢ التيسرة والتذكرة ١٥٣/١

٣ البيت في المقاصد الشافية ١٧١/٢.

٤ شرح التسهيل ١٧٢/٢، الموشح على الكافية ٨١/١.

٥ البيت في شرح التسهيل ١٧٢/٢، تمهيد القواعد ١٨٠٠/٤ وهو يشبه الأبيات التي سيأتي الحديث عنها

المجهولة القائل التي لا تشبه أبيات القدماء المحتج بها.

٦ البيت في التذييل ١١١/٧، يعزوه لأبي الأسود.

وقول الآخر:

تَمَنَّتْ وذاكُم من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجّنتي محارباً^١
التقدير: (تمنّت محارباً لأهجوها لما هجّنتي).

وقول الآخر:

وإذا تنور طارق مستطرقٌ نبّحتُ فدلّته عليّ كلابي
التقدير: (نبحت كلابي فدلّته عليّ)، ومثل هذا النوع أيضاً كثير.

ج- وأما الإضرار في العامل الأوّل الذي وجدته في الشعر (ولم أجده في النثر). وهذا النوع من الإضرار هو وحده المشكّل على قضية الإضرار بخلاف ما سبقه - وهو الذي تعمّدت أن أحصي منه كلّ ما أجده في مصادري النحوية التي اطلعت عليها، وحشدت كلّ شواهد وتأمّلتها ودرستها، ووجدتها لا تخلو من أمرين:

١- إما أن تكون شعراً معروفاً أهلاً للاستشهاد به، وهو قليل جداً، لم أجده منه في مصادري التي اطلعت عليها إلا ثلاثة أبيات، ولم تسلم الثلاثة من تأويل يُخرجها كلّها من التنازع، وفي اثنين منها رواية أخرى قد تذهب بالاستشهاد، على أنه لوصحّ بها الاستشهاد فهي من الضرورات، واثنان منها هي كذلك عند الجمهور أصلاً، لأنّ فيهما إضرار غير المرفوع في العامل الأوّل، بل نصّوا على كونهما في هذين البيتين بعينهما ضرورتين.

وهذان البيتان هما: قول الشاعر:

ألا هل أتاها على نأيها بما فضّحت قومها غامد^٢

١ البيت في التذييل ٦٦/٧، وعزاه محققه لأرطأة بن سهيّة، وأحال على الحماسة ١٥٩، وهو في المساعد ٤٤٨/١.

٢ شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢، التذييل ٩٧/٧، تمهيد القواعد ١٧٨١/٤، وعزاه محقق شرح الكافية الشافية إلى ربيعة بن مكرم، وأحال على الكامل (وهو فيه ٣٦/١)، وعزاه المحقق إلى امرأة من غامد، في ثلاثة أبيات فيها إشارة إلى ربيعة بن مكرم، وليس هو القائل، وأحال محقق الكامل إلى البيان والتبيين، وهو فيه معزواً لامرأة من غامد (٢٤٩/١) وأحال أيضاً إلى اللسان.

والإضرار في هذا البيت مشكلٌ حتى على رأي الجمهور. كما سبق؛ لأنه أضمر في الأول المنصوب، وهم يحكمون على مثله من الأبيات الآتيات بأنه ضرورة؛ لأنه أضمر في الأول ضمير نصب، وبذلك سقط الاحتجاج بالبيت عنهم وعنا، فلا يكون فيه حجة على الإضرار قبل الذكر.

وللبيت تأويلٌ يلغي الاستشهاد به، وسيأتي بعد ذكر البيت الثاني.
كما أن هذا البيت في (اللسان) جاء بهذه الرواية ورواية أخرى، قد لا يكون فيها شاهد، وهي:

ألا هل أتاها على نأيها بما فضحت قومها غامده
(بالهاء)، فيُحتمل أن تكون منصوبة، على أنها بدلٌ من (قومها)، فعلى هذا لا تنازع في البيت، فيكون الضمير المشكل في (أتاها) ليس عائداً إلى متأخر، بل إلى متقدم مذكور في كلام سابق، وكذلك الضمير في (قومها). وكونُ (غامدة) وهو اسمٌ آخرٌ للقبيلة – كما في اللسان أيضاً عن ابن الأعرابي – كونها بدلاً أظهر من كونها فاعلاً، لأنَّ (غامدة) هي القبيلة نفسها، وليس لها قومٌ، بل هي نفسها القومُ، فلا يقوى أن يقال: (فضحت غامدٌ قومها)؛ لأنهما ليسا شيئين مختلفين منفصلين، بل هما شيء واحد، بل يُقال مثلاً: (فضحت غامدٌ نفسها).

ثم إن ههنا شيئاً مهماً قد يجعل هذا البيت ليس محلاً للاستشهاد به، وذلك أن شرطه الأول (ألا هل أتاها على نأيها) – وهو محلُّ الاستشهاد وهو محلُّ الإشكال – يتكرر في قصائد عديدة، فهو كالنموذج الأدبي الشائع، والضمير فيه لا يعود إلى ما بعده، بل قد لا تجد فيه ما يحتمله، بل إلى شيءٍ معلومٍ من قبل، فكأنه في حكم المتقدم، وكأنما هو يقصد التعويل على محبوبته، ويتساءل: هل بلغها هذا الخبر، يؤكد هذا أنه لا

١ نص على ذلك في هذا البيت أبو حيان في التذييل ٩٧/٧، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ١٧٩٥/٤، وسبق القول إن الجمهور لا يرون إضرار غير المرفوع في العامل الأول.

معنى لقوله: (على نأيها) في حديثه عما فَصَحَتْ بِهِ قَوْمَهَا غامدٌ، فلم يُردُّ أن (غامدًا) فَصَحَتْ قَوْمَهَا وهي في مكان ناءٍ بعيدٍ.

وهذا النموذج المتكرر يُشبهه في تكرُّره: (قفا نبك من ذكرى...) ويُشبهه في تكرُّره والغرض منه: (ألا هل أتاك والأنباء تنمي) التي تتكرر في غير قصيدة، ومن أمثلة ما جاء الشطرُ فيه كاملاً قولٌ دحية الكلبي في قصيدته الواردة في السيرة:

(ألا هل أتاهَا على نأيها) بأني قدمت على قيصر

فقررت به بطلاة المسيح وكانت من الجوهر الأحمر

وقول عبد الرحمن بن الحكم من أصحاب يزيد بن معاوية:

(ألا هل أتاهَا على نأيها) نبأ التراويح والخندق

بلَغْنَا بِفَيْلَقٍ يَغْشَى الظِّرَا بَ بَعِيدَ السُّمُولِ مَنْ يَرْتَقِي

وقول أعشى همدان:

(ألا هل أتاهَا على نأيها) إذا سألت وأردت سؤالاً

وفي أحيان كثيرة يكتفي الشعراء منه بأوله: (ألا هل أتاهَا) وفيه الشاهد والإشكال، وهذا كثير جداً، أشهر من أن يُمثَّلَ له.

وأما البيت الثاني فهو قول الشاعر:

علِّموني كيف أبكي هم، إذا خَفَّ القطينُ

قال ابن عصفور: فأعمل في (القطين) (خفًا)، وأضمرَ (أبكي) مفعولَه قبل الذكر^١، والذي أراه في هذا البيت أنه قد لا يكون من باب التنازع، وأنَّ (أبكي) لم يتوجَّه إلى (القطين)، فلا يقال فيما يناسب معنى هذا البيت: (بكيت القطين)، لأنَّ (القطين) اسمٌ للسَّاكنين جميعاً، وقد يكون في (القطين) أحبابُه وغيرُهم، وإنما البكاء يتَّجه إلى المذكورين في كلامٍ سابقٍ، أو إلى مَنْ علِّم أنه يحزن عليهم، كأنه قال: (كيف أبكي

^١ شرح الجمل ١/٦١٦، المقرب ١/٢٥١

أحبابي إذا ارتحل الحي^١، وقد يؤيد هذا أن لفظاً (القطين) مفرد، وقد يعامل معاملة الجمع، لكنه خلاف الأظهر.

ولابن الضائع في البيتين السابقين كليهما تأويل جيد، يخرجهما عن باب التنازع، وذلك أنه يرى "أن ما ورد من قولهم: (كيف أبكيهم) و (ألا هل أتاها) وما جاء من هذا الباب لا يلزم فيه أن يكون إضراراً قبل الذكر، كما ذكروا، بل يكون أعاد الضمير على ما في نفسه، فلما كانت (غامد) مذكورة في نفسه وحاضرة عنده أعاد عليها الضمير، وكذا ما جاء من هذا الباب، ومن هذا القبيل مجيئهم بواو (رُبَّ) أول الكلام، إنما ذلك حمل على كلام مقدّر في النفس حكموا له بحكم المذكور، وكذا ما أتى من هذا، فلا حجة في شيء منه^٢، وعلى هذا التأويل من هذا العالم فلا إشكال في البيتين ولا تنازع ولا إضرار قبل الذكر فيهما، وهو تأويل جيد، وإن كان لم يرض تلميذه أبا حيّان، الذي لم ينكر صدقه على هذين البيتين، وقال: إن كلامه لا يطرد له في جميع ما ورد من ذلك، يقصد الأبيات التي سأسردها بعد، ولا أراها شواهد قوية في هذه القضية، كما سيأتي قريباً.

وعلى فرض صحة الاحتجاج بالبيت الأخير فقد حكم بعض العلماء على هذا البيت بأنه ضرورة^٣، لأن المضمّر ضمير نصب^٤، فهو كالبيت الذي قبله، وعلى هذا فلا حجة فيه على قضية الإضرار عامة. وقال ابن هشام عنه: والذي حسن هذا أنه قد سبقه إضرار المرفوع، وهو الواو في (علموني)^٥.

وظاهر كلام ابن هشام^٤ في هذا البيت أن فيه تنازع ثلاثة عوامل، وزاد على هذين الفعلين الفعل الأول: (علموني) بفتح اللام^٥، وعليه فيكون فيه إضرار المرفوع، وهو ما يوجبه جمهور البصريين، وفيه أيضاً عندي مشكلة الإضرار ظاهرة، ويمكن أن يكون هذا

١ التذييل ٩٨/٧.

٢ المقرب ٢٥١/١، شرح اللوحة البدرية ١٢٠/٢، تمهيد القواعد ١٧٩٥/٤.

٣ شرح اللوحة البدرية ١٢١/٢، ولم يرد في كلام العلماء قبله أن هناك تنازعاً في (علموني).

٤ وصرّح به في كتابه الآخر: تخليص الشواهد ١٨٢.

٥ وكأنه عند غيره الذين رأوا فيه تنازع عاملين فقط: (علموني) بكسر اللام.

أيضاً ضرورة، كما قالوا في الإضرار في البيت نفسه، في قوله: (أبكيهم)، أو يقال فيه كما قيل فيه: إنه عائد على متقدم في الكلام أو معلوم من السياق، ولا سيما أن توجيه (علموني) إلى (القطين) مستبعدة، فلا يتصور أن يقال: علمني القطين كيف أبكيهم. فإذا بعد توجيه (علموني) إلى ما بعدها فهي متوجهة قطعاً إلى شيء قبلها مذكور أو ملاحظ، وعليه تكون كذلك أيضاً (أبكيهم) مراداً بها ذلك المتقدم، فلا تنازع في البيت، أو أن الرواية: (علموني) بكسر اللام — كما هو الظاهر من رواية العلماء له — فلا إشكال في هذه اللفظة.

على أن الرواية المشهورة لا شاهد فيها، وهي قوله:

علموني كيف أشتا ق إذا خفَّ القطين^١

وأما البيت الثالث فهو قول حميد بن ثور:

قَرِينَةُ سَبْعٍ إِنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضَرْبَيْنِ فَصَفَّتْ أَرْؤُسَ وَجُنُوبِ^٢

وظاهر الاستشهاد به أنه تنازع فيه فعلان: أحدهما سمي فاعله، وهو (ضربن) والآخر لم يسم فاعله، وهو (صفت) ^٣ وأعمل الثاني، وهكذا رتبها ابن النحاس، فبدأ بالمبني للمعلوم، فالمبني للمجهول.

وبحسب الظاهر فقد أضر في الأول نون النسوة (ضربن). وهذا هو المشكل في قضية الإضرار، أو أن البيت يضبط هكذا: (ضربن فصفت)، وفيه أيضاً مشكلة الإضرار نفسها، أما لو قيل: إنه قصد بالعامل الأول: (تواترن)، وعلى هذا الاحتمال الأخير ففيه

١ كما في الأمالي للقال ١٦٣.

٢ البيت والاحتجاج به للتنازع في التعليقة على المقرب ٤٠٨، ونقل عنه في تذكرة النحا ٣٦٢.

٣ هكذا ضبطت في (تذكرة النحا) لأبي حيان الذي ينقل هذه المسألة عن ابن النحاس، وفيه أيضاً تحريف في البيت: (تواتر)، وضبطت في اللسان بعكس ذلك: (ضربن وصفت)، وهذا خلاف الأظهر، وضبطت في التعليقة: (ضربن وصفت) كلاهما بالبناء للمجهول، وهذا أظهر في مخالفة الصواب فيه، كما سيأتي.

٤ التعليقة على المقرب ٤٠٨، مع أن المحقق ضبطها بغير هذا، فقد جعلهما كليهما مبنيين للمجهول: (ضربن فصفت)، وهو المخالف لسياقه، لأنه قبل البيت بدأ بالمبني للمعلوم، ثم المبني للمجهول، قال: وأعمل الآخر.

الإشكال أيضًا، وهو الإضمار في (تواترن)، لكن ستكون العوامل ثلاثة، ويكون العامل الثاني: (ضُرْبُنْ)، ويكون بعدهما عامل ثالث: (صُفَّتْ)، - وهذا مستبعدٌ تمامًا لدلالة المعنى - كما سيأتي - ولأنَّ ظاهر كلام ابن النحاس أنهما اثنان، وكذلك المحتجون به لم يوردوه على أن فيه الشاهد، إنما الشاهد في الفعلين الأخيرين.

والذي يظهر لي جليًّا أنَّ الضمير في (تواترن) وهونون النسوة ليس عائداً على المتأخر هو (أرؤس) فيكون فيه إشكالٌ في قضية الإضمار، إنما هو راجع إلى متقدم في الذكر، وهو (القطوات) التي يصف البيت طيرانهنَّ وتتأبَعهنَّ، وعددهنَّ سبعٌ، وعلى هذا شرحُ الشارحين، فالمعنى: أنهنَّ غير مصطفاتٍ، فإذا أَرَدَ الطيرانَ ضَرَبَنَ بأجنحتهنَّ حتى يستوين، ثم يصرن إلى طيرانهن وهنَّ مصطفاتُ الأرؤس والجُنوب^١، ويدلُّ على ذلك أنه لا يقال في (الأرؤس) إنها تواترت، لأن (التواتر) وصفٌ للإبل والقطا وكلِّ شيء إذا جاء بعضُه في إثر بعضٍ، ولم تجئ مصطفةً، هكذا في (لسان العرب)^٢، واستشهد بهذا البيت عينه. وإذا ثبت هذا كان الضمير نون النسوة في (ضُرْبُنْ) أيضًا راجعاً ل(القطوات)، وليس إلى المتأخِّر (الأرؤس)، فلا إضمار، بل لا تنازع في البيت.

٢- وإما أن يكون هذا الشعر الذي فيه إضمارٌ في العامل الأول، فيكون مشكلاً على قضية الإضمار - أن يكون شعراً لا يُطمأن إلى أنه يصلح أن يكون شاهداً في المسألة قوياً، وذلك للجهل بقائله ولبعده عن كلام العرب المحتجَّ بشعرهم، فلعله من شعر ما بعد عصور الاحتجاج، وأحسب أنَّ العلماء إنَّما أوردوا هذه الأبيات للتمثيل لا للاستشهاد، فهي غيرُ معروفة القائل، ولا تُشبه كلام العرب الذين يُحتجُّ بشعرهم، ولم ترد إلا في كتب المتأخرين من النحويين، ولا أستبعد أنها وردت في أوَّل الأمر عند بعض العلماء على أنها أبياتٌ من الشعر لشعراء محدثين، أوردوها للتمثيل، أو أنهم وضعوها لتكون

١ أمالي القاضي ١/ ١٨٤، المعاني الكبير لابن فتيبة ٣٠٧.

٢ لسان العرب: (وتر)

أمثلةً على القاعدة؛ لما سترى فيها من أوصافٍ تحول بينها وبين أن تكون من شعر الاحتجاج - ولم يُريدوا بها الاستشهاد، ولم ينصّوا على أنهم ينقلونها عن العرب، ثم جاء ابن مالك - وهو أول من رأته يُورد هذه الأبيات - فنقلها عنهم، وتسامح في إيرادها في سياق الشواهد، ثم انتشرت هذه الشواهد من بعده في كتب النحو المتأخرة.

وقد أثير عن ابن مالك - رحمه الله - تسامحه في الشواهد واستثناؤه منها، حتى نقل المترجمون له في حديثهم عن شواهد أنه (كانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه، ويعجبون من أين يأتي بها!)^٢ وقد يُفسر ذلك بأنهم يتحIRON فيها إعجاباً بكثرة محفوظه وحسن استشهاده، وهذا الظاهر؛ لأنه يأتي في سياق مدحه والثناء عليه، وقد يفسر بأنهم يتحIRON شكاً فيها، من أين جاء بها، فلم ترد في كتب من قبله.

ولابن مالك في التسامح في الاستشهاد موقفٌ لا يُنكره مدافع عنه، بل إن من الباحثين من بالغ وتجاوز الحد، فاتهم ابن مالك بالكذب والتزوير وأوصافٍ أخرى أترفع عن إيرادها.^٣ وجزم باحث آخر أنها من وضع ابن مالك، وأنه دلّس بإيرادها موارد الشواهد، وعدم نسبها إلى نفسه، وإنما نسبها للشاعر، أو للطائي أو لرجل من العرب، ولكنه لم ينسب ابن مالك للكذب.^٤

١ مع أن بعض العلماء المتأخرين يعدونها شواهد، ويصفونها بأنها من الكلام الفصيح، كما في تمهيد القواعد ٤/ ١٧٩٠-١٧٩١، وعلى هذا عامة الكتب المتأخرة.

٢ بغية الوعاة ١/ ١٣٠

٣ كما عند د. نعيم البدر في كتابه: (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي) وكذلك في مقاله: (جناية ابن مالك الأندلسي على النحو العربي) المنشور في مجلة (لارك) للفلسفة واللسانيات، العدد الرابع، ٢٠١٠م، وذكر فيه كلاماً لا يمكن قبوله، واتهمه بوضع أبيات أوصلها إلى ما يقارب السبعمئة بيت، وذكر أدلة على اتهامه لابن مالك بالوضع، منها أدلة قوية تُثبت بُعد بعض هذه الشواهد عن كلام العرب المحتج بشعرهم. وأيده في هذا بعض الباحثين، مثل د. سعد هاشم الطائي. وفي هذه القضية مناقشات كثيرة، راجعها في ملتقى أهل التفسير بدأت في: ٣/ ٨/ ١٤٣٢، وملتقى أهل اللغة، بدأت في: ٨/ ٢٩/ ١٤٣٢.

٤ هذا هو الأستاذ: فيصل المنصور في مقاله: (وقفة مع وضع ابن مالك للشواهد النحوية) الذي نشره في (ملتقى أهل اللغة)، في ٨/ ٢٩/ ١٤٣٢، وفي مجلة (الرقيم) للآداب العربية في ٢٥/ ٧/ ٢٠١١م، وجزم بأن ابن

وَذَكَرَ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ إِذَا عَبَّرَ (الطائي) أو (رجل من طيء) أو نحوها فإنما يريد نفسه، لأنه طائي النسب.^١ وذكر آخر أن مثل هذه الشواهد الظاهر فيها التأخر أنها من باب الاستشهاد بشعر المتأخرين،^٢ وهو ما يظهر لي أنه محتمل في بعض الأبيات التي سبقها بقوله: (قال الشاعر) أو نحوها مما يُشير إلى أنها شواهد، وقد تكون في كتب لم تصل إلينا، أو أنها لم تنشر بعد،^٣ وما كان غير ذلك فقد يكون ابن مالِك قد أورده للتمثيل، نقلًا عن غيره، ولا يبعد أن يكون قد وضعه لذلك. ولا شك أنه ملوم في هذا العمل، لعدم صراحته ودقته، ولإيهامه أنها شواهد، كما هو ظاهر فهم الذين أتوا بعد ابن مالِك، لكن لا أراه كافيًا للحكم عليه بالتزوير والكذب وما أشبه ذلك من أوصاف، فلم يُصرِّح بنسبتها كذبًا إلى أحد، ولم ينصَّ على أنها من كلام العرب في عصور الاحتجاج وأنها شواهد، ومن عرف ورعه وصدقه واستفاضة الإخبار بثقته لا يقبل تكذيبه أو الطعن في أمانته.

وسأعرض كلَّ ما وجدته من الأبيات من هذا النوع على القارئ الكريم؛ لينظر فيها أثر التأخر، وليلمس بعدها عن كلام العرب المتقدمين، وليشاركني الحكم بضعف الاحتجاج بها، ولعلي ألفت القارئ قبل قراءة الأبيات أن يلحظ فيها أمرًا يدعو إلى الظن

مالك هو واضعها، ونقص بها عن الذي ورد عند البديري، وأوصلها إلى (٦٥٠) فزاد منها ونقص، وخالفه في بعضها، لأنها ثابتة عن العرب وذكر أدلة أقوى وأوجه من أدلة البديري، ولا سيما ما يتعلق بفن الشعر ومعرفة القديم منه والمحدث. لكني لا أؤيده على كل نتائجه، ولي فيها رأيي سيأتي.

١ ذكر هذا أ.د. تركي العتيبي في ندوة الرفاعي، في ١٤/١١/٢٠١٤، عنوانها: (قراءة في الشاهد الشعري: النحويون واللغويون وصناعة الشعر) وذكر أنه نبه على ذلك في إحدى مناقشات الرسائل عام ١٤٢٠، وأورده أيضًا د. نعيم البديري، وأ. فيصل المنصور في بحثيهما السابقين.

٢ على ما راجحه د. جواد الدخيل، ولم أطلع على بحثه، لكني أنقله عن مقال ل: أ.د. إبراهيم الشمسان، "شواهد أم أمثلة" في جريدة الجزيرة ١٨/١١/٢٠١٤ ع ٣٨٢، وعنوان بحث د. جواد الدخيل هو: "نظرة في شواهد ابن مالِك: كتاب شواهد التوضيح والتصحيح نموذجًا"، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٤، ع ٢، ربيع الآخر - جمادى الآخرة، ١٤٢٣هـ، مارس - مايو ٢٠١٢م، ص ٤١ - ٦٣. (توثيق بحث د. جواد الدخيل أفادني أحد المحكمين، فجزاه الله خيرًا كثيرًا)

٣ أورد هذا الاحتمال أ.د. إبراهيم الشمسان في مقاله السابق.

أنها أمثلةٌ للنحويين، وليست شواهدَ عن العرب - أن الأبياتَ في أغلبها تبدأ بالفعلين العاملين محلَّ الإضمار، وكأن البيتَ قد بُنيَ عليهما، وجيء به من أجلهما، كما يُلحظ فيها ضَعْفُ تَكمَلتها في الغالب في الشطر الثاني، ومن الطَّرِيف والدَّاعي إلى التأمُّل تَقارُبُ معانيها أيضاً، وكذلك تَقارُبُ اثْنين منها في الصِّدر كما في الأوَّلَين منها، وهذه الشواهد هي:

هَوَيْني وهَوَيْتَ الخُرْدَ العُربَا أزمانَ كُنتَ مَنوطاً بي هَوَى وصِبا^٢
ويشبهه كثيراً قوله:

هَوَيْني وهَوَيْتُ الغانياتِ إلى أن شَبِتُ وانصَرَفَتْ عَنْهنَّ آمالي^٣
ومنها قوله:

إذا كنت تُرضيه ويرضيك صاحبٌ جَهَاراً فكن في الغيب أحفظاً للودِّ^٤
وهذا البيت الجمهور يروونه أصلاً ضرورة^٥، فهو لا يوافق قاعدتهم؛ لأنهم أيضاً لا يرون فيه صحة الإضمار في الأول؛ لأن الضمير منصوب. كما يلحظ فيه أثر التأخر والصنعة؛ فهو يشبه أبيات التريبة والنصح والتهديب التي لم تكن ذائعة في الشعر القديم، ويكاد ينطق بذلك آخر البيت! ويؤكد ذلك البيت الآخر الذي يروى بعده:

والغ أحاديث الوشاة فقلّما يحاولُ واشٍ غيرَ تغيير ذي ودٍّ^٦
لا أظن مثل هذا السبك أو مثل هذه المعاني تكون في شعر الأقدمين.

١ يلحظ ذلك في الأبيات الآتية، ويزاد عليها بيتان سبقا مما لا إضمار فيهما، أو أن الإضمار في العامل الثاني دون الأول، ولم ترد إلا في الكتب المتأخرة، عند ابن مالك فمن بعده، وهما: (يرنو إليّ وأرنو....) و (مال عنيَ تيهًا وملت إليه...). وقد سبق الإشارة إليهما.

٢ شرح التسهيل ١٧٠/٢، تذكرة النحاة ٣٥٩.

٣ البيت في شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٧.

٤ البيت ورد في: شرح التسهيل ١٧١/٢، شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢، شرح اللمحة البدرية ١٢٠/٢، الموشح على الكافية ٧٨/١، المقاصد الشافية ٢٠٠/١.

٥ شرح اللمحة البدرية ١٢٠/٢.

وجزء من البيت الأول، وهو محل الاستشهاد واردٌ في أحد أبيات (الكافية الشافية)، وهو قوله: (ترضيه ويرضيك).

وأما قوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجُفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ^١
فهو بيتٌ لا يُعرف قائله، وإن عزاه ابن الناظم لبعض الطائيين^٢، ولم أجد هذا العزو عند غيره، وفيه كسابقيه أمارات الحداثة وعلامات التأخر.
ومثله تماماً في كل هذه الصفات:

خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي (م) يَ فَلَ خَيْرٍ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ^٣

وقوله:

وَتَقَتُّ بِهَا وَأَخْلَفْتُ أُمَّ جُنْدَبٍ فزاد غرامَ القلبِ إخلافُها الوعداءُ^٤
ولعلَّ مَنْ يقرأ هذه الأبيات، ثم يعود فيقرأ بعدها مباشرة الأبيات التي سبقتها في هذا الموضوع الواردة في كتب المتقدمين، المعروف قائلوها في الغالب يجدُ الفرقَ كبيراً في لفظها ومعانيها.

وعلى فرض صحة الاستشهاد بها فما أسهل أن تُحمل على الضرورة أو الشذوذ، على أنه يمكن أن يدعى فيها وفي كل ما كان نحوها أنها من باب تداخل الجملتين، وكل جملة في أصل إسنادها مستقلة عن الأخرى، على ما سيأتي. أو أن الضمائر فيها تعود على شيء سابق معلوم يدل عليه السياق، فذهن السامع لم يخل من شيء يعاد إليه، وإن لم يجر له ذكر باللفظ، وقد عُهد عن العرب أنهم قد يستعملون الضمير من غير سابق، يستعملونه للمخاطب وللغائب، من مثل:

١ ورد البيت في: شرح التسهيل ١٧٠/٢، ١٧١، شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٧.
شرح اللوحة البدرية ١١٨/٢.
٢ شرح الألفية ٢٥٦-٢٥٧.
٣ شرح التسهيل ١٧٠/٢.
٤ شرح التسهيل ١٧١/٢، الموشح على الكافية ٧٨/١، المقاصد الشافية ٢٠٠/١.

(قفا نبك..) وقد كثرت في أشعارهم، مثل:

قرباً مربوط النعامة مني

ومثل: بَكَرًا صاحبيَّ قبل الهجير

وقد مضى أمثلة أخرى لذلك.

وفي ختام رصدي لشواهد الإضمار أنقل عن ابن عصفور أنه ينقل عن الفراء أنه لا يوجد في كلام العرب ما يؤدّي فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر^١، وهذا النقل من عالم متقدّم معتنٍ باللغة ونقلها وضبطها في غاية الأهمية في نفي السماع عما يلزم منه الإضمار قبل الذكر.

علاج مشكلة الإضمار:

وسأرتّب البحث في عدة مسائل، مدارُ تقسيمها قائمٌ على صورة الإضمار وطبيعة التنازع، فقد وجدته مندرجاً في الصور السبع الآتية، سأبدأ منها بالأيسر فالأيسر، وهي الأهمّ فالأهمّ، معتنياً منها فيما يتعلق بالإضمار فحسب، وهذه الصور السبع هي:

الصورة الأولى: عاملان يطلبان معمولاً على جهة واحدة: إما أن يطلباه فاعلاً مثلاً أو مفعولاً به.

الصورة الثانية: عاملان يطلبان عاملاً واحداً على جهتين مختلفتين. (ليس العاملان (ظنّ) و(أعلم) (أعطى) وأخواتهما). وهذه أشهر الصور وأكثرها وروداً وبحثاً في كتب النحو.

الصورة الثالثة: العاملان المتنازعان من باب (ظنّ) وأخواتها.

الصورة الرابعة: العاملان المتنازعان من باب (أعلم) و(أرى).

الصورة الخامسة: العاملان المتنازعان من باب (أعطى) وأخواتها.

الصورة السادسة: أكثر من عاملين يطلبان معمولاً واحداً.

الصورة السابعة: تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول.

١ شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، ونحوه في تمهيد القواعد ١٧٩٦/٤.

وأهمّها الصورتان الأوليان، وكثيرٌ مما فيها من أحكام عامة وقياسٍ يجري في الصور التي تأتي بعدها.

الصورة الأولى: عاملان يطلبان معمولاً على جهةٍ واحدةٍ: إما أن يطلباه فاعلاً مثلاً أو مفعولاً به أو غيره، وذلك نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ)، و(رأيت وأكرمت زيداً)

وهي صورة كُثرت في هذا الباب، كما نصّ العلماء^١، وجمهور النحويين كعادتهم في هذا الباب يُعمِلون أحد العاملين في اللفظ والآخر في الضمير، فيلزم عليه في بعض الصور إضمارٌ قبل الذكر، ولو لم يكن فيه ذلك فلن يخلو من تكرار الضمائر، ومن اضطراب الأسلوب بكثرة ما فيه من الإحالات.

وعلاجُ هذه الصورة أن يدعى أن العاملين كليهما يعملان في المعمولِ بعدهما، وذلك هو رأي الفراء: أن كلا العاملين متجهٌ إلى المرفوع فرفعٌ له، وإلى المنصوب فنصبٌ له، فقد قال في نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ): إنَّ الفاعل مرفوعٌ بكِلا الفعلين^٢. فليس في هذا الرأي حذفٌ للفاعل، وهذا أيضاً واردٌ إذا طَلَب العاملان أو أكثر معمولاً واحداً على جهة النصب أو الجرّ.

وقد وجدت في رأي الجمهور مشكلاتٍ، وفي رأي الفراء مؤيّدات:

فمن المشكلات على رأي الجمهور:

١ التبصرة والتذكرة ١/١٥٣.

٢ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٠١، شرح السيرافي ٣/٨٥،.. منثور الفوائد ٥٩، شرح المفصل ١/٧٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٧، شرح التسهيل ٢/١٦٦، شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٦ - ٦٤٧ شرح الرضي للكافية ١/٢٢٨، شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦، تمهيد القواعد ٤/١٧٧٤، وغيرها، وهو مشهور. وذكر الفارسي عن الفراء أن هذا مذهبه ولو كان الفعلان غير متفقين في طلب المعمول. (الحليبات ٢٣٧). وذكر الرضي عن الفراء أنه يجيز أيضاً أن تأتي بفاعل العامل الأول ضميراً منفصلاً بعد المتنازع عليه، تقول: (ضربني وأكرمني زيدٌ هو) (شرح الكافية ١/٢٢٨). وكذلك في شرح اللوحة البدرية ٢/١١٩ والموشح على شرح الكافية ١/٧٦. وسبق الحديث عن مذهب الفراء عامة في نفي الإضمار قبل الذكر.

١- أنّه يشكل على رأي الجمهور الذين يعملون أحد الفعلين - يُشكل نحو قولهم: (ما قام وقعد إلّا زيد) فإن أعملوا أحدهما في (زيد) دون الآخر كان المهمل خالياً من الإيجاب المفهوم من (إلّا)؛ فصار منفيّاً، وذلك عكس للمعنى؛ لأنه يلزم نفي الضرب عنه، والمعنى إثباته.^١

وتنبّه ابن الحاجب إلى الإشكال في هذا المثال ونحوه، فحكم على كونه من باب التنازع بأنّه غلط^٢؛ لأنّه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمّر؛ لأنّه فاعل، فيقال فيه: (ما ضربت وأكرم إلّا أنا) و (ما ضرب وأكرمت إلّا أنت)، وعند ذلك يفسد المعنى، قال - وهو كلام مهمّ -؛ وإنما هذا كلام محمول على الحذف، فتقديره: (ما ضرب إلّا أنت، وما أكرم إلّا أنت) فحذف من أحدهما تخفيفاً.^٣

ويلاحظ أنّ ابن الحاجب عبّر بالحذف ولم يعبر عنه ب (الإضمار)، وفيه إشارة إلى العلاقة بين الحذف والإضمار التي سبق الحديث عنها، ومهوّن من شأن الحكم بالحذف، وهو ما يميل إليه هذا البحث في كثير من مواضعه.

وقال الرضي: إنه لا يكون من باب التنازع إلا على رأي الكسائي، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثاني، قال: ويلزم البصريين أيضاً في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه ههنا في أنّ هذا الباب من باب الحذف لا الإضمار؛ لأنهم حذفوا الفاعل مع (إلا) لدلالة الثاني عليه؛ لأنّه هو.^٤

١ شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٧/١، المساعد ٤٥٩/١ تمهيد القواعد ١٨٠٥/٤، التصريح ٤٣٤/٢، الصبان ١٠٨/٢.

٢ شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٠/١، ونحو ذلك أيضاً للرضي في شرحه الكافية ١/١-٢٢٣/١-٢٢٤، في كلام طويل. وفي الموشح في شرح الكافية ٧٠/١، والجامع الصغير ٨٦، وتمهيد القواعد ١٧٨٤/٤.

٣ شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٠/١، ونحوه لابن مالك في شرح التسهيل ١٧٤/٢-١٧٥، وخالفه أبو حيان في التذييل ١٠٧/٧-١٠٩،

٤ شرح الرضي ٢٢٥/١/١، الموشح ٧٠/١، وانظر: التذييل ١٠٩/٧، الارتشاف ٩٤/٣.

٢- ويتّصل بما سبق أنّه يُشكل عليهم أيضاً نحو: (ما قام وقعد إلا أنا) عند مَنْ يراه من التنازع، فيلزم منه إعادة ضمير الغائب على حاضر.^١ إذ التقدير: (ما قام هو وقعد إلا أنا). وحمله ابن مالك على أنه ليس من التنازع، وإنما هو من باب الحذف، وأنّ التقدير: (ما قام أحدٌ وقعد إلا زيد)^٢.

٣- أنه يشكل عليهم نحو: (سرّني إكرامك وزيارتك عمراً) فإنهم يجمعون على جواز إعمال أيّ العاملين، ولكننا لا نستطيع إعمال الأوّل؛ لأنه سيلزم على ذلك الفصل بين المصدر ومعموله.^٣

٤- من أمثلة النحويين: (إياك ضربت وأكرمت) و (بك قمت وقعدت)^٤، وجعل الشاطبي: (زيداً ضربت وأكرمت) محتملاً أن يكون من باب التنازع،^٥ ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه أنه لا يشترط تقدم العاملين المتنازعين،^٦ وذكر أبو حيان وابن هشام أن من العلماء من أجاز تقدم معمول العاملين المتنازعين.^٧ وعزا ذلك ابن عقيل لبعض المغاربة،^٨ ونقل ابن عقيل أنه ربما وجب تقديم المعمولين في مثل: (أيّ رجلٍ ضربت أو شتمت)^٩ وهذه كلها لا يتصوّر فيهما الإضمار في أحد العاملين، وإنما كلاهما يطلب معمولاً واحداً.

١ شرح التسهيل ١٧٥/٢، المساعد ٤٥٩/١ تمهيد القواعد ١٨٠٥/٤، التصريح ٤٣٤/٢ ينقله عن المرادي.

٢ المصادر السابقة.

٣ الارتشاف ٩٨/٣، التصريح ٤٢٧/٢، ينقل عن ابن الخباز في النهاية.

٤ شرح الرضي ٢٢٥/١٧ ورجّح ابن هشام أن نحو هذا ليس من التنازع. (شرح اللمعة البدرية ١١/٢)

٥ المقاصد الشافية ١٨٢/١-١٨٣. وذكر ناظر الجيش أنه لا يجوز تقدّم المعمولين أو توسط المعمول بين العاملين، قال: وعليه إطباق النحاة، ولعله إجماع. (تمهيد القواعد ١٧٧٦/٤). وعزا جواز توسط المعمول بين العاملين للفارسي، وجواز تأخر العاملين لأبي حيان، وردّ عليهما.

٦ التذييل ٧٠/٧، وانظر: توضيح المقاصد ٦٥/٢.

٧ الارتشاف ٨٧/٣، شرح الشذور ٤٢٠

٨ المساعد ٥١/١.

٩ المساعد ٥١/١.

٥- إضافةً إلى المحذور اللفظي في رأي الجمهور وهو عَوْد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة - فإنه يترتب عليه إشكالٌ أهمُّ منه، وهو اضطرابُ المعنى، فلا تجده يحمل معنًى ظاهراً، فإذا قالوا: إنَّ (قام وقعد زيدٌ) مقدَّرُ ب: (قام هو وقعد زيد) كان الضمير - وهو أعرف المعارف - غيرَ دالٍّ على شيء معروف، بل لا معنى له أصلاً؛ لأنه لن يُعرف إلا بعدَ ذكر الفاعل الثاني، فتقدير الفاعل أولاً أشبهُ ما يكون بالإتيان بما لا معنى له أو الإخبار بما لا يُحتاج إلى معرفته.

زدُ على ذلك الإثقالُ بالتطويل والتكرار الناتج عن ذكر فعلٍ ثم فاعلٍ ثم فعلٍ ثم فاعلٍ ثم فاعلٍ، لكنَّ مذهب الفراء يغني عن هذا، ويهبط الاختصار ووضوح المعنى، وهما مطلبان في النحو عزيزان، لا ينبغي للتقدير المتكلف أن يضطرَّ أحداً إلى نقضهما أو الإخلال بهما.

٦- لو كان العاملان اسم فاعلٍ في نحو: (أنت ملاقي وشاكرٌ زيداً) فلو أعملت الأول في هذا وأمثاله وقلت: (أنت ملاقي وشاكرُهُ زيداً)، فالعامل الأول يريد منصوباً، ولا يظهر في الثاني إن كان العامل الثاني قد نصب معموله أو جرّه.

٧- يُشكّل الإضمار وإعمال أحد العاملين في الضمير في مثل: (زيدٌ قامَ وقعدَ أبوه) فإنهم إن أعملوا الثاني، على ما هو المختار في رأي البصريين، وأضمروا في الأول ضمير (الأب) لزم عدم ارتباطه بالمبتدأ؛ إذ ليس فيه ضمير يعود عليه، وأيضاً فلا يكون في الكلام دليلٌ على أنَّ الضمير ل(الأب)، فلزم المحذور، قال الشاطبي: وكذلك إذا أعملت الأول وأضمرت في الثاني، وكذلك إذا كان السببي منصوباً، في مثل: (زيدٌ أكرمَ وأعطى أخاه)١. ولو عمل برأي الفراء لسكّمتنا من هذا المحذور، فلن تخلو جملة الخبر من الرابط.

٨- يُشكّل أيضاً على رأي الجمهور ما هو قريب جداً ممّا سبق، وهو التنازع في مثل قول كثير عزة:

١ المقاصد الشافية ١/ ١٧٤، في تقرير طويل. وانظر: تعليق الفرائد ٥/ ٥٣.

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ وعِزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا^١

ولذلك استثنّاها أكثر النحويين المتأخرين^٢، ابنُ خروف وابنُ مالك ومَن بعدهما^٣، وأخرجوها من الباب مع ظُهور دخولها فيه، فأشكّلوا، وزادوا المباحثَ، وأكثرُوا الخلافَ والشروطَ، وعدمُ إخراج السببي المرفوع أسهلُّ في عرض هذا الباب وأوجَهُ. قال أبو حيان: وهذا التقييد (إخراج السببي المرفوع) لم يذكره معظم النحويين ولا اشترطوه^٤، ونقل ابن عَقيّل عن بعض النحويين إعمالَ كلِّ من (مَمْطُول) و (مَعْنَى) في (غَرِيمِهَا)^٥، وكون البيت السابق من التنازع هو رأي الكوفيين^٦ والفارسي^٧، وكذلك ابن إياز^٨.

وهو تركيبٌ جميلٌ في الاستعمال، فما أجملَ في الذوق مثلاً: (وعِزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا) وما أشقَّ ما قيل في تأويله ليخرج عن باب التنازع، فقد قيل: إن (غَرِيمِهَا) مبتدأ مؤخَّر، و(مَمْطُول) خبرٌ مُقدِّم، و(مَعْنَى) حال، أي أنَّ غَرِيمِهَا مَمْطُول في حال كونه مُعْنَى، وهو معنى بعيدٌ، ما أظنُّ الشاعرَ أرادَه، وقيل: إنَّ (مَمْطُول) و(مَعْنَى) كلاهما خبر مُقدِّم، وهو أحسن من سابقه، وأحسنُ منهما جريُّ البيت على ظاهره، وهو إسنادُ المَطلِّ والعناء إلى غَرِيمِهَا، وعلى رأي الجمهور يُشكّل هذا البيت وأمثاله، لأنه لو كان من باب التنازع لزم إبراز الضمير في الأول، لأن الوصف جرى على غير من هوله، ولذلك استثنوا

١ في البيت موضعان للتنازع، أولهما لا خلاف فيه، وهو التنازع بين (قضى) و (وقى)، والثاني مختلف فيه، وهو محل البحث في هذا الموضوع، وهو تنازع (مَمْطُول) و (مَعْنَى) على (غَرِيمِهَا).

٢ وعلى هذا عامة الكتب المتأخرة، وممن أطال في شرحها وبيانها أبو حيان في التذييل ٧٠/٧-٧٧، والشاطبي في المقاصد الشافية ١٧٤/١-١٧٥، ١٨٠، ١٨١.

٣ شرح التسهيل ١٦٥/٢-١٦٦، التذييل ٧١/٧.

٤ التذييل ٧١/٧، وانظر: المساعد ٥١/١.

٥ المساعد ٥١/١.

٦ الإنصاف ٩٢/١.

٧ البصريّات ٥٢٦/١ لكنه تأويله مختلف، وراجع رأيه أيضاً في الإيضاح ١٠٩، وشرحه المقتصد ٣٤١-٣٤٠/١.

٨ في المحصول شرح الفصول ٨٠٣/٢، وعزاه المرادي إلى بعض النحويين (توضيح المقاصد ٦٤/٢).

السببي المرفوع من هذا الباب، أمّا على رأي الفراء فلسنا بحاجة إلى استثنائه، فإليه سيجيز التنازع فيه، فلا إشكال فيه عليه.

وإضافةً إلى ما في رأي الجمهور من مشكلات سبق ذكر بعضها، فإنّ لرأي الفراء - إضافة إلى السهولة وظهور المعنى - ما يشفع له من القياس، فله نظائر تقارب ما فيه من توجّه عاملين أو أكثر على معمول واحد:

١- أجاز بعض العلماء التنازع في الحروف، ك (لعلّ) و (عسى) و (كأنّ)، ونُقل الأخير عن الفارسي،^٢ ونقله الأزهرى عن ابن العليّ،^٣ والحروف لا تتضمن الإضمار، فاتجه العاملان كلاهما إلى معمول واحد قطعاً.

وقد يكون من هذا القبيل أنّ من العلماء من جعل من التنازع تنازع اسمي الفعل في نحو: (فهيّاهات هيّهات العقيق)^٤، ومثل ذلك لا يحتمل حسب الظاهر الإضمار في أحد الفعلين، مع أنّ الفارسي قد قدره في أحدهما - كما سبق - وهو غريب.

٢- تقول: (محمدٌ وعمروٌ كريمان) فالخبر مرتفعٌ بالمبتدأين كليهما، على مذهب سيبويه، أو بهما وبالاتداء عند بعض النحويين، ففيه توجّه عاملين إلى معمول واحد، لأنهما يقتضيان معاً.^٥ وهذا عند التأمل يشبهه: (قام وقعد زيد).

١ نقله ابن النحاس الحلبي عن شيخه ابن عمرون. (التعليقة على المقرب ٤٠٧).

٢ الإيضاح في شرح المفصل ١٧١/١، المقاصد الشافية للشاطبي ١٧٨/١، وعزاه الدماميني لكتاب الفارسي الدمشقيّ (تعليق الفرائد ٤٦/٥)، الهمع ١٤٦/٥، ورجّح الشاطبي أنها ليست من التنازع. قال: يمكن أن يقال باطراد ذلك في سائر العوامل على ظاهر اللفظ، فيدخل المضاف والمبتدأ أو غيرهما، غير أنّ السماع لم يحقق وجود الأعمال إلا في الفعل وما أشبهه لتصرّفهما في العمل. (المقاصد الشافية ١٧٩/١).

٣ التصريح ٢/٤٢٥-٤٢٦.

٤ المسائل العسكرية ١١٤، وهو أيضاً في (التذييل ٦٥/٧)، وأحال محقق التذييل: إلى: الحليّات ٢٤١، الشيرازيات ٢٨٩، ٥٢٨-٥٢٩، العضديات ١٤١-١٤٢، الأغفال ٢/٤٧٨-٤٨١) (حاشية التذييل ٦٥/٧) وهو أيضاً رأي الجرجاني (التذييل ٦٥/٧)

٥ شرح التسهيل ١٦٦/٢، المغني ٢/٦٢٢، تمهيد القواعد ٤/١٧٧، الموشح على الكافية ١/٧٧، واعترض أبو حيّان هذا الاحتجاج ولم يقبله. (التذييل ٨٠/٧)

٣- قد يُضاف اسمان إلى مضاف إليه واحد، نحو: (قطعَ الله يدَ رجلَ مَنْ قالها)، وهي مسألة أجازها بعض العلماء^١ منهم المبرّد^٢، فيصحّ قياس قول الفراء عليها. وقد قارب الشاطبي بين هذه المسألة وباب التنازع، وإن كان قد نصّ على أنه عند العلماء ليس من التنازع^٣، وسماها نظيرَ مسألة التنازع^٤.

٤- ذكر بعض العلماء في نحو: (جاء جاء زيدٌ) أنّ (زيد) مرفوع بالفعليين كليهما^٥. قال ابن مالك: يجوز أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى^٦. وجعل ابن الشجري نحو هذا ونحو: (أتاك أتاكَ الاحقون) مقوياً لما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل^٧.

٥- أجاز المبرّد وغيره التنازع في فعل التعجب، نحو: (ما أحسن وأجملَ زيداً)، قال: تعمل الأول أو الثاني^٨، ولا يتصور في فعلي التعجب الإضمار لجمودهما.

١ معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢-٣٢٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠١/٢-٢٠٢، الارتشاف ١٢٦/٣، المغني ٦٢٢/٢، الأشموني ٢٧٥/٢.

٢ المقاصد الشافية ١٧٩/١، وكلام المبرّد يحتمل ذلك.

٣ المقاصد الشافية ١٧٣/١-١٧٤.

٤ المقاصد الشافية ١٩٢/١.

٥ شرح التسهيل ١٦٥/٢، التذييل ٦٨/٧، تذكرة النحاة ٣٤٢، التصريح ٤٣١/٢، أوردوا هذا الإعراب. وابن مالك يشترط في التنازع ألا يكون اللفظ الثاني لغير التوكيد، ووافقه على هذا الشرط ابن النحاس الحلبي (التعليقة على المقرب ٣٨٧-٣٨٨، التذييل ٦٨/٧).

٦ شرح التسهيل ١٦٥/٢، وأجاز أيضاً أن يكون العمل للأول فقط، وأنّ الثاني مجرد توكيد لفظي، فيلغى من العمل لفظاً ومعنى، لتنزله منزلة حرف زيدٍ للتوكيد، ونحوه في الجامع الصغير ٨٧، المساعد ٤٩/١-٤٥٠ (تمهيد القواعد ١٧٧٣/٤) والجرجاني ركن الدين لا بعد التوكيد اللفظي من باب التنازع. (الوافية في شرح الكافية ٥١).

٧ أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١.

٨ المقتضب ١٨٤/٤، واختاره الرضي ٢٣٧/١/١-٢٣٨، واختاره ابن مالك لكنه يشترط إعمال الثاني فقط. (شرح التسهيل ١٧٧/٢، التذييل ١١٥/٧، المساعد ٦٢/١، توضيح المقاصد ٦٠/٢، تمهيد القواعد ١٨٠٨/٤، وأجاز ابن الخبيصي إذا كان بصيغة الماضي (الموشح ٧٩/١).

٦- وبوافق رأيَه الكثيرُ من الشواهد التي فيها عاملان ولم يظهر أثرُ الإضمار في أحدهما، قال ابن مالك: ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر:

إنَّ الرغاث إذا تكون وديعةً يُمسي ويصبحُ درُّها ممحوقا

وكذا قول الشاعر:

وهل يرجع التسليمُ أو يكشف العمى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ

ولو جرى على طريقة الإضمار، لقال: (يرجعن أو يكشف العمى ثلاثُ) أو (يرجع أو يكشفن ثلاثُ)!

وكذلك قول الشاعر:

تَعَفَّقَ بِالْأرطى لها وأرادها رجالٌ فَبَذَّتْ نِبَاهُهم وكَلِيبُ

فلم يظهر الإضمار في أيٍّ من الفعلين، وهو يدل على توجههما كليهما للمعمول. ومن هذا القبيل الكثيرُ من الشواهد التي سبقت، وخلا كلا العاملين من الإضمار، وهما يطلبان معمولهما على جهة واحدة.

وأعود لألحّ على ما في هذا الرأي من ظهور المعنى، ومن سهولة بالغّة، وأرى أنه لو اعتمد في العمل في هذا الباب وفي إعرابه لزال من هذا الباب الكثيرُ من مشكلاته، ولا ستغني عن أكثر تفصيلاته.

ولا يُشكل على رأي الفراء إلا القاعدة القياسية التي يقررها النحويون: أنه لا يجتمع أكثرُ من عاملٍ على معمول واحد^١، وقال الرضي: إنَّ اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلولٌ على فساده في علم الأصول، قال: وهم يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية^٢. وكما هو ظاهر فالمانع ليس لغويًا صرفًا، وإنما هو الحكم المنطقي الجدلي،

١ وابن مالك لا يرى هذا البيت من التنازع، وسيأتي ذكره في موضع آخر.

٢ راجع في الرد على الفراء شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٨، والتذييل ٧/٨٠. وهو كذلك في أكثر المصادر المتأخرة التي ذكرت رأيه.

٣ شرح الكافية ١/٢٢٨. وانظر: تعليق الفرائد ٥/٥٤.

وما ينبغي أن يكون له في الحكم النحوي أن يُعَسَّرَه، ويُعَمِّيه، على أنه يمكن الجدل في قبوله، ويمكن أيضاً التنظيرُ من النحو العربي بما ظاهره يخالفه، كما سيأتي.

الصورة الثانية: عاملان يطلبان عاملاً واحداً على جهتين مختلفتين (ليس العاملان (ظنَّ) و(أَعْلَمَ) (أعطى) وأخواتهما)، نحو: (زارني وأكرمتُ زيداً). (وهذه أشهر صور التنازع وأكثرها وروداً في كتب النحو)

إذا كان الإعمالُ للعامل الأولِ فسيكون الضمير في العامل الثاني، نحو: (ناديتُ فأجابوني الضيوف) ولو بقي بارزاً فلا يكونُ فيه إشكالُ عودِ الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة معاً، بل في اللفظ فحسب، فتقديره: (ناديتُ الضيوفَ فأجابوني) وقد تقدّم ذلك غير مرّة، حكى الرضي الإجماعَ على جوازه، لأنه ليس إضماراً قبل الذِّكر، لكون المتنازع عليه من حيث كونه معمولاً للأول مقدّماً على العامل الثاني تقديراً، وإن كان مؤخراً لفظاً^١، وقد سبق الحديثُ عن حكم الضمير إثباتاً أو حذفاً.

وإن أعمل العامل الثاني واحتاج الأول إلى ضمير: فإن كان ضمير نصب أو جرّ فلا إشكال في قضية الإضمار، فالنحويّون يحكمون بحذفه، وحذف المنصوب والمجرور والاستغناء عنهما كثيرٌ جدّاً، ولا سيّما إذا دلّ عليه دليل، والدليل موجود في الجملة الأخرى، وسيأتي وجه الانفصال والاتصال بين الجملتين.

وإن كان يحتاج إلى ضمير رفع (عمدة) فأكثر النحويين - كما سبق - يُبرِّزونه، وإبرازه من أبرز الصور التي يسعى هذا البحث إلى تأمّل علاجها عند النحويين، لا يفرق في ذلك بين كون هذا الضمير ضمير رفع أو غيره.

ويبدو ممّا يوافق قياس النحويين وجهانٍ لعلاج مشكلة إضمار المرفوع في العامل الأول في مثل هذه الصورة:

الوجه الأول: أن سيبويه مع أنه يرى إبراز الضمير - كما سبق - أجاز حذف الضمير من العامل الأول، فأجاز نحو: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)، وله فيه تأويل، وهو أن الفاعل في

١ شرح الرضي ٢٣٢/١/٨.

حكم الفاعل المفرد الذي يستتر له الضمير، فالتقدير عنده: (ضَرَبَنِي مَنْ ثَمَّ وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)¹. وسيبويه صرّح في الحكم عليه بالجواز مرتين، وإن كان قد وصفه بالقبح في إحداهما، ولعله يريد به ما يلزم منه أن تجعل لفظ الجمع كالواحد، أمّا أصل الاستعمال فهو يجيزه. وفي آخر كلامه في هذا الموضوع إشكال، إذ قال: "وترك ذلك أجود وأحسن"، قال السيرافي: إن هناك سقطاً في الكلام، وتمامه: (وترك ذلك جائز، وذكره أجود وأحسن)² أي الضمير في أظهر تأويلات كلامه، ويفهم منه تصريح ثالث من سيبويه بجواز ترك الضمير من العامل الأول.

ونظر سيبويه التعبير بضمير المفرد وهو يريد الجمع بمثل قول العرب: (هو أحسنُ الفتيان وأجملُهُ)، والأصل: (أَجْمَلُهُم)، وجعلَ منه ابنُ عصفور أيضاً: ﴿وَلَا تَكْزِفِي الْأَنْعَمَ لِعِبْرَةِ شُفَيْكَرٍ تَمَافِي بَطْرِيهِ﴾ (النحل ٦٦)، ولم يقل: (في بطونها)³. وقال الشاطبي: وقد يوجد مثلُ هذا في كلامهم⁴، وقال: اختلف الناس في تأويل كلام سيبويه بناءً على أن مثلَ هذا يقاس أو لا يقاس: فظاهر كلام السيرافي وابن خروف أنه يجوز قياساً، ونقل عن الثلويين أنه لا يقاس، وإنما قال سيبويه: (فجائز) يعني حيث سُمع على حكم التأويل بما ذكر، وابن مالك يميل إلى ذلك...⁵

وبتأويل سيبويه للجماعة بالمفرد سلامةٌ لهذا الباب من مشكلة الإضمار وما فيها من إخلالٍ بتركيب الجملة، وعلى هذا فكلُّ ما أحوج إلى ضميرٍ بارزٍ في الفعل الأول أمكن

١ الكتاب ٧٩/١-٨٠، وراجع: شرح السيرافي ٩٦/٣-٩٧، والنكت ٢١٦/١، شرح الجمل لابن خروف ٦٠٦/٢، شرح التسهيل ١٧٤/٢، وقد أورده ابن هشام ردّاً على الكسائي حذف الفاعل. (شرح للمحة البدرية ١١٨/٢)

٢ شرح السيرافي ٩٧/٣، وراجع النكت ٢١٦/١.

٣ شرح الجمل ٦٢٠/١-٦٢١، وذكر شواهد أخرى كثيرة. ومع ذلك وصفها بالقلّة، وجعل الفصح نحو: (ضربوني وضربت قَوْمَكَ)

٤ المقاصد الشافية ١٩٤/١.

٥ المقاصد الشافية ١٩٧/١-١٩٨.

تأويله بمفردٍ كما فعل سيبويه، واستتر ولم يبرز، وهو أمرٌ لا يخلو من بُعدٍ، وفيه تكلفٌ التقدير، لكنه حسنٌ في مقابل الإضمار قبل الذكر ومخالفة طبيعة التركيب، ولا سيما في هذا الباب خاصةً المبني على الإيجاز وعلى بناء الجملتين على أنهما بمنزلة الجملة الواحدة.

وقد وجدتُ من العلماء من يجنح إلى تأويل سيبويه هذا في مثل: (قام قام زيد) و (قام وقعد زيد) و (أتاك أتاكَ اللاحقون)¹.

الوجه الثاني:

إن احتاج الأولُ إلى مرفوع فلا يُذكر، فضلاً عن غيره، فيقال: إنَّ كلَّ جملةٍ في الأصل مستقلةٌ عن أختِها، وإنَّ الجملة الأولى قُطعت، وتوقفَ الإسناد فيها عند العامل استغناءً بما سيأتي في الثانية، فيكون العملُ والإسناد لما في الثانية، وأغنى عن الأولى، وأصبحت الجملتان كأنهما جملة واحدة، ولن تجد حرجاً على المعنى أبداً في ذلك، فلا هو يخفى أو يَضطرب، وما هو ببعيدٍ في قضية الانقطاع والاستغناء عن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ (التوبة ٦٢)² ولا عما قرّره - وهو حسنٌ - في العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، من مثل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾ (المائدة ٦٩) ومثل قول الشاعر:

خليليَّ هل طبَّ فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

ومثل:

ياليتني وأنت يا لميسُ في بلدةٍ ليس بها أنيسُ

وغير ذلك من الشواهد، وفيه من قطع الجملة واتصالها، وإغناء بعضها عن بعض ما يشجّع على ما ذكرته في هذا الباب من تيسير.

١ المساعد ٤٤٨/١.

٢ انظر: التبصرة والتذكرة ١٥٢/١.

وفي حديث سيبويه ما يشير إلى أنَّ وجه الإعمال في عامَّة هذا الباب هو عدم نقض المعنى^١، وسألتمس من كلام شيخ النحويين في هذا الباب ما يشهد بما يمكن أن يكون احتكاماً للمعنى وتعويلاً عليه، قد يتجاوز العلاقات الدقيقة بين ظواهر الألفاظ، ففي إحدى الصور التي حُذِفَ الضمير من العامل الأول صرَّح سيبويه بأنَّ العامل الأول مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعْمَلٍ في اللفظ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى^٢، وعند المبرد نحو ذلك^٣، وفي موضع آخر وصفه سيبويه بأنَّ الفعل قد وقع، مع أنك لا تجد محلاً للعمل ولا مكاناً لوقوع الفعل، وفي حاشية الكتاب تفسيره أنَّ الفعل وقعَ على المفعول من جهة المعنى^٤، قال سيبويه: إلَّا أنَّه لا يعمل في اسمٍ واحد نصبٌ ورفعٌ^٥، ففي كلامه -رحمه الله- حُكِمَ بالاتصال المعنويِّ بين العامل والمعمول، وهذا وحده وجهُ الإعمال، وقد وُجِدَ في المعنى دون إشكالٍ في اللفظ. ويدلُّ على أننا لسنا أمام حذفٍ مطلق، وإنما نحنُ أمام اتصالٍ ظاهر في المعنى مستغنى عنه في اللفظ، إمَّا للاختصار أو فراراً من إشكال لفظي - أن سيبويه جعلَ من سبب تفضيل إعمال العامل الآخر أنَّ المخاطَبَ قد عرَفَ أنَّ الأوَّل قد وقع بزيدٍ^٦، وفيه تقريرُ اعتماد الاكتفاء بالمعنى إذا عُلِمَ عن الاسترسال وإكمال إسناد الفعل إلى ما يُسند إليه، فيُقال ذلك في الاكتفاء بفهم المعنى عن إسناد أحد العاملين اكتفاءً بالآخر.

وقال سيبويه منظرًا هذا الاكتفاء ومقويًا لهذا الاستغناء في القياس: "وَمِمَّا يَقْوَى تَرَكْنَا هَذَا لَعَلَّ الْمَخَاطَبَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَنُوفَ ذُنُبًا﴾ وَالَّذِينَ كَثُرَتْ إِلَهُ كَثِيرًا وَالَّذِينَ كَثُرَتْ

١ الكتاب ١/٧٤.

٢ الكتاب ١/٧٧.

٣ المقتضب ٣/١١٢، ١١٣، ١٢٣.

٤ الكتاب ١/٧٤.

٥ الكتاب ١/٧٤.

الأول استغناءً عنه، ومثل ذلك: (وَنَخْلَعُ وَنَتْرَكُ مَنْ يَفْجُرُكَ) ... قال: "وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفٌ

وقال ضائب البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارٌ بها لغريبٌ

وقال ابن حجر:

رمانى بأمرٍ كنت منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطَّوْيِ رمانى

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أنَّ المخاطب سيستدلُّ به على أنَّ الآخرين في هذه الصفة.... ومثله قول الفرزدق:

إنِّي ضمنتُ لمن أتاني ما جنى وأبي فكان وكنت غير غدير

قال: ترك أنَّ يكون للأول خبرٌ حين استعنى بالآخر لعلم المخاطب أنَّ الأول قد دخل في ذلك^١. ونحو ذلك للمبرد أيضاً^٢. وقال: وأمَّا المعنى فقد يعلم السامع أنَّ الأول قد عمل، كما عمل الثاني فحذف لعلم المخاطب. ونظِّره بمثل ما نظَّره سيبويه^٣.

وقد قرر السيرافي أنَّ حذف الخبر أشدُّ من حذف المفعول به^٤، وهو ظاهر. ولي أنَّ أزعمر أنَّ حذف الخبر ليس أقلَّ شأنًا من حذف الفاعل؛ فكلاهما عمدة؛ فلا وجهَ يبقى في القياس عند العلماء الملتزمين بالإضمار في الأول للتفريق بين هذا وبين حذف الفاعل، ولا أجد فرقاً كبيراً بين الفاعل والخبر؛ فيُحذف الثاني دون الأول، فكلاهما عمدة في الصناعة. وكلاهما هو المسند إليه، بل إنَّ الخبر قد يكون هو عينَ غرضِ المتكلم حين

١ الكتاب ١/٧٤-٧٦. وراجع تبييناً له في شرح السيرافي ٢/٨٦.

٢ المقتضب ٣/١١٢، ٤/٧٢-٧٣.

٣ المقتضب ٤/٧٢.

٤ شرح السيرافي ٣/٨٧.

أنشأ الجملة الخبرية^١، لكنهم حكموا حكمًا صناعيًا أنّ الفاعل لا يُحذف وأنّ الخبر يُحذف، وعند التأمل في المعاني وأغراض النحو فلا ينبغي التفريق بين الفاعل والخبر، فما لم يُعلم وجب التلفظ به، وما عُلم جاز عدم التلفظ به، ومَنْ كان الإشكالُ عنده في الوحشة من حذف الفاعل فليس بحاجة إلى أن يُسمّيه حذفًا، مادام شاهدًا في ذهن المخاطب، وفيما ذكره سيبويه من نظائر ما يشفع له ويقوّيه.

فمدار الأمر على الحذف والعلم، وهو حاضر في مثل: (ضربني وضربت قومك)، فلا بدّ في هذا الباب من شيء من التجاوز، وذلك لأنه يخالف عامّة النحو. فالجملة في الحق مكونة من جملتين يُراد بهما ما يُراد بالجملة الواحدة، وقد نبّه على هذا السيرافي، قال: "اعلم أنّ العرب إذا عطفت فعلاً على فعلٍ وكان كلّ واحدٍ من الفعلين متعلّقًا باسمين أو باسم واحد فإنهم يستجيزون في ذلك ما لا يستجيزونه في غيره من كلامهم، فمن ذلك أنك تقول: (قام وقعد أخوك) فأنت بالخيار إن شئت رفعت (الأخ) بالفعل الأول، وإن شئت رفعتَه بالفعل الثاني"^٢.

وللدّينوري تأملٌ جيدٌ في هذه الصورة، صورة اتجاه عاملين مختلفين إلى معمول واحد في أحد أمثلتها، لكنّ فيها تفسير وجه تداخل الجملتين، وإن لم يكن فيها محذورٌ إضمار الرفع، ففي نحو: (ضربت وضربني زيدٌ) قال: والتقدير: (ضربت زيدًا وضربني زيدًا) إلّا أنه لما كان المعنى: (تضاربنا) جعلوا الجملتين جملة واحدة^٣. بل إنه لمّح فيها أن الفعلين في المعنى والإسناد أصبحا فعلاً واحداً، وتأوّل أنّ الكوفيّين يقولون على أصل اختيارهم: (ضربت وضربني زيدًا) فيؤخّرون مفعول الأول، قال: لأنّ الفعلين قد صارا كالفعل الواحد^٤، ولا بن أبي الربيع فيه مَلَمَحٌ جميلٌ يشبهه، قال: "لأنّ (ضربني وضربت زيدًا) في معنى

١ ومن الغريب أن بعض النحويين يمنع حذف المفعول الثاني من مفعولي (ظنّ)، بناء على أنه كان في الأصل خبراً، مع أنهم يجدون الخبر يحذف كثيراً.

٢ شرح السيرافي للكتاب ٧٨/٣.

٣ ثمار الصناعة ٢٨١-٢٨٢.

٤ ثمار الصناعة ٢٨٢.

(ضاربت زيداً) فلما كان الفعلان في معنى فعلٍ واحدٍ توارَدَ الفِعْلان على اسمٍ واحدٍ من جهة المعنى، إلا أنهما في اللفظ لا يمكن أن يَعمَلا فيه^١.

ومِن تَدَاخُلِ الكلمتين والاستغناء بفعلٍ عن الآخر - وإن كان ليس فيه إضمارٌ في الأول والثاني، بل وليس فيه تنازعٌ في رأي بعض العلماء - قولُ الشاعر:

وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاقِعُ

قال ابن مالك: وإنما أراد: (وهل يرجع التسليم ما أشاهد)، واستغنى بالإشارة، كما قالوا: (إذا كان غداً فأتني)، أي: (إذا كان ما نحن عليه فأتني)، ثم أبدل (ثلاث الأثافي) من الضمير المنوي^٢، والسرّ في هذا أن العاطف (أو) الذي يقتضي أحدَ الفعلين وليس كليهما، وعلى هذا فأحدهما يسند إلى ما بعده، وأمّا الآخر فلا بد من قطعه والاستغناء عن إكمال إسناده بما في الفعل الآخر، ونظّره ابن مالك بما لم يُذكر الفاعلُ له. ولم يوافق ناظر الجيش ابنَ مالك على هذا الاستدلال في البيت، ونقل عن ابن عصفور أنه أنشده على أنه من الإعمال، وأنه قد يُستدلّ به للكسائي على جواز حذف الفاعل^٣.

ومِن تَدَاخُلِ الجملتين في هذا الباب - وإن لم يكن فيه إضمارٌ في الأول - البيتُ المشهور فيه:

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا

فالجملتان متداخلتان، حتى لقد صارت الثانية كأنها من مكملات الأولى، فالعمل والإسناد للعامل الأول: (نرى)، وأمّا (يقتدنا) التي يُظنّ بها أنها العامل الثاني فهي في محل نصب على أنها حالٌ، وجملة الحال يعمل فيها العامل الأول، كأنه قال: (نرى بها العُربُ

١ الملخص ٢٨٤.

٢ شرح التسهيل ١٦٦/٢ - ١٦٧.

٣ تمهيد القواعد ١٧٨٥/٤.

الخِذَالِ يَقْتَدِنَا)¹. فكلُّ ما هنالك تقديمٌ وتأخيرٌ، وكثيراً ما أوَّل النحويون به في هذا الباب وغيره.

ويشبهه في هذا الباب - وإن لم يكن فيه مشكلةٌ الإضمار - لكن فيه التداخلُ بين الجملتين واستغناءُ إحدهما بالأخرى عدة أمثلة: فقول الشاعر مثلاً: (بعكاظ يُعشي الناظرين إذا همو لمحو شعاعه) قد يقال فيه: إن الشاعر أَرادت توجيه الفعل (يُعشي) إلى فاعله (شعاعه) ثم اعترضتُ بينهما بجملةٍ وبيّنتُ، فقالت: (إذا همو لمحو)، فهما جملتان: إحدهما فيها فعلٌ وفاعل، والثانية فيها فعلٌ وفاعل ومفعول، غير أنَّ المفعول قد حُذِف، وما أكثر ما يُحذف، ومن العلماء مَنْ لا يرى هذا حذفاً، بل هو استغناء عن المفعول وإرادةٌ للإطلاق، وله في هذا البيت ملمحٌ معنوي طريف، فكأنها قالت: إنه في عكاظ يعشيه الشعاعُ إن كانوا ينظرون. فكلُّ جملةٍ سياقها، إلا أنه بدأً بالثانية قبل تمام الأولى، وهذا من فنون الكلام، يشبه الاحتراز والشرط، وهو من التقديم والتأخير، ولهما في الكلام لطائفٌ، فالبيت يشبه بيتاً آخر أشهر منه وأقربَ إلى هذا الباب، وهو:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

الذي عدّه بعضُ النحويين من التنازع،² فالظاهر توجّه كلا العاملين: (كفاني) و(أطلب) إلى معمول واحد (قليل)، فالكافي هو (القليل)، والمطلوب هو (القليل) على بعض التأويل؛ فيكون ذلك البيت مثله، وشيخُ النحويين وأكثرهم لا يرونه من هذا الباب؛ لأن (قليل) ليس مطلوباً لكلا العاملين³. بل إنه حتى على رأي الذين لا يجعلونه من باب

¹ وانظر: الملخص ٢٨٧.

² هذا رأي أبي علي الفارسي في الإيضاح ١١٠. والحيدة في كشف المشكل ١٣١/١. وعزاه الأتباري إلى الكوفيين، وجعله من حججهم على مذهبهم. (الإنصاف ٨٤/١) وعزاه ابن النحاس الحلبي للمبرد والفارسي (التعليقة على المقرب ٣٨٦) ويرى ابن عصفور أن الفارسي يراه شبيهاً للإعمال والتنازع لتداخل الجملتين، وكأنه يرى أنه ليس منه عند الفارسي. (شرح الجمل ١/٦٢٣-٦٢٤). ونحوه في التذييل ١٢٢-١٢١/٧.

³ الكتاب ١/٧٩. وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٢-٦٢٣ وأطال فيها. الكافية لابن الحاجب ٧١. شرح القطر ٢٠٠.

التنازع فإن فيه من الحذف والاستغناء ما يكون فيه حجة، فالمعنى: (كفاني ولم أطلب الملكَ قليلٌ من المال) فالعامل الثاني اعترض في أثناء ذكر العامل، وهو عامل جديد لم يستكمل ما له، وأحال على ما يفهمه السامع، وواصل العامل الأول واستكمل معمولاته. وأصبح ذلك المحذوف نسبياً منسياً، نظَّره الرضي بالحذف في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا﴾ (البقرة ٢٤٥)، ولم يذكر مفعولاً، لأنه أراد الإطلاق، أي: له القبض والبسط.^١

بل قد يقال: إن أمثلة التنازع أظهر في هذا؛ لأن ما يدل على المعنى فيها موجود في الأسلوب نفسه، وفي تلك الحذوف ما دل على المعنى عُرِف من السياق، وليس له ذكرٌ بلفظه في الجملة.

وعلى هذا التأويل بتداخل الجمل وانقطاع إحداها واستمرار الأخرى يجب إعادة النظر في كثير من الأساليب التي لم يتعيَّن فيها توجه العاملين إلى معمول واحد، فلا يكون من التنازع ما وُجد عنه مندوحة، وقد لمست من تأمل كلام بعض النحويين أنهم يتسامحون في توجيه العوامل إلى المعمولات، ويعدّون ذلك من التنازع، مع أن الظاهر فيه أن بعض الأفعال ليس متوجّهاً صراحةً إلى المعمول، ولم يُرد المتحدثُ تقييدَ العامل بالمعمول، وإنما أراد ما هو أعمّ من ذلك، وهو إطلاق الفعل، وهو ما يناسب حديثَ البيانين عن بلاغة الحذف، ومن ذلك في هذا الباب أني وجدت بعض النحويين يعدّ من التنازع قولَ الشاعر:

سُئِلْتُ فلم تبخل ولم تُعْطِ طائلاً فسيّان لا حمدٌ لديك ولا ذمٌّ

على أن الأفعال الثلاثة: (سئلت) و (تبخل) و (تعط) كلّها تطلب المفعول (طائلاً)^٢، وهذا في ظني غير دقيق، فليس المراد: (سئلت طائلاً) و (لم تبخل بطائلاً)؛ فهذا يغضّ من فصاحة البيت، وإنما المراد الإطلاق في الفعلين الأولين، فالمعنى: أنك قد سُئِلْتَ، من غير

^١ شرح الرضي ٢٣٧/١.

^٢ من ذلك ما في: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١.

حديث عن المسؤول عنه أو تعيين له، فلم يكن منك بخل، ولا يتصور أنه أراد أنك لم تبخل بباطل، فهذا عكس مراده، ولكنك لم تعط مالا كثيرا.

ويمكن أن يحكم بمثل هذا في عامة باب التنازع فلا يجزم به إلا فيما كان طلب الفعل للمفعول صريحا، وبذلك تقل حالات التنازع، وتقل حالات الحاجة إلى الإضمار، وتكثر حالات ما يمكن أن يسمى بحالات انقطاع العامل عن تطلب بقية عناصر الإسناد، وهو ما يصلح أن يكون علاجاً لكثير من مشكلات التنازع.

ومازلت في حديثي عن انقطاع إحدى الجملتين وإغناء الأخرى عن إكمال إسنادها أتحاشى التعبير بحذف الفاعل، على ما هو مذهب الكسائي، ثم لا أنفك عنه، وقد سبق حديث ابن الحاجب والرضي في نحو (ما قام وقعد إلا زيد) عن عودة جمهور البصريين لرأي الكسائي في القول بالحذف. والحذف هو الأصل في هذا الباب إن لم يمنع منه مانع^١. ولعلي أسرد جملة أمور في القياس تؤيد حذف الضمير من أحد العاملين وانقطاع العامل عن العمل اكتفاء بالآخر:

١- سيأتي قريباً (في الصورة الثالثة) أن بعض النحويين يختارون حذف المفعول الثاني (ظن) إذا أغنى عنه غيره، مع أنه في الأصل خبر، والخبر عمدة، وفي هذا ما يشجع على حذف كل ضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة إصلاحاً للفظ، ولو كان عمدة مرفوعاً، قياساً على حذف الخبر، فهو مثله عمدة مرفوع، وأما الضمير المنصوب والمجرور فمن باب أولى.

٢- الفارسي يخطئ الكسائي في حذفه للفاعل، ومع ذلك فهو يراه أقرب إلى الصواب من رأي الفراء السابق، قال: لأن له أن يقول: شبّهتُ الفاعلَ بالمبتدأ، فحذفته من حيث اجتماعا في أن كل واحدٍ منهما محدث عنه^٢.

١ ذلك ظاهر في تقارير ابن الحاجب وابن مالك في الكافية ٧١. التسهيل ٨٦.

٢ الحلييات ٢٣٩.

٣- يؤيد حذف الضمير ولو كان ضمير رفع أن العرب تحذف الفاعل إذا تكرر وأغنى عنه غيره. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم ٣٨). فقد حُذِفَ معه حرف الجرّ من الفعل الثاني.

٤- ويتصل بباب التنازع ما هو ظاهر في هذه المسألة عينها، قال ابن مالك: ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يقال: (أَحْسِنُ وَأَعْقِلُ بزيد)، على أن الأصل: (أَحْسِنُ بِهِ وَأَعْقِلُ بزيد)، ثم حُذِفَت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم اتّصل الضمير واستتر، كما استتر الباء من قولهم: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)، فإنّ الثاني مستدلٌّ به على الأول، كما يستدلُّ بالأول على الثاني، إلا أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس.^١

٥- يؤيد الحذف واستغناء أحد العاملين عن الآخر أن كثيراً من العلماء ينصّون على اشتراط وجود عُلُقَة بين العاملين، وحَصَرَهَا بعضهم في العطف فقط^٢، وما اشترطوا ذلك إلا ليرتبط العاملان، ويغني أحدهما عن الآخر، ويكتفى به عنه في الإسناد.

٦- يؤيد الحذف والاكتفاء ما يكون فيه من اختصار، فقد فضّل بعض النحويين اختيار البصريين إعمال الثاني لأنّه أخصر مع بلوغ أقصى الحاجة من الكلام؛ إذ تحذف من الأول الفضلة... بخلاف ما إذا أعملت الأول فإنه مؤدٍّ إلى الطول الذي لا يُحتاج إليه، ومبني كلام العرب على الاختصار والاكتفاء بالإشارة والرمز^٣. فإذا كان الأمر كذلك فالغاية في عامة هذا الباب وغيره من أبواب النحو أن يكون الهمّ الأول للاختصار والبراءة ممّا لا حاجة له من ضمائر تشكّل في تركيب الجملة، تطيله، وتخالّف المألوف في طبيعة الإضمار.

١ شرح التسهيل ١٧٧/٢، وانظر: المقاصد الشافية ١٦٨/٢ ففيه تقرير التنازع والحذف فيه من الأول. وكذلك في الموشح على الكافية ٧٩/١

٢ تفصيل ذلك والخلاف فيه في التذييل ٧٨٠/٧، ١٢٢-١٢٤، التعليقة على المقرب ٣٨٧، تمهيد القواعد ١٧٨٠-١٧٨٢ وغيره.

٣ المقاصد الشافية ١٨٩/١

٧- يؤيد الاكتفاء والاستغناء في هذا الباب بإعمال واحد وقطع الآخر أن نحو ذلك موجود في قضية نحوية أخرى، عندما يجتمع الشرط والقسم، فيكون للأول العناية، فيكمل تركيبه، ويؤتى له بجوابه، ويسكت عن الآخر، استغناء عنه بما سبق^١.

٨- يؤيده أيضاً أنه حين تتوالى أداتان عاملتان، يكون العمل للأخيرة منهما الملاصقة للمعمول، وتنقطع الأولى عن العمل، كما لو قلت: (إن لم تحضر)^٢.

٩- يؤيده كثير مما ورد في ذكر رأي الفراء والانتصار له في الصورة الأولى حين تجد العاملين ولم يظهر فيهما علامة الإضمار مما يعني أنه قد اشترك مع الآخر في التوجه للمعمول، على ما هورأي الفراء، أو أن أحدهما قد انقطع عن العمل واستمر الآخر، وأغنى عنه، ودلّ عليه، كما في هذه الصورة.

١٠- يؤيد الحذف والاكتفاء والاستغناء أنه يعفي الأسلوب من مشكلة لفظية مهمة، ومن لوازم ضعيفة في التركيب، هي التي تسببت في تلك الأمثلة الغريبة التي صدرت بها هذا البحث، من توالي حروف الجر وتكرارها، وكثرة الضمائر والفصل بين العامل ومعموله، وذلك قبيح كما قال العلماء، ولم يدع إليه ضرورة^٣.

١١- ويؤيد الحذف أنه قد ورد في بعض الأبواب كما في التمييز، في نحو: (تصببت وامتلأت عرفاً)، إذ قالوا فيه: إنه ليس من التنازع، وإنما من الحذف إن دلّ عليه دليل^٤.

١٢- يؤيده أن عليه ظواهر كثير من الأبيات التي لا تجد فيها إضماراً في الأول ولا في الثاني، من الأبيات التي سبق سردهنّ، والعلماء يذكرون بعض هذه الأبيات نصرةً لرأي الكسائي وتقويةً للحكم بالحذف^٥.

١ وهذا من أدلة الكوفيين على اختيار العامل الأول من العاملين. (شرح للمحة البدرية ١١٥/٢).
٢ انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١٤/١. ويرى ناظر الجيش أن (إن) لم تتجه للفعل، وإنما لمجموع الفعل وما قبله، فليس فيه تنازع. (تمهيد القواعد ١٧٩٣/٤)
٣ شرح الجمل لابن عصفور ١١٧/١. شرح الكافية ٢٢١/١-٢٣٢، ٢٣٤. التعليقة على المقرب لابن النحاس ٣٨٥، ٣٩٤، ٣٩٥. تمهيد القواعد ١٧٨٩/٤، ١٨٠٢.
٤ المساعد ٤٥٣/١. تعليق الفرائد ٥٥/٥.
٥ كما في المساعد ٤٥٨/١-٤٥٩.

١٣- وَجِدَ الحذفُ في صورٍ غير التنازع، فيُستغنى عن الضمير إذا عُلِمَ، من مثل قول

الشاعر:

ولو بَخِلَتْ يداي بها وَضَنْتُ لكان عليَّ للقدر الخيارُ

ولم يقل: (وَضَنْتَا)؛ لأنها سَبَقَتْ وَعُلِمَتْ.

١٤- يؤيّد الاستغناء في الأول وعدم الإضمار أنه إذا كان الفاعل مفرداً لا سبيلَ إلى

إبراز ضميرٍ له فسيبقى في اللفظ الفعل خالياً من الضمير، وذلك في حالة كون الفاعل

مفرداً، ولا ينفك المخاطب من تقدير الفاعل وتصوّره قبل ذكره، فإذا كان يُفعل به ذلك

ضرورةً فيه لا اختياراً، وهو مفرد؛ فليكن مثلُ ذلك فيه وهو مثنى أو مجموعٌ؛ فاللفظ بعد

الحذف واحد، وقد يُحتجُّ للقائلين بوجوب الإضمار بأنه لا سبيلَ للإضمار إذا كان الفاعل

مفرداً؛ لأنه ليس له ضمير بارز فيُظهِر، وإلا لأبرزوه. ويُجاب عنه بأن الإضمار لو كان حتماً

لزاماً، لأمكنَ أن يُعبّر عنه بصورة المنفصل، فيقال: (ضربني هو وضربت زيداً) كما يفعلون

إذا جرى الوصف على غير من هوله. فعُلِمَ أن الإضمار ممكن، لكنهم لم يرتكبوه.

فليكن الإضمارُ في حالة الأفراد والتثنية والجمع، ولتستوِ الصور الثلاث في خلوّ العامل

الأول من الضمائر، ولا سيّما أن العلماء في باب الفاعل قد حكموا أن الفعل يوحد ولو

كان الفاعل مثنى أو جمعاً، فلا فرق في صورة الفعل بين (ضَرَبَ زيدٌ) ولا (ضَرَبَ الزيدان)

ولا (ضَرَبَ الزيدون) فليكن مثلُ ذلك ههنا، فلا فرق بين: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ أَخَاكَ) و(ضَرَبَنِي

وَضَرَبْتُ إِخْوَتَكَ)، كيف وقد انضمَّ إليه في هذا الباب قضيةُ الإضمار قبل الذكر وعودُ

الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة.

١٥- يؤيّد عدم إبراز الضمير في العامل الأول أنهم قد يحذفون منه حرف الجر الذي

يؤتى به للتعدية مع الفعل اللازم، فهم يقولون: (مررتُ ومَرَّ بي زيدٌ)، وفي هذا إشارة إلى

انقطاعهم في العامل الأول وعدم إكمالهما بما هو لازم له وكالجزء منه، وكأنهم تركوه

واتجهوا للعامل الثاني وأكملوه في المعلومات واستغنوا به.

١ الواضح في النحو ١٨٢، شرح التسهيل ١٧٣/٢.

ويبقى بعد هذا في باب التنازع إشكالٌ أنه يخالف قاعدةً قياسية، وهي أن فيه تهيئةً العامل ثم قطعه عنه، وهذا قياسٌ ونظرٌ غير مجمع عليه، ولا ينبغي له أن يُفسد الكلام أو يعسر الإعراب، وليس فيها انقطاع كامل، فهو انقطاعٌ في لفظ أحد العاملين، أما المعنى وحقيقة الإسناد فهو متصل غير منقطع.

الصورة الثالثة: العاملان من باب (ظنّ) وأخواتها:

منع بعض النحويين التنازع في متعديين إلى اثنين، فيشمل ذلك هذه الصورة وما بعدها؛ بناءً على أن العرب لم تستعمله^١، عَزِي ذلك للجرمي^٢، ونقل ابن مالك هذا عنهم، وخالفهم، واحتجّ بما حكاه سيبويه^٣ عن العرب: (متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً) على إعمال (رأيت)، و(متى رأيت أو قلت: زيد منطلقاً) على إعمال (قلت). ولا يظهر لي صريحاً من نقل ابن مالك السابق أن سيبويه أراد الحكاية عن العرب والاستشهادَ بلفظهم، يقول في معرض حديثه عن جواز أول العاملين: "وقد يجوز: (ضربتُ وضربني زيداً)؛ لأنَّ بعضهم قد يقول: (متى رأيت أو قلت: زيداً منطلقاً) والوجه: (متى رأيت أو قلت: زيدٌ منطلقاً)".

وأياً كان الأمر فإنَّ بعض النحويين يجعل المفعول الثاني من مفعولي (ظنّ) في حكم العمدة الذي لا يُستغنى عنه؛ لأنه قد كان في الأصل خبراً، ويفرق في ذلك بين مفعولي (ظنّ) ومفعولي (أعطى)^٤ الذي سيأتي الحديث عنه. وللنحويين في مفعولي (ظنّ) ثلاثة مذاهب^٥: أن يُضمَر قبل الذَّكر، لأنه في حكم العمدة، فيقول: (ظننِّي إياه وظننت زيداً قائماً).

١ شرح التسهيل ١٧٧/٢، ونحوه في المقاصد الشافية ١٧٦/١-١٧٧.

٢ الارتشاف ٩٢/٣، المساعد ٦٢/١.

٣ الكتاب ٧٩/١.

٤ من ذلك مثلاً ما في شرح السيرافي ٨١/٣، ونحوه في النكت ٢١١/١.

٥ تراجع المذاهب في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١-٦١٧، منهج السالك ١٣٤، التذييل ٩٢/٧، توضيح

المقاصد ٧٢/٢، المساعد ٤٥٥/١، المقاصد الشافية ٢٠٤/١، تمهيد القواعد ١٧٩٥/٤.

ومنهم من قال: أضره وأؤخره وأفرّق بينه وبين الفاعل، فيقول: (ظنني وظننت زيداً قائماً إياه).^١

ومنهم من ذهب إلى أنه يُحذف، إذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار (أي: حذف لدليل)؛ لأنه حذف لفهم المعنى، وحذف الاختصار في باب (ظننت) جائز، كما هو مقرر في بابه، والمبرد يَجيز حذف كلا معموليه، إذا أعمل الثاني، قال: "والأول فارغ في اللفظ، وهو في المعنى معمل لدلالة ما بعده عليه".^٢ ورجّح الشلوبين وابن عصفور أن حذفه جائز.^٣ وعدّ ذلك من باب الحذف اختصاراً.^٤

قال ابن عصفور عن الحذف من الأول: وهو أصحّ المذاهب؛ وفضّل الحذف على الإضمار قبل الذكر، وعلى الفصل بين العامل والمعمول، قال: لأنهما لم تدعُ إليهما ضرورةً، وذلك نحو: (ظنني وظننت زيداً قائماً) قال: فعلى المذهب الأول تقول: (ظنني وظننت زيداً قائماً) وعلى الثاني: (ظنني وظننت^٥ زيداً قائماً إياه) وعلى الثالث: (ظنني وظننت زيداً قائماً)، قال: وهو الأولى لما تقدّم.^٦

وعزا ابن مالك تجويز الحذف في نحو هذا للكوفيين^٧، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وغيرهما، قال الشاطبي: وهو ظاهرٌ في القياس من غير احتياج إلى فصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية منهما.^٨

١ المقتضب ١١٣/٣. وانظر: شرح السيرافي ٨١/٣، ونحوي النكت ٢١١/١، التوطئة ٢٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، شرح التسهيل ١٧٣/٢.

قال الشاطبي: زعم ابن الناظم أنه مذهب البصريين (شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٨)، وهو رأي ابن مالك (شرح الكافية الشافية ٦٤٨/٢-٦٤٩)، وعزا الحذف السيوطي للكوفيين (الهمع ٥/ ١٣٩) (تراجع) ٢ المقتضب ١١٣/٣.

٣ التوطئة ٢٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١.

٤ شرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١

٥ الذي في شرح الجمل: (وظننته).

٦ شرح الجمل ٦١٧/١. وأورد هذه الأوجه الثلاثة ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١٢١/٢-١٢٢، وزاد ابن هشام عليها رابعاً، سيأتي.

٧ شرح التسهيل ١٧٣/٢، شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢-٦٥١، ٦٥٢. ونحوه في الهمع ٥/ ١٣٩.

٨ المقاصد الشافية ٢٠٤/١.

وأجازه أيضاً الزجاج؛ ومثّل ب(ظننت وظنني الزيدان شاخصاً) و(اظننت وظنني الزيدون شاخصاً).^١

ووجهُ هذا هو إعمال العامل الأخير، وهو الذي يُسلّم من الإضمار ويبرّئ من التكرار، وهو الذي ينبغي أن يُقتصر عليه في هذه الصورة، تقول: (ظننت وظنني زيداً عاقلاً)، وتقول: (ظننت وظنني أخواك عاقلاً) وهذا ما يعالج كثيراً من الأمثلة التي رأيتها في صدر هذا البحث، ولو عدلت عن هذا، وأعملت الأولَ لقلت: (ظننت وظنني إياه زيداً عاقلاً)، و(ظننت وظناني عاقلاً أخويك عاقلين)^٢ وفيه من التأخير وغبابة التركيب ما ترى، وفيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو قبيح.^٣

وفي حذف المفعول الثاني سلامة من هذا الإشكال كله. ووصف الشاطبي التزام الإتيان بالضمير وتأخيره من غير حاجةٍ أنه في غاية الإشكال.^٤ ووازنَ بين حذف الضمير وإضماره، فوجد أنه بالحذف لا يوجد إلا مكروهٌ واحد، وهو حذف العمدة، قال: إلا أن هذا المحذور مغتفر، لأنَّ الحذف اختصاري للدلالة عليه، ومن شأنه أن يحذف اختصاراً.^٥ وقد أجمعوا على حذف المفعولين اختصاراً لدليل في نحو هذا.^٦

ويقوّي الحذف أيضاً في هذه الصورة الثالثة ما سبق ذكره في الصورة الثانية من قوة جانب الحذف والاستغناء عمّا في العامل الأول بما يدلّ عليه في الجملة، وهو ما يأتي في العامل الثاني، وسبق فيه حديثٌ طويلٌ عن قوّة ذلك في القياس، وهو صالحٌ لكل الصور، فالقضية واحدة.

١ الجمل ١١٤.

٢ الواضح في النحو ١٨٣.

٣ شرح الكافية ١/١-٢٣١-٢٣٢، التعليقة على المقرب لابن النحاس ٣٨٥.

٤ المقاصد الشافية ١/٢٠٦.

٥ المقاصد الشافية ١/٢٠٩.

٦ التصريح ٢/١٩٤، وهو مقرر في أكثر الكتب المتأخرة.

ويؤيد الحذف في هذه الصورة أيضاً أنهم قد يحذفون خبر (كان)، في مثل البيت الذي أنشده سيبويه تنظيراً في هذا الباب:

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبي، فكان وكنت غير غدور

قال أبو حيان: وحذفه أصعب من حذف مفعول (ظنّ)؛ لأنّ هذا يجوز حذفه اختصاراً،

وخبر (كان) لا يجوز حذفه إلا في هذا الباب لذكره في الجملة الثانية^١.

وقد يرد على هذا التأويل حين يحذف من أحد العاملين استغناءً بما في الآخر ما قد أورد بعض العلماء، وهو أن المفعول الثاني مع أحد العاملين غيره مع الآخر، وأنت حين تحذف تجعل هذا المفعول المذكور لاثنتين، فحين تقول: (ظننت وظنني زيداً قائماً) فليس المراد: (وظنني ذلك القائم المذكور؛ لأنّ (القائم) المذكور هو زيد، فلو كان هو المقصود في المحذوف لكان المعنى: (وظنني زيد نفسه) وذلك لا يتصور، وبعضهم حذراً من ذلك يلتزم بالاسم الصريح^٢، ولذلك فسرها ابن عصفور وغيره بأن الضمير يعود في هذا الباب على اللفظ، لا على المعنى^٣. قال: ولما خفي هذا الوجه على أبي الحسن بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها^٤، وعزي إليه أنه لا يجوز الإعمال في (ظننت) وأخواتها إذا أدّى ذلك إلى إضمار أحد المفعولين^٥.

وزاد ابن هشام في هذه المسألة وجهاً رابعاً: أن يظهر المفعول الثاني، ولا يضم. تقول: (ظنني قائماً وظننت زيداً قائماً)^٦، وفيه من التكرار وعدم الإيجاز ما لا يخفى. وفي ظني أنه خير من الإضمار، وأنّ الحذف خير منهما.

١ التذييل ٩٢/٧.

٢ المقاصد الشافية ٢٠٦/١، ٢٠٧-٢٠٨.

٣ شرح الجمل ٦٢١/١.

٤ شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١، التذييل ٩٢/٧.

٥ منهج السالك ١٣٤.

٦ شرح اللوحة البدرية ١٢١/٢-١٢٢.

ومن مشكلات كون العامل من باب (ظن) أنه قد يكون في ذلك أحياناً من عدم المطابقة بين المفرد والمثنى والجمع حين يراد الاستغناء بأحد المفعولين عن آخر يخالفه في ذلك؛ فلماً لم يسغ حذف ولا إضمار وجب عند بعض العلماء العدول إلى الظاهر^١

واستعمال الاسم الظاهر إن كان يمكن استعمال الضمير أو الحذف في مثل هذا حيث يراد الاختصار والإيجاز - يَضعف كثيراً لمخالفته طبيعة التركيب النحوي الذي تنفر من التكرار ومن الحشو ومجانبة الإيجاز، فهو كتوجيه ابن هشام السابق.

الصورة الرابعة: العاملان من باب (أعلم) و(أرى)

سبقت الإشارة إلى أن من النحويين من منع التنازع في متعدّين إلى اثنين، أو ثلاثة من باب أولى؛ بناءً على أن العرب لم تستعمله^٢، ولم يجز الجرمي تنازع الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين^٣، قال السيرافي: ومن أصحابنا من يقيس ذلك في جميع الأفعال^٤، والأعلم يعزوه إلى سائر النحويين^٥، وعزاه أبو حيان إلى المازني وجماعة^٦. ويقال ما فيه ما يقال في باب (ظن)، وذلك أن تُحذف المعمولات من أحد العاملين وأن يُكتفى بما في الآخر، وفيه علاجٌ لكثير من الأمثلة الغريبة الطويلة المتداخلة التي رأيتها في صدر البحث، أو يكون بفصل الجملتين، وإن كنت أرى في هذا الفصل تطويلاً للجملة.

١ شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٥/١. ورأيه في شرح المفصل يختلف عن ذلك، فيرى إمكان حذف المفعول الثاني لقريته، وإن كان الأحسن عنده الإضمار. قال: وإنما حسن الإضمار، لأنّ الحذف يؤدي إلى لبس، والإضمار يفيقه. (شرح المفصل ١/١٦٤).

٢ التذييل ١١٢/٧، المقاصد الشافية ١٧٧/١.

٣ شرح السيرافي ٣/٧٩-٨٠، النكت ٢١١/١، التذييل ١١٣/٧، الارتشاف ٩٢/٣، المساعد ٦٢/١ تمهيد القواعد ٤/١٨٠٧، ينقله عن ابن النحاس الحلبي

٤ شرح الكتاب ٣/٨٠

٥ النكت ٢١١/١.

٦ التذييل ١١٣/٧، الارتشاف ٩٢/٣، المساعد ٦١/١-٦٢، التعليقة على المقرب ٤٠١.

وقد أجاز المبرد الحذف والاستغناء في نحو: (أعلمت وأعلمني زيدٌ عمرًا خير الناس)^١ وستجد العجبَ، وتفرحُ بالحذف وتَركنُ إليه إذا علمتَ الوجهَ الآخر الذي أجازَه في هذا الأسلوب، وهو: (أعلمتُ وأعلمني إياه إياه زيدًا عمرًا خيرَ الناس)^٢، أو: (أعلمني وأعلمتُ زيدٌ عمرًا قائمًا إياه إياه)^٣ وقد سبقتُ في مقدمة هذا البحث. وذكر الرضي في هذا الأسلوب أن يُقال فيه مثلاً: (وأعلمته ذلك) قصداً للاختصار؛ إذ مفعول (علمت) في الحقيقة هو مضمون الجملة، فيكون (ذلك) إشارةً له.^٤ وكل ما قد قيل في (ظن) من بيان وجه الحذف والانتصار له يرد هنا، إذ وجه عملهما واحد.

الصور الخامسة: العاملان من باب (أعطى)

سبق مرتين الإشارة إلى أن من النحويين من منع التنازع في متعديين إلى اثنين، بناءً على أن العرب لم تستعمله، لكن الراجح جواز ذلك، كما سبق. وعلاجه كسابقه بالحذف أو بفصل الجملتين. وقد يكون شأن الحذف في هذا الباب أهونَ من باب (ظن)؛ لأن المفعول الثاني في هذه الصورة ليس أصله الخبر؛ فلن يكون عمدةً يصعب حذفه. وقد أجاز المبرد نحو: (أعطيت وأعطاني زيدٌ درهماً)^٥ والسيرافي نحو: (أعطاني وأعطيت أخاك درهماً)^٦

١ المقتضب ١٢٤/٣.

٢ المقتضب ١٢٤/٣.

٣ التعليقة على المقرب ٤٠١، التذييل ١١٣/٧، تمهيد القواعد ١٨٠/٨/٤.

٤ شرح الكافية ٢٣٧/١/١.

٥ المقتضب ١٢٣/٣.

٦ شرح الكتاب ٨٠/٣.

وقد يكون من المناسب البدء بالأهم وذكر معمولاته، ثم يُعطف عليه العامل الآخر، ويحذف منه ما دلَّ عليه ما قبله، فتقول: (أعطيت وأعطاني إختوك درهمًا) أو (أعطاني وأعطيت إختوك درهمًا).

ولو أحرّت الجملة الثانية لتنفصل عن الأولى ما كان بعيدًا، وتحذف من الثانية مفعولها الثاني، اكتفاءً واستغناءً بما ورد في الأولى، فتقول: (أعطيت إختوك مالا، وأعطوني) أو (أعطاني إختوك درهمًا وأعطيتهم) وهاتان الجملتان الأخيرتان لا تختلفان عن صور التنازع في هذا الباب في عدد ألفاظه ونوع أفعاله، ولكن في التقديم والتأخير. فما الفرق في النحو والفصاحة والبيان بين مثال النحويين^١: (أعطاني وأعطيت إياك أخوك درهمًا) وقولنا: (أعطيت أخاك درهمًا، وأعطاني إياه)؟ وأجملُ منه لو اختصر، واستغنى عن الضمير في آخر الجملة، فقال: (وأعطاني)، وما الفرق بين مثال النحويين: (أعطاني وأعطيتهم إياه أخوك درهمًا) وقولنا: (أعطاني أخوك درهمًا وأعطيتهم إياه) أو (وأعطيتهم)؟ وما الفرق بين مثال النحويين: (أعطيتي وأعطيتهم إياه الهندات درهمًا) وقولنا: (أعطيتي الهندات درهمًا وأعطيتهم إياه) أو (وأعطيتهم)؟

الصورة السادسة: أكثر من عاملين تطلب معمولًا واحدًا:

ذكر أبو حيّان أن ظاهر كلام ابن مالك وابن عصفور أن العوامل تكون أربعة وأزيدَ لقولهما: (فصاعدا)، ولم يوجد في هذا الباب عوامل أربعة فيما استُقرّي، ولذلك قال الأستاذ أبو علي: (الإعمال أن يتقدّم عاملان أو ثلاثة) فنصَّ على الثلاثة دون غيرها.^٢ وتركيب هذه العوامل المتعددة يبدو مشكلًا كثيرَ التفاصيل والألفاظ، ووجه الإعمال الحسن فيه والإيجاز أن يقال: إن كان عملها كلها على وجه واحد، وجّهت كلها مهمما تعددت إلى المعمول دون إضمار في أيّ منها، كما هو مذهب الفراء في الصورة

١ راجع مثلاً هذا المثال وما بعده من أمثلة عند السيرافي في شرح الكتاب ٨٠/٣-٨١. ومثله ذائع في الكثير من كتب النحو.

٢ التنزيل ٦٦/٧، ١١٠-١١١، وانظر: المساعد ٤٤٨/١.

الأولى، تقول: (حضر وتكلم وأبدع المشاركون) و(عرفت وخبرت وأحببت أخاك)، وإن كان عملها مختلفاً فابن مالک ينقل عن العرب نقلاً يكفيننا بعض مؤونة هذه الصورة، وهو أن العرب يلتزمون إعمال الأقرب إذا كان ثالثاً أو فوق ذلك بالاستقراء^١، وقال: إن من أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي؛ إذ لا سماع في ذلك، قال: وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن ابن خروف في شرح كتاب سيبويه، واستقرت كلام العرب فوجدت الأمر كما أشار إليه^٢.

وإذا أعملت الأخير فإنك تحذف ممّا قبله كل ما فيه من ضمائر، وقد مضى في الصور السابق وقبلها وجه الحذف، تقول مثلاً: (كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم)^٣، ووجه ذلك أنك أعملت العامل الأخير.

وإنما يأتي الإشكال حين تُعمل غيره، فتُعمل الأوسط مثلاً فتقول: (كما صليت ورحمت وباركت عليه وعليهم إبراهيم وآل إبراهيم) أو (كما صليت ورحمته وإياهم وباركت عليه وعليهم على إبراهيم وآل إبراهيم)^٤.

وخالف أبو حيان في صحة إعمال غير الأخير^٥، قال: وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث قبل أن يُخلق ابن خروف وهذا المصنف (يعني ابن مالک)^٦.

والأقرب ما قال ابن مالک، على أنه إذا أعمل الأخير فإني أرى الحذف من سواه في هذه الصورة أو جب من غيرها، لما يكون فيها من الطول بتعدد العوامل.

١ شرح السهيل ١٦٨/٢.

٢ شرح التسهيل ١٧٦/٢، وانظر: المقاصد الشافية ١٨١/١.

٣ الواضح في النحو ١٨٣.

٤ الواضح في النحو ١٨٣.

٥ التذييل ١١١/٧.

٦ التذييل ١١٠/٧، وانظر: الارتشاف ٩٢/٣-٩٣.

الصورة السابعة: تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول:

ومثاله حديث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين)^١.

ويقال في المعمولات المتنازعة ما قيل في الصورة السابقة، من إعمال أحدها، وهو آخرها على الخلاف في ذلك، وحذف كل المعمولات من كل العوامل الأخرى. والحذف في هذه الصورة أولى، لأنّ المعمول متعدّد أيضاً، حذراً من طول الجملة، فالحديث الشريف السابق بصورته الموجزة خير لك من الإضمار وأن تقول على إعمال الأول مثلاً: (تسبحون وتحمدون فيه إياه وتكبرون فيه إياه دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين)، ولعلك لاتعرف فضل التزام الحذف تتذكّر ما كان قد ورد في صدر البحث ممّا أجاز به بعضهم من قوله: ((أعلمت وأعلمني إياه إياه فيه فيه إياه إياه زیداً عمراً ضاحكاً يوم الجمعة خلفك تهذيباً إعلاماً))!! وفي هذا المثال الأخير عاملان اثنان، فما بالك بها لو كانت العوامل أكثر من ذلك، كما هو وارد في هذه الصورة السابعة.

* * *

^١ ذلك مقرر في شرح الشذور ٤٢١، وشرح القطر ١٩٨.

الخاتمة:

- تبين من هذه الدراسة جملة أمور في قضية الإضمار في باب التنازع، أهمها:
- أن باب التنازع باب خارج عن القياس، أو فيه ما يخالف القياس، كما نصّ العلماء على ذلك، فينبغي أن يكون القياس فيه بقدر، وأن يكون للسمع فيه الشأن الأعظم، ويكون دور الباحث فيه والمتعلم له المواءمة بين ما فيه من سماع مهم وقياس قليل.
 - أن بعض العلماء قد استزادوا فيه من الأمثلة وتوسّعوا فيه بما لا يقبل، حين شرّعوا باب القياس، واستكثروا فيه من التراكيب الغريبة التي تخالف طبيعة العربية التي تمتاز باستقامة التركيب ووضوح المراد وعدم عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معاً إلا لمعنى يناسب ذلك، كما تمتاز بعدم الفصل بين العوامل ومعمولاتها بأجنبي قدر الاستطاعة، وتتجنب التكرار، وتتحاشى توالي الضمائر، وتنفر من تتابع حروف الجرّ.
 - أن عود الضمير على متأخر في اللفظ متقدّم في الرتبة أمر سائغ وارد في العربية، يمكن القياس عليه بسعة والتوسّع فيه، وأما عوده على متأخر في اللفظ والرتبة معاً فلا يحق إلا حيث يراد التشويق والاستثارة والتعظيم.
 - لم أجد وجهة في التفريق في قضية الإضمار بين أن يكون الضمير للرفع أو لغيره؛ لأن الإشكال حينئذ في ترتيب الجملة وفي علم المخاطب وفي مخالفة الضمير لطريقة استعماله وإحالاته على متقدم، وهنا لا فرق في النظر والقياس بين العمدة والفضلة، ولا بين الرفع وغيره. ولذلك ينبغي نفي الإضمار الذي يكون في العامل الأول كلّ، من غير تفريق بين ضمير رفع ولا غيره؛ لأنه منافٍ لطبيعة اللغة وطبيعة تنظيمها في استعمال الضمير والغرض منه في الكلام.
 - لم أجد حرجاً كبيراً في القول بحذف الفاعل في هذا الباب؛ لأنه يذهب بكثير من المشكلات والعيوب في الجمل، ومن استوحش من حذفه فله أن يعتقد



في كل الاستعمالات أنه ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى ما يستحضره المخاطب في ذهنه.

- وجدت العلماء يعالجون مسألة استيفاء العامل المهمل إما بالإضمار قبل الذكر أو بالإضمار مؤخرًا، أو بالتصريح به وتكراره، ولا أرى سائغًا من ذلك كل ما يؤدي إلى تكرار الضمائر وحروف الجر أو تواليها أو الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي أو العود على متأخر في اللفظ والرتبة.
- لم أجد شاهدًا واحدًا لا من النثر ولا من الشعر فيه شيء من الإضمار مؤخرًا، أو تكرار الاسم صريحًا، أو فصل ظاهر بين العامل ومعموله بأجنبي، وإنما وجدت الإضمار للمعمول في موقعه وإن عاد على متأخر.
- لم أجد شاهدًا صريحًا يكون في العامل الأول ويعود على متأخر في اللفظ والرتبة معًا إلا ثلاثة شواهد أقطع بكونها لمن يحتج بشعرهم، اثنان منها فيها إضمار منصوب، وهو ما يحكم العلماء عليه أصلًا بأنه ضرورة، والثالث فيه إضمار مرفوع، وهو ما يمكن في رأيي أن يحكم عليه بأنه أيضًا ضرورة، وهذه الشواهد الثلاثة كلها لا تخلو من تأويل يصرفها عن الاحتجاج بها.
- أغلب الشواهد المشهورة في كتب النحويين المتأخرين وفيها إضمار في العامل الأول وعود على متأخر في اللفظ والرتبة معًا، سواء أكان ضمير رفع أو غيره - لم يظهر لي قوة الاحتجاج بها، لأنها مجهولة القائل، وقد ظهر لي على نحو جلي أثر التأخر فيها وبعدها عن الشعر العربي في عصور الاحتجاج، وأرجح أن من العلماء من أوردتها للتمثيل، أو وضعها لتوضيح القاعدة، أو أنها لشعراء متأخرين لا يحتج بشعرهم، ولم يريدوا الاستشهاد بها، وجاء ابن مالك فنقلها وساقها مساقًا يوحى أنها شواهد، وهي ليست كذلك.
- أشهر حجة للإضمار في العامل الأول وعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معًا هي ما نقل عن سيبويه أنه يحكيه عن العرب من قولهم: (ضربوني وضربت

قَوَمَك) وهو المنتشر في كتب المتأخرين من النحاة، ولم يثبت لي أنه من قول العرب؛ فيُوردُ مورد الحجة الدليل، وإنما هو مثالٌ من أمثلة سيبويه وافترض من افتراضاته يفترضه لبيان الحكم.

- الوجه القياسي لأسلوب التنازع هو اعتقاد أن العاملين المتنازعين يمثلان جملتين منفصلتين في الأصل، ثم أصبحتا بفضل هذا الأسلوب الموجز جملة واحدة، انقطع أحد عامليهما عن الإسناد واستمر الآخر، وحُذف من أحدهما ما أغنى عنه الآخر، وله نظائر في أبواب أخرى. والحذف بابٌ واسعٌ وقويٌّ في القياس.

- وجدت أن الصور التي يمكن أن تقع في أسلوب الاشتغال سبع، ولكل واحدة علاجٌ ينفي عنها مشكلات هذا الباب من التكرار وكثرة الإضمار والعود على المتأخر، وذلك كالتالي:

الصورة الأولى: الصورة الأولى: عاملان يطلبان معمولاً على جهةٍ واحدةٍ؛ إما أن يطلبانه فاعلاً مثلاً أو مفعولاً به أو غيره، وذلك نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ)، و(رايتُ وأكرمتَ زيداً) وسبيلها الذي يعفيها من مشكلات الباب أن يُدعى أن العاملين كليهما يعملان في المعمول بعدهما، وذلك هو رأي الفراء.

الصورة الثانية: الصورة الثانية: عاملان يطلبان عاملاً واحداً على جهتين مختلفتين (ليس العاملان (ظناً) و(أعلمَ) (أعطى) وأخواتهما)، نحو: (زارني وأكرمتُ زيدٌ). وتخليصها من مشكلات الإضمار والتكرار أن يقال: إذا كان الإعمالُ للعامل الأولِ فسيكون الضمير في العامل الثاني، ولو بقي بارزاً فلن يكون فيه إشكالٌ عودِ الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة معاً، بل في اللفظ فحسب، وإن أعمل العامل الثاني واحتاج الأول إلى ضمير؛ فإن كان ضميرَ نصب أو جرٍّ فلا إشكال في قضية الإضمار، فالنحويون يحكمون بحذفه، وإن كان يحتاج إلى ضمير رفع (عمدة) فأكثر النحويين كما سبق يُبرزونه، وإبرازُه من أبرز

الصُّور التي تسعى هذا البحث إلى تأمُّل علاجها عند النحويين. لا يفرق في ذلك بين كون هذا الضمير ضمير رفع أو غيره.

ويبدو ممّا يوافق قياس النحويين وجهانٍ لعلاج مشكلة إضمار المرفوع في العامل الأول في مثل هذه الصورة:

- **الوجه الأول:** أن سيبويه مع أنه يرى إبراز الضمير - كما سبق - أجاز حذف الضمير من العامل الأول، فأجاز نحو: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)، وله فيه تأويل، وهو أن الفاعل في حكم الفاعل المفرد الذي يستتر له الضمير، فالتقدير عنده: (ضَرَبَنِي مَنْ ثَمَّ وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ).

- **الوجه الثاني** أن يقال: إنَّ كلَّ جملة في الأصل مستقلة عن أختها، وإنَّ الجملة الأولى قُطعت، وتوقَّف الإسناد فيها عند العامل استغناءً بما سيأتي في الثانية، فيكون العملُ والإسناد لما في الثانية، وأغنى عن الأولى، وأصبحت الجملتان كأنهما جملة واحدة. وحشدتُ لذلك أدلةً كثيرةً ووجوهاً من القياس ومؤيداتٍ من كلام النحويين تؤيِّد فكرة الحذف والاستغناء بإعمال أحد العاملين عن الآخر.

الصورة الثالثة: العاملان من باب (ظن) وأخواتها؛ والصورة الرابعة العاملان من باب (أعلم) و(أرى)

- ويزيل إشكالهما أن يُحذف معمولاً أحد العاملين أو معمولاته، اكتفاءً بما في الآخر.

الصور الخامسة: العاملان من باب (أعطى) وعلاجها إما بالحذف كما في سابقتها، أو بفصل الجملتين، ويُحذف من الثانية مفعولها الثاني، استغناءً عنه بما في الأولى.

الصورة السادسة: أكثر من عاملين تطلب معمولاً واحداً؛ فإن كان عمل العوامل كلها على وجه واحد، وُجِّهت كلها مهما تعددت إلى المعمول دون إضمار في

أَيُّ مِنْهَا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْفِرَاءِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا أَعْمَلَ آخَرَهَا
وَيُحْذَفُ مِمَّا قَبْلَهُ كُلُّ مَا فِيهِ مِنْ ضَمَائِرَ.

- **الصورة السابعة:** تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول: ولا يكون عاملها
على جهة واحدة، فيكون مثل الاحتمال الثاني من الصورة السابقة سواء
بسواء.

* * *

المراجع:

- الارتشاف، لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدني.
- الأمالي، لأبي علي القالي، تقديم: محمد عبد الجواد، إحياء التراث، دار الآفاق، بيروت، ١٤٠٠ هـ
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، نشر: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤٠٧ هـ
- الإيضاح العضدي لأبي علي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ١٤٠٨ هـ
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- البصريات لأبي علي، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٥ هـ
- البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح السنكاوي، وزارة الشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٣ هـ
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الخانجي القاهرة، ط ٤، ١٩٧٥م
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي علي الدين، جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ
- تخلص الشواهد لابن هشام، تحقيق: د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٦ هـ
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هندواي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٩ هـ
- التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨ هـ
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، تحقيق د. محمد المفدى، الطبعة الأولى

• التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق: د. جميل عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، عمان، ط١، ٢٠٠٤م

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، عدة محققين، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ
- توضيح المقاصد للمرادي، ت: عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف المطوع، الكويت، ط١، ١٤٠١هـ
- ثمار الصناعة، للدينوري، تحقيق: د / محمد الفاضل، جامعة الإمام، ١٤١١هـ
- الجامع الصغير لابن هشام، تحقيق أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ
- جناية ابن مالك الأندلسي على النحو العربي. مقال منشور في مجلة (الرك) للفلسفة واللسانيات، العدد الرابع، ٢٠١٠م.

- حاشية الصبان (بحاشية شرح الألفية للأشموني).
- الحلييات (المسائل الحلييات) لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ.

- الحماسة (ديوان الحماسة) لأبي تمام، تحقيق: د. عبدالله عسيلان، نشر جامعة الإمام.
- رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك للإمام المكي، مصورة بمكتبة جامعة الإمام. رقم ١١٢٦/ف.

- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيّد عبدالحميد، دار الجيل بيروت.
- شرح الألفية لابن عقيل بشرح محيي الدين عبدالحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي ١٤٠٥هـ
- شرح الأشموني مع حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية ١٣٣٦هـ
- شرح التسهيل لابن مالك، ت: عبدالرحمن السيّد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة.
- شرح الجمل لابن خروف، تحقيق د. سلوى عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ
- شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح د. ن. د. ت.

- شرح الشذور لابن هشام، يشرح محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.
- شرح القطر لابن هشام بحاشية محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا ١٩٨٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث
- شرح الكافية لابن الحاجب، تحقيق: جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة، ١٤١٨هـ
- شرح الكافية للرضي، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحيى مصري، جامعة الإمام، ط١، ١٤١٧هـ
- شرح الكتاب للسيرافي، عدة محققين، دار الكتب المصرية، ط١، ١٤٢١هـ
- شرح اللوحة البدرية لابن هشام، ت: هادي نهر، الجامعة المستنصرية، العراق ١٣٩٧هـ.
- شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد د. ت.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت د. ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد ١٤١٣هـ
- "شواهد أم أمثلة"، أ.د. إبراهيم الشمسان، مقال في جريدة الجزيرة ١٨/١١/٢٢٣٢ع ٢٨٢.
- الشيرازيات (المسائل الشيرازيات)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٤هـ
- صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي، د. نعيم سلمان الدري، دار الينابيع، دمشق، ٢٠١٠.
- العسكرية، (المسائل العسكرية) لأبي علي، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٣هـ
- العضديات (المسائل العضديات)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي المنصوري، دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ
- عود الضمير وأثره في توجيه المعنى في القرآن الكريم (دراسة نحوية) رسالة (ماجستير)، جامعة عدن، قسم اللغة العربية، إعداد: عبد الله راجحي غانم، ١٤٢٩هـ
- قراءة في الشاهد الشعري: النحويون واللغويون وصناعة الشعر. بحث ألقاه أ.د. تركي العتيبي في ندوة الرفاعي، في ١٤٢٢/١١/٧هـ
- قضية التنازع في الاستعمال اللغوي، بحث من إعداد: د. أبوسعيد محمد عبد المجيد، مجلة جامعة أم القرى، منشور في الشبكة.

- الكافية لابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم عبدالله، مكتبة الوفاء، جدة، ١٤٠٦هـ
- الكامل للمبرد، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ
- كشف المشكل في النحول علي بن سليمان الحيدرة، تحقيق هادي مطر، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـ
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- المحرر في النحو، للهمري، تحقيق: د. أمين سالم، مؤسسة العليا، القاهرة، ١٤٣١هـ
- المحصول، شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق: شريف النجار، دار عمان، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ
- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي، دار الرائد، بيروت، ١٤٠٦هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، دار الفكر، ١٤٠٠هـ
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد النجار واحمد نجاتي، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة، تصحيح: سالم الكرنكوي، دار النهضة، بيروت ١٣٧٢هـ
- المقاصد الشافية (شرح الألفية للشاطبي) عدة محققين، دار التراث، مكة، ١٤١٧هـ
- المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق كاظم المرجان، وزارة الثقافة بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عزيمة، لجنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩هـ
- المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- الملخص لابن أبي الربيع، تحقيق: د. علي سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ
- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ
- منهج السالك لأبي حيان، طبعة أمريكا، ١٩٤٧م، مصورة في دار أضواء السلف.
- الموشح على الكافية لابن الخبيصي، تحقيق د. شريف النجار، دار عمان، الأردن، ١٤٣٣هـ
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، ت: حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧هـ
- الواضح في النحو، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، منشورات الجامعة الأردنية.
- الوافية شرح الكافية، لركن الدين محمد بن شرف الاستراباذي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، سلطنة عمان، ١٤٠٣هـ
- (وقفه مع وضع ابن مالك للشواهد النحوية) بحث منشور في الشبكة العالمية: في (ملتقى أهل اللغة)، في ١٤٢٢/٨/٢٩، وفي مجلة (الرقيم) للآداب العربية في ٢٠١١/٧/٢٥م.

* * *



خطاب الهوية القومية في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية

أ. شيرين حربي جاد
محاضر متفرغ
المملكة الأردنية الهاشمية

د. عيسى عودة برهومة
معهد تعليم اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



خطاب الهوية القومية في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية

أ. شيرين حربي جاد
محاضر متفرغ
المملكة الأردنية الهاشمية

د. عيسى عودة برهومة
معهد تعليم اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى استقراء خطاب الهوية القومية بتمظهراتها المتنوعة في مجموعتين من مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، ومقاربة هذا الموضوع طبقاً لتحليل المحتوى في هذه المقررات، لبيان تحقق تجليات الهوية القومية، وجوانب القصور والنقص فيها تبعاً لاستبانة انطوت على مظاهر الهوية القومية الواجب توفرها في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية. ونظراً لما يشهده العالم من إقبال على تعلم العربية والتعرف على ثقافتنا، فقد تجلّت حاجة ذات خطر في رعاية الدراسات القائمة على الاستقراء والنظر في نماذج مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وتجذيرها في ثقافتنا العربية ومأسسة العمل في تدريس لغتنا لغير أهلها. فضلاً عن أهمية خطاب الهوية في زمن يمضي نحو إذابة الخصوصيات الثقافية والتعدد اللغوي.

—الكلمات المفتاحية: الهوية، الهوية القومية، تعليم اللغة العربية لغة ثانية، تحليل المحتوى.

**The Concept of National Identity in Textbooks that Teach
the Arabic Language as a Second Language**

Dr. Esa Odeh Barhouma

The Institute for Teaching Arabic Language

Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Shireen Harbi Jadallah

Princess Sumayya University for Technology

Abstract:

This study aims at exploring the discourse of national identity and its various forms in two sets of textbooks designed to teach Arabic as a second language. The study is based on content analysis in order to examine the main features of the national identity, and displaying any shortcomings in these textbooks, based on a survey conducted for finding the images of national identity that should be considered in textbooks, particularly those which are developed for teaching Arabic as a second language.

Since there has been a growing global demand for learning Arabic and knowing its culture, there is an urgent need for giving enough attention to the studies, which are based on the investigation of textbooks designed to teach Arabic as a second language, instill it into our Arab culture, and create institutes for teaching our language to non-native speakers of Arabic. The study is also of such importance due to the identity discourse it focuses on, and at a time when dissolving cultural peculiarities and multilingualism is apparent.

المقدمة:

تصدر هذه الدراسة عن جملة من الرؤى، تذهب أولاهها إلى أن الهوية قديمة قدم التاريخ الإنساني لكنها لم تظهر في صورة نظرية وفلسفية إلا في العصر المتأخر ولاسيما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فازدادت الدراسات والمؤتمرات حول ماهية الهوية، فهي مفهوم غامض ومتحرك، يشتبك فيه التجريد النظري بالممارسة التاريخية، ويعاني من وطأة سياقات اجتماعية وثقافية لأفراد يسعون تحت مظلة القيم الحاكمة لعالمنا الحديث إلى تحقيق خصوصياتهم الفردية بقوة. وثانية الرؤى تتقاطع مع الأولى إذ ترى أن الهوية القومية دائرة من الدوائر الكونية التي ينتمي إليها الأفراد وتحفظ أواصر القربى في إطار جامع. وثمة رؤية ثالثة تتعاضد مع الرؤيتين السابقتين وهي حلقة تعليم اللغة العربية لغة ثانية تنطلق من أن الجانب الثقافي أساس مكين يتعين أن يلتفت إليه في تصميم المناهج والمقررات.

قد تبدو هذه الرؤى –للخاطر الأول– متباعدة أو مستقلة، ولكننا ارتأينا مدارستها؛ إذ تتشكل الهوية من جملة ثوابت مشتركة تعارف القوم عليها، ومنها التاريخ والمصير الواحد والموروث الثقافي والدين والتقاليد والعادات وصولاً إلى اللغة التي نسميها اللغة الأم وتتقارب الأرحام على أساس منها. هذه اللغة تلاحم سدى همنا الإنساني فتربطنا بذواتنا وتصلنا بالآخرين، ولكنها لا تحجب أبداً عن أعيننا وعقولنا وجوب وعي الحقائق ورصد المتغيرات ونقل التجارب الإنسانية كما هي عليه، ومن ثم لزوم الاعتراف بوجود الآخر المختلف عنا لغة وفكراً وثقافةً ودينًا، فالاعتراف بالآخر لا يعني بالضرورة التماهي بقيمه ولغته وأفكاره ظناً منا أنها الأفضل والأسلم والأحدث.

لقد استقر في الوعي أن اللسان دعامة أساسية للثقافة، فلا تقوم الثقافة أياً كانت أشكالها وتعبيراتها، من دون وعاء لغوي يحتضنها ويتبناها، ويتيح السبل أمام أبنائها للتعبير والإبداع في مختلف مجالاتها. ولعل الالتفات إلى مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية منشؤه أهمية هذا الميدان في نشر لغتنا وقيمنا الثقافية، ونظمنا الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية، فالعامل الثقافي يشكل مكوناً أساسياً في محتوى المواد التعليمية بما فيها الكتاب المدرسي؛ لأن اللغة وعاء الثقافة، ولا يحسن تعلم لغة وتعليمها من دون التعرض لثقافة أصحابها وقيمهم واتجاهاتهم.

وعليه فدراسة المحتوى الثقافي والأخلاقي والقيمي في المقررات الدراسية من الموضوعات الحيوية، لارتباطها الوثيق بالفرد والمجتمع، وحاجة كلٍّ منهما - في وقتنا الحاضر - إلى تعزيز هويته الثقافية وإبرازها في زمن تتمازج فيه الثقافات وتتشابك، مما يستدعي تدعيم التفاهم بين الشعوب والأفراد في شتى ضروب الحياة، ولاسيما عن طريق التربية والثقافة والعلوم والاتصال، فصار من الواجب على مؤسسات التربية والتعليم أن تتحمل مسؤولياتها لاستعادة التوازن المفقود والدفاع عن هويتنا وثقافتنا^(١). وفي هذا الصدد يشير (سعد الدين إبراهيم) إلى دور التعليم في تدعيم الهوية بقوله "من المفترض أن تقوم المدرسة بدور يعتدُّ به في بث وتنمية الوعي والهوية لدى الطفل العربي، ففي رحابها يتعلم الأطفال لغتهم العربية كتابة وقراءة، ويكتسبون قواعدها، ويكتشفون وظائفها التعبيرية، لا سيما من خلال الأناشيد والقصص ودروس القراءة والمواد الاجتماعية التي تدعم الهوية"^(٢).

وقد أشار (إسماعيل عبد الفتاح) إلى أن المدرسة تؤدي "دوراً حيوياً في تحقيق التجانس القومي عن طريق التوحيد الثقافي والفكري بين مختلف الطبقات وفي كل أنحاء الدولة، مما يؤدي إلي التماسك القومي للمجتمع، كما يقوم التعليم بدور بارز في تدعيم الإحساس الوطني والهوية الوطنية والقومية، وتدعيم الولاء والانتماء في نفوس

(١) يُنظر: الدوسري، نادية بنت سالم بن سعد (٢٨/٤/١٩٨٦م)؛ بعض مسؤوليات المدرسة الثانوية تجاه تعزيز الهوية الثقافية لطلابها. عين شمس: مؤتمر مناهج التعليم والهوية الثقافية. المنعقد في الفترة ٢٠ - ٣١ يوليو. في جامعة عين شمس. مجلد ٤. الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس. ص ١١٩٦.

(٢) إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٦م)؛ أساليب تنمية الوعي القومي العربي. ندوة الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية. الكويت.

الطلاب، كما يسهم بإيجابية في تشكيل أو إعادة بناء الشخصية الوطنية والقومية للأجيال الجديدة، وتوحيد التوجهات القومية للطلاب، مما يوحد الهوية القومية^(١). وانطلاقاً مما سبق ينبغي الاهتمام بإعداد المواد التعليمية واختيارها، والالتفات إلى دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية، فالتخطيط اللغوي العربي ينبثق من أيديولوجيا عربية إسلامية محورها أن اللغة العربية لها دور رئيس في بناء الأمة والأوطان في الصعد والعيادين كافة. وأن اللغة العربية مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي ومقومات وجود الأمة العربية الإسلامية^(٢).

ولهذا فقد حرصت الأمم على نشر لغاتها خارج نطاق المتكلمين بها؛ لأن ذلك يمنحها هيمنة فكرية وثقافية على المتكلمين بها. كما أنها تعرّف الآخرين بثقافات الناطقين بها وفكرهم وسلوكياتهم وعاداتهم. وقد كان للغة العربية الحظ الأوفر في الإقبال على تعلمها؛ وذلك للأهمية الدينية والسياسية والجغرافية والتاريخية والثقافية التي تتمتع بها^(٣).

وعليه، يمكن القول إنَّ طرائق تعليم اللغة العربية لغة ثانية، لا بد أن تصرف اهتمامها إلى تناول تعالق البنية اللغوية بالبنية الاجتماعية، والتأثير المتبادل بينهما. وتدريب الدارسين على إجادة الاتصال اللغوي مع من يتعاملون في هذه البلاد؛ ولهذا تبرز

(١) خضر، محسن (٢٠٠٦م): استجابة التربية العربية لتحولات الهوية الثقافية تحت ضغوط العولمة. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ٣٠، ج ١، ص ٣٧.

(٢) ينظر: الزبون، فواز عبد الحق (٢٠٠٩م): دور التخطيط اللغوي في رسم سياسة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. الرياض: سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. المنعقد في الفترة ١١/٣-٢٠٠٩م. في معهد اللغة العربية، جامعة الملك سعود، ص ٢٦٤.

(٣) ينظر: إبراهيم، هداية هداية (٢٠٠٨م): برنامج مقترح لعلاج الصعوبات اللغوية الشائعة في كتابات دارسي اللغة العربية الناطقين بغيرها في ضوء مدخل التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء. القاهرة: رسالة دكتوراة. معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص ٢. وإبراهيم، هداية هداية (٢٠٠٩م): تحليل الحاجات اللغوية في مواقف الاتصال اللغوي لدى دارسي اللغة العربية الناطقين بغيرها، سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، مرجع سابق، ص ٥١.

ضرورة التحول نحو الكفاية التواصلية بدلاً من التركيز على الكفاية اللغوية المجردة، الذي يترتب عليه نشوء منهج تعليم اللغة تواصلياً، وتأليف المناهج المبنية على فكرة الكفاية التواصلية وتطبيقاتها المختلفة^(١).

وإذا كان الأمر كما تقدم، فإن تعليم اللغة العربية لغة ثانية ينبغي أن يعتمد المقاربة التواصلية ومنهج الإغماس. وأما المقصود بالمقاربة التواصلية فإيلاء الأسبقية في أثناء تعليم اللغة الأجنبية للوظيفة التواصلية. وأما المقصود بمنهج الإغماس، فوضع المتعلم في محيط لغوي تعليمي يماثل - قدر الإمكان - المحيط اللغوي الطبيعي للغة المتعلمة^(٢). وإن الناظر في ما ألف من كتب لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، يدرك مدى الحاجة الملحة إلى بذل مزيد من الجهود لوضع منهاج تعليمي يأخذ بالمستجدات اللسانية والتربوية والتعليمية، ويلبي حاجات المتعلمين ومتطلباتهم. منهاج تعليمي يصدر عن نظرية في التعلم تربط بين اكتساب اللغة الأم وبين تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها، يتبنى المقاربة التواصلية ويعمل على تطبيق مبادئها؛ فيستحضر المتعلم وعاداته النطقية والسمعية والثقافية فيتدرج في إغناء عاداته تلك بعادات اللغة العربية النطقية والسمعية والثقافية؛ للتعبير عن المضامين الدلالية والأهداف التواصلية^(٣).

مشكلة الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما صور الهوية القومية بتجلياتها المتنوعة، في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية عينة الدراسة؟

٢- ما صور الهوية القومية المقترحة في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟

-أهداف الدراسة: يتبدى من خلال الأسئلة أنفة الذكر أن الدراسة تهدف إلى ما يلي:

-
- (١) ينظر: العناتي، وليد (٢٠٠٩م): مفردات العربية دراسة لسانية تطبيقية في تعليمها للناطقين بغيرها. سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. مرجع سابق، ص ٥١٥-٥١٦.
- (٢) ينظر: البوشيخي، عز الدين (٢٠٠٩م): المقاربة التواصلية في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. مرجع سابق، ص ٤٢٦-٤٢٧.
- (٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٣٤-٤٣٥.

- ١- تعرّف صور الهوية القومية التي يحسُن أن تقدّم لمتعلمي اللغة العربية لغة ثانية.
- ٢- تعرّف كيفية تناول صور الهوية القومية بتجلياتها المتنوعة في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وتقويمها في ضوء بطاقة خاصة لتحليل خطاب الهوية القومية التي قُدِّمت للمتخصصين في حقول معرفية مختلفة؛ لتحكيمها.
- ٣- اقتراح معيار لبناء صور الهوية القومية بتحققاتها المتنوعة.

-أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة في بُعدين:

- ١-الإسهام في الدراسات اللغوية التطبيقية المعنية بتصميم مناهج اللغة العربية، وأساليب تدريسها لمتعلمي اللغة العربية لغة ثانية.
- ٢-اقتراح معيار لبناء صور الهوية القومية بتمظهراتها المتنوعة في مناهج تعليم اللغة العربية لغة ثانية، والإشارة إلى النقص في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية عينة الدراسة.

-تساؤلات الدراسة:

- ١-ما هي صور الهوية القومية التي اشتملت عليها عينة الدراسة من مقررات اللغة العربية لغة ثانية؟
- ٢-ما هي صور الهوية القومية التي تكررت أكثر من غيرها، وتلك التي قلّت تكراراتها في عينة الدراسة من مقررات اللغة العربية لغة ثانية؟
- ٣-كيف توزّعت صور الهوية القومية في عينة الدراسة من مقررات اللغة العربية لغة ثانية؟

-**منهج الدراسة:** اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وسعت إلى الكشف عن صور خطاب الهوية القومية بأماراتها المتنوعة باللجوء إلى عدد من المعايير، وهي: الحاجة الاتصالية، والقابلية للتدريس، وقابلية الورود وشيوعه.

ووفقاً لأواصر الصلة بين اللغة والثقافة، ارتأينا استشفاف العلاقة بين الهوية القومية ومقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وكيف تجلّت الهوية القومية في عدد من

مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، ومقاربة هذا الموضوع طبقاً لتحليل المحتوى في هذه المقررات، وبيان تحقق تجليات الهوية القومية فيها، وجوانب القصور والنقص تبعاً للقائمة التي انطوت على مظاهر الهوية القومية، أعدها الباحثان من مراجع ودراسات تناولت تجليات الهوية القومية ومقوماتها، وعرضها الباحثان على متخصصين في حقول معرفية متنوعة، للتحقق من عامل الصدق في القائمة.

أداة الدراسة: تحقيقاً لأهداف الدراسة، فقد قام الباحثان بإعداد بطاقة خاصة لتحديد صور الهوية القومية بمظاهرها المتنوعة لمقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية. وللتحقق من صدق أداة التحليل، قام الباحثان بعرض البطاقة على سبعة من المحكمين المتخصصين في موضوع الهوية والتاريخ والفلسفة وتعليم اللغات الأجنبية؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم في تحديد تجليات الهوية القومية. وجاءت نتيجة التحكيم كما يلي:

١- اتفق المحكمون على صلاحية البطاقة بوجه عام.

٢- قام المحكمون بتعديل صياغة بعض صور الهوية القومية، واقتروا إضافة صور أخرى. ومما تمّ تعديله: التعريف بالقضية الفلسطينية وتعزيز قيمة العادات والتقاليد والقيم العربية وهما -على التوالي- بعد التعديل: الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية، وتعزيز قيمة العادات والتقاليد والقيم العربية الإيجابية. ومما تمّ إضافته صورة تنمية قيمة التعاون الثقافي.

وقد تمّ تنقيح البطاقة ووضعها في صورتها النهائية، بعد إجراء التعديل اللازم لها وفق التغذية الراجعة من المحكمين. ونعرض فيما يلي صور الهوية القومية في بطاقة تحديد صور الهوية القومية بملامحها المتنوعة لمقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية^(١)، وهي: المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بملامحها، وتعزيز المعتقد الروحي المشترك، وتعزيز التاريخ المشترك ويتمثل في التعريف بالوطن العربي، والاهتمام

(١) ينظر ملحق الدراسة (١). ص ٣٤.

بالقضايا والمناسبات القومية، والتعريف بالرموز القومية، والتراث الحضاري العربي. وتعزيز الثقافة المشتركة ويتمثل في التعريف بالعلماء والأدباء العرب، وترسيخ العادات والتقاليد والقيم العربية الإيجابية. وتعزيز الآمال المشتركة ويتمثل في تنمية قيمة الوحدة بين البلاد العربية، وقيمة المصالح الاقتصادية المشتركة، وقيمة التعاون الثقافي. وتعزيز المصير المشترك.

- عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من مجموعتين من مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، صدرت من معاهد متخصصة في الوطن العربي. وقد تألفت العينة من المقررين الآتيين:

١-مقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويتألف من ثلاثة أجزاء.

٢-مقرر جامعة إفريقيا ويتألف من ثلاثة مستويات موزعة على خمسة أجزاء.

ومن أسباب اختيار هاتين المجموعتين بالشكل المبين أعلاه، هو أن مقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مقرر قومي للتعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية، ومقرر جامعة إفريقيا العالمية من بلد عربي أفريقي.

-تعريف المصطلحات:

-الهوية: يقابل مصطلح (الهوية) العربي كلمة (Identity) في اللغة الإنجليزية، وهو- في اللغة العربية- مشتق من (هو) أو (هوَ)، للإشارة إلى المبدأ الدائم الثابت الذي يسمح للفرد بأن يبقى (هو هو) وأن (يستمر في كينونته) بالرغم مما يطرأ عليه من تغيرات. فالجوهر هو هو وإن تغيرت أعراضه^(١).

إن دلالة الكلمة ليست سوى وجه آخر لما يعبر عنه بـ (الحقيقة) أو (الذات) أو (الماهية)، فالهوية هي الامتياز عن الأغيار؛ أي ما يميز الشخص من غيره، وما يميز الجماعة من الجماعات الأخرى، وما يميز الوطن من الأوطان والقوميات، وما يميز الديانات من بعضها. بذلك نميز بين الأشخاص من حيث من هم وإلى ماذا ينتمون، فالهوية

(١) ينظر: وهبة، مراد (٢٠٠٧م): المعجم الفلسفي. القاهرة: دار قباء الحديثة. ص ٦٦٧.

مفهوم ذو دلالة لغوية وفلسفية واجتماعية وثقافية، لها غير وجه وتفتح على أكثر من عالم^(١).

-الهوية القومية: يرى (نديم البيطار) أن موضوع الهوية القومية يتميز بأهمية كبرى بالنسبة إلينا؛ فالكيفية التي نحدد بها هويتنا تمارس دوراً أساسياً في النضال الوجودي، لهذا كان من الضروري تحقيق وعي علمي في دراسة هذا الموضوع كي نتجنب الانحرافات والمآسي التي تترتب على تحديد غير علمي... إن الهوية القومية هي هوية نسبية وتاريخية يحققها شعب ما عن طريق تفاعله أو علاقته الديالكتيكية مع التاريخ ولا يرثها من (جوهر) متأصل فيها، إنها استجابة (response) تتحول مع تحول أوضاعنا الاجتماعية التاريخية، ونقتبسها عنها، وليست ردّاً طبيعياً^(٢).

ولم تفلح جهود الباحثين التي بذلت في مقارنة موضوع القومية في الوصول إلى تعريف جامع، مع كثرة السالكين في هذا الشأن، علاوة على التباين في تعريفات الباحثين وفق اختلاف دولهم ومذاهبهم الفكرية، "حتى أمسى من المستحيل التوصل إلى تعريف علمي قصير دقيق يتألف من جملة أو جملتين، ويتضمن كل ما تنطوي عليه الفكرة القومية ويستثنى ويستبعد كل ما هو خارج عنها. ولكننا لا بد لنا إذا ما أردنا أن نفهمها من أن نصل إلى معنى واضح عام شامل لها"^(٣) دون الخوض في جدل ظهور القوميات في أوروبا والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا تناول القومية بوصفها أيديولوجيا، بل باعتبارها دائرة كونية تجمع الأفراد والجماعات وفق روابط تتشكل منها بناء الأمة التي هي كيان اجتماعي يتصف بالحياة والشعور.

(١) ينظر: مجموعة مؤلفين (٢٠٠٨م): تساؤلات حول الهوية العربية. دمشق: دار بدايات، ص ٢٧-٣٠.

(٢) ينظر: البيطار، نديم (١٩٨٢م): حدود الهوية القومية: نقد عام. بيروت: دار الوحدة، ص ٩-١٠.

(٣) شيفر، بويد (١٩٦٦م): القومية: عرض وتحليل، ترجمة جعفر خصباك وعنان الحميري، بيروت: دار مكتبة الحياة، ص ٦٥-٦٦.

واختلفت وجهات النظر في مقومات الأمة، فهناك من الباحثين من يشترطون اللغة والتاريخ^(١)، وثمة من يرى أن هناك تصورات ومشاعر جماعية تستقر في اللغة، والأنظمة، والعادات، والقيم.... إلخ يمكن الرجوع إليها لتحديد هوية الشعوب والأمم، ولكن هذا لا يعني أنها ثابتة أو هي ترجع إلى تركيب عقلي - نفسي متأصل في طبيعة الشعب أو الأمة^(٢).

ويقسم الدارسون العوامل التي تؤثر في نشوء القوميات قسمين: قسم مثالي أو روحي، وهو أن يكون عند أفراد الأمة شعور وإدراك جماعي لكيانهم المشترك، وإرادة تحفزهم على العيش عيشة مشتركة في أمة واحدة. وقسم واقعي أو مادي وهو أن يكون لهذه الروح المشتركة جسم ترتكز عليه، وهذا الجسم هو جماع العوامل الواقعية أو المادية: كالاشتراك في اللغة وفي التاريخ وفي الأرض وفي السلالة وفي الدين وفي المصالح إلى آخر تلك العوامل التي لكل منها تأثير كبير أو صغير في تكوين الأمم على اختلافها^(٣).

ولعل أقرب التعاريف التي تحدد مقومات الأمة، تعريف آرنست باركر (Ernest Parker)، وفيه يقول: "يمكننا أن نقول إن الأمة جماعة من الناس، تسكن رقعة جغرافية معينة، وبالرغم من أنها يغلب أن تكون قد انحدرت من أجناس مختلفة، لها ذخيرة مشتركة من الأفكار والمشاعر تجمعت لها وانتقلت من جيل إلى جيل في خلال تاريخ مشترك، وتغلب عليها بوجه عام عقيدة دينية مشتركة، هي جزء من تلك الذخيرة المشتركة. وإن كانت أهمية ذلك في الماضي أكثر من أهميتها في العصر الحاضر، ولها في العادة لغة واحدة تعبر بها عن أفكارها ومشاعرها، ولها بالإضافة إلى الأفكار والعقائد

(١) ينظر: الحصري، ساطع (١٩٩٠م): أبحاث مختارة في القومية، الأعمال القومية، ط ٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٥.

(٢) ينظر: البيطار، نديم: حدود الهوية القومية، ص ١٩.

(٣) ينظر: الشهابي، مصطفى (١٩٦١م): القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ط ٢، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ص ١٧.

المشتركة إرادة مشتركة، ولذلك تكون أو تنزع إلى أن تكون دولة قائمة بذاتها، للتعبير عن تلك الإرادة، والعمل على تحقيقها^(١).

نتبين من الإلماعات السابقة أن مقومات الهوية القومية تتجلى في الانتماء إلى أرض مشتركة أو عنصر أو جنس مشترك، أو ثقافة جامعة، أو دين مشترك، أو عقيدة يعيش الفرد من أجلها لتحقيق الأمة، أو لغة تكون ناقلاً لثراث هذه القومية وبها يتواصل أفرادها، إضافة إلى عادات وتقاليد وتاريخ ومصير مشترك، وتفاعل الأحاسيس وإرادة الوجود الجماعي، ووحدة التصميم الجماعي.

-تعليم اللغة العربية لغة ثانية: يزداد انتشار تعليم اللغة العربية لغة ثانية يوماً بعد يوم إما لأغراض دينية أو تجارية أو ثقافية أو سياسية أو تواصلية، ويتبدى ذلك في العدد الكبير لمراكز تعليم اللغة العربية في البلاد العربية والغرب، وتنامي التأليف في المقررات والمناهج المتخصصة لتعليم اللغة العربية لغة ثانية، علاوة على المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والدورات التي تناولت أهمية هذا الحقل الذي ينتمي إلى علم اللغة التطبيقي، وسلّطت الضوء على طرائق تدريس اللغات الأجنبية وسبل إعداد المدرسين لهذه الغاية، وانتهت إلى أهمية الربط بين اللغة والثقافة، لأننا لا نعلم أصواتاً وجملًا ونظامًا لغويًا منبثاً عن ثقافة أصحاب اللغة وقيمهم وهويتهم "فاللغة ليست مجرد أداة أو وسيلة للتعبير أو للتواصل، أو مجرد شكل لموضوع، أو مجرد وعاء خارجي لفكرة أو لعاطفة أو إشارة إلى فعل، إنها وعي الإنسان بكيونته الوجودية، وبصيرورته التاريخية وبهويته الاجتماعية والقومية وكيّنه الإنسانية، إنها السجل الناطق بهذه الأبعاد جميعها"^(٢).

-تحليل المحتوى: أحد أساليب البحث العلمي الذي يهدف إلى وصف (المحتوى الظاهري) للمادة المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون وصفًا موضوعيًا ومنظمًا

(١) نقلًا عن الحصري، ساطع (١٩٩٩م): حول الوحدة الثقافية العربية، الأعمال القومية، ط ٢، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ص ١٣-١٤.

(٢) ينظر: جمعة، إبراهيم (١٩٦٠م): أيديولوجية القومية العربية، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ٩٢-٩٥.

للكشف عن الظواهر التي تبدو في مادة من مواد الاتصال، فيرصد لنا معدل تكرارها ومواطن التركيز عليها والعبارات المصاحبة لها، متخذاً من هذا كله مؤشراً للاتجاهات السائدة في هذه المادة من مواد الاتصال^(١).

-الدراسات السابقة: لقد انصبت جهود العاملين في علم اللغة التطبيقي ومناهج

التدريس على دراسة الكتب الدراسية وتحليلها، إذ إنها من الموضوعات المهمة في ميدان تعليم اللغات وطرق التدريس، كما يمكن من خلال دراسة الكتب الدراسية تبين صلاحيتها ومناسبتها لحاجات الطلاب وتحقيقها للأهداف التي وضعت لأجلها.

ولعل هذه الأهمية دفعت المشتغلين بتعليم اللغة العربية لغة ثانية إلى إجراء مزيد من الدراسات للمحتوى اللغوي والثقافي للمقررات التي خُصِّصَتْ لذلك.

أجرى (رشدي طعيمة) (١٩٨٢م) دراسة لتحديد الأسس المعجمية والثقافية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. وهدفت الدراسة إلى: تحديد المواقف العامة التي يتوقع أن يمر بها الدارس من غير الناطقين باللغة العربية في تعامله اليومي، وفي المواقف العامة الأخرى التي يواجهها أثناء تعامله مع الناطقين بالعربية، وتحديد المفردات الأساسية التي تلبي حاجات الدارسين للغة العربية من غير الناطقين بها، ممّا يمكنهم من الاتصال بمتحدثي العربية بكفاءة. والتعرف على الملامح الحضارية والثقافية البارزة في الوطن العربي التي ينبغي على متعلم اللغة العربية من غير الناطقين بها أن يلم بها كمنطلق لفهم الحضارة العربية في ماضيها وحاضرها.

وأوصت الدراسة بإمكانية الاستفادة من نتائجها وتطبيقها عملياً في عدة مجالات مثل تأليف كتب جديدة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وتعلمها بطريقة وظيفية. فضلاً عن استخدام المعايير الموجودة فيها في دراسات تقييمية للكتب التعليمية في مجال تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

(١) ينظر: طعيمة، رشدي (٢٠٠٤م): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه وأسس واستخداماته. القاهرة: دار الفكر العربي. ص ٩٥-١١٠.

وامتداداً للدراسة السابقة قام كل من (محمود الناقة) و (رشدي طعيمة) (١٩٨٣م) بإجراء دراسة حول الكتاب الأساسي لتعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى: إعداده وتحليله وتقويمه.

وتنبع أهمية دراسة (الناقة وطعيمة) لهذه الدراسة في اتباعها لأسلوب تحليل المحتوى بناء على معايير محددة ومتخصصة في تحليل كتب تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. كما أن العينة التي قامت بتحليلها كانت كبيرة ومتنوعة، مما يجعلها من الدراسات المرجعية الرائدة في هذا المجال.

كما اطلع الباحثان على دراسة تهدف إلى معرفة وتحديد المرحلة العمرية التي يبدأ عندها إدراك الطفل المصري لهويته القومية. وهي دراسة (عصام حسين) (١٩٩١م) بعنوان (إدراك الهوية القومية لدى الطفل المصري). وتحقيقاً لهدفه فقد قام الباحث بتصميم وتقنين مقياس (إدراك الهوية القومية لدى الطفل المصري)، يصلح للتطبيق على البيئة المحلية المصرية.

وترجع أهمية الدراسة إلى معرفة الخصائص القومية المميزة للشعب المصري مستقبلاً، فضلاً عن أنها تُعدّ مرجعاً من مراجع الهوية القومية التي تنبئ بانتماء الفرد لمجتمعه.

-نتائج الدراسة وتحليلها: للإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة وهو:

-ما هي صور الهوية القومية التي اشتملت عليها عينة الدراسة من مقررات اللغة

العربية لغة ثانية؟

قام الباحثان بتحليل المحتوى لهذه العينة، وفقاً لقائمة تجليات الهوية القومية التي توصلاً إليها. وقد اعتمد الباحثان بطاقة تحليل خاصة قاما بتصميمها لهذا الغرض^(١).

وجاءت نتائج تحليل خطاب الهوية القومية وفق الجدولين الآتيين:

(١) ينظر ملحق الدراسة (٢). ص ٣٥.

جدول (١)

النسبة المئوية	التكرار	صور الهوية القومية
%٤٨,٣٩٣	١٠٨٤	التعريف بالوطن العربي
%٢٧,٧٢٣	٦٢١	التعريف بالأدباء العرب
%١١,٤٢٩	٢٥٦	التعريف بالعلماء العرب
% ٤,١٠٧	٩٢	تعزيز قيمة الوحدة بين البلاد العربية
% ٣,٩٧٣	٨٩	المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بملامحها
%٢,٧٢٣	٦١	التعريف بالتراث الحضاري العربي
% ٠,٨٤٨	١٩	الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية
%٠,٤٠٢	٩	تنمية قيمة التعاون الثقافي
% ٠,٢٢٣	٥	تنمية قيمة المصالح الاقتصادية المشتركة
% ١٠٠	٢٢٣٦	مجموع التكرار الكلي

جدول (٢)

النسبة المئوية	التكرار	صور الهوية القومية
%٧٤,٢٨٦	٤١٦	التعريف بالوطن العربي
%٣,٧٥٠	٢١	التعريف بالأدباء العرب
%٦,٩٦٤	٣٩	التعريف بالعلماء العرب
%١,٧٨٦	١٠	المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بملامحها
%٨,٣٩٣	٤٧	التعريف بالتراث الحضاري العربي
%٢,٣٢١	١٣	الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية
%٠,١٧٩	١	تنمية قيمة التعاون الثقافي
% ٢,١٤٣	١٢	تعزيز المعتقد الروحي المشترك
%١٠٠	٥٥٩	مجموع التكرار الكلي

وبالنظر إلى الجداول والرسوم الخاصة بمقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نجد أنَّ صورة الهوية القومية التي حظيت بالنسبة العليا من النسبة المئوية لتكرار الصورة إلى مجموع التكرار الكلي في المقرر، هي التعريف بالوطن العربي إذ شكل ما نسبته (٤٨,٣٩٣ %) في مقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تلاه التعريف بالأدباء العرب بنسبة (٢٧,٧٦٨ %)، ثم التعريف بالعلماء العرب بنسبة (١١,٥٦٣ %). ثم تعزيز قيمة الوحدة بين البلاد العربية بنسبة (٤,١٠٧ %). ثم المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بلامحها بنسبة (٣,٩٧٣ %). ثم التعريف بالتراث الحضاري العربي بنسبة (٣,٧٢٣ %). ثم الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية بنسبة (٠,٨٤٨ %). بينما جاءت كلٌّ من تنمية قيمة التعاون الثقافي وتنمية قيمة المصالح الاقتصادية المشتركة بأقل نسبتيْن؛ إذ شكّلتا - على الترتيب ما نسبته (٠,٤٠٢ %) و (٠,٢٢٣ %).

وما زال التعريف بالوطن العربي يحظى بالنسبة العليا في مقرر جامعة إفريقيا بنسبة (٧٤,٢٨٦ %). تلاه التعريف بالتراث الحضاري العربي بنسبة (٨,٣٩٣ %). ثم التعريف بالعلماء العرب بنسبة (٦,٩٦٤ %). ثم التعريف بالأدباء العرب بنسبة (٣,٩٢٩ %). ثم الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية بنسبة (٢,٣٢١ %). ثم تعزيز المعتقد الروحي المشترك بنسبة (٢,١٤٣ %). ثم المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بلامحها بنسبة (١,٧٨٦ %). كما جاءت تنمية قيمة التعاون الثقافي محتفظة بالنسبة الأقل (٠,١٧٩ %).

ويفسّر الباحثان ذلك أنَّ دارس اللغة العربية من غير الناطقين بها يُعدُّ إعداداً لغوياً، يمكنه من الاتصال مع الآخرين، ويجعله قادراً على التواصل مع المجتمع الذي يعيش فيه؛ لذا فهو بحاجة إلى قدر من الموضوعات عن الوطن العربي التي تؤهله لذلك. في حين يبدو الحديث عن تنمية قيمة التعاون الثقافي وقيمة المصالح الاقتصادية المشتركة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعربي مع قلة أهميتها بالنسبة لمتعلّم العربية.

ويعزو الباحثان هذا التنوع في تجلّيات الهوية القومية بصورها المتنوعة، فضلاً عن تكرارها الملحوظ، إلى سَيْر (الكتاب الأساسي - المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم) على خطة من التأليف والعرض تقوم على فلسفة لغوية موازية للفلسفة الحضارية، صُمِّمت في ثلاث حلقات متسلسلة يخدم كل منها هدفاً مختلفاً من النواحي الحضارية ومتدرجاً من النواحي اللغوية. وهي كما يلي:

١- الجزء الأول: يتناول الحياة اليومية وموضوعاتها من خلال التعامل التلقائي باللغة مع أبناء المجتمع العربي، ومن خلال مواقف طبيعية يترابط فيها النمط اللغوي بالظرف الاجتماعي المناسب.

٢- الجزء الثاني: يتناول موضوعات الحضارة العربية- الإسلامية المعاصرة من خلال عرض التراث الفكري الذي يعايشه المثقف العربي اليوم والذي يمثل طموحاته ومقوماته، وكذلك من خلال عرض نماذج من ألوان النشاط الثقافي يترابط فيها المحتوى الحضاري بالقالب اللغوي والألفاظ والتعابير الاصطلاحية التي تعبر عنها.

٣- الجزء الثالث: يتناول موضوعات التراث العربي الإسلامي من خلال موضوعات الفكر والحياة العربية- الإسلامية في عصورها الزاهرة^(١).

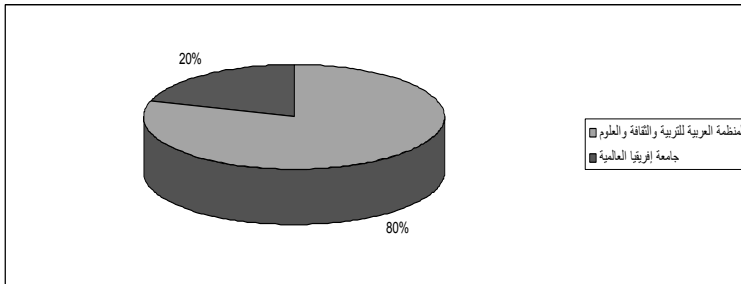
في حين يبدو الوضع مختلفاً في مقرر جامعة إفريقيا؛ إذ يُذكر في أهداف السلسلة أن تعليم أي لغة يطمح إلى الوصول بالمتعلم إلى كفاية في اللغة، تتكون من ثلاث كفايات هي: الكفاية اللغوية، والكفاية الاتصالية، والكفاية الثقافية، ولذلك اهتمت السلسلة في مجملها بتزويد المتعلم بها بداية مع الكفاية اللغوية التي تتيح للمتعلم معرفة ضمنية بالقواعد التي تحكم النظام اللغوي للغة الهدف، وكفاية اتصالية تهدف إلى تزويد المتعلم بالقدرات التي تمكنه من الاتصال بأهل اللغة والمتحدثين بها بحيث يكون قادراً على التواصل معهم في مواقف الحياة المختلفة، ووصولاً إلى كفاية ثقافية تهدف إلى تزويد المتعلم بثقافة اللغة وهي الثقافة العربية الإسلامية، وبعض الجوانب من الثقافة الإفريقية، والعالمية التي تتوافق مع أساسيات ثقافة اللغة العربية. مع ملاحظة أن

(١) ينظر: بدوي، السعيد محمد وآخرون (١٩٨٨م): الكتاب الأساسي في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ص (د-ه).

المحتوى الثقافي للسلسلة يستوعب الدوائر الآتية: الدائرة الثقافية المحلية للمدارس، والدائرة العربية الإسلامية، والدائرة الإنسانية، والقصص والتاريخ، والمواقع والمؤسسات والمنظمات، والرياضة والترفيه، والصحة والمرض والعلاج، والطرف والمَلَح، وحياة المجتمع وأنماطها^(١).

ويجدر بالباحثين الإشارة إلى أن بعض صور الهوية القومية لم تحظ - على أهميتها للدارسين - باهتمام مؤلفي مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، مثل: التعريف بالرموز القومية، وترسيخ العادات والتقاليد والقيم العربية الإيجابية، وتعزيز المصير المشترك. وهذا يدل على عدم التوازن في تقديم صور الهوية القومية للدارس، إذ تمّ التركيز على صور دون أخرى. ثم هو دلالة على وجود خلل واضح في عرض الصور؛ إذ تمّ التركيز على مجموعة معينة، وإهمال مجموعة أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي احتفى بها مؤلفو المقررات، وهذا الإغفال يوجب بالضرورة إعادة النظر في تأليف تلك المقررات. وفي الرسم البياني الآتي إشارة إلى عدم التوازن في عرض الهوية القومية في عينة الدراسة، وفقاً لمجموع التكرار الكلي لصور الهوية القومية في العينة.

رسم بياني (١)



* * *

(١) ينظر: علي، عز الدين وظيف وآخرون (٢٠٠٩م): الكتاب الأساسي، جامعة إفريقيا العالمية. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. ص (أ- و).

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى تحديد صور الهوية القومية التي ينبغي أن تشتمل عليها مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وتحليل تلك المقررات بغية التعرف على تجليات الهوية القومية فيها.

ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي واعتمدا على أسلوب (تحليل المحتوى) الذي استدعى توظيفه إعداد بطاقة تولّت حصر المظاهر المتنوعة للهوية القومية، وبطاقة أخرى لتحليل المحتوى أُعِدَّت في ضوء البطاقة السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، نوجزها في الآتي:

– احتمال عينة الدراسة من مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية على كثير من

صور الهوية القومية التي وردت في القائمة، وإن اختلفت درجة تكرارها.

– تكرار صور الهوية القومية في عينة الدراسة (٢٧٩٥) مرة، جاءت على النحو الآتي:

جدول (٣)

الرقم	صور الهوية القومية	مقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	مقرر جامعة إفريقيا
١	المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بلامحها	٨٩	١٠
٢	تعزيز المعتقد الروحي المشترك	–	١٢
٣	تعزيز التاريخ المشترك		
	التعريف بالوطن العربي	١٠٨٤	٤١٦
	الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية	١٩	١٣
	التعريف بالرموز القومية	–	–
	التعريف بالتراث الحضاري العربي	٦١	٤٧

الرقم	صور الهوية القومية	مقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	مقرر جامعة إفريقيا
٤	تعزيز الثقافة المشتركة		
	التعريف بالعلماء العرب	٢٥٦	٣٩
	التعريف بالأدباء العرب	٦٢١	٢١
	ترسيخ العادات والتقاليد والقيم العربية الإيجابية	—	—
٥	تعزيز الآمال المشتركة		
	تنمية قيمة الوحدة بين البلاد العربية	٩٢	—
	تنمية قيمة المصالح الاقتصادية المشتركة	٥	—
	تنمية قيمة التعاون الثقافي	٩	١
٦	تعزيز المصير المشترك	—	—

— عدم التوازن في توزيع صور الهوية القومية في عينة الدراسة؛ إذ تمّ التركيز على مضامين معينة، فجاءت تكراراتها عالية، في حين هُملت صور أخرى، فجاءت تكراراتها منخفضة، وهذا يعدّ خللاً في التأليف يتعين تداركه.

— عدم التوازن في عرض الهوية القومية بين مجموعتي الدراسة، إذ جاء مقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليكون أداة قومية، لتحقيق أهداف فكرية قومية، إلى تنمية الثقافة العربية، ونشرها لغة وحضارة. في حين يهدف مقرر جامعة أفريقيا إلى تزويد المتعلم بثقافة اللغة وهي الثقافة العربية الإسلامية، وبعض الجوانب من الثقافة الإفريقية، والعالمية التي تتوافق مع أساسيات ثقافة اللغة العربية. وفي ضوء ما تمّ عرضه من تحليل لنتائج البحث، فإنّ الباحثين يوردان بعض التوصيات من أبرزها:

—خُلِّصَت الدراسة إلى تحديد ست صور للهوية القومية بمستوياتها المتعددة، ينبغي توافرها في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، توصي الدراسة بالأخذ بها عند بناء المقررات، واختيار النصوص القرائية التي تضمن تلك الصور، وإكسابها للطلاب في أثناء المواقف التعليمية، ثم بناء النشاطات التدريبية التي تنمّيها.

— التوصل إلى قائمة تعين على تحديد صور الهوية القومية، التي ينبغي توافرها في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

—إعداد بطاقة لتحليل خطاب الهوية القومية في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

—دعوة مؤلفي المناهج ومطورها إلى تخطيط مقررات اللغة العربية عامة، بحيث تركز أهدافها ووسائل تدريسها على تنمية الهوية القومية من خلال نصوص قرائية، وتدرّيات إثرائية متنوعة.

—إعادة النظر في صياغة مقررات تعليم اللغة العربية لتناسب مع طبيعة العصر واحتياجات المتعلّمين.

—جداول الدراسة ورسومها البيانية:

معلومات المقرر

جدول (٤)

عنوان المقرر			
الكتاب الأساسي في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها			
المؤلفون	السَّعِيد محمد بدوي وآخرون	اسم الناشر	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية - تونس
سنة النشر أو الطبع	الجزء الأول - ط ٢ - ١٩٨٨م الجزء الثاني - ١٩٨٧م الجزء الثالث - ١٩٩٣م	المستوى	ثلاثة أجزاء
عدد الصفحات	٩٩٩	عدد الموضوعات	٧٥

صور الهوية القومية في الكتاب الأساسي في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها

جدول (٥)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٣٤ %	٣٤		٢٦	٤		٤	المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بعلامتها
٥٥ %	٥٥	١٤	٣٧	٢	١	١	الخط العربي
	٨٩	المجموع الكلي					

جدول (٦)

النسبة المئوية	التكرارات مجموع	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
تعزيز قيمة الوحدة بين البلاد العربية							
٠,٤%	٤	٤					الدعوة إلى جمهورية عربية متحدة
٠,١%	١	١					المصرف العربي الدولي
٠,٦%	٦	١	١	٤			جامعة الدول العربية- القاهرة
٧,٤%	٧٤	٨	٥٣	١٢		١	عربسات- قمر الاتصالات العربي الذي يربط بين البلاد العربية عبر الفضاء
٠,٣%	٣	١		٢			المنظمة العربية للتربية

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
							والثقافة والعلوم
٠,٢ %	٢	١		١			المصرف العربي للتنمية الإفريقية في الخرطوم
٠,٢ %	٢	١		١			الصندوق العربي للدول الإفريقية والعربية
	٩٢	المجموع الكلي					

جدول (٧)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٧,٧ %	٧٧	٥	٥٢	١٦		٤	التعريف بالوطن العربي
٧,٦ %	٧٦	٤	٣٢	٤٠			جمهورية مصر العربية
٤,٠ %	٤٠	٤	١١	٢٥			القاهرة (عاصمة مصر)
٠,٢ %	٢		١	١			جامع الأزهر- من أقدم الجامعات الإسلامية في القاهرة
٠,١ %	١		١				متحف القاهرة- القاهرة
٠,٩ %	٩	١	٧	١			الأثار الفرعونية
٠,١ %	١			١			بوراق (حي قديم من أحياء مدينة القاهرة)
٠,١ %	١			١			مطبعة بوراق الأميرية- بوراق

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,٤%	٤	١	٢	١			الإسكندرية (مدينة مصرية)
٠,٢%	٢		٢				الأقصر (مدينة مصرية)
٠,١%	١		١				أسوان (مدينة مصرية)
٠,٣%	٣		١	٢			السد العالي - أسوان
٠,٢%	٢	١	١				سيناء (مدينة مصرية)
٠,٥%	٥		١	٤			نهر النيل - مصر
٢,٢%	٢٢		١	٢١			وادي النيل - مصر
٠,٦%	٦	١	٥				الأهرامات - مصر
٠,١%	١			١			الجنيه المصري
٣,١%	٣١	٣	١٧	١١			الجمهورية اللبنانية
٠,٩%	٩	٣	١	٥			بيروت (عاصمة لبنان)
٠,١%	١			١			الليرة اللبنانية
٤,٠%	٤٠	٤	٢٢	١٤			جمهورية السودان الديمقراطية
٢,٢%	٢٢	٣	٨	١١			الخرطوم (عاصمة السودان)
٠,٣%	٣	٢		١			مطار الخرطوم
١,٠%	١٠		٥	٥			معهد الخرطوم لتعليم اللغة العربية
٠,٣%	٣			٣			شارع النيل - الخرطوم
٠,١%	١			١			إقليم دارفور في السودان

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	المضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
١,٧%	١٧	١	٥	١١			جنه سوداني
٣,٩%	٣٩	٣	١٣	٢٣			الجمهورية العراقية
٢,٢%	٢٢	١	٤	١٧			بغداد (عاصمة العراق)
٠,١%	١		١				جامعة بغداد - بغداد
٠,٦%	٦			٦			الكوفة (مدينة عراقية)
٠,٣%	٣		٢	١			البصرة (مدينة عراقية)
٠,١%	١		١				جامعة البصرة - البصرة
٠,٣%	٣		١	٢			تكريت (مدينة عراقية)
٠,١%	١			١			الدينار العراقي
٢,٥%	٢٥	١	١٦	٨			المملكة العربية السعودية
١,٠%	١٠	٤	٣	٣			الرياض (عاصمة السعودية)
٠,٢%	٢			٢			جامعة الرياض - الرياض
٠,١%	١	١					فندق العروبة - الرياض
٠,٢%	٢	١		١			ديراب (منطقة بالقرب من مدينة الرياض)
٠,٦%	٦	١	٣	٢			جدة (مدينة سعودية)
٠,٤%	٤		٢	٢			جامعة الملك عبد العزيز - جدة
٢,٧%	٢٧	٣	٧	١٧			مكة المكرمة (مدينة سعودية)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,٤ %	٤		٣	١			الكعبة المشرفة - مكة المكرمة
١,١ %	١١	٢	٤	٥			المدينة المنورة (مدينة سعودية)
٠,١ %	١	١					الدمام (مدينة سعودية)
٠,١ %	١			١			الريال السعودي
١,٦ %	١٦	١	٧	٨			الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
٠,٢ %	٢			٢			طرابلس (عاصمة ليبيا)
٠,١ %	١			١			الدينار الليبي
٢,١ %	٢١	١	٩	١١			الجمهورية العربية السورية
١,٩ %	١٩		٩	١٠			دمشق (عاصمة سوريا)
٠,١ %	١			١			قرية مجدل (أو قرية جندل) - قرية من دمشق
٠,١ %	١			١			المسجد الأموي - دمشق
٠,١ %	١			١			سوق الحميدية - من أشهر الأسواق التجارية في دمشق

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,٣ %	٣		١	٢			حلب (مدينة سورية)
٠,١ %	١			١			اللبيرة السورية
٤,٥ %	٤٥	٣	١٤	٢٨			دولة الكويت
٠,١ %	١			١			الدينار الكويتي
٠,٨ %	٨	٢	٣	٣			سلطنة عُمان
٠,٢ %	٢			٢			مسقط (عاصمة عُمان)
٠,١ %	١			١			الريال العُماني
٤,٨ %	٤٨	٣	٢٠	٢٥			الجمهورية التونسية
٠,٦ %	٦		٢	٤			القيروان (مدينة تونسية)
٠,١ %	١			١			جامع عقبة بن نافع - القيروان
٠,١ %	١			١			جامع الزيتونة - تونس
٠,١ %	١			١			الدينار التونسي
٠,٩ %	٩	١	٣	٥			دولة البحرين
٠,٢ %	٢			٢			المنامة (عاصمة البحرين)
٠,١ %	١			١			جامعة الخليج العربي - المنامة
٠,١ %	١			١			الدينار البحريني
١,٧ %	١٧	١	٥	١١			المملكة المغربية
٠,٢ %	٢			٢			الرباط (عاصمة المغرب)
٠,١ %	١	١					الدار البيضاء (مدينة)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	المضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
							مغربية)
٢,٣%	٢٣			٢٣			طنجة (مدينة مغربية)
٠,٤%	٤			٤			فاس (مدينة مغربية)
٠,١%	١			١			الدرهم المغربي
١,٨%	١٨	١	٦	١١			الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٠,٢%	٢		١	١			ورقلة (مدينة جزائرية)
٠,١%	١			١			الدينار الجزائري
١,٥%	١٥	٦	٢	٧			المملكة الأردنية الهاشمية
٠,٦%	٦	١	٢	٣			عمّان (عاصمة الأردن)
٠,٣%	٣	١	١	١			جرش (مدينة أردنية)
٠,١%	١			١			مهرجان جرش للفرشون - جرش
٠,١%	١	١					العقبة (مدينة أردنية)
٠,١%	١		١				البنك العربي - بنك في الأردن
٠,١%	١			١			الدينار الأردني
١,٥%	١٥	١	٥	٩			الجمهورية العربية اليمنية
٦,٢%	٦٢	٦	٢٩	٢٦		١	صنعاء (عاصمة اليمن)
٠,٢%	٢		١	١			الجامع الكبير - صنعاء

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,٢ %	٢		١	١			جامع المذهب - صنعاء
٠,١ %	١			١			مسجد الجامع - صنعاء
٠,١ %	١			١			جامع الشهيدين - صنعاء
٠,١ %	١			١			قلعة صنعاء - صنعاء
٠,١ %	١			١			باب اليمن - صنعاء
٠,١ %	١			١			باب الشعوب - صنعاء
٠,١ %	١			١			باب القصر - صنعاء
٠,١ %	١			١			باب الصاج - صنعاء
٠,١ %	١			١			حضر موت (مدينة في الجمهورية العربية اليمنية)
٠,١ %	١			١			الريال
٠,٥ %	٥	١		٤			جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
٠,٢ %	٢			٢			عدن (عاصمة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)
٠,١ %	١			١			الدينار
١,٩ %	١٩	١	٨	١٠			دولة الإمارات العربية المتحدة
١,٦ %	١٦		٤	١٢			أبوظبي (عاصمة)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
							(الإمارات)
٠,١ %	١			١			الدرهم الإماراتي
٠,٥ %	٥	١		٤			جمهورية جيبوتي
٠,١ %	١			١			جيبوتي (عاصمة جيبوتي)
٠,١ %	١			١			الفرنك الجيبوتي
٠,٥ %	٥	١		٤			جمهورية الصومال الديمقراطية
٠,٢ %	٢			٢			مقديشو (عاصمة الصومال)
٠,١ %	١			١			الشلن الصومالي
١,١ %	١١	١		١٠			فلسطين
٠,٧ %	٧	١	٢	٤			القدس (عاصمة فلسطين)
٠,٢ %	٢			٢			المسجد الأقصى - القدس
٠,١ %	١	١					غزة (مدينة فلسطينية)
٠,١ %	١			١			جامعة فلسطين - غزة
٠,٦ %	٦	١	٢	٣			دولة قطر
٠,٣ %	٣			٣			الدوحة (عاصمة قطر)
٠,١ %	١			١			الريال القطري
٠,٦ %	٦	١	٢	٣			الجمهورية الإسلامية

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
							الموريتانية
٠,٢ %	٢			٢			نواكشوط (عاصمة موريتانية)
٠,٢ %	٢		١	١			الأوقية الموريتانية
١,٢ %	١٢		٨	٣		١	التعريف بالتقويم الهجري
٠,٣ %	٣			٣			التعريف بمصادر الثروة العربية
٢,٥ %	٢٥	٢	١٥	٨			النفط (أو البترول)
٠,١ %	١			١			المعادن
٠,١ %	١			١			الغاز الطبيعي
٠,١ %	١			١			الفوسفات
	١٠٨٤	المجموع الكلي					

جدول (٨)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدروس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية							
١,٩ %	١٩	٤	٩	٦			القضية الفلسطينية
	١٩	المجموع الكلي					

جدول (٩)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
التعريف بالتراث الحضاري العربي							
٣٩%	٣٩	٣٩					الجلباب
١٠%	١٠		٨	٢			العمارة الإسلامية
٠,٣%	٣	١		٢			سوق عكاظ
٠,١%	١			١			سوق مجنة
٠,١%	١			١			سوق ذو المجاز
٠,٤%	٤			٣		١	صناعة صيد اللؤلؤ وتجارته
٠,٢%	٢			٢			إبداع الشعر وإنشاده
٠,١%	١			١			تربية الخيل والاعتزاز بها
	٦١	المجموع الكلي					

جدول (١٠)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		الصور والرسومات	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	رئيس عنوان	
تنمية قيمة المصالح الاقتصادية المشتركة							
٠,١ %	١			١			لتطوير البنية الهيكلية للاقتصاد
٠,٢ %	٢	١		١			التعاون المالي
٠,٢ %	٢	١		١			التعاون التجاري
	٥	المجموع الكلي					

جدول (١١)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		الصور والرسومات	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,٢ %	٢	١		١			تنمية قيمة التعاون الثقافي
٠,٥ %	٥		٤	١			قناة تلفزيونية تعليمية عربية مشتركة
٠,٢ %	٢	١		١			التعاون التكنولوجي والعلمي
	٩	المجموع الكلي					

جدول (١٢)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		الصور والرسومات	التدريبات	المضمون	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
التعريف بالعلماء العرب							
٠,٦%	٦	١	٤	١			الحسن بن الهيثم
٠,٧%	٧	١	٤	٢			الإدريسي
٠,١%	١		١				ابن النفيس
٥,٤%	٥٤		٣٧	١٦		١	ابن البيطار
٥,٧%	٥٧		٣٣	٢٣		١	حنين بن إسحاق
٠,١%	١			١			البكري
٠,٥%	٥		١	٤			ابن رشد
٠,٢%	٢		١	١			البطروجي
٠,٢%	٢		١	١			يعقوب الكندي
٠,٢%	٢		١	١			ابن مفرج النباتي
٠,٤%	٤		١	٣			ابن أبي أصيبعة
١٠,٥%	١٠٥		٦٢	٤٢		١	الخوارزمي
٠,١%	١			١			المسعودي
٠,١%	١			١			القفطي
٠,٢%	٢			٢			علي بن عيسى الكحال
٠,١%	١			١			عمار بن علي الموصلي
٠,٣%	٣		١	٢			الخليل بن أحمد الفراهيدي
٠,١%	١			١			أبو الأسود الدؤلي
٠,١%	١			١			ابن فارس
	٢٥٦	المجموع الكلي					

جدول (١٣)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
التعريف بالأدباء العرب							
٦,٦ %	٦٦	١	٣٦	٢٨		١	ابن خلدون
٠,١ %	١		١				طه حسين
٢,٣ %	٢٣		١٧	٥	١		إيليا أبو ماضي
٠,٤ %	٤		٣	١			جبران خليل جبران
٢,٠ %	٢٠		١٦	٤			أحمد شوقي
٠,١ %	١			١			الميداني
١١,٦ %	١١٦	٣	٣٦	٧٤	١	٢	قيس بن الملوّح
٠,١ %	١			١			أبو الفرج الأصفهاني
٠,٤ %	٤			٣		١	المتنبي
٠,٦ %	٦		١	٥			عنتر بن شداد
٠,١ %	١		١				حافظ إبراهيم
٠,١ %	١		١				امرؤ القيس
٠,٤ %	٤		٢	٢			نجيب محفوظ
٠,٢ %	٢		١	١			الطيب صالح
٠,٣ %	٣		٢	١			غسان كنفاني
٠,٤ %	٤		٢	٢			غادة السمان
٩,٠ %	٩٠		٥٠	٣٩		١	ابن بطوطة
٠,١ %	١			١			أبو الحسن الشامي
٣,٦ %	٣٦		١٦	١٩		١	بديع الزمان الهمذاني

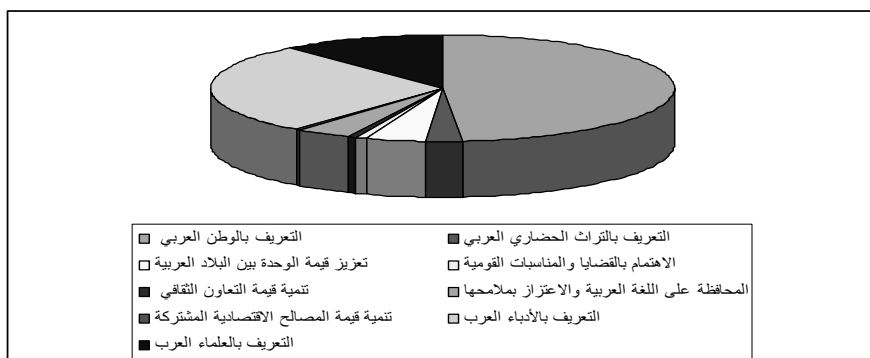
النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٢,٥ %	٢٥			٢٥			ابن جزي الكلبي
٠,٣ %	٣			٣			ابن جبير
٠,٧ %	٧		١	٥		١	أبو العلاء المعري
٤,١ %	٤١		٢٠	٢١			ابن طفيل
٠,١ %	١			١			عبد الحليم محمود
٠,١ %	١			١			التبّاني
٠,١ %	١		١				عمر بن الورد الحموي
٠,٣ %	٣			٢		١	الأعشى
٠,٣ %	٣			٢		١	طرفة بن العبد
٠,١ %	١			١			المُسَيَّب بن علس
٠,١ %	١			١			محمود عبد المولى
٠,١ %	١					١	أبو الحسين الجزّار
٠,٢ %	٢			١		١	ابن الدّمينّة
٠,٢ %	٢			١		١	المُنْخَلّ اليشكري
٠,٢ %	٢			٢			ابن دريد
٠,١ %	١			١			الجاحظ
٠,١ %	١			١			الحريري
٠,١ %	١			١			الشيخ حسن العطار
٠,١ %	١			١			محمد المويلحي
٠,١ %	١			١			ناصيف اليازجي
٠,١ %	١			١			فارس الشدياق

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدروس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,٢ %	٢			٢			الألوسي
٠,٢ %	٢			٢			الشيخ محمد عبده
٠,١ %	١					١	عروة بن الورد
٠,١ %	١			١			إحسان عباس
٠,٢ %	٢			١		١	الناطقة الذبياني
٠,١ %	١					١	عمر بن أبي ربيعة
٠,١ %	١			١			المقريري
٠,٢ %	٢			١		١	أبو العتاهية
٥,٥ %	٥٥		٢٧	٢٧		١	أبو حيان التوحيدي
٠,٢ %	٢			٢			ابن العميد
٠,١ %	١			١			أبونواس
٠,١ %	١			١			أحمد أمين
٠,١ %	١			١			أحمد الزين
٤,٢ %	٤٢		٢٦	١٥		١	إخوان الصفا
٠,١ %	١			١			ابن شهيد الأندلسي
٠,١ %	١					١	البهاء زهير
٠,١ %	١			١			رابعة العدوية
٠,١ %	١			١			الشافعي
٠,٣ %	٣			٢		١	الشريف الرضي
٠,٢ %	٢			١		١	مالك بن الربيع
٠,١ %	١			١			قيس بن ذريح

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,٢ %	٢			٢			كثير عزة
٠,٣ %	٣		١	٢			جميل بثينة
٠,١ %	١			١			حاتم الطائي
٠,١ %	١					١	البحثري
٠,٣ %	٣		٢	١			ابن النديم
٠,١ %	١			١			علي مصطفى مشرفة
٠,١ %	١			١			محمد مرسي أحمد
٠,١ %	١			١			ابن خلكان
	٦٢١	المجموع الكلي					

رسم بياني (٢)

يمثل نسب توزيع صور الهوية القومية في مقرر (الكتاب الأساسي - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) كما جاءت في الجدول (١)



جدول (١٤) معلومات المقرر

عنوان المقرر			
سلسلة جامعة إفريقيا العالمية لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها			
الكتاب الأساسي			
المؤلفون	عز الدين وظيف علي وآخرون	اسم الناشر	جامعة إفريقيا العالمية معهد اللغة العربية
سنة النشر أو الطبع	٢٠٠٩م	المستوى	ثلاثة مستويات موزعة على خمس أجزاء
عدد الصفحات	١٥٧٦	عدد الموضوعات	٢٠٧

جدول (١٥)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدروس	عنوان فرعي	عنوان رئيسي	
٠,٦ %	١٠		٨	١		١	المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بملاحمها
	١٠	المجموع الكلي					

جدول (١٦)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,١ %	١		١				تعزيز المعتقد الروحي المشترك
٠,٦ %	٩		٥	٢		٢	وحدة الأمة الإسلامية
٠,١ %	٢		٢				التمسك بدين الله
	١٢	المجموع الكلي					

جدول (١٧)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,١ %	١	١					التعريف بالوطن العربي
٠,٦ %	٩	٣	٣	٣			الصومال
٠,١ %	١		١				مقديشو (عاصمة الصومال)
٠,١ %	٢	١	١				شلن صومالي
٣,٩ %	٦٢	٩	٤٥	٨			السودان
٢,٣ %	٣٦	٢	٣١	٣			الخرطوم (عاصمة السودان)
٠,١ %	٢		١	١			البحرين
٠,١ %	٢		٢				جيبوتي

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,١ %	٢		١	١			لبنان
٠,٤ %	٦		١	٥			المغرب
٠,١ %	١	١					سلا (مدينة مغربية)
٠,١ %	٢			٢			السعودية
٣,٧ %	٥٩		٥٣	٥		١	مكة المكرمة (مدينة سعودية)
١,١ %	١٨	١٨					الكعبة المشرفة - مكة المكرمة
٠,٤ %	٦		٤	٢			جدة (مدينة سعودية)
١,٦ %	٢٥		٢٢	٣			المدينة المنورة (مدينة سعودية)
٣,٦ %	٥٧	٥٧					المسجد النبوي - المدينة المنورة
٠,١ %	١			١			الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة
٠,١ %	٢		١	١			البقيع - المقبرة الرئيسة لأهل المدينة المنورة
٠,١ %	١		١				الطائف (مدينة سعودية)
٠,١ %	٢	٢					ريال سعودي

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠.٤ %	٧	١	٣	٣			فلسطين
٠.٧ %	١١	٣	٧	١			القدس (عاصمة فلسطين)
٠.٢ %	٣		٢	١			الأردن
٠.١ %	١		١				عمّان (عاصمة الأردن)
٠.١ %	١		١				سوريا
٠.١ %	٢		٢				دمشق (عاصمة سوريا)
٠.٢ %	٣		٣				جوبا (عاصمة جمهورية جنوب السودان)
٠.٣ %	٤	٤					البصرة (مدينة عراقية)
١.٢ %	١٩		١١	٨			مصر
٠.٣ %	٤		٣	١			القاهرة (عاصمة مصر)
٠.٥ %	٨	١	٤	٣			الجامع الأزهر - القاهرة
٠.٨ %	١٢	٢	٧	٢		١	جامعة الأزهر - القاهرة
٠.١ %	١		١				قنا (إحدى محافظات جنوب الصعيد بمصر)
٠.١ %	١			١			قرية حَقْن (من قرى صعيد مصر في محافظة المنيا)
٠.١ %	٢		٢				الفسطاط (مدينة قبل القاهرة)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,٢ %	٣	١	١	١			تونس
٠,١ %	١			١			جامعة الزيتونة - تونس
٠,١ %	١			١			اليمن
٠,١ %	١			١			الجزائر
٠,١ %	١			١			موريتانيا
٠,١ %	١			١			الكويت
٠,١ %	١			١			قطر
٠,١ %	١			١			الإمارات العربية المتحدة
٠,١ %	٢		٢				العراق
٠,٢ %	٣		٢	١			الكوفة (مدينة عراقية)
٠,١ %	٢		١	١			البصرة (مدينة عراقية)
٠,٦ %	٩	٣(دينار كويتي)	٦				دينار
٠,٤ %	٦	٢(درهم إماراتي)	٤				درهم
٠,١ %	٢		٢				الفرنك (الجبوتي والقمري)
٠,٤ %	٦	٢(ريال سعودي)	٤				الريال
	٤١٦	المجموع الكلي					

جدول (١٨)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية							
٠,٨ %	١٣	٤	٦	٣			القضية الفلسطينية
	١٣	المجموع الكلي					

جدول (١٩)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
التعريف بالتراث الحضاري العربي							
١,١%	١٨	٧	٩	٢			عبادة سوداء
٠,١%	٢	١	١				الجلباب
٠,١%	١		١				العمامة
٠,٤%	٦	١	٣	١	١		سوق عكاظ
٠,٤%	٦		٢	٣		١	الأندلس
٠,٩%	١٤	٥	٧	١		١	إنشاء المعاجم وتأليفها
	٤٧	المجموع الكلي					

جدول (٢٠)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,١ %	١			١			تنمية قيمة التعاون الثقافي
	١	المجموع الكلي					

جدول (٢١)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
التعريف بالعلماء العرب							
٠,١ %	١		١				الإدريسي
٠,١ %	١			١			أبو عمرو بن العلاء البصري
٠,١ %	١			١			يونس بن حبيب
١,٣ %	٢٠		١٩	١			الخليل بن أحمد الفراهيدي
٠,١ %	٢		١	١			أبو عمر إسحاق بن مرار الشيباني
٠,١ %	٢		١	١			أبو عبيد أحمد بن محمد

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
							الهروي
٠,١ %	١			١			أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البنديجي
٠,١ %	١			١			معين أبو مالك عمرو بن كركرة النميري
٠,١ %	٢		١	١			أبو خيرة الأعرابي
٠,١ %	٢		١	١			عبد الملك بن قريب الأصمعي
٠,١ %	٢		١	١			الثعالبي
٠,١ %	٢		١	١			ابن سيده
٠,١ %	٢		١	١			ابن منظور
	٣٩	المجموع الكلي					

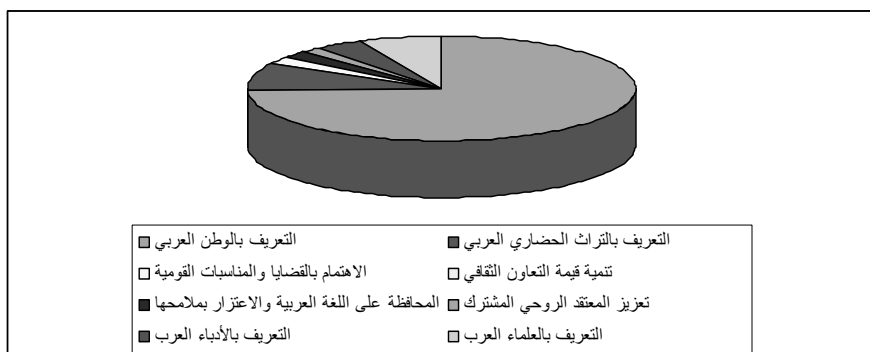
جدول (٢٢)

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
التعريف بالأدباء العرب							
٠,٦%	٩		٢	٦		١	المتنبي
٠,١%	٢			١	١		إيليا أبو ماضي
٠,١%	١		١				عنتر بن شداد

النسبة المئوية	مجموع التكرارات	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدروس	عنوان فرعي	عنوان رئيس	
٠,١ %	١		١				النابعة الذبياني
٠,١ %	١		١				أبو الحسن الأنباري
٠,١ %	١			١			السري الرفاء
٠,٢ %	٣		٢	١			البُحتري
٠,١ %	١			١			ابن المعتز
٠,١ %	١					١	حافظ ابراهيم
٠,١ %	١		١				أبونواس
	٢١	المجموع الكلي					

رسم بياني (٣)

يمثل نسب توزيع صور الهوية القومية في مقرر (الكتاب الأساسي - جامعة إفريقيا العالمية) كما جاءت في الجدول (٢)



ملحق (١)

- محكمو البطاقة الخاصة بتحديد صور الهوية القومية بمظاهرها المتنوعة
- ١- عبد المجيد الشناق: أستاذ- تاريخ العرب الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- كلية الآداب- الجامعة الأردنية.
 - ٢- محمود الوهر: أستاذ- مناهج وأساليب تدريس العلوم- قسم المناهج والتدريس- كلية العلوم التربوية- الجامعة الهاشمية.
 - ٣- خليل قرايين: أستاذ مشارك- أصول التربية- قسم أصول التربية والإدارة- كلية العلوم التربوية- الجامعة الهاشمية.
 - ٤- سعاد الوائلي: أستاذ مشارك- مناهج وتدريس اللغة العربية- قسم المناهج والتدريس- كلية العلوم التربوية- الجامعة الهاشمية.
 - ٥- صالح هندي: أستاذ مشارك- مناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية- قسم المناهج والتدريس- كلية العلوم التربوية- الجامعة الهاشمية.
 - ٦- محمد الشياب: أستاذ مشارك- فلسفة- وحدة متطلبات الجامعة- جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.
 - ٧- ممدوح الشرعة: أستاذ مساعد- قسم المناهج والتدريس- كلية العلوم التربوية- الجامعة الهاشمية.

ملحق (٢)

بطاقة تحديد صور الهوية القومية ومستوياتها

الأخ الزميل العزيز / عضوية التدريس

سلام من الله عليكم ورحمته وبركاته، أما بعد،

فيقوم الباحثان بدراسة علمية للكشف عن (خطاب الهوية القومية في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية).

وللوصول إلى نتيجة علمية تتطلب الدراسة إعداد بطاقة خاصة لتحليل خطاب الهوية في مقررات تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

ومن خلال خبراتكم في هذا المجال يرجى الإفادة حول الآتي:

- ملائمة البطاقة لتحليل خطاب الهوية في المقررات المذكورة.
- ملائمة تقسيمات البطاقة.
- إضافات ترون أهميتها.

وذلك بوضع علامة (✓) في المكان الذي يتفق ورأيكم، وإذا كان لديكم ملحوظات أخرى، فيرجى إضافتها في المكان المخصص لذلك في القائمة التي بين أيديكم. علماً أن المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط، دون أدنى مسؤولية على المشاركين في الاستفتاء، لذا يرجى الإجابة بدقة.

ولكم الشكر والتقدير على تعاونكم

الباحثان

أولاً: معلومات عامة

يُرجى التكرم بتدوين المعلومات المطلوبة في الجدول أدناه.

الاسم:	
١- الرتبة العلمية:	٢- الجامعة التي تنتمي / ن إليها:
مدرس O أستاذ مساعد	
أستاذ مشارك O أستاذ	
٣- الكلية التي تنتمي / ن إليها:	٤- القسم الذي تنتمي / ن إليه:
.....	

ثانياً: صور الهوية ومستوياتها

الرقم	صور الهوية القومية	مقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	مقرر جامعة إفريقيا
١	المحافظة على اللغة العربية والاعتزاز بملامحها		
٢	تعزيز المعتقد الروحي المشترك		
٣	تعزيز التاريخ المشترك		
	التعريف بالوطن العربي		
	الاهتمام بالقضايا والمناسبات القومية		
	التعريف بالرموز القومية		
	التعريف بالتراث الحضاري العربي		
٤	تعزيز الثقافة المشتركة		

الرقم	صور الهوية القومية	مقرر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	مقرر جامعة إفريقيا
	التعريف بالعلماء العرب		
	التعريف بالأدباء العرب		
	ترسيخ العادات والتقاليد والقيم العربية الإيجابية		
٥	تعزيز الآمال المشتركة		
	تنمية قيمة الوحدة بين البلاد العربية		
	تنمية قيمة المصالح الاقتصادية المشتركة		
	تنمية قيمة التعاون الثقافي		
٦	تعزيز المصير المشترك		

• صور ترون إضافتها:

.....

ثالثاً: ملاءمة تقسيم صور الهوية إلى الأنواع المذكورة	ملائمة O	غير ملائمة O
• مقترح ترون إضافته: 		

ملحق (٣)

النسبة المئوية	التكرارات مجموع	وسيلة العرض وتكراراتها					صور الهوية القومية
		والرسومات الصور	التدريبات	مضمون الدرس	فرعي	رئيس	
		المجموع الكلي					

* * *

مصادر الدراسة ومراجعتها:

- إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٦م): أساليب تنمية الوعي القومي العربي. ندوة الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية. الكويت.
- إبراهيم، هداية هداية (٢٠٠٨م): برنامج مقترح لعلاج الصعوبات اللغوية الشائعة في كتابات دارسي اللغة العربية الناطقين بغيرها في ضوء مدخل التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء. القاهرة: رسالة دكتوراة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- (٢٠٠٩م): تحليل الحاجات اللغوية في مواقف الاتصال اللغوي لدى دارسي اللغة العربية الناطقين بغيرها. سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. المنعقد في الفترة ١١/٣-٢، في معهد اللغة العربية، جامعة الملك سعود.
- بدوي، السعيد محمد وآخرون (١٩٨٨م): الكتاب الأساسي في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- البوشيخي، عز الدين (٢٠٠٩م): المقاربة التواصلية في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. المنعقد في الفترة ١١/٣-٢، في معهد اللغة العربية، جامعة الملك سعود.
- البيطار، نديم (١٩٨٢م): حدود الهوية القومية: نقد عام. بيروت: دار الوحدة.
- جمعة، إبراهيم (١٩٦٠م): أيديولوجية القومية العربية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الحصري، ساطع (١٩٩٠م): أبحاث مختارة في القومية، الأعمال القومية. ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (١٩٩٩م): حول الوحدة الثقافية العربية، الأعمال القومية، ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- خضر، محسن (٢٠٠٦م): استجابة التربية العربية لتحولات الهوية الثقافية تحت ضغوط العولمة. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ٣٠، ج ١.
- الدوسري، نادية بنت سالم بن سعد (١٩٨٦/٤/٢٨م): بعض مسؤوليات المدرسة الثانوية تجاه تعزيز الهوية الثقافية لطلابها. عين شمس: مؤتمر مناهج التعليم والهوية الثقافية. المنعقد في الفترة ٣٠ - ٣١ يوليو، جامعة عين شمس. مجلد ٤، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.
- الزبون، فواز عبد الحق (٢٠٠٩م): دور التخطيط اللغوي في رسم سياسة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. الرياض: سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. المنعقد في الفترة ١١/٣-٢، في معهد اللغة العربية، جامعة الملك سعود.

- الشهابي، مصطفى (١٩٦١م): القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، ط ٢. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية.
- شيفر، بويد (١٩٦٦م): القومية: عرض وتحليل، ترجمة جعفر خصباك وعنان الحميري، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- طعيمة، رشدي (٢٠٠٤م): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه وأساسه واستخداماته. القاهرة: دار الفكر العربي.
- العالم، محمود أمين (١٩٩٧م): دفاع عن الخصوصية اللغوية، في كتاب (لغتنا العربية في معركة الحياة) - سلسلة قضايا فكرية، القاهرة: قضايا فكرية للنشر.
- علي، عز الدين وظيف وآخرون (٢٠٠٩م): الكتاب الأساسي، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- العناتي، وليد (٢٠٠٩م): مفردات العربية دراسة لسانية تطبيقية في تعليمها للناطقين بغيرها، سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، المنعقد في الفترة ٢-٣/١١، في معهد اللغة العربية، جامعة الملك سعود.
- مجموعة مؤلفين (٢٠٠٨م): تساؤلات حول الهوية العربية، دمشق: دار بدايات.
- وهبة، مراد (٢٠٠٧م): المعجم الفلسفي، القاهرة: دار قباء الحديثة.

* * *



سؤالاتُ أبي علي الفارسي النحويّة لشيخه أبي بكر بن السراج "جمعاً ودراسةً"

د. عبد الله بن محمد بن جار الله النغمشي
قسم اللغة العربية وآدابها - كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم



سؤالاتُ أبي علي الفارسي النحويّ لشيخه أبي بكر بن السراج "جمعاً ودراسةً"
د. عبد الله بن محمد بن جار الله النغمشي
قسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم

ملخص البحث:

إن العناية بسؤالات الطلبة النابهين لشييوخهم المبرزين من الأعمال النافعة القيمة، وقد استعنت بالله وبدأت منذ فترة ليست بالقصيرة أركز - من خلال كتب أبي علي الفارسي ومن خلال بعض كتب النحو - على سؤالات وجهها أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) لشيخه أبي بكر بن السراج (٣١٦هـ)، فجمعت عدداً جيداً من تلك السؤالات، ثم عملت عليها هذه الدراسة العلمية التي تتميز بالاختصار غير المخل - فيما أتمنى وأحسب -، وأهمية هذا البحث تبرز من خلال المكانة العلمية للسائل والمسؤول، فالمسؤول ممن أجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو واللغة، وقيل فيه: انتهت الرئاسة إليه في النحو بعد وفاة شيخه المبرد، والسائل وُصف بأنه عديم المثل، وأنه من أكابر النحويين، وأن سيبويه لو عاش لاحتاج إليه، فسائل تلك منزلته لاشك ستكون أسئلته عن نقاط دقيقة، وقضايا نحوية جديرة بالاهتمام والسؤال، ومسؤول بتلك المكانة لاشك ستكون أجوبته مقنعة، وثرية بمادة علمية غنية، تجعل من يأتي بعدهما يهتم بها، ويعتني بنقلها.



Abi Ali Al-Farisi Syntactic Questions to His Sheikh, Abi Bakr bin Sirraj

Compiled and Studied

By Abdullah bin Mohammad bin Jarallah Al-Nughaimishi

Department of Arabic Language and Literature

Faculty of Arabic Language and Social Studies, Qaseem University

Abstract:

Contemplating questions put forth by brilliant students to their teachers is of a great benefit. Accordingly, I have spent a long time studying the questions raised by Abi Ali Al-Farisi (d. 377) to his great sheik, Abi Bakr bin Siraj (d. 316), in some of the books of syntax as well as other selected books in the same field. I have collected a good number of those questions and conducted brief scientific studies thereof. The importance of this study, however, lies in the high status of the student and his teacher; the teacher on one hand is considered an outstanding scholar in Arabic syntax in particular, and language sciences in general, and about whom the following statement was made by scholars, “the leadership in syntax moved to him after the death of his sheikh, Al-Mubarrid.” The student on the other hand was described as a unique seeker of knowledge and a great grammarian; had Sibawaih [an influential linguist and well-known grammarian of the Arabic language] lived at his time, he would have needed his assistance. The case being so, the student must have had very subtle and accurate syntactic queries and the teacher of such a high status must have had such convincing answers, rich and scientifically of important content, that makes those interested, investigate it, and spread it.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن العناية بسؤالات الطلبة النابهين لشييوخهم المبرزين من الأعمال النافعة القيمة، وقد استعنت بالله وبدأت منذ فترة ليست بالقصيرة أركز - من خلال كتب أبي علي الفارسي ومن خلال بعض كتب النحو- على سؤالات وجهها أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) لشيخه أبي بكر بن السراج (٣١٦هـ)، فجمعت عددًا جيدًا من تلك السؤالات، ثم عملت عليها هذه الدراسة العلمية التي تتميز بالاختصار غير المخل - فيما أتمنى وأحسب-، وأهمية هذا البحث تبرز من خلال المكانة العلمية للسائل والمسؤول، فالمسؤول ممن أجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو واللغة، وقيل فيه: انتهت الرئاسة إليه في النحو بعد وفاة شيخه المبرد^(١)، والسائل وُصف بأنه عديم المثل^(٢)، وأنه من أكابر النحويين، وأن سيبويه لو عاش لاحتاج إليه^(٣)، وقيل فيه: لم يكن بين سيبويه وبين أبي علي أحد أبصر بالنحو من أبي علي^(٤)، فسائل تلك منزلته لاشك ستكون أسئلته عن نقاط دقيقة، وقضايا نحوية جديدة بالاهتمام والسؤال، ومسؤول بتلك المكانة لاشك ستكون أجوبته مقنعة، وثرية بمادة علمية غنية، تجعل من يأتي بعدهما يهتم بها، ويعتني بنقلها.

ويتضمن هذا البحث الذي سميته: سؤالات أبي علي الفارسي النحوية لشيخه أبي بكر بن السراج (جمعاً ودراسة)، بعد المقدمة، ثلاثة فصول، وخاتمة، وقد تناول الفصل الأول أربعة مباحث، الأول: حياة أبي بكر بن السراج وآثاره "بإيجاز"، والثاني: حياة أبي

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ١١٣، وإنباه الرواة ١٤٨/٣.

(٢) ينظر: العبر ٢ في خبر من غير ١٤٩.

(٣) ينظر: بغية الطلب ٢٢٧٢/٥.

(٤) معجم الأدباء ٢٣٩/٧، وينظر: نزهة الألباء ٢٣٢.

علي الفارسي وآثاره "بإيجاز"، والثالث: تلمذة أبي علي الفارسي لأبي بكر بن السراج. والرابع: مصادر السؤالات المجموعة، على حين تناول الفصل الثاني السؤالات وجواباتها. وفيه تمت دراسة أربع عشرة مسألة، رتبها حسب ترتيب ابن مالك لأبواب الألفية، أما الفصل الثالث فقد تناول مبحثين، الأول: تحدثت فيه عن أهم الملحوظات على سؤالات الفارسي، وفيه تحدثت عن أنواع أسئلة الفارسي، وأساليب الفارسي بالسؤال، وموقع السؤالات من الخلاف النحوي والتصريفي، والثاني: تحدثت فيه عن أهم الملحوظات على جوابات ابن السراج، وفيه تحدثت عن طريقة الفارسي في إيراد جواب ابن السراج، وطريقة ابن السراج في جواباته، وموقف الفارسي من جوابات شيخه، أما الخاتمة فقد لخصت فيها أبرز ما جاء في هذه الدراسة، ثم أتبعته ذلك بقائمة ذكرت فيها أسماء المصادر والمراجع التي أفدت منها، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

* * *

الفصل الأول

المبحث الأول:

أبو بكر بن السراج: "حياته وآثاره بإيجاز"^(١):

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي النحوي، المعروف بابن السراج، نسبة إلى عمل السروج، جمع سرج، وهو ما يوضع على ظهر الفرس، ولم تذكر المصادر مكان ولادة أبي بكر ولا تاريخها، أما مكانها فمن المرجح أنه ولد في المكان الذي نشأ فيه وهو بغداد، ولذلك فهو ينسب إليه أحياناً، فيقال: البغدادي، وأما تاريخها فيمكن تقديره بالفترة ما بين سنة ٢٥٠هـ، وسنة ٢٦٠هـ، وذلك أن بعض المصادر نصت على أنه مات كهلاً^(٢)، ووفاته شبه إجماع أنها كانت سنة ست عشرة وثلاثمائة من الهجرة، ولكونه أخذ عن أبي سعيد السكري المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين من الهجرة^(٣)، وتنص المصادر على أن ابن السراج لازم المبرد ملازمة تامة، فقرأ عليه كتاب سيبويه كاملاً، وأنه كان أحدث أصحاب المبرد سناً مع ذكاء وفطنة، قال الفارسي: "حدثني أبو علي الصفار قال: كان أبو بكر شديد الاختصاص بأبي العباس، يعني شيخنا -

(١) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ١١٤، وإشارة التعيين ٣١٣، وإنباه الرواة ١٤٥/٢، والأنساب للسمعاني ٢٤٢/٢، والبداءة والنهاية ١٧٨/١، وبغية الوعاة ١٠٩/١، والبلغة في تراجم أئمة اللغة ١٩٧، وتاريخ الإسلام ٥٢٣/٢٣، وتاريخ بغداد ٣١٩/٥، وتاريخ العلماء النحويين ٤٠، وشذرات الذهب ٢٧٣/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٨٢/١٤، وطبقات النحويين واللغويين ٨٢، والعبر في خبر من غير ٤٧٢/١، والفهرست ٩٢، والكامل في التاريخ ١٩٠/٦، واللباب في تهذيب الأنساب ١١/٢، ومراتب النحويين ١٣٥، ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨، والمنتظم في أخبار الملوك والأمم ٢٢٠/٦، ونزهة الألباء ١٨٦، والوفي بالوفيات ٨٦/٢، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٨٧/٣، وتاريخ الإسلام ٥٢٣/٢٣، وسير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٤، وفي البغية ١١٠/١ قال: ((ولم تطل مدته ومات شاباً في سنة ست عشرة وثلاثمائة))، والأول هو الصواب للتعليل المذكور أعلاه.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ١٦١، ومعجم الأدباء ٨٢٠/٢، في كتاب الشعر ٣٠١/١: ((قال محمد بن السري: روى لنا السكري عن جماعة من العلماء...)).

رحمه الله -^(١)، وبعد وفاة المبرد انشغل ابن السراج بالموسيقى عن النحو. حتى اجتمع مع أبي إسحاق الزجاج في مجلس سئل فيه الزجاج عن مسألة في النحو. فأحال جوابها إلى ابن السراج. الذي أجاب فأخطأ. فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتكَ، ولكن المجلس لا يحتمل. وقد كنا نشبهك في الذكاء بالحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا!، فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني، وأنا تارك ما درست منذ قرأت الكتاب - يعني كتاب سيبويه - لأنني انشغلت عنه بالمنطق والموسيقى. وأنا أعاود. فعاود إلى النحو وبرع فيه، حتى صار مرجع النحويين في بغداد. واشتغل بالتدريس فيها. وذاع صيته، فتخرج عليه كثير ممن صاروا فيما بعد من علماء النحو واللغة وأقطابها. ومن أبرزهم: أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)، وأبو علي القالي (٣٥٦هـ)، وأبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، وأبو القاسم الأمدي (٣٧٠هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وأبو الحسن الرماني (٣٨٤هـ)، وغيرهم.

وقد تحدث أصحاب التراجم عن صفات أبي بكر الحسبة فذكروا أنه كان ذكياً فطناً، رحوماً عطوفاً، متواضعاً، حسن الخلق، وفيّاً لشيخه المبرد. وأنه كان يلثغ في حرف الراء فيجعله غيناً، وتحدثوا عن صفاته العلمية فوصفوه بأنه أحد العلماء الثقاة المذكورين وأئمة النحو المشهورين، وأن الرئاسة في النحو انتهت إليه بعد وفاة شيخه المبرد، وأنه من المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب.

وكان لابن السراج شعر حسن وصف بأنه يفوق شعر النحاة، وترك أبو بكر ثروة علمية لغوية ضخمة، وصل إلينا جزء منها، هي: الاشتقاق، والأصول، والموجز، والخط والهجاء، والعروض، والقلم، توفي أبو بكر - رحمه الله - في بغداد يوم الأحد لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة من الهجرة.

* * *

(١) مختار تذكرة أبي علي ٢٦٦.

المبحث الثاني:

أبو علي الفارسي: "حياته وآثاره بإيجاز"^(١):

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان، ينسب أحياناً إلى "فسا" مكان ولادته ونشأته الأولى، فيقال: الفسوي، وينسب في الغالب إلى "فارس" التي منها "فسا" فيقال: الفارسي، ووالد أبي علي فارسي، أما والدته فعربية من ربيعة القُرَس، سدوسية من سدوس شيبان، ولد أبو علي الفارسي سنة ٢٨٨هـ في مدينة "فسا" القريبة من شيراز، وورد بغداد وهو بعدُ شاب لم يبلغ العشرين من عمره، وذلك تحديداً سنة ٣٠٧هـ فتتلمذ لكثير من العلماء، من أبرزهم أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١هـ)، والأخفش الصغير، علي بن سليمان بن الفضل (٣١٥هـ) وأبو بكر بن السراج، محمد بن السري بن سهل (٣١٦هـ)، وأبو بكر بن الخياط، محمد بن أحمد بن منصور (٣٢٠هـ)، وأبو بكر بن دريد، محمد بن الحسن الأزدي البصري (٣٢١هـ)، وأبو بكر بن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي (٣٢٤هـ) وأبو بكر مبرمان، محمد بن إسماعيل (٣٤٥هـ)، وتتلّمذ على يديه أناس كثيرون منهم أبو الفتح، عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، وهو أبرز تلامذته على الإطلاق، حيث لازمه وأخذ عنه النحو والتصريف، وروى عنه كثيراً من الأخبار والشعر، وأبو نصر الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)، وأبو طالب العبدي أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية (٤٠٦هـ)، وأبو العلاء الربيعي، صاعد بن الحسن بن عيسى (٤١٠هـ)، وأبو الحسن الربيعي، علي بن عيسى بن الفرّج (٤٢٠هـ)، وأبو الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي (٤٢١هـ)، وأبو علي المرزوقي، أحمد بن محمد بن

(١) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ١١٤، وإشارة التعيين ٣١٣، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، والأنساب للسمعاني ٢٤٢/٢، والبداية والنهاية ١٧٨/١١، وبغية الوعاة ١٠٩/١، والبلغة في تراجم أئمة اللغة ١٩٧، وتاريخ الإسلام ٥٢٣/٢٣، وتاريخ بغداد ٣١٩/٥، وتاريخ العلماء النحويين ٤٠، وشذرات الذهب ٢٧٣/٢، وسير أعلام النبلاء ٨٢٢/١٤، وطبقات النحويين واللغويين ٨٢، والعبر في خبر من غبر ٤٧٢/١، والفهرست ٩٢، والكامل في التاريخ ١٩٠/٦، واللباب في تهذيب الأنساب ١١٧/٢، ومراتب النحويين ١٣٥، ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨، والمنتظم في أخبار الملوك والأمم ٢٢٠/٦، ونزهة الألباء ١٨٦، والوفي بالوفيات ٨٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤.

الحسن (٤٢١هـ)، وأبو القاسم الواسطي، علي بن طلحة بن كردان (٤٢٤هـ)، وأبو إسحاق الفارسي النحوي، إبراهيم بن علي، وأبو الطيب القصري، محمد بن طويس.

وقد ذكر المترجمون لأبي علي أنه كان صافي الذهن، حسن الكلام، ماهراً في علم العربية، حسن الغوص على المعاني الدقيقة، وأنه كان صادقاً بعيداً عن الكذب، كثير التحرز فيما يرويه، محباً الخير لتلامذته وإخوانه، وأنه كان معظماً لنفسه مترفعاً عن أقرانه ذكر ابن جني أن أبا علي كان إذا قعد على سريره في درسه لا يرى العالم إلا دونه.

وتحدثت المصادر عن أبي علي فذكرت أنه كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت شيخه الزجاج وابن السراج، ووصفوه بأنه عديم المثل، وأنه من أكابر النحويين، وأن سيبويه لو عاش لاحتاج إليه، قال عنه تلميذه أبو طالب العبدي (٤٠٦هـ): "لم يكن بين سيبويه وبين أبي علي أحد أبصر بالنحو من أبي علي"^(١)، وأثنى عليه تلميذه ابن جني (٣٩٢هـ) ثناءً عاطراً فقال فيما نقله عنه ابن العديم (٦٦٠هـ) والسيوطي (٩١١هـ): "فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطبقتهما لأخذوا عنه بلا أنفة ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يتجملان به، ويقران له بالفضل"^(٢)، وكان أبو علي - رحمه الله - حسن التأليف وقد ترك ثروة علمية ضخمة وصل إلينا منها الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني في تفسير القرآن، ويعرف أيضاً بالمسائل المصلحة، وأقسام الأخبار، والإيضاح والتعليق، والتكملة، والحجة للقراء السبعة، وشرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر"، والمسائل البصريات، والمسائل البغداديات، والمسائل الحلبيات، والمسائل الشيرازيات، والمسائل العسكرية، والمسائل العضديات، والمسائل المنتورة، ومقاييس المقصور والممدود، توفي أبو علي الفارسي - رحمه الله - سنة ٣٧٧هـ ودفن في مقبرة الشونيزية ببغداد.

* * *

(١) معجم الأدباء ٢٣٩/٧، وينظر: نزهة الألباء ٢٣٢.

(٢) بغية الطلب ٢٢٧٠/٥، تحفة الأديب ٦٦٠.

المبحث الثالث:

تلمذة أبي علي الفارسي لأبي بكر بن السراج:

اشتهرت تلمذة الفارسي لابن السراج وملازمته له شهرة كبيرة، وأشار إليها بعض من ترجم لابن السراج، وكل من ترجم للفارسي، قال ياقوت: "قرأت بخط أبي الفتح عثمان بن جني الذي لا أرتاب به، قال: وسألته - يعني أبا علي - فقلت: أقرأت أنت على أبي بكر؟ فقال: نعم قرأت عليه، وقرأ أبو بكر على أبي سعيد يعني السكري، قال: وكان أبو بكر قد كتب من كتب أبي سعيد كثيراً...^(١)، وبدأت تلك التلمذة - فيما يظهر لي - عام ٣٠٧ هـ. وهو العام الذي قدم فيه أبو علي من "فسا" مكان مولده ونشأته الأولى^(٢)، وذاك العام يمثل مرحلة زمنية مبكرة من حياة الفارسي، إذ إن عمره آنذاك لم يتجاوز التاسعة عشرة بعد، حيث نصت بعض المصادر على أن مولده كان عام ٢٨٨ هـ^(٣)، واستمرت تلمذة الفارسي لشيخه إلى بدايات سنة ٣١٦ هـ تقريباً، وهو العام الذي توفي في آخره ابن السراج، قال أبو علي: "وفارقت أبا بكر قبل وفاته وهو يشغل بالعلة التي توفي فيها، ورجعت إلى بلاد فارس، ثم عدت وقد توفي^(٤)، وبهذا تكون ملازمة التلميذ لشيخه استمرت زهاء تسع سنين، ويكون عمر الفارسي عند وفاة شيخه ثمانياً وعشرين سنة. وقد كان أبو علي الفارسي معجباً بكتب شيخه أبي بكر ومكباً عليها، يقول ابن جني فيما نقله عنه ياقوت: "وذاكرته - يعني أبا علي - بكتب أبي بكر، وقلت: لو عاش لظهر من جهته علم كثير، أو كلاماً هذا نحوه، فقال: نعم^(٥)، وكان أبو علي يوجه تلامذته بتوجيه وحبه إليه أستاذه أيام الطلب، قال ابن جني: "وقال لنا أبو علي يوماً قال لنا

(١) معجم الأدباء ٢٦٠/٧.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، والوافي بالوفيات ٣٧٦/١١.

(٣) ينظر: العقد الثمين في تراجم النحويين ٢٧، وشذرات الذهب ٨٩/٣.

(٤) معجم الأدباء ٢٦٠/٧.

(٥) معجم الأدباء ٢٥٧/٧.

أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فأحفظوه فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه^(١). وقد لاحظت أن أبا علي كثيراً ما يحذو حذو سيبويه في الإسناد إلى شيخه، فسيبويه عندما يقول: سألته، أو: قال، فإنه يعني الخليل، كذلك يفعل الفارسي في الإسناد إلى شيخه ابن السراج.

وقد أخذ الفارسي عن شيخه كتاب سيبويه كاملاً^(٢)، يقول أبو علي: "جئت إلى أبي بكر السراج لأسمع منه الكتاب، وحملت إليه ما حملت، فلما انتصف الكتاب عسر علي في تمامه فانقطعت عنه لتمكني من الكتاب، فقلت لنفسي بعد مدة: إن سرت إلى فارس وسئلت عن تمامه، فإن قلت نعم، كذبت، وإن قلت لا، سقطت الرواية والرحلة ودعتني الضرورة، فحملت إليه رزمة، فلما ابصرني من بعيد أنشد:

وكم تجرعت من غيظ ومن حزن إذا تجدد حزن هو الماضي

وكم غضبت فما باليتم غضبي حتى رجعت بقلب ساخط راضي^(٣).

وروى أبو علي عن شيخه كتاب التصريف للمازني^(٤)، وقرأ عليه ديوان كثير عزة^(٥)، وديوان النابغة^(٦)، وكتاب المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد^(٧)، ونوادر أبي زيد^(٨)، وبعض كتب أبي زيد الأخرى^(٩)، ونوادر اللحياني^(١٠)، وأملى عليه كتابه في معاني

(١) الخصائص ٢١٦/١.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٥٧/٧، وإشارة التعيين ٨٣، والبيغة ١١٠/١.

(٣) معجم الأدباء ٢٥٧/٧.

(٤) ينظر: المنصف ٦/١.

(٥) ينظر: المسائل البصريات ٣٠٨/١.

(٦) ينظر: المسائل البغداديات ٣٤٣.

(٧) ينظر: الأغفال ٢٨٧/١.

(٨) ينظر: المسائل البصريات ٦٦٧/١.

(٩) ينظر: البغداديات ٣٩٥، وسر الصناعة ٣٠٨/١.

(١٠) ينظر: المحتسب ٤٩/١.

الشعر، أو الشعر والشعراء^(١)، وذكر أبو علي في خطبة كتابه الحجة^(٢) أن شيخه أبا بكر شرع في ذكر وجوه قراءات القراء السبعة الذين أوردتهم أبو بكر بن مجاهد في كتابه "السبعة"، وأنه أملى عليهم مافي سورة البقرة من وجوه الاختلاف، قال أبو علي: "... هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد... وقد كان أبو بكر محمد بن السري شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتداءً بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسر في كتابي هذا".

وقد كان أبو علي أثناء قراءته على شيخه يمثل الطالب النجيب يسأل ويناقش، وفي هذا البحث سأعرض - بإذن الله تعالى - ما استطعت الحصول عليه من الأسئلة التي كان يوجهها لأستاذه ابن السراج، وكان يقتنص من فوائد شيخه ما لا يقتنصه غيره من التلاميذ، وهذا ما جعل الشيخ يثق به ويوعز إليه إكمال كتابه "الموجز" في النحو، قال أبو العلاء المعري في رسالة الغفران^(٣): "وحكى لي الثقة أن أبا علي الفارسي كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من "الموجز" النصف الأول لرجل بزاز، ثم تقدم إلى أبي علي بإتمامه"، ثم قال أبو العلاء معلقاً: "وهذا لا يقال إنه من إنشاء أبي علي، لأن الموضوع من "الموجز" هو منقول من كلام ابن السراج في "الأصول" و"الجمال"^(٤)، فكان أبا علي جاء به على سبيل النسخ، لا أنه ابتدع شيئاً من عنده"، وأياً كان الأمر فتلك الرواية تدل دلالة أكيدة على مدى ثقة الشيخ بتلميذه.

ووفاء من التلميذ لشيخه فقد أصبح الشيخ حاضراً في تراث التلميذ ومؤثراً فيه، فابن السراج يرد كثيراً في كتب أبي علي، فلا يخلو كتاب من كتب أبي علي من روايات ابن

(١) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٠/٧.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٦-٥/١.

(٣) ٤٢٥.

(٤) الجمال من كتب ابن السراج المفقودة، ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٤٠، وإنباه الرواة ٤٩/٣.

السراج وعلمه وآرائه، فهو إما أن يروي عنه قراءة قرآنية^(١)، أو يحكي عنه لغة من لغات العرب^(٢)، أو ينقل عنه شاهداً شعرياً^(٣)، أو يورد له^(٤) أو لغيره^(٥) رأياً، وعبارات أبي علي التي تفيد التلقي من شيخه مباشرة متنوعة، مثل قوله: أخبرنا، حدثنا، أنشدنا، أملى علينا، أخذنا عنه، قال لنا وقت القراءة عليه، قال لنا شيخنا، يصفه به شيخنا، قرأته على شيخنا، إلى غير ذلك من العبارات التي تفيد التلقي من الشيخ مباشرة، وتفيد كذلك مدى اعتداد التلميذ بشيخه، ووفائه له، وتأثره فيه.

وقبل أن أختتم الحديث عن تلمذة الفارسي لابن السراج لابد أن أشير إلى أن التلميذ قد وافق شيخه في أغلب ما نقله عنه في كتبه، وقد أحصيت النقول التي نص الفارسي على نقلها عن شيخه ابن السراج في جميع كتبه المطبوعة فزادت على ثلاثمائة وأربعين نقلاً، دون حذف المكرر منها، ولم أجد أباً علي ينص على مخالفة شيخه إلا في ثلاث مسائل فقط^(٦).

(١) ينظر: الحجة ٦/١، وسر الصناعة ١٧٢/١.

(٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الشيرازيات ٣٦٩/١، والحليبات ١٢٨، ٢٤٧، ٢٨٢، والبصريات ٢٣٥/١، ٣٠٨، ٦٦٧، والبغداديات ٣٩٥، ٣٩٩، ٤١٢، والعسكريات ٢٠١، والأغفال ٣١٢/١، ٤٨٩/٢، ٥٠٥، والحجة ٤/٢٤٥، ٣٠٨، ٣١٧، ٣٢٦، وسر الصناعة ١٧٥/١، ١٨٣، ٢٠٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٧٧، ٢٧٩.

(٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: البغداديات ٣٤٣، ٣٥٤، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٧٢، والشيرازيات ٣١١/١، ٣٣٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٥٩١/٢، والحليبات ٢٤٣، ٢٩٦، والبصريات ٣٨٦/١، وكتاب الشعر ٥١٠/٢، والعسكريات ١٤٨، ٢٠١، والأغفال ١/٢٠٤، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٨، ٢٦٩/٢، ٢٧٨، ٣٧٣، والحجة ٤/٢٤٥، ٥/٢٢٥، ومختار تذكرة أبي علي ١٠٩، ٢١١، وسر الصناعة ١/١٩٠، ٢١٩، ٢٥٥، والخصائص ٢/١٣١، ٢/١٧١.

(٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: التعليقة ١/٨٠، ٢٨٦، ٢/٢٣٢، ٢٣٥، ٤٣٣، ٥٨٣/٣، والأغفال ١/١٦٤، ٢/٢٠٣، ٢٧٥، والبغداديات ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٩، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٤، ٥٤٥، ٥٥٨، والأغفال ١/٣٥٦، ٢/٢٠٣، ٢٧٠، والبصريات ٣١٩، والمسائل المثورة ٧٥ والعسكريات ٩٧، وسر الصناعة ١/٤١٧.

(٥) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: البغداديات ٢٥٧، ٤٤١، ٤٥٧، والحليبات ٣١٢، والبصريات ٣١٦/١، والعسكريات ١٤٨، والأغفال ١/٤٢١، ٢٠٣، ٢٧٥، ٢٨٧، ٢/٢٦١، ٢/٢٨٨، ٤/٣٢٦، وسر الصناعة ١/٤١٧.

(٦) المسألة الأولى في التعليقة ٨٠/١، وتكررت في البغداديات ٥٤٥، والثانية في البغداديات ٥٥٨، والثالثة في البصريات ٢/٨٣٠.

المبحث الرابع:

مصادر السؤالات المجموعة:

جميع السؤالات التي عثرت وتمت دراستها في هذا البحث الموجز هي من كتب أبي علي الفارسي المطبوعة ماعدا ثلاث مسائل، مسألتين نقلهما الشاطبي^(١) والبغدادي^(٢) عن كتاب التذكرة لأبي علي، ومسألة واحدة عثرت عليها في كتاب "تذكرة النحاة لأبي حيان" ولم أعثر عليها في كتب الفارسي المطبوعة، ولم يعزها أبو حيان إلى كتاب محدد من كتب أبي علي، وهذه المسألة هي مسألة "عطف (حتى) الجارة على (حتى) الابتدائية"^(٣)، ولم أعثر على سؤالات أخرى - غير مكررة^(٤) - في غير تلك المصادر على الرغم من أني رجعت إلى عشرات المصادر من أجل الظفر بشيء من تلك السؤالات، وقد لاحظت أن أبا علي نصَّ على سؤاله لشيخه ابن السراج في ثلاثة من كتبه فقط، هي "الأغفال"، في موضعين^(٥)، و"البغداديات"، في ثلاثة مواضع^(٦)، و"التعليقة"، في ستة مواضع^(٧)، ولم أجده نصَّ على ذلك في بقية كتبه المطبوعة، علماً أن نقوله - كما سبق في ختام المبحث السابق - عن شيخه في جميع كتبه المطبوعة زادت على ثلاثمائة وأربعين نقلاً، وفي جميع تلك النقول - ما عدا ما استثنيته قبل قليل - لم يصرح فيها بسؤاله لابن السراج، وإنما يروي عنه رواية، كأن يقول: أخبرنا، حدثنا، أنشدنا، أملى علينا، أخذنا عنه، قال لنا وقت القراءة عليه، قال لنا شيخنا، يصفه به شيخنا، قرأته على شيخنا.

(١) في المقاصد الشافية ٢٠٩/٨.

(٢) في الخزانة ٤٠٣/١.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة ٣٩٥.

(٤) وجدت في الخصائص ٣٢١/٣ سؤالاً مكرراً مع ما في الأغفال ٣٥٥-٣٥٧، وفي تذكرة النحاة سؤالاً آخر أيضاً مكرراً مع ما في التعليقة ٢٨٠/١-٢٨١.

(٥) ٢٠٣/٢، ٣٥٧-٣٥٨.

(٦) ٤٦٣، ٢٦٩، ٢٦٨.

(٧) ٢٨٠/١-٢٨١، ٦٢/٢، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٥٧-٢٥٨، ٥٨/٣، ٥٩.

إلى غير ذلك من العبارات، أو يشير إلى مذهبه إشارة، كأن يقول: وهذا قول أبي بكر، أو: وهو قول ابن السراج، أو ما أشبه ذلك، وهنا ملحوظتان:

الأولى: عدم نص أبي علي في كتبه على سؤال أبي بكر إلا قليلاً، على الرغم من ملازمته له وكثرة نقله عنه قد يكون تفسيره أنه كان يسأل شيخه أيام الدراسة والطلب وكثرة المجالسة، أما بعد انتهاء مرحلة الطلب، ونبوغ التلميذ، وصيرورته إلى أستاذ له أتباع ومريدون فقد استقل بنفسه، وصارت إجابات شيخه لتلك السؤالات من مصادره التي يستقي منها مادته في الشرح والتأليف، وإن لم يصرح بها، ويؤيد هذا أنه أحياناً ينص على أنه سأل شيخه في موضع، وفي موضع آخر يقرر المسألة المسؤول عنها ويذكر جواب شيخه على أنه من كلامه هو، كما في مسألة "نوع (ما) وفاعل (يشعركم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَلْأَيْتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(١)، ففي البغداديات^(٢) نص على السؤال، وفي الحجة^(٣) قرر المسألة دون ذكر لشيخه، وكذلك في مسألة فتح همزة "إن" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، نص على سؤاله لشيخه في التعليقة^(٥) وفي الأغفال^(٦)، وفي موضع آخر من الأغفال^(٧) ساق المسألة وقررها بمضمون كلام شيخه دون أن ينسبه إليه.

الثانية: كون جميع السؤالات التي عثرت عليها في هذا البحث من ثلاثة كتب فقط من كتب أبي علي، هي الأغفال، والبغداديات، والتعليقة، قد يكون سببه أن تلك الكتب الثلاثة تعد من أوائل كتب أبي علي التي ألفها، ولكونها كذلك فأيام الدراسة والطلب

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) ٣٧٧/٣.

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٥) ٢٣٥-٢٣٤/٢.

(٦) ٢٠٣/٢.

(٧) ١٩٦/٢.

لا زالت عالقة في ذهنه، فالأغفال قد نص أبو علي أنه ألفها قبل سنة عشرين وثلاثمائة^(١).
أي بعد وفاة شيخه بأقل من أربع سنين، والبغداديات ألفها قبل ذلك بدليل نقله فيها عن
الأغفال^(٢)، والتعليقة هي أيضًا تعد من أوائل كتبه.

* * *

(١) ينظر: بقية الخاطريات ٤٥.

(٢) ينظر: مقدمة البغداديات ٣١-٣٢.

الفصل الثاني:

السؤالات وجواباتها

(١) فتح همزة "إن" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾:

قال أبو علي ناقلاً عن سيبويه: "وسألته - يعني الخليل - عن قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، ما يمنعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن هذا في هذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون "أنها" فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، وقلت لأبي بكر وقت القراءة: كيف كان عذراً لهم؟، فقال: لو قال قائل لرجل يقرأ شيئاً: إنه لا يفهم ما يقرأ، فقلت: وما يدريك أنه لا يفهم، لكن ذلك عذراً للقارئ، أي إنه يفهم، وكذلك لو كان قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مفتوحة، لكان التقدير: ما يدريكم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت، أي لو جاءت لآمنوا، فكان ذلك على هذا تقديرًا، وليس معنى الآية على هذا، إنما يخبر أنهم لو جاءتهم هذه الآيات لم يؤمنوا إيمان اختيار^(٢).

تحريير المسألة:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ قراءتان مشهورتان، الأولى بكسر همزة "إن" وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأحد الوجهين عن أبي بكر بن عياش عن عاصم^(٣)، وهذه القراءة واضحة ولا إشكال فيها، وهي التي استجودها الخليل وغيره من النحويين. حيث تم الكلام عند قوله ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ﴾، أي: وما يدريكم، ثم استأنف

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) الأغفال ٢٠٣/٢، وينظر السؤال والجواب أيضًا في التعليقة ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ مع تغيير في بعض الألفاظ.

وقرر أبو علي هذا في الأغفال ١٩٦/٢ دون أن ينص على أنه من كلام شيخه.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٦٥، وشرح طيبة النشر ٢٨٢.

فقال: ﴿أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فيكون هذا الكلام المستأنف خبراً من الله جلّ شأنه عن عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات، قال أبو علي الفارسي: "من كسر كان المعنى على الإخبار بأنهم لا يؤمنون، ولا نظر في ذلك ولا إشكال، ويعضد هذه القراءة ما يتصل بالآية من إعلامنا امتناعهم من الإيمان بقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَهُمُ الْمَلَكِ كَـ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْقُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ (١) (٢)".

القراءة الثانية بفتح همزة "إن" وهي قراءة ابن عامر، ونافع، وحمزة، والكسائي وعاصم من رواية حفص (٣)، وهذه القراءة هي مدار سؤال سيبويه لشيخه الخليل، وسؤال الفارسي لشيخه ابن السراج - وفيها يكون المصدر المؤول معمولاً لـ يُشْعِرُكُمْ فيكون التقدير: ما يدريكهم عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات؟، ففي ذلك العذر لهم في طلبها - فسيبويه يسأل شيخه عن قراءة الكسر فيقول: "ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟" (٤)، أي بالفتح، فيجيبه الخليل: "لا يحسن هذا في هذا الموضع، إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ثم ابتدأ فأوجب فقال: ﴿أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم" (٥)، ثم يأتي الفارسي فيسأل شيخه ابن السراج: كيف كان عذراً لهم؟، فيجيبه شيخه قائلاً: "لو قال قائل لرجل يقرأ شيئاً: إنه لا يفهم ما يقرأ، فقلت: وما يدريك أنه لا يفهم، لكان ذلك عذراً للقارئ، أي إنه يفهم، وكذلك لو كان قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مفتوحة، لكان التقدير: ما يدريكهم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت، أي لو جاءت لآمنوا، فكان ذلك على هذا

(١) من الآية ١١١ من سورة الأنعام.

(٢) الأغفال ١٩٥/٢-١٩٦، وينظر: التعليقة ٢٣٥/٢، والبغداديات ٢٦٨.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٦٥، وشرح طيبة النشر ٢٨٢.

(٤) الكتاب ١٢٣/٣.

تقديرًا، وليس معنى الآية على هذا، إنما يخبر أنهم لو جاءتهم هذه الآيات لم يؤمنوا إيمان اختيار^(١).

ويظهر مما سبق أن الخليل وسيبويه وابن السراج يرجحون قراءة الكسر على قراءة الفتح، وقد نص على هذا - أعني ترجيح قراءة الكسر - غير واحد من النحويين، قال الزجاج بعد أن أورد القراءتين: "والكسر أجودهما"^(٢)، وقال الزجاجي: "وأكثر القراء على كسر" إنَّ على الابتداء والقطع مما قبله، وهو الوجه المختار^(٣)، وفي رأيي أنه مادام أن القراءتين واردتان بالسند المتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم فالأحسن هو توجيه كل قراءة دون ترجيح إحداهما على الأخرى، ومن التوجيهات التي ذُكرت في قراءة الفتح:

١- أن "أنَّ" في الآية بمعنى (لعل) من قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، وهذا الوجه هو قول الخليل وسيبويه، واختاره الزجاج، وابن السراج، وابن النحاس، والزجاجي^(٤)، وذكره الفارسي في الحجة^(٥) وصححه وجوده واستشهد له ببعض الشواهد، وفي الأغفال اختار غيره - كما سيأتي - ، قال ابن السراج: "من فتح "أنَّ" فعلى ما قال الخليل من أنه بمعنى لعل، وإنما وقع "أنك" عندي بمعنى "لعلك" لأن الحال كانت حال تسرع وكانوا هم أوجبوا ترجيحًا، وذلك أنهم إذا قالوا: ائت السوق أنك تشتري لي شيئًا، كأنهم أوجبوا الشيء في اللفظ، وحققوها أملاً، والموضع موضع ترجع، لأنه لا يدرى أيكون أم لا"^(٦).

(١) الأغفال ٢/٢٠٣، والتعليقة ٢/٢٣٤-٢٣٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٣.

(٣) اللامات ١٣٧.

(٤) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: الكتاب ٣/١٢٣، معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢، الأصول ٢/٢٧١، إعراب القرآن ٢/٩٠، كتاب اللامات ١٣٧.

(٥) ٣/٣٧٨-٣٨٠.

(٦) التعليقة ٢/٢٣٦، وانظر: الأصول ١/٢٧٠.

٢- أن تكون "أن" على بابها، وتكون "لا" من قوله لايؤمنون مزيدة كالتي في قوله ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْبُحُ﴾^(١)، ويكون المعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، وقال بهذا القول الكسائي^(٢)، والفراء^(٣)، وهو أحد وجهين اختارهما الفارسي في الأغفال^(٤)، وعزاه ابن هشام للخليل^(٥) وليس بصحيح لما سبق، ورده الزجاج بأن ما كان لغوًا في تأويل لا يكون غير لغو في تأويل آخر، وهي في قراءة الكسر غير لغو بالإجماع^(٦)، ورده النحاس أيضًا بأن "لا" إنما تزداد فيما لا يُشكل^(٧).

٣- أن تكون "أن" على بابها، على تقدير لام التعليل، ويكون التقدير: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله لأنها إذا جاءت لايؤمنون، واللام متعلقة بمحذوف، أي: لأنهم لايؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، وتكون هذه الآية نظير الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾^(٨)، وهذا القول هو اختيار أبي علي الفارسي الآخر في كتابه الأغفال^(٩).

٤- أن في الكلام حذف معطوف، والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون أو يؤمنون، فحذف المعطوف للعلم به من خلال السياق^(١٠)، وهذا الوجه عزاه الزجاجي إلى الفراء^(١١).

(١) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢، والبحر المحيط ٢٠٤/٤، والدر المصون ١٥٥/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١٣٨/٣، والبحر المحيط ٢٠٤/٤، والدر المصون ١٥٥/٣.

(٤) ١٩٩/٢.

(٥) ينظر: المغني ٢٥٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٢.

(٧) ينظر: ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢.

(٨) من الآية ٥٩ من سورة الإسراء.

(٩) ١٩٩/٢.

(١٠) ينظر: الدر المصون ١٥٦/٣.

(١١) كتاب اللامات ١٣٧.

والذي أراه أن أرجح الأقوال وأقربها إلى الصواب هو القول الأول، لأن مجيء
 "أن" بمعنى "لعل" ثابت في كلام العرب بالإجماع، وورد منه عدد غير قليل من الشواهد^(١).
 ويعضده قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢)
 ويؤيد هذا القول أيضاً أن "لعل" قد كثر ورودها في مثل ها التركيب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا
 يَذُرُّكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلَّكَ يَئُودُ﴾^(٤).

(٢) وقوع "أن" مفتوحة الهمزة بعد "لو":

قال أبو علي: "سألته عن وقوع "أن" بعد "لو" فقلت: كيف جاز وقوعها بعدها وهي في
 تأويل اسم، و"لو" إنما تليها الأفعال؟ قال: ذا على قولنا لا دَخَلَ عليه، لأنني أقول: إن
 الموضع الذي تقع فيه "إن" المكسورة، هو الموضع الذي يجوز أن تُبتدأ فيه بال مبتدأ والفعل،
 ويتعاقبان عليه، وإن الموضع الذي تقع فيه "أن" المفتوحة هو الموضع الذي يقع فيه
 أحدهما دون الآخر، فإذا كان الموضع يقع فيه الاسم وقعت المفتوحة، ف"لو" إنما يقع
 بعدها الفعل دون الاسم، فكذاك وقعت بعدها المفتوحة، فإن قيل: قد وقع الاسم
 بعدها في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٥).... فإن ذا مرتفع بالفعل لا
 بالابتداء، كما أن الاسم الذي يقع بعد (إِذْ) التي هي ظرف من الزمان مرتفع بالفعل.... و(لو)
 يقع بعدها الاسم على تقدير تقديم الفعل الذي بعدها.... فيكون على هذا التقدير: لو أنك
 جئت، لو وقع مجيئك^(٦).

(١) ينظر: الحجة ٣٧٩/٣ - ٣٨٠، والدر المصون ١٥٤/٣.

(٢) تنظر القراءة في: معاني القرآن للنحاس ٤٧٤/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٦٩/٢، والبحر
 المحيط ٢٠٤/٤.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الشورى.

(٤) الآية ٣ من سورة عبس.

(٥) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(٦) التعليقة ٢٣٢/٢.

تحرير المسألة:

من معاني "لو" أن تكون حرف شرط يفيد امتناع شيء لامتناع غيره^(١)، نحو: لو جئت لأكرمك، فامتنع الإكرام لامتناع المجيء، وهي مختصة بالدخول على الأفعال دون الأسماء^(٢).

وقد جاء كثيراً وقوع "أن" وما دخلت عليه - وهي في تأويل اسم - بعد "لو"، كقوله تعالى: وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْأَرْضِ لَأَمْتَدَّتْ بِهِ﴾^(٦)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفُرْعَةِ﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَأَمْتَدَّتْ بِهِ﴾^(٨)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانَا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ﴾^(٩)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ﴾^(١٠)، ومن هنا جاء سؤال الفارسي لشيخه ابن السراج عندما قال: "سألته عن وقوع "أن" بعد "لو" فقلت: كيف جاز وقوعها بعدها وهي في تأويل اسم، و"لو" إنما تليها الأفعال؟"، وقد أجابه شيخه بأن وقوع "أن" المفتوحة الهمزة بعد "لو" يوجه بأن هناك فعلاً مناسباً يجب تقديره، أي: لو ثبت، أو وقع، ويكون

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٢٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ١٢٧، والأصول ١ / ٢٦٨، وشرح السيرافي ٤ / ٣٤ (مخطوط)، وكشف المشكلات

٢ / ٧٣٥، والجنى الداني ٢٧٨، والمغني ٢٦٩.

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٥) من الآية ٦٥ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة المائدة.

(٧) من الآية ٩٦ من سورة الأعراف.

(٨) من الآية ٥٤ من سورة يونس.

(٩) من الآية ٣١ من سورة الرعد.

(١٠) من الآية ٤٧ من سورة الزمر.

المصدر المؤول فاعلاً بذاك الفعل المحذوف، وهذا الجواب الذي أجاب به ابن السراج هو قول الكوفيين^(١)، والمبرد، والزجاج، وأبي جعفر النحاس، والباقولي، والزمخشري، ومكي بن أبي طالب، والمنتجب الهمداني، وابن يعيش والمرادي، وابن هشام^(٢)، وعزاه المرادي إلى الأكثرين^(٣).

وذهب بعض النحويين إلى أن "أن" وما دخلت عليه بعد "لو" في تأويل مصدر يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، أو أنها لا تحتاج إلى خبر، لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه^(٤)، وعزا المرادي وابن هشام وغيرهما هذا المذهب إلى سيبويه^(٥)، ونص عبارة سيبويه: "و"لو" بمنزلة "لولا" ولا تُبتدأ بعدها الأسماء سوى "أن"، نحو: لو أنك ذاهبٌ، و"لولا" تُبتدأ بعدها الأسماء، و"لو" بمنزلة "لولا" وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها، تقول: لو أنه ذهب لفعلت^(٦).

والذي أراه أن عبارة سيبويه ليست نصاً في المسألة، ولذا كان الأولى أن يقال إن هذا القول هو ظاهر قول سيبويه، لأن قوله: تُبتدأ بعدها الأسماء، يحتمل أنه يريد "لو" لاتليها الأسماء، فإن وليها اسم فهو مبني على مقدر قبله، وهو الفعل الرفع للمصدر المؤول، ومما يشهد لذلك أن سيبويه قال هذا الكلام في "باب من أبواب" "أن" تكون "أن" فيه مبنية على ما قبلها".

(١) ينظر: الجنى الداني ٢٧٩، والمغني ٢٧٩.

(٢) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: المقتضب ٧٧/٣، معاني القرآن وإعرابه ٢٦٣/٣، إعراب القرآن ٢٥٢/١، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٧٣٥/٢، المفصل ٢٣، مشكل إعراب القرآن ١٠٧/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٧/٤، شرح المفصل ٨٣/١، الجنى الداني ٢٧٨، المغني ٢٦٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٧٩.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٢٧٩-٢٨٠.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٢٧٩، والمغني ٢٦٩.

(٦) الكتاب ١٣٩/٣-١٤٠.

والراجع - عندي - في المسألة هو القول الأول، وهو أن المصدر المؤول مرفوع على الفاعلية، والفعل مقدر بعد "لو"، أي: لو ثبت أو وقع، لأن في ذلك إبقاءً لـ"لو" على اختصاصها بالفعل.

(٣) نوع "ما" وفاعل "يشعركم" في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾

قال أبو علي: "وسألت أبا بكر عن قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(١)، فقال: "ما" فيها استفهام، ولا يجوز أن يكون نفيًا، لأن الفعل يبقى بلا فاعل، فإن قال قائل: ما تنكر أن تكون "ما" نافية، وفاعل "يشعركم" اسم الله عز وجل، لأن ذكره قد تقدم، كأنه قال: وما يشعركم الله؟، فهذا التأويل غير سائغ، لأن المعنى على خلافه، ألا ترى أن الله عز وجل قد أعلمنا أنه إذا جاءت الآية التي يقترحونها لم يؤمنوا مع مجيئها، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْتَوَقُّ وَحَشَرَ نَاجِيَهُمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٢)، فلا مساغ لحمل "ما" على نفي الإعلام لنا وقد أعلمنا بما تلونا أن الآية إذا جاءت لا يؤمنون^(٣).

تحريم المسألة:

"ما" في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(٤) تحتل أن تكون نافية أو استفهامية، فذهب بعض المفسرين^(٥) إلى أنها نافية، وهو ظاهر كلام أبي إسحاق الزجاج، قال: "يرى أن المؤمنين قالوا: لو أنزل إليهم آية لعلمهم كانوا يؤمنون، فقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(٦) أي: ما يدريك، أي: لستم تعلمون الغيب،

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ١١١ من سورة الأنعام.

(٣) البغداديات ٢٦٨-٢٦٩، وانظر: التعليقة ٢/٢٣٥ دون نص على السؤال، وإنما نقل للقول فقط.

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٠٥.

ولا تدرون أنهم يؤمنون^(١)، وذهب أكثر النحويين^(٢) ومنهم ابن السراج وأبو علي الفارسي كما في نص السؤال والجواب إلى أنها استفهامية، وفاعل (يشعركم) ضمير مستتر يعود عليها، ولا يجوز عندهم أن تكون نافية، وذلك لفساده في الإعراب والمعنى، أما فساده في الإعراب فلكون الفعل يبقى بلا فاعل، وهذا لا يجوز بإجماع النحويين، فإن قيل: إنها نافية وفاعلها ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة، والتقدير: وما يشعركم الله، فهذا فاسد من جهة المعنى، لأن الله تعالى قد أعلمنا في الآيات بعدها بعدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات، وما ذكرته هنا من عدم جواز كون (ما) نافية هو مضمون إجابة ابن السراج لتلميذه الفارسي، وقد أعجب أبو علي بتلك الإجابة بدليل أنه قررها في كتابيه الحجة^(٣) والأغفال^(٤)، قال في الحجة: "قوله: (وما يشعركم) (ما) فيه استفهام، وفاعل (يشعركم) ضمير (ما)، ولا يجوز أن يكون نفيًا، لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل، فإن قلت: يكون نفيًا ويكون فاعل (يشعركم) ضمير اسم الله تعالى، قيل: ذلك لا يصح، لأن التقدير يصير: وما يشعركم الله انتفاء إيمانهم، وهذا لا يستقيم، ألا ترى أن الله تعالى قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَيْنَا وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْقِنَ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا إِلَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(٥)، فالمعنى: ما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير، والتقدير: ما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، أي: هم لا يؤمنون، مع مجيء الآية إياهم^(٦)."

(٤) إعراب "حقًا" في نحو قولهم: أحقًا أنك ذاهب؟

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٢/٢.

(٢) ينظر: كشف المشكلات ٤٢٣/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٦٨/٢، وإملاء ما من به الرحمن

٢٥٧، والدر المصون ١٥٤/٣.

(٣) ٣٧٧/٣.

(٤) ١٩٥-١٩٤/٢.

(٥) من الآية ١١١ من سورة الأنعام.

(٦) الحجة ٣٧٧/٣-٣٧٨.

قال أبو علي في التذكرة - فيما نقله عنه البغدادي^(١) - معلقاً على مذهب الجرمي في مسألة إعراب "حقاً" في نحو قولهم: أحقاً أنك ذاهبٌ؟: "وقد أجرى الجرمي هذه الأبيات التي أنشدها سيبويه على أنها محمولة على المصدر، وأن ما بعد المصدر محمول على الفعل أو على المصدر، فإما أن يعمل فيه المصدر، وإما أن يعمل فيه الفعل العامل في المصدر، وهذا الذي أجازَه جائزٌ غير ممتنع وهو ظاهر، وقد سألت أبا بكر عنه فقلت: ما تنكر أن يكون محمولاً على الفعل؟ فأجاز ذلك ولم يمتنع منه".

تحرير المسألة:

اختلف النحويون في إعراب "حقاً" في نحو قولهم: أحقاً أنك ذاهبٌ؟، وقول الشاعر:

أَحَقًّا أَنْ جِئْتَنَا اسْتَقْلُوا فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ^(٢)

وقول الآخر:

أَلَا أَبْلَغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي^(٣)

وقول الآخر:

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بَنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُّكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ^(٤)

(١) في الخزانة ٤٠٣/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمفضل العبدى النُكري في الكتاب ١٣٦/٢، والأصول ٢٧٣/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٦/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٨٢/١، والخزانة ٢٧٧/١٠، وبلا نسبة في التعليقة ٢٤٨/٢، والمسائل العضديات ١٩٧، وشرح التسهيل ٢٣/٢، وشرح ابن الناظم ١٦٨، والتذييل والتكميل ٨٧/٥.

(٣) البيت من الوافر، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ١٦٤، والكتاب ١٣٧/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٨٢/١، وتخليص الشواهد ١٧٦، والخزانة ٢٧٧/١٠، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٣٥٣، والهمع ٢٥٠/١.

(٤) البيت الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٤٢، والكتاب ١٣٥/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٨١/١-٨٢، والخزانة ٤٠١/١، ٤٠٣، ٢٧٦/١٠، وبلا نسبة في المسائل العضديات ١٩٥، والمسائل المثورة ١٩٦، وشرح اللمع للباقولي ٣٠٨/١، وشرح الكافية ٢٨٠/١.

ولهم في ذلك قولان:

أحدهما: أن "حَقًّا" في الشواهد السابقة وما شابهها منصوب على الظرفية، والتقدير: أفي زمنٍ حقٍّ أنك...؟، ثم حذف "زمن" وأقيم المصدر مقامه، كما قالوا: سير عليه مقدم الحاج وجئتكَ صلاة العصر، وانتظرتك خفوق النجم، أي: زمن مقدم الحج، ووقت صلاة العصر وزمن خفوق النجم، وهو قول الخليل وسيبويه^(١)، واختاره أكثر النحويين ومنهم ابن السراج وابن السيرافي، وأبو نصر القرطبي، وابن برهان، والباقولي، وابن الناظم، والرضي، وابن القواس، وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي، والبغداد^(٢).

وفُتحت "أن" في الشواهد السابقة، لأنها وصلتْها في تأويل مبتدأ يقع الظرف خبراً عنه أو فاعل لفعل محذوف، أو فاعل للظرف المعتمد على الاستفهام^(٣)، ولا يجوز كسر همزتها لأن الظرف يصبح لا ناصب له، لأن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها^(٤).

الثاني: أن "حَقًّا" منصوب على المصدرية، فهو مصدر لفعل محذوف، فإذا قيل: أحقاً أنك ذاهبٌ؟، فالتقدير أحقُّ حقاً أنك ذاهب، ثم حُذِفَ الفعل وأُنيب المصدر منابه وهكذا القول في بقية الشواهد، والمرفوع بعد "حَقًّا" على هذا القول سواء أكان ظاهراً أم مصدراً مؤولاً فاعل لا غير، فقولك "أحقُّ": فعلٌ، وهو الناصب لـ "حَقًّا"، والمرفوع فاعل، إما بالمصدر أو بالفعل الناصب للمصدر^(٥)، وهذا قول أبي عمر الجرمي^(٦)، وأجازه ابن مالك^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ١٣٤/٢-١٣٧.

(٢) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: الأصول ٢٧٣/١، شرح أبيات سيبويه ١٤٦/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ١٩٠، شرح اللمع لابن برهان ٨٢/١، شرح اللمع للباقولي ٣٠٨/١، شرح ابن الناظم ١٦٨، شرح الكافية ٢٨٠/١، ١٢٥٢/٤، شرح ألفية ابن معطٍ ٩٣٧/٢، والتذييل والتكميل ٨٧/٥، الجنى الداني ٣٩١، المغني ٦٧ المساعد ٣٠٨، الجمع ٣٦٩/٤، الخزانة ٢٧٥/١.

(٣) ينظر: المسائل العضديات ١٩٤-١٩٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٦/٢، وشرح التسهيل ٢٣/٢ وشرح الكافية ٢٨٠/١، ١٢٥١/٤، والخزانة ٤٠١/١، ٤٠٢-٤٠٣، ٢٧٣/١.

(٤) ينظر: التعليقة ٢٤٨/٢، والمسائل العضديات ١٩٧، والمسائل المتنورة ١٩٦.

(٥) ينظر: التعليقة ٢٤٨/٢، والمسائل المتنورة ١٩٥-١٩٦، وشرح التسهيل ٢٤/٢.

(٦) ينظر: المسائل المتنورة ١٩٥-١٩٦، والخزانة ٤٠٣/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٣/٢-٢٤.

ونُسب إلى المبرد^(١)، وقال الفارسي معلقاً عليه: "وهذا الذي أجازَه جائزٌ غير ممتنع وهو ظاهر، وقد سألت أبا بكر عنه فقلت: ما تنكر أن يكون محمولاً على الفعل؟ فأجاز ذلك ولم يمتنع منه"^(٢).

وضعف الجرمي رأي الخليل وسيبويه ومن معه فقال: "هذا ضعيف أن تجعل المصدر ظرفاً، لأنه قليل الاستعمال وإنما ورد في مسائل شاذة، ولا يجوز أن أحمله على الظرف، وأنا قد وجدت له وجهاً من القياس من كونه مصدرًا، فأجعل "أَحَقًّا" نصباً بالمصدر، كأنني قلت: أحمقٌ حقاً أنك ذاهبٌ"^(٣)، والراجح - عندي - أن "حقاً" منصوب على الظرفية كما قال الخليل وسيبويه، بدليل ظهور "في" الظرفية معها في بعض الشواهد، ومن ذلك قول الشاعر:

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمُ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ^(٤)

وقول الآخر:

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ^(٥)

فمجيء "في" مع "حق" يدل على أن "حقاً" إنما نصب على الظرفية بتقدير "في"^(٦)، وما ذهب إليه الجرمي جائز، ولكن يؤخذ عليه أن "حقاً" ليس من المصادر التي يجوز نصبها على إضمار فعل، لأن ذلك إنما يكون إذا أريد به الأمر وما أشبهه، أو الاستفهام، ويكون

(١) ينظر: الارتشاف ١٣٩١/٣، والمغني ٦٧، ولم أجد في المقتضب والكامل ومسائل الغلط ما يؤكد هذا أو ينفيه.

(٢) ينظر النقل عن الفارسي في الخزانة ٤٠٣/١.

(٣) المسائل المنثورة ١٩٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ١٠١، والخزانة ٢٨٠/١٠، وبلا نسبة في شرح الكافية ١٢٥٢/٤، وشرح ألفية ابن معطٍ ٩٣٠/٢، والتذييل والتكميل ٨٨/٥، والسريسي: العيّنين الذي لا يأتي النساء.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعائذ بن المنذر في المقاصد النحوية ٣٢٢/٢، وشرح شواهد المغني ١٧٢/١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٧٧، والمغني ٦٧، والخزانة ٤٠١/١، ٢٧٤/١٠.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٢٥٢/٤، والتذييل والتكميل ٨٧/٥-٨٨، والمغني ٦٧، والخزانة ٢٨٠/١٠.

نكرة، ولا يكون معرفة، وقد قالوا: ألحق أنك ذاهب^(١)، فدل ذلك على أنه منصوب على الظرف^(٢).

(٥) علة امتناع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣)؛

قال أبو علي معللاً لامتناع الاستثناء في قوله تعالى: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا: "الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر "الله" مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلاً منها كما أنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد فزيد بدل من "أحد" ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البديل، فتقول: ما جاءني إلا زيد، ولا يجوز أن تقول على هذا: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا، لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر، فقال: هذا الذي فر منه سيبويه^(٤).

تحريم المسألة:

نص النحويون على أن الأصل في "غير" أن تكون صفة، نحو قوله تعالى: ﴿مِرْطَ الْبَيْنِ أُنْمِتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صِلًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾^(٦)، وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى "إلا" فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتعرب هي بما يستحقه المستثنى بـ "إلا" في ذلك الكلام، فتقول: قام القوم غير زيد، بنصب "غير"، وما قام أحد غير زيد، وغير زيد، بالإتباع والنصب، والمختار الإِتباع، وما قام غير زيد، فترفع "غير" وجوباً، وما قام أحد غير حمار، بنصب "غير" عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم.

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٤.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ٨٧.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٤) التعليقة ٦١/٢.

(٥) الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٦) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.

ونصوا كذلك على أن الأصل في "إلا" الاستثناء، وقد تخرج عن الاستثناء وتضمن معنى "غير" فيوصف بها. ويعرب الاسم الذي بعدها إعراب "غير"، نحو قوله تعالى: ﴿كَانَ فِيهِمَا إِلَهًا لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (١) أي: غير الله (٢).

قال أبو علي في الإيضاح (٣): "وأصل "غير" أن تكون صفة خلاف "مثل"، وأصل "إلا" أن تكون استثناءً، ثم تدخل كل واحدة منهما على صاحبتهما...".

ولا يجوز باتفاق النحويين (٤) أن يكون لفظ الجلالة في الآية مستثنى لفساد المعنى. وبهذا علل الفارسي وعرض تعليقه على شيخه ابن السراج - كما في صدر هذه المسألة - فوافقه وزاد بأن هذا هو تعليل سيبويه أيضاً، قال سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه "إلا" وما بعده وصفاً بمنزلة "مثل" و"غير"، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيداً لغلبنّا. والدليل

(١) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٢١/٢، والمقتضب ٤٢٢/٤-٤٢٣، وشرح السيرافي ١٢٣/٢-١٢٤ (مخطوط)، والأصول ٢٨٥/١، والمسائل البصريات ٤٤٥/١، والإيضاح ١٧٧، واللمع ١٢٤، والتبصرة والتذكرة ٣٨٢/١، والفصول لابن الدهان ٢٦، والبيدع ٢١٧/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٥٦/٢، وشرح المقرب المسمى التعليقة ٥٧٨/١، وشرح المفصل ٨٨-٨٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨١/٤، وشرح الجمل ٢٦٣/٢، وشرح التسهيل ٢٩٨-٢٩٩، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٤٨، وشرح الكافية ٧٧٨/٢، والمخلص ٤٠١/١.

(٣) ١٧٧، وقال أيضاً نحواً من هذا القول في التذكرة فيما نقله عنه ابن هشام اللخمي في شرح مقصورة ابن دريد ٣١٧، وابن برهان في شرح اللمع ١٥١/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٢١/٢، والمقتضب ٤٢٢/٤-٤٢٣، وشرح السيرافي ١٢٣/٢-١٢٤ (مخطوط)، والأصول ٢٨٥/١، والمسائل البصريات ٤٤٥/١، والإيضاح ١٧٧، واللمع ١٢٤، والتبصرة والتذكرة ٣٨٢/١، والفصول لابن الدهان ٢٦، والبيدع ٢١٧/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٥٦/٢، وشرح المقرب المسمى التعليقة ٥٧٨/١، وشرح المفصل ٨٨-٨٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨١/٤، وشرح الجمل ٢٦٣/٢، وشرح التسهيل ٢٩٨-٢٩٩، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٤٨، وشرح الكافية ٧٧٨/٢، والمخلص ٤٠١/١.

على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنك قد أحلت، ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾^(١)...^(٢).

(٦) العامل في الاسم المرفوع بعد اسم الفاعل غير المعتمد:

قال أبو علي: "قال [يعني سيبويه^(٣)]: وزعم الخليل أنه يَسْتَقْبَحُ أَنْ يَقُولَ: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم يجعل قائماً خبراً مقدماً.

قال أبو علي: قلت لأبي بكر: من أين قبح أن ترفع "زيد" بقائم هنا؟ فقال: لأن الكلام على ضربين: فعل وفاعل، [و] مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما، لأنه [ليس] بفاعل يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلخروجه عن حد الكلام قبح، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلاماً^(٤).

وذهب السيرافي في تفسيره لعبارة سيبويه المنقولة عن الخليل بأنك "إذا نقلت: الفعل إلى اسم الفاعل، ورفعت الفاعل به، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان "قام زيد" و"قام الزيدان": قائم زيد، وقائم الزيدان... والذي قبحه فساد اللفظ لافساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت: قائم الزيدان، رفعت "قائم" بالابتداء و"الزيدان" فاعل من تمام "قائم"، فيكون مبتدأ بغير خبر...^(٥).

(١) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٢) الكتاب ٣٢١/٢-٣٢٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

(٦) التعليق ٢٨٠/١-٢٨١، وينظر نص السؤال والجواب في تذكرة أبي حيان ٣٩١.

(٧) شرح السيرافي ٢٢٤/٢ (مخطوط).

تحرير المسألة:

يرى جمهور البصريين^(١) أن اسم الفاعل غير المعتمد لا يرفع ما بعده، فيقولون في إعراب نحو "قائمٌ محمدٌ": قائمٌ خبر مقدم، ومحمدٌ مبتدأ مؤخر، ولا يجوز -عندهم- أن يعرب "قائمٌ" مبتدأ، و"محمدٌ" فاعل سدّ مسد الخبر.

أما إذا اعتمد على شيء قبله كالنفي أو الاستفهام، أو الموصول، أو الموصوف أو صاحب خبر، أو صاحب حال فإنه يجوز أن يرفع ما بعدهم بلا خلاف بينهم -فيما أعلم-.
وذهب الكوفيون^(٢) والأخفش من البصريين^(٣) إلى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل وإن لم يعتمد على شيء قبله، فيقولون في إعراب نحو "قائمٌ محمدٌ": قائمٌ مبتدأ، ومحمدٌ فاعل سدّ مسدّ الخبر، ووافقهم على ذلك ابن السراج مع إقراره بقبحه حيث قال: "فأما إذا قلت: قائمٌ زيدٌ، فأردت أن ترفع زيداً بـ"قائمٌ" وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه^(٤)"، ووافقهم كذلك ابن مالك وابنه بدر الدين مع اعترافهما بقلته^(٥).

واختلف النحويون في تحديد رأي سيبويه في هذه المسألة واختلافهم في هذا راجع إلى اختلافهم في تحديد مفهوم القبح عنده، فالأكثر يرون أنه يريد بالقبح المنع، ولذا فهم ينسبون إليه المنع في هذه المسألة، قال الشاطبي في المقاصد الشافية: "سبويه يطلق لفظ القبح ويريد به المنع وقد استدل على ذلك الفارسي في التذكرة بمواضع من

(١) ينظر: المقتصد ١/٥١٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤١-٦٤٢، وشرح الكافية ٣/٧٢٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٢/١٤، وانتلاف النصرة ٨٦.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/٢٢٠، وشرح التسهيل ١/٢٧٣، وشرح الكافية ١/٢٥١، وتوضيح المقاصد ٢/١٤، وانتلاف النصرة ٨٦.

(٣) ينظر: الإغفال ١/٣٣٠، والبيغديات ٤٦، والمقتصد ١/٥١٢، وشرح المقدمة الكافية ٣/٨٣٢.

(٤) الأصول ١/٦٠.

(٥) ينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل ١/٢٧٤، وشرح عمدة الحافظ ١/١٥٧-١٥٨، وينظر رأي ابنه في: شرحه للألفية ٤٢٣.

كلام سيبويه يقع فيها لفظ القبح ومراده المنع^(١)، ووجه القبح في هذه المسألة هو ما ذكره ابن السراج والسيرافي في صدر هذه المسألة، ومنهم من يرى أن سيبويه لا يريد بالقبح المنع، ولذا فهم ينسبون إليه القول بالجواز على قبح في هذه المسألة، ومن هؤلاء ابن مالك حيث قال: "لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع، هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفيّاً فقد قوّله ما لم يقل^(٢)."

وقد استدل البصريون القائلون بالمنع بأن عمل الوصف المشتق الرفع إنما هو فرع على عمل الفعل الذي هو الأصل، والفرع أضعف من الأصل، ولهذا الضعف فإنه لا يعمل من غير اعتماد، فإذا اعتمد على مبتدأ أو موصول أو موصوف أو صاحب حال فإن جانب الفعلية يقوى فيه ويضعف جانب الاسمية من حيث إن الوصف هنا يكون قد سيق لغيره كما أن الفعل يساق لغيره، وإن اعتمد على نفي أو استفهام فإن جانب الفعلية فيه يقوى أيضاً، لكون وقوع الفعل بعد حروف الاستفهام وحروف النفي أولى من وقوع الاسم^(٣).

واستدل الكوفيون ومن وافقهم بالسماع ومنه - عندهم - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾^(٥) في قراءة الرفع^(٦)، وقول الشاعر:

(١) المقاصد الشافية ٦٠٥/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٣) ينظر: أسرار العربية ٥٧، وشرح المقدمة الكافية ٨٣١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٥/١، والبسيط ١٠٠٠/٢.

(٤) من الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٥) من الآية ١٤ من سورة الإنسان.

(٦) تنظر القراءة غير منسوبة لأحد في التبيان ٤٤٢/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٣٦/٢، ونُسبت في البحر المحيط ٣٨٨/٨، والدر المصون ٤٤٣/٦، وفتح القدير ٤٩١/٥ إلى أبي حيوة، وقراءة الجمهور ودَانِيَةً بالنصب.

مقالةٍ لِهَيْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ^(١)

خَيْرٌ بَنُو لِهَيْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا

وقول الشاعر:

إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَالَا^(٢)

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

ورد البصريون ومن أخذ بقولهم هذه الشواهد فقالوا: إن "مُخْتَلِفٌ" في الآية الأولى عامل فيما بعده، ولكنه معتمد على موصوف مقدر، والتقدير: خَلَقَ مختلفٌ ألوانه، أو: صنف مختلفٌ ألوانه^(٣)، ولهذا التقدير جاء الضمير مذكراً فقال: ألوانه، ولم يقل: ألوانها كما قال في الآية التي قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾^(٤).

وقالوا عن "دَانِيَّة" في الآية الثانية: إنه ليس هناك ما يمنع من أن تكون خبراً مقدماً و"ظِلَالُهَا" مبتدأ مؤخر^(٥)، قال أبو حيان: "وقرأ أبو حيو" دَانِيَّةٌ بالرفع، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد، نحو قولك: قائمٌ الزيدون ولا حجة فيه، لأن الأظهر أن يكون "ظِلَالُهَا" مبتدأ، و"دَانِيَّةٌ" خبر له^(٦).

أما "خير" في قول الشاعر: خيرٌ بنو لِهَيْبٍ... فهو خبر مقدم، و"بنو لِهَيْبٍ" مبتدأ مؤخر، ولا تلزم المطابقة هنا، لأن ما كان على وزن "فَعِيلٌ" فإنه يصح أن يُخبر به عن

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين، قال العيني في المقاصد النحوية ٣٢٩/١: ((قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه))، والبيت بلا نسبة في: شرح التسهيل ٢٧٢/١، وشرح عمدة الحافظ ١٥٧/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٣، وتخليص الشواهد ١٨٢، وأوضح المسالك ١٧٢/١، والهمع ٧/٢، و((بنو لِهَيْبٍ)): قبيلة من الأزد خبيرة بزجر الطير.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي في نوادر أبي زيد ١٨٥، وتخليص الشواهد ١٨٢، ١٨٥، وشرح شواهد المغني ٢/٤٩٥، والخزانة ٦/٢، ١٣، وبلا نسبة في البغداديات ٤٥، والخصائص ٢٧٦/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٧١، والكشاف ٣/٦١٩، والبيان ٢/٢٤٠.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة فاطر.

(٥) ينظر: التبيان ٢/٤٤٢، إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٣٦، وشرح الجمل ١/٥٦٥.

(٦) البحر المحيط ٨/٣٨٨.

المفرد والمثنى والمجموع^(١)، ونظير هذا البيت على هذا الإعراب قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ
بَعْدَ ذَلِكَ ظَعِيرٌ﴾^(٢).

وأما "خير" في قول الشاعر: فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ...، فأقرب الأقوال فيها أنها خبر
لمبتدأ محذوف تقديره "نحن"، و"نحن" المذكورة مؤكدة للضمير المستتر في "خير" العائد
على "نحن" المقدرة، ولا يصح جعل "خير" عاملةً الرفع فيما بعدها، لأن رفع اسم التفضيل
للظاهر في غير مسألة الكحل لا تجوز^(٣)، وقد نص على هذا أبو علي في المسائل القصيرة،
حيث قال فيها - فيما نقله عنه البغدادي -: "سألت عن هذا البيت ابن الخياط والمعمري
فلم يجيبا إلا بعد مدة، قالوا: لا يخلو من أن يكون "نحن" ارتفع بـ "خير" أو بالابتداء، ويكون
"خير" الخبر، أو يكون تأكيداً للضمير الذي في "خير"، والمبتدأ محذوف، أي: نحن خير، لا
جائز^(٤) أن يرتفع بـ "خير"، لأن خيراً لا يرفع المظهر البتة، ولا مبتدأ، للزوم الفصل بالأجنبي
بين "أفعل" وبين "من"، وهو غير جائز، فثبت أن "نحن" تأكيد للضمير في "خير"^(٥).

والراجح - عندي - ما ذهب إليه جمهور البصريين وهو أن اسم الفاعل لا يرفع ما
بعده إلا بتحقيق شرط الاعتماد، يقول ابن الحاجب: "وقد زعم الأخفش أنه يجوز "قائم
الزيدان"، على أن يكون اسم الفاعل عاملاً من غير ما ذكرناه من الاعتماد وليس
بمستقيم لأنه مخالف للقياس والاستعمال، أما القياس فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى
الفعل على خلاف القياس، إذ الأصل أن يُستعمل كل واحد منهما في معناه، وأما
الاستعمال فلأن ذلك لم يُسمع في كلام فصيح^(٦)."

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٧٤، وأوضح المسالك ١/١٧٥، وتخليص الشواهد ١٨٤.

(٢) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(٣) ينظر: تلخيص الشواهد ١٨٥.

(٤) هكذا.

(٥) الخزانة ٩/٢، وينظر: البغداديات ٤١٥-٤١٧.

(٦) شرح المقدمة الكافية ٣/٨٣٢.

أما ما أورده الكوفيون ومن وافقهم من أدلة سماعية فهي أدلة أقل ما فيها أنها محتملة، والقاعدة الأصولية المعتمدة تقول: إن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال - القوي - سقط به الاستدلال.

(٧) نوع (ما) ونصب (شيئاً) في ما نقله سيبويه عن العرب من قولهم: (ما أغفله عنك شيئاً)؛

قال أبو علي: "وسألته^(١) عن قول سيبويه في حد الابتداء: ما أغفله عنك شيئاً، أي دع الشك، فقال: لم يفسره أبو العباس، ويجوز أن تكون (ما) استفهاماً، ولا يجوز أن تكون نفيًا، لأن الفعل يبقى بلا فاعل، قال: والوجه أن يكون "ما أغفله" تعجباً، وينتصب "شيئاً" بكلام آخر، كأن رجلاً قدر أن رجلاً معني بأمره فقل له: ما أغفله! عنك، أي: هو غير معني، وينتصب "شيئاً" بـ "دع" ونحوه من الفعل، كأنه قال: دع شيئاً هو غير معني به ودع الشك في أنه غير معني به، قال: ويدل على أن نصب "شيئاً" على كلام آخر أنه ذكره مع ما هو من كلامين، كقوله: حينئذ الآن، وفسره بقوله: حينئذ واسمع الآن، وإما لا^(٢).

تحرير المسألة:

هذه اللفظة رواها سيبويه عن العرب وأوردها في "باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء"^(٣)، واختلف النحويون في (ما) هل هي موصولة، أو نافية، أو استفهامية، أو تعجبية، وفي عامل النصب في (شيئاً)، وقد صرح عدد من أئمة النحويين بأن هذه العبارة مُشكلة ومعناها غير واضح، حتى قال يونس لما سئل عن معناها: "ذهب من كان يعرف هذا"^(٤)، وقال: الأخفش سعيد بن مسعدة: "أنا مذ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد من

(١) يعني به أبا بكر بن السراج، لكون العبارة معطوفة على عبارة سبقت قبلها بقليل في مسألة أخرى قال فيها: وسألْتُ أبا بكر، ثم ساق جوابه، وقال بعدها، وسألته....

(٢) البغداديات ٢٦٩.

(٣) الكتاب ١٢٩/٢.

(٤) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦.

يعرفه على الحقيقة^(٢١)، وقال المازني: "سألت الأصمعي، وأبا زيد وأبا الحسن عنه، فقالوا: ما ندري ما هو"^(٢٢)، ويعلل الزجاجي لذلك بأن هذا كلام جرى في كلام العرب مجرى المثل، وفيه حذف قلّ استعماله مظهراً فمضى من كان يعرفه^(٢٣).

ويرى السيرافي أن أول من فسر هذه اللفظة هو أبو إسحاق الزجاج، قال: "هذا الحرف ما فسرته من مضى إلى أن مات المبرد، وفسره أبو إسحاق الزجاج"، وذكر تفسيره^(٢٤)، وهذا القول فيه نظر، فقد فسر الأخفش سعيد بن مسعدة، وأبو عثمان المازني، بل إن الزجاج عزا تفسيره لهذه اللفظة إلى المبرد - كما سيأتي -، والآن أسوق بعض تفسيرات أئمة النحويين لهذه اللفظة:

يرى المازني أن (ما) في الجملة تعجيية، و(شيئاً) منصوبة على المصدر، كأنه قال: ما أغفله عنك غُفولاً، قال: "فالنائب لشيء الفعل المذكور، وهو أغفل تقديره عنك غُفولاً، فنصب غُفولاً على المصدر، ثم يضع الشيء مكان المصدر^(٢٥)، وضعف ابن جني - فيما عزاه إليه ابن سيده في المحكم^(٢٦) - نصب (شيئاً) على المصدر، معللاً لذلك بأن فعل التعجب قد استغنى بما حصل فيه من معنى المبالغة عن أن يؤكد بالمصدر.

ويرى أبو الحسن الأخفش أن هذا الكلام ليس بتعجب، وإنما (ما) في الجملة موصولة، والمعنى: الذي أغفله عنك شيئاً، أي قليلاً، قال: "فيكون خبر المبتدأ مضمراً، ويكون (ما) بتأويل (الذي) على الخبر، ثم يقبل على صاحب له فيقول له: دع عنك الشك مما خبرتك به لأنه حق^(٢٧)."

(١) تأويل مشكل القرآن ٩٠، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٩٠.

(٣) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦، وينظر: المستقصى في أمثال العرب ٢/٢١٣.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٣/٣ (مخطوط).

(٥) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦.

(٦) ١٣٣/٨.

(٧) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦.

وضعف أبو إسحاق الزجاج هذه التفسيرات وأتى بتفسير مماثل لتفسير ابن السراج الذي أجاب به عن سؤال أبي علي الفارسي في صدر هذه المسألة وزاده إيضاحاً، وعزاه إلى المبرد، وملخص هذا التفسير أن (ما) استفهام في اللفظ تعجب في المعنى، و(شيئاً) منصوب بفعل مضمّر، قال: "لم أر من هذه التفاسير شيئاً يليق بالمسألة وإنما شرّحها على الحقيقة على ما شرّحه لنا أبو العباس المبرد، قال: تقدير هذا الكلام أن يكون رجل له صديق مناصح له، وله عدو مكاشح له ومظهر له المودة نفاقاً ومسرّ العدواة فقال له صديقه: إن فلاناً عدوّ لك، فقال: ما هو بعدو لي ولكنه صديق، فقال له صديقه في الحقيقة: هيهات ليس الأمر كما قدرت وأنه لعدوّ عليك، ثم أقبل عليه فقال: ما أغفله عنك، أي إن عدوّك غافل عنك، ولو علم أنّك هكذا واثق به لأهلكك، ثم قال له بعد ذلك شيئاً فنصبه بفعل مضمّر، كأنه قال: فكر شيئاً وانظر شيئاً، أي أنك لو فكرت أدنى فكر ونظرت أدنى نظر بان لك أنه عدو لك ولم تتركن إليه بعد هذا، وشيء يستعمل موضع ما يقل مقداره جداً، كقولك: هذا الدينار يزيد قيراطاً وحبّتين، فإذا كان مقدار الزيادة يسيراً جداً قيل: هذا الدينار يزيد شيئاً، وكذلك وضع الرجل الشيء في مسألته مكان أدنى نظر وفكر، فغمض هذا الكلام لما قلّ استعمال هذا المضمّر الذي ذكرناه في كلامهم، فهذا هو معنى قول سيبويه يعقب: ما أغفله عنك شيئاً، أي دع الشك، هذا واضح بين وهو معنى المسألة في الحقيقة، وهو من المضمّرات التي تخفي على من لم يسمعها مظهرة، ألا ترى أنّ الناصب لشيء ليس المذكور في أول الكلام وإنّما ذكر سيبويه هذا الكلام في باب (الولا) والمضمّر بعد هذا، ونظيره قول العرب: كان ذلك حينئذ الآن، ألا ترى أن (حينئذ) زمان قد مضى، و(الآن) زمان أنت فيه، وإنّما معنى الكلام: كان ذلك حينئذ واستمع أنت إليّ الآن، ألا ترى أن المضمّر الذي يتصل به (الآن) غير الكلام المذكور أولاً...^(١).

(٨) "إمّا" هل هي حرف عطف؟

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦-٢١٧، وينظر: شرح السيرافي ٢/٣ (مخطوط).

قال أبو علي: "ذكرها النحويون في جملة حروف العطف لا لأنها حرف عطف، ألا ترى أنها لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها في قولك: ضربت إماماً زيداً، وليست ك (لا) و (حتى) ونحوها من الحروف التي تكون تارة عاطفة وأخرى غير عاطفة، لدخول حرف العطف عليها، ولزومه لها في قولهم: ضربت إماماً زيداً وإماماً عمراً، ويدلك أيضاً على أنها ليست عاطفة ابتداءً ك بها في نحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾^(١).... وسألت أبا بكر عنها فقال: ليست بحرف عطف، وقال: حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحو: لم يقم زيدٌ ولا عمرو، ف "لا" في هذه المسألة ليست بعاطفة إنما هي نافية، ونحن نجد "إمّا" لتفارقها الواو، أعني المكررة في قولك: ضربت إماماً زيداً وإماماً عمراً، فالثانية لا تفارقها الواو، والأولى لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، فقد خالف ما عليه حروف العطف^(٢).

تحرير المسألة:

اتفق النحويون^(٣) على أن (إمّا) الأولى في نحو "قام إماماً زيداً وإماماً عمرو" ليست بعاطفة، وذلك لأنه لا يوجد ما يعطف عليه في الجملة قبل (إمّا) الأولى، يقول ابن أبي الربيع: "وإمّا (إمّا) الأولى فاتفق النحويون على أنها ليست بحرف عطف، لأن زيداً فاعل بقام، فكيف يكون معطوفاً عليه، لأن المسند والمسند إليه لا يصح أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر^(٤)".

أما (إمّا) الثانية المكررة فقد اختلف النحويون فيها، فذهب سيبويه في ظاهر كلامه إلى أنها حرف عطف بمنزلة (أو) في المعنى والعمل، إلا أن الفرق بينهما أن (أو) تأتي بعد

(١) من الآية ٨٦ من سورة الكهف.

(٢) البغداديات ٣١٩-٣٢٠.

(٣) نقل اتفاقهم ابن أبي الربيع في البسيط ٣٢١/١، والمرادي في الجنى الداني ٥٢٨، وابن هشام في المغني ٧١.

(٤) البسيط ٣٢١-٣٢٢.

أن يمضي الكلام على اليقين، ثم يدركه الشك أو غيره من المعاني كالتخيير أو الإباحة، وإما بيني المتكلم عليها كلامه على الشك من أوله^(١)، قال سيبويه: "مررت برجل رакع أو ساجد، فإنما هي بمنزلة "إما وإما"، إلا أن (إما) يجاء بها ليُعلم أنه يريد أحد الأمرين، وإذا قال: أو ساجد، فقد يجوز أن يُقتصر عليه^(٢)، واختار هذا القول الصيمري^(٣)، والجزولي^(٤) وعزاه المرادي وابن هشام إلى جمهور النحويين^(٥).

وقال بهذا القول أيضاً ابن السراج في كتابه "الأصول" - وهو خلاف ما أجاب به عن سؤال أبي علي السابق في صدر هذه المسألة - فقال: "حروف العطف عشرة أحرف يُتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها... الخامس (إمّا) و(إمّا) في الشك والخبر بمنزلة (أو)، وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد أو عمرو، وقع الخبر في "زيد" يقيناً حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي عمرو شك، و(إمّا) تبتدئ به شكاً...^(٦).

وذهب ابن السراج - فيما عزاه إليه الفارسي - وأبو علي الفارسي إلى أنها ليست بحرف عطف، وأن (الواو) هي العاطفة، لأنها أم حروف العطف، فهي للجمع المطلق، ومعنى الشك، أو التخيير، أو الإيهام مستفاد من (إمّا)، فهي بمنزلة (لا) في قولهم: لم يقم زيد ولا عمرو، فكما لا يقول أحد إن (لا) حرف عطف، فكذلك الأمر في (إمّا)، قال أبو علي في حديثه عن (إمّا): "وسألت أبا بكر عنها فقال: ليست بحرف عطف، وقال: حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحو: لم يقم زيد ولا عمرو، فـ "لا" في هذه المسألة ليست بعاطفة

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٣٤.

(٢) الكتاب ١/٤٢٩.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٣١.

(٤) ينظر: رصف المبانى ١٠٠.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٥٢٨، والمغني ٧١.

(٦) الأصول ٥٢/٥٦-٥٧.

إنما هي نافية. ونحن نجد "إما" لاتفارقها الواو، أعني المكررة في قولك: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فالثانية لا تفارقها الواو، والأولى لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، فقد خالف ما عليه حروف العطف^(٦).

وقال أبو علي في الإيضاح: "وليست (إمّا) بحرف عطف، لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإما عمراً، فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى^(٦)".

وقد اختار هذا القول عبد القاهر الجرجاني في المقتصد وعدّ أبا علي الفارسي أول من قال به، قال: "وقد استمر النحويون على جعل (إمّا) من حروف العطف ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي، ولهذا قال في أو الباب: إن حروف العطف تسعة، وهم يقولون: إنها عشرة، لعدّهم (إمّا) في جملتها وذلك سهو ظاهر^(٦)".

ونسبة الأوليّة في هذا القول إلى أبي علي فيها نظر، فأبو علي قد نسبته إلى ابن السراج كما في نص السؤال السابق، وهو أيضاً قول قال به يونس بن حبيب، وابن كيسان^(٤)، وكلاهما قبل أبي علي، واختار هذا القول أيضاً الثمانيني، وابن الدهان، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك^(٥)، وهو الراجح - في نظري - لأننا لو قلنا: إن (إمّا) حرف عطف لأدى ذلك إلى دخول العاطف على العاطف، وذلك لا يجوز، وغير معروف في كلام العرب، ولأن (إمّا) جاءت في بداية الكلام كما قوله تعالى: إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً^(٦).

(١) البغداديات ٣١٩-٣٢٠.

(٢) الإيضاح ٢٢٤.

(٣) المقتصد ٩٤٥/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٣، والجنى الداني ٥٢٩، والمغني ٧١.

(٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: الفوائد والقواعد ٣٨١، الغرة ٩٥٠/٢، شرح المفصل ١٠٢/٨، شرح الجمل

٢٢٣/١، شرح التسهيل ٣/٣٤٣.

(٦) من الآية ٨٦ من سورة الكهف.

وهذا لايجوز في حروف العطف، ف (أَنْ) في كلا الموضعين في الآية في محل رفع بالابتداء،
والتقدير: إما العذاب شأْنك وإما اتخاذ الحسن.

(٩) عطف (حتى) الجارة على الابتدائية:

قال أبو علي: "سألته فقلت: كَيْفَ جَازَ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ أَنْ يَقُولَ فِي: سِرْتُ حَتَّى
أَدْخُلُهَا، وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، إِنَّهُ يَعْطِفُ حَتَّى الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ
"حَتَّى" الثَّانِيَةَ ذَاتَ مَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ إِذْ كَانَتْ حَرْفًا جَارًا، وَأَنَّ الْأُولَى لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ
الْإِعْرَابِ إِذْ كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، فَكَيْفَ جَازَ لَهُ أَنْ يُعْطِفَ ذَاتَ مَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى غَيْرِ
ذَاتِ مَوْضِعٍ مِنْهُ؟ وَتَمَحَّضَ الْقَوْلُ وَتَرَدَّدَ، وَقَالَ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ: فَعَمِلَ فِي "حَتَّى" الثَّانِيَةِ
نَحْوَ مَا عَمَلَ فِي "يَوْمٍ" مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(١)، قلت: يدل
هذا على أنك تعمل في "حتى" الثَّانِيَةِ فِعْلًا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، كَمَا أَعْمَلْتَ فِي
"يَوْمٍ" مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ: لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ، فَقَالَ: بَلْ أَعْمَلُ فِيهِ الْجُمْلَةَ
الظَّاهِرَةَ الَّتِي هِيَ "سِرْتُ"، قلت: فَعَلَامَ تَعْطِفُ "حَتَّى" الثَّانِيَةَ الْمَنْصُوبَةَ الْمَوْضِعَ، وَلَا شَيْءَ
قَبْلَهَا مَعْمُولًا فَتَعْطِفُ عَلَيْهِ؟، فَقَالَ: هَذَا نَحْوُ: قَمْتُ إِلَيْكَ وَبَزِيدَ، قلتُ: أَلَا تَرَى أَنَّ
"إِلَيْكَ" مَنْصُوبَةُ الْمَوْضِعِ، وَ"بَزِيدَ" أَيْضًا مَنْصُوبَةُ الْمَوْضِعِ، فَعْطَفْتَ ذَا مَوْضِعٍ مَنْصُوبًا عَلَى ذِي
مَوْضِعٍ مَنْصُوبٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ "حَتَّى" الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى لَيْسَتْ بِذَاتِ مَوْضِعٍ، فَأَيْنَ هَذَا مِنَ
التَّشْبِيهِ؟، وَالَّذِي يَرِدُ فِي الْبَاءِ فِيمَا بَعْدَ أَنْ لَفْظَ الثَّانِيَةِ حُمِلَ مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ عَلَى النَّطْقِ
بِالْأُولَى، وَجَمَعَهُمَا شَبَهَ اللَّفْظِ، لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا وَفِيهِ مَا فِيهِ"^(٢).

(١) الفرقان ٢٢.

(٢) تذكرة النحاة ٣٩٥.

تحرير المسألة:

أصل المسألة يدور حول قول سيبويه في الكتاب^(١): "وتقول: سرت حتى أدخلها وحتى يدخلها زيد، لأنك لو قلت: سرت حتى أدخلها وحتى تطلع الشمس كان جيداً، وصارت إعادتك "حتى" كإعادتك "له" في تباً له وويل له، ومن عمراً ومن أخوزيد". وفي هذا المثال يمتنع عطف "حتى" الثانية على الأولى باعتبار كون الثانية ابتدائية مثل الأولى؛ لأن طلوع الشمس لا يرفع أبداً؛ لأن السير لا يؤدي إلى طلوع الشمس، وليس سبباً له^(٢)، فبطل العطف على اعتبار الابتدائية، وبقي العطف على اعتبار العمل لمعمول ما، فاضطر النحويون إلى التوجيه والتقدير في هذا.

وفي نص السؤال والجواب تردد ابن السراج في تعيين العامل في "حتى" الثانية في مثال المسألة، وفي إعرابها، ونتج عن ترده توجيهان: أحدهما: ذهب أولاً إلى أن ناصبها فعلٌ مقدر محمولٌ على المعنى، كما قيل: في "يوم" في الآية المذكورة، وثانيهما: ذهب ثانياً إلى أن العامل هو "سرت" هذا الظاهر، ثم حاول توجيه ما يمكن الاعتراض به عليه من عطفه ذات موضع من الإعراب على غير ذات موضع منه بأن لفظ "حتى" الأولى حمل على النطق بالثانية، فكان الثانية ذكرت أولاً، وجمعهما شبه اللفظ، ومعلوم أن العطف يقتضي إشراك المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب دائماً، وهنا نشأ الإشكال في المسألة لاختلاف المواقع الإعرابية بينهما، فالمعطوف عليه، وهو "حتى" الأولى لا موضع لها من الإعراب، لكونها ابتدائية، والمعطوف، وهو "حتى" الثانية لها موضع من الإعراب لزوماً لكونها حرفاً جاراً، وحرف الجر ومجروره معمولان لعامل لزوماً، ولم يحرر أبو علي هذا الرأي، واكتفى بما ذكره قائلاً: "وفيه ما فيه".

وبالإضافة إلى ما ذكره ابن السراج من التوجيهين السابقين، يمكن أن يقال أيضاً: إنَّ عَطْفَ "حتى" الثانية الجارة على "حتى" الأولى الابتدائية عَطْفٌ صوريٌّ لا يشرك الثانية

(١) ٢٦/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢٥/٣، شرح السيرافي ٢٢٠/٣ (مخطوط).

بالأولى إعراباً. كما هو في الأصل، وإنما يتوصل به إلى العامل الحقيقي، وهو "سرت" والذي لا يمكن تسلطه على الثانية المعطوفة المنصوبة إلا بهذا العطف الصوري، وهذا قريب من التوجيه الأخير لابن السراج، وبالجميع يخرج إجازة سيبويه هذا العطف.

(١٠) الصرف والمنع في الثلاثي الساكن الوسط إذا كان علماً أعجمياً أو مؤنثاً:

قال أبو علي: "أبو إسحاق يرى أن لا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثياً وأوسطه ساكن، وكذلك "هند"، وقال: لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه "نوح" و"لوط"، وقد صرفا في التنزيل، و"نوح" و"لوط" و"هند" وإن كان قد اجتمع فيها العلتان فقد قاومت الخفة التي فيها إحدى العلتين فكأنه بقي علة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة، فإن قلت: فهل وجدت الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ما كان على خمسة^(١).

تحرير المسألة:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف، أو ثلاثياً متحرك الوسط^(٢)، أما إن كان ثلاثياً ساكن الوسط، نحو "نوح" و"لوط" فإنه يصرف لخفته، فهو قد بلغ نهاية الخفة في الحروف والحركات فقاومت تلك الخفة أحد الثقليين^(٣)، قال سيبويه: "وأما "نوح" و"هود" و"لوط" فتتنصرف على كل حال لخفتها^(٤) وقال ابن السراج: "فإن كان الاسم العلم ثلاثياً صرفوه لخفته، نحو "نوح" و"لوط" ينصرفان على كل حال^(٥)، وقد نقل إجماع النحويين على ذلك غير واحد، قال السيرافي: "وقد

(١) التعليقة ٥٨/٣-٥٩.

(٢) ينظر: التعليقة ٥٩/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣٥/٣، والمقتضب ٣٥٣/٣، والأصول ٩٢/٢، وشرح السيرافي ١٠٣، ١٠٠/٤ (مخطوط)، والتعليقة ٥٨/٢، والمسائل المنثورة ٢٨٥، وشرح المفصل ٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣.

(٤) الكتاب ٢٣٥/٣.

(٥) الأصول ٩٢/٢.

وقد نقل إجماع النحويين على ذلك غير واحد، قال السيرافي: "وقد رأيناهم أسقطوا لقلة الحروف أحد الثقلين، وذلك إجماعهم في "نوح" و"لوط" أنهما مصروفان^(١)، وقال الأعلام: "العرب قد صرفت الأعجمي المعرفة إذا بلغ هذه النهاية من الخفة، نحو "نوح" و"لوط" ولا خلاف بين النحويين في هذا^(٢)، وقال ابن مالك: "وكذا إذا كان [يقصد العلم الأعجمي] ثلاثياً ساكن الوسط... فإنه منصرف قولاً واحداً في لغة جميع العرب^(٣)، وقال أيضاً: "وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي - مطلقاً^(٤) - السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً^(٥)."

وقد نقل أبو علي عن أبي إسحاق الزجاج عدم صرف نحو "نوح" و"لوط"، لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرض أبو علي هذا الرأي على شيخه ابن السراج على جهة السؤال، فأجابه بأن هذا قول مردود لمخالفته ما جاء في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(٦)، وقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ﴾^(٧)، وقال: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آدَمُ الْوَيْلُ لِلْمُرْسَلِينَ﴾^(٨)، وقال: ﴿وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ﴾^(٩)، ثم علل لصرف تلك الأسماء بأن الخفة التي فيها قد قاومت إحدى علتين فكانه لم يبق إلا علة واحدة فانصرف، ثم زاده بياناً بأن

(١) شرح السيرافي ١٠٣/٤ (مخطوط)، وينظر: النكت ٦٧/٢.

(٢) تحصيل عين الذهب ٤٥٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٩/٣.

(٤) يريد حتى ولو كان ثلاثياً متحرك الوسط، ويرد عليه بنص التعليقة في صدر هذه المسألة ففيه تفريق من ابن السراج وأبي علي بين ساكن الوسط ومتحركه، وتعليل لهذا التفريق.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣.

(٦) من الآية ١٦٣ من سورة النساء.

(٧) من الآية ٧٠ من سورة التوبة.

(٨) الآية ٦١ سورة الحجر.

(٩) الآية ٤٣ سورة الحج.

ما كان ثلاثيًا متحرك الوسط يمنع من الصرف لبقاء الثقل فيه، لكونه صار بالحركة بمنزلة ما كان على أربعة أحرف.

ولاشك - عندي - أن القول بمنع نحو "نوح" و"لوط" من الصرف قول مردود لمخالفته ما جاء في كتاب الله تعالى، ولما عليه جميع العرب، ولو كان جائزًا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة - كما يقول ابن مالك^(١)، ولكني أقول: إن نسبة هذا القول إلى الزجاج فيها نظر، فلم أجد أحدًا من النحويين عزاه إليه غير أبي علي، بل إن في نقلهم الإجماع على عدم المنع دليل على عدم قوله به، إذ إن الزجاج ليس بتلك الشخصية المغمورة في جهل قوله، كما أن كلام الزجاج نفسه يرد ما نسب إليه، قال: "اعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف، مذكرا كان أو مؤنثًا، أو عربيًا كان أو عجميًا، سميت به مذكرًا فإنه ينصرف في المعرفة والنكرة"^(٢)، وقال: "اعلم أن كل اسم أعجمي جاوز ثلاثة أحرف وضع للواحد لا للجنس، نحو: إبراهيم، وإسماعيل.... وما أشبهها من الأعجمية... فإنها لاتنصرف في معرفة وتنصرف في النكرة، لأنه اجتمع فيها شيان، أن أصلها أنها أعجمية، فهي فرع في كلام العرب، وهي معرفة، فأما ما كان نحو "سبك" وما أشبهه مما عدته ثلاثة فمصرف"^(٣).

ويظهر لي أن أبا علي ظن أن رأي الزجاج في الثلاثي الساكن الوسط الأعجمي مثل رأيه في الثلاثي الساكن الوسط المؤنث، فهو في الثلاثي المؤنث خالف النحويين وأوجب الصرف في نحو: هند، ودعد، بينما سيبويه وبقية النحويين أجازوا فيها الصرف وعدمه، والأجود عندهم عدم الصرف^(٤)، قال الزجاج: "وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث، فإنه لا ينصرف

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٢.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ٦١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٦٤/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، والأصول ٨٥/٢، وشرح السيرافي ١٠٣/٤ (مخطوط)، وتحصيل عين الذهب ٤٥٢، وعلل النحو ٤٥٩، وشرح اللمع للواسطي ١٩٩، وشرح المفصل ٧٠/١.

في المعرفة أيضاً، وينصرف في النكرة، وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف، وأنك إن شئت صرفت.... وأنشد سيبويه:

لم تتقنع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تُعَدَّ دَعْدٌ بِالْعَلْبِ^(١)

فصرفها في البيت، ومنعها الصرف أيضاً، أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط، وكان علماً للمؤنث خفَّ فَصُرْف، قال أبو إسحاق: وهذا خطأ، لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف، وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف، وأما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف وترك الصرف، فأما ترك الصرف فجيد وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار^(٢).

وقد فرق النحويون بين علتي العجمة والتأنيث بأن الأعجمي أقل ثقلًا من المؤنث، لأن لغة العجم مشتركة بسائر اللغات، وأما التأنيث فحكمه زائد على حكم المذكر، ولذلك فهو أثقل، فصارت علة التأنيث أقوى من علة العجمة^(٣).

والذي أراه أن نحو "نوح" و"لوط" و"هند" و"دعد" متساوية في الخفة لكونها كلها ثلاثية ساكنة الوسط، فالقياس يجيز المنع والصرف في "نوح" و"لوط" كما جاز في "هند" و"دعد" إلا أن السماع - وهو المرجع الأساس الذي يجب المصير إليه - ورد في المؤنث بالمنع والصرف، ولم يرد في الأعجمي إلا بالصرف، قال ابن مالك: "ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزاً لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغربية"^(٤).

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٤١/٣، والمنصف ٧٧/٢، والخصائص ٦١/٣.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧-٦٩.

(٣) ينظر: علل النحولابن الوراق ٤٥٩، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣-١٤٧٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣.

(١١) إعراب "فيقتلا" في قول الشاعر:

قُرومٌ تسامى عند بابٍ دَفَاعُهُ كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيقتلا^(١)

قال أبو علي في التعليقة^(٢) عند قول النابغة الجعدي:

قُرومٌ تسامى عند بابٍ دَفَاعُهُ كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيقتلا

"وسألت أبا بكر عن نصب "فيقتلا"، فقال: لا يكون على قول سيبويه إلا على "فأستريحا"، لأنه بعد الإيجاب، قال: وهو في إنشاد أبي عثمان مستقيم، لأن "أن" تجعل الناصبة للفعل، والكاف داخله عليها، فيكون حينئذٍ "فيقتلا" على "أن".

تحليل المسألة:

ذهب سيبويه إلى أن "ما" في نحو: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وذلك حقٌ كما أنك هاهنا زائدة، لأنها لا تحذف لئلا يلتبس لفظ "كما أنه" بلفظ "كأنه"، قال سيبويه: "وسألت عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقٌ كما أنك هاهنا، فزعم أن العاملة في "أن" الكاف و"ما" لغو، إلا أن "ما" لا تحذف من هاهنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ "كأن"، كما ألزموا النون "لأفعلن"، واللام قولهم "إن كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان^(٣)".

ومما احتج به سيبويه على ذلك أن الشاعر إذا اضطر أسقطها، كما في قول النابغة الجعدي:

قُرومٌ تسامى عند بابٍ دَفَاعُهُ كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيقتلا

(١) البيت من الطويل، وهوللنابغة الجعدي في ديوانه ١٣١، والكتاب ١٤١/٣، والبغداديات ٣٣٤.

(٢) التعليقة ٢٥٧/٢-٢٥٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤٠/٣.

برفع "يؤخذ" والتقدير عنده: كما أنه يؤخذ، فحذف "ما" وخفف "أن"، وجعل ابن السراج - كما في إجابته لسؤال أبي علي السابق - نصب "فيقتلا" في رواية سيبويه مثل نصب "فأستريحا" في قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا^(١)

حيث نصب "فأستريحا" بـ "أن" مضمرة بعد فاء السببية، دون أن تسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة، قال سيبويه: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل "أن" العاملة، فمما نُصب في الشعر اضطراراً قوله: سأترك منزلي...^(٢)."

أما أبو عثمان المازني فقد روى البيت بنصب "يؤخذ" وجعل "أن" هي الناصبة له، وحجته في ذلك أن الشاعر عطف عليه بالنصب فقال: فيقتلا، والكاف على ذلك حرف جر يفيد التشبيه، والتقدير: كأخذ المرء وقتله، قال: "أنا لا أنشده إلا: كأن يؤخذ المرء... فأنصب "يؤخذ"، لأنها "أن" التي تنصب الأفعال، دخلت عليها كاف التشبيه، ألا ترى أنه نسق عليه "يقتل" فنصبه لذلك^(٣)."

وقال أبو علي الفارسي: "فأما نصب "فيقتلا" في البيت في رواية سيبويه فعلى: ... وألحق بالحجاز فأستريحا، وعلى قول أبي عثمان يُنظر فيه، وقد كان أبو بكر ذكر لنا في كتابه ديوان النابغة من رواية الأصمعي وقتما قرأنا عليه أنه رواه بالنصب، وهذا لفظ ما ذكره، قال: يقول: دَفَعَهُ عند ذاك الباب بالخصومة، كأن يؤخذ المرء، جعل "فيقتلا" عطفاً على "يؤخذ"^(٤)، وقد رجح أبو إسحاق الزجاج قول سيبويه ووصفه بأنه الأصوب، لأن

(١) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في شرح شواهد المغني ٤٩٧، والخزانة ٥٢٢/٨، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٣٩.

(٢) الكتاب ٣/٣٩.

(٣) الأصول ٢٧٨/١، وينظر كذلك: هامش الكتاب ١٤١/٣، والبغداديات ٣٣٤، ٣٤٢، وشرح السيرافي ٣٤/٤، ٤٠٠/٢ (مخطوط).

(٤) البغداديات ٣٤٢-٣٤٣.

المعنى يعضده، فالشاعر يريد: كما أنه يؤخذ، ولم يرد التشبيه، ولو أراد التشبيه لنصب وزال المعنى^(١).

والراجع لديّ هو قبول الروائتين وعدم رد إحداهما بالأخرى، وإن كان نصب "يؤخذ" كما في رواية المازني أرجح وأقوى - في نظري - ، لكونه عطف عليه بالنصب، أما رواية الرفع في البيت فهي وإن كانت مقبولة لكونها جاءت من سيبويه وحسبك به ثقة فهي أضعف - في نظري - لكونها فيها ضرورتان - كما يقول الشنتمري - إسقاط "ما" والنصب بالفاء بعد الواجب^(٢)، قال أبو علي: "فأما قول أبي عثمان إنه لا ينشده إلا بالنصب، فإن ما يرويه يجب قبوله، ولو لم تثبت الرواية بالرفع لما امتنع ما ذكره سيبويه من حذف "ما" عند الضرورة، كحذف النون، وكأشياء كثيرة تجوز عند الضرورة^(٣)."

(١٢) وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس:

فال أبو علي: "قال سيبويه: وقد يقع (نفع) في موضع (فعلنا) في بعض المواضع...^(٤)، وقال في موضع آخر^(٥): يجوز أن يجعل (أفعل) في موضع (فعلت)، ولا يجوز (فعلت) في موضع (أفعل) إلا في مجازاة، نحو: إن فعلت فعلت، قال أبو علي: فسألت أبا بكر عما ذكره سيبويه من هذا فقال: الأفعال جنس واحد، فكان يجب أن تكون على بناء واحد، ولكنها غيرت بتغيير الأزمنة وقسمت بتقاسيمها لما كان ذلك في الإيضاح أبلغ، فخص كل قسم من ذلك بمثال، لا يقع واحد منها في موضع الآخر إلا أن تضم إليه حرفاً يكون دليلاً عليه على ما أريد به، فيصير الحرف كأنه يقوم مقام البناء المراد، إذ كان يدل عليه، كما يدل البناء، وذلك نحو قولك: والله لا فعلت، فقولك (فعلت) فعل ماضٍ وقع في موضع مستقبل، فلما كانت قبله (لا) علّم أنه يراد به الاستقبال، لأن (لا) إنما

(١) ينظر: التعليقة ٢/٢٥٨.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب ٤٣٣.

(٣) البغداديات ٣٤٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٢٤.

(٥) الكتاب ٣/٥٥.

تكون نفيًا لما يُستقبل مما أُوجب بالقسم، فلما كانت تكون نفيًا للمستقبل، ووقع بعدها ماضي، علمت أن الاستقبال يُراد به، فإن قال قائل: لِمَ غيّر البناء وأقيم مقامه حرف يدل عليه؟ وما كانت الحاجة إلى ذلك والقصد فيه؟، قيل له: لِمَا في ذلك من التوسع والمبالغة، ألا ترى أن (لم) إنما هي نفي لما مضى، وأن (إن) إنما هي للشرط، والشرط لا يكون إلا بما يستقبل ثم يمضي، فإذا أوقعت الماضي هذا الموقع، فكأنك قد أثبتته وحققته فقلت: كان، وكذلك النفي بـ (لم) إنما هو لما مضى وإن كان اللفظ لفظ الاستقبال، قال: ووجه المبالغة في ذلك أن الشيء يُستقبل ثم يمضي، فإذا أخبرت بنفي استقباله، وحكمه أن يكون قبل الماضي، كان الماضي بعد الإيجاب أبعد، إذ كان حكمه أن يكون بعد المستقبل، وأنت قد نفيت المستقبل، قال: فلمَّا فيه من هذه المعاني، ولمَّا أرادوا من التوسع، جاز وقوع بعض البناء في موضع بعض، قال أبو علي: هذا ما قاله في هذا، ولفظ كتابي عنه^(١)، وقال أبو الفتح عثمان بن جني: "قال لي أبو علي: سألت يومًا أبا بكر، يعني ابن السراج، عن الأفعال، يقع بعضها موقع بعض، فقال: كان ينبغي للأفعال كلها أن تكون مثلاً واحداً، لأنها لمعنى واحد، ولكن خُلف بين صيغها، لاختلاف أحوال الزمان، فإذا افترن بالفعل ما يدل عليه، من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها في موقع بعض، قال أبو الفتح: وهذا كلام من أبي بكر عالٍ سديد^(٢)."

تحرير المسألة:

قسم النحويون الفعل من حيث الدلالة الزمنية ثلاثة أقسام، ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وجعلوا لكل قسم صيغة تدل عليه، فللماضي (فعل)، وللماضارع (يفعل)، وللـمستقبل (افعل)، وذكر النحاة أن الصيغة وحدها لا تكفي أحياناً في تحديد الزمن، وإنما القرينة والسياق هما اللذان يحددان ذلك، فصيغة (يفعل) مثلاً تنقلب من الدلالة على الحاضر والمستقبل إلى الماضي إذا سبقت بـ (لم) أو (لما)، وجعل النحاة - ومنهم ابن

(١) الأغفال ٣٥٥/١-٣٥٧، ونقل ابن جني في الخصائص ٣٢١/٢ السؤال والجواب عن أبي علي بالمعنى .

(٢) إعراب الحماسة ١٤٦، وأمالى ابن الشجري ٣٥/٢، ٤٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٥٥/١-١٥٦.

السراج في إجابته لأبي علي - قولك: لم يقم، أبلغ من قولك: ما قام، لأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا انتفى الأصل كان الفرع أشد انتفاءً^(١)، وصيغة (فعل) تنقلب من الدلالة على الماضي إلى المستقبل إذا سبقت بأداة شرط، نحو: إن قام قمت، قال ابن جني ناقلاً لكلام ابن السراج المجاب به عن سؤال أبي علي: "لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال... جئت فيه بلفظ الماضي الواجب، تحقيقاً للأمر، وتثبيتاً له، أي إن هذا وعد مَوْفٍ به لامحالة، كما أن الماضي واجب ثابت لامحالة^(٢)، وكذلك تنقلب صيغة (فعل) من الدلالة على الماضي إلى المستقبل إذا سبقت بـ (لا) النافية، وهي التي مثل بها ابن السراج في إجابته لأبي علي، وفيه: "وذلك نحو قولك: والله لا فعلت، فقولك (فعلت) فَعَلٌ ماضٍ وقع في موضع مستقبل، فلما كانت قبله (لا) عُلِمَ أنه يراد به الاستقبال، لأن (لا) إنما تكون نفيًا لما يُستقبل مما أُوجب بالقسم، فلما كانت تكون نفيًا للمستقبل، ووقع بعدها ماضٍ، علمت أن الاستقبال يراد به".

ومن أمثلة^(٣) وقوع المستقبل موقع الماضي - توسعاً لوجود القرينة - قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾^(٤)، أي: فلم قتلتم، إلا أنه لما اتصل بقوله "من قبل" علم أن المراد بمثال المضارع الماضي، وقوله: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾^(٥)، أي كما عبد آباؤهم، بدلالة قوله "من قبل"، ومن أمثلة وقوع الماضي موقع المستقبل قوله جل وعز: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٦)، لأن هذا إنما يكون في يوم القيامة، ومثله أيضاً: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ

(١) ينظر: الخصائص ٣/٣٢١.

(٢) الخصائص ٣/٣٢١.

(٣) ينظر: الأصول ٢/١٩٠-١٩١، والأغفال ١/٣٥٣-٣٥٩، والخصائص ٣/٢٣٠-٢٣١، وأمالى ابن السجري ٢/٣٤-٣٥، ٤٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٥٥.

(٤) من الآية ٩١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٠٩ من سورة هود.

(٦) من الآية ١١٦ من سورة المائدة.

الْجَنَّةُ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْكُمْ أَلْمَاءٌ ﴿١﴾. وإنما حسن إيقاع الماضي في موضع الآتي، لأن أمر القيامة لظهور براهينه، وصدق المخبر به بمنزلة ما وقع وشوهد^(٢)، قال أبو علي بعد أن ذكر مجموعة من الشواهد حل فيها مستقبل محل ماضٍ أو العكس: "فجملة هذا يرجع إلى ما قال - يعني ابن السراج - من أن هذه الأمثلة إنما يجوز وقوع كل واحد منها موقع الآخر متى كان معه دلالة تدل عليه، وعلامة تُبَيِّنُ عنه^(٣)."

(١٣) إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إن زيداُ تره تضربُ":

قال أبو علي: "فأما في الكتاب من قوله: إن زيداُ تره تضربُ، وما أنشده من قول

الشاعر:

لا تَجْزَعِي إِنْ مَنِّسًا أَهْلَكَتَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٤)

فإني سألت^(٥) عن الفعل المضمر الناصب له، فقلت: كيف هو؟ أمجزوم أم غير مجزوم، وكيف هو من المظهر؟، فقال: لا يجوز أن يكون غير مجزوم ولا يكون بدلاً، قال: وهذا لولا أنه مسموع لم يجز، وفيه سعة، لأنه إذا قال: إن زيداُ تره تضربُ، فقال: هذا الفعل الظاهر بدل من الأول، قيل: إن المبدل منه لا يكون أن يسقط وَيُثْبِتَ البَدَل، وإن قال: التقدير: إن تَرَزِيدًا، فكأنه مقدم، فلا معنى للهاء في قولك: تره تضرب، قال: والأحسن عندي أن يكون على تكرير "إن" كأنه: إن تر زيداُ إن تره تضربُ، فقلت: فأين جواب "إن" الأولى؟، فقال: استغني عنه كما أنك إذا قلت: أزيداُ ظننته منطلقاً، فتقديره:

(١) من الآية ٥٠ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٦٧.

(٣) الأغفال ١/٣٥٧.

(٤) البيت من الكامل، وهو للنمرين تولب في الكتاب ١/١٣٤، والخزانة ١/٣١٤ - ٣١٦، وأمالي ابن الشجري

٨١/٢، والمنفَس هو النفيس من المال..

(٥) الضمير يعود لابن السراج وسيوضح في نهاية النص، وكذلك في نهاية ص ٦٥ من البغديات.

أظننتَ زيداً ظننتَه منطلقاً، فاستغني عن المفعول الثاني في "ظننتَ" الذي أضمر بعد حرف الاستفهام بخبر "ظننتَ" الثاني، هذا ما جرى وقلت وقت القراءة، ولفظ كتابي عنه^(١).

تحرير المسألة:

قرر النحويون^(٢) أن (إن) الشرطية، وكذلك بقية أدوات الشرط مختصة بالجمل الفعلية، فإن جاء بعدها اسم مرفوع، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(٣)، فهو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وإن جاء بعدها اسم منصوب، كما في قول الشاعر:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

ونحو قولك: إن زيداً تره تكرمه، فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير في البيت: إن أهلك منفساً أهلكته، وفي المثال: إن تر زيداً تره، وجملة الفعل المفسر جملة تفسيرية لامحل لها من الإعراب، قال سيبويه: "واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد (إن) ولا يرتفع إلا بفعل، لأن (إن) من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي (إن) المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء^(٤)، وقال أيضاً: "وتقول في الخبر وغيره: إن زيداً تره تضرب، تنصب (زيداً)، لأن الفعل أن يلي (إن) أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام.... وقال النمر بن تولب:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^(٥).

(١) البغداديات ٤٦٣-٤٦٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٤/١، ٢٦٣، والمقتضب ٧٤/٢، والانتصار ٦٥-٦٦، وشرح السيرافي ٢١٨/١ (مخطوط)، والنكت ٣٣٩/١، وأمالى ابن الشجري ٤٨/١، ٨٢/٢، وشرح المفصل ٣٦/٢، ٩٦/٤، والارتشاف ٢١٧٦/٤.

(٣) من الآية (٦) من سورة التوبة.

(٤) الكتاب ٢٦٣/١.

(٥) الكتاب ١٣٤/١.

وقال المبرد: "وأعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغل عنه انتصب بالفعل المضمر، لأن الذي بعده تفسير له... وذلك قولك: إن زيداُ تره تكرمه، ومَنْ زيداُ يأنه يعطه^(١)، ويرى ابن السراج ووافقه تلميذه الفارسي - كما في نص السؤال والجواب المصدر بهما هذه المسألة - أن الفعل المقدر الناصب للمفعول مجزوم بأداة الشرط المذكورة، وأن الفعل المذكور الناصب للضمير مجزوم بأداة شرط مقدرة، والتقدير: إن أهلكت نفسك إن أهلكته، وإن تر زيداُ إن تره، فالفعل المذكور وكذلك المقدر مجزومان بأداة شرط، ولا يجوز عندهما أن يكون الفعل الثاني المجزوم بدلاً من الأول، لأنه لم يثبت حذف المبدل منه وبقاء البديل، ويرى أبو علي أنه ساغ حذف (إن) ولم يسغ حذف لام الأمر إلا في ضرورة لاتساعهم فيها، ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها، واستغني بجواب (إن) الثانية عن جواب الأولى، كما استغني في نحو: أزيداُ ظننته قائماً بثنائي مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة^(٢).

(١٤) حكم الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء^(٣):

قال الشاطبي: "وقد وقع في التذكرة للفارسي ما نصه: سألته [يعني ابن السراج] فقلت: كيف مثل سيبويه في باب ما يمال من الحروف لوقوع الراء بعدها مكسورة، فاعتزم على الراء في التمثيل دون غيرها...^(٤).

تحرير المسألة:

الإمالة من اللهجات العربية، وليس كل العرب يميلون، فهي لغة عامة أهل نجد من تميم، وقيس، وأسد، أما أهل الحجاز فلا يميلون^(٥)، ولالإمالة أسباب وموانع تحدث عنها

(١) المقتضب ٧٤/٢.

(٢) ينظر: البغاديات ٤٦٣-٤٦٥.

(٣) هذه المسألة ليست نحوية كما هو واضح ولكني أثرت إيرادها إتماماً للفائدة، وهي المسألة الوحيدة التي عثرت عليها من سؤالات الفارسي لابن السراج مما هو ليس بنحو.

(٤) المقاصد الشافية ٢٠٩/٨، وسيأتي نص السؤال والجواب بتمامهما في تحليل المسألة.

(٥) ينظر: الكتاب ١٢٥/٤، وشرح المفصل ٥٤/٩، وشرح الجمل ٦٣٤/٢، وشرح الشافية ٤/٣.

القراء والنحويون^(١)، وحكمها الجواز، إذ إن سببها مجوز لا موجب، والأصل فيها أن تكون في الألف، ولذلك عرفها أبو علي الفارسي بقوله: "هو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء فتقاربها، وذلك نحو: عماد، وعابد^(٢)."

وكما تكون الإمالة في الألف، وفي الفتحة مع الألف، تكون أيضًا في الفتحة منفردة عن الألف، وهو أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فتشرب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة نحو: مِنَ الْكَبَرِ، وَمِنَ الصِّغَرِ، وَمِنَ الْبَقَرِ، وَمِنَ الْعَبَرِ، وهي كثيرة وقياسية، وقد تحدث عنها أكثر النحويين^(٣).

وقد ذكر النحويون أن إمالة الفتحة نحو الكسرة سببين^(٤):
أحدهما: وقوع راء مكسورة بعدها.

الثاني: وقوع هاء التانيث الموقوف عليها بعدها.

وهل تجوز الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء، نحو: من السَّلفِ ومن السَّلمِ؟

ظاهر كلام سيبويه أن الإمالة خاصة فيما فيه راء، وذلك لما فيها من التكرار، فكأن الكسرة فيها كسرتان، فقويت على إمالة الفتحة قبلها، قال سيبويه: "هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة، وذلك قولك: من الضَّرَرِ، ومن البَعَرِ، ومن الْكَبَرِ، ومن الصِّغَرِ، ومن الْفَقَرِ لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف، لأن الفتحة من الألف،

(١) ينظر: الأصول ١٦٠/٣، ١٦٦-١٦٣، والتكملة ٥٤٠-٥٤٤، واللمع ٣١١-٣١٤، وشرحه لابن برهان ٧٢١/٢-٧٤١، واللباب ٤٥٢/٢-٤٥٤، والمحزر في النحو ١٤٠٣/٣، وتوضيح المقاصد ١٤٣/٣، ١٤٨-١٤٩، والنشر ٣٠/١-٣٩، وشرح طيبة النشر ١٢٦-١٦٨.

(٢) التكملة ٥٣٦، وينظر: الإغفال ١٦٣/١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ١٤٠/٤-١٤٢، والأصول ١٦٩/٣، والتعليق ١٩٣/٤-١٩٦، والتكملة ٥٤٠-٥٤٤، والمسائل الشيرازيات ٦٢٥/٢، واللمع ٣١١-٣١٤، وشرحه للباقولي ٨٢٠/٢، واللباب ٤٥٩/٢-٤٦٠، وشرح المفصل ٦٥/٩، وشرح الشافية ٤/٣، ٢٤، ٢٨، ٣٠، وشرح ألفية ابن معط ١٢٨٣/٢ والارتشاف ٥٣٢/٢، ٥٣٨، وتوضيح المقاصد ١٥٥/٣-١٥٧، وتمهيد القواعد ٥٢٨٨/١٠، والتصريح ٦٥١/٢-٦٥٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٤٠/٤-١٤٢، وشرح الشافية ٣٠/٣، والارتشاف ٥٣٣/٢، ٥٣٨.

وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء، فصارت الحروف هاهنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الراء^(١). ونص على اشتراط وجود الراء ابن مالك في الألفية. والرضي في شرح الشافية^(٢).

ويرى ابن السراج والفارسي في التذكرة^(٣) والمسائل الشيرازيات^(٤) - واختاره العكبري، وابن يعيش، وأبو حيان، والشاطبي^(٥)، وهو الصواب - في نظري - أن الإمالة فيما فيه راء غالبية وليست لازمة، قال الشاطبي معترضاً على ابن مالك في الألفية اشتراط هذا الشرط: "... اشتراط ما ليس بمشترط في صحة الإمالة، وهو وجود الراء، وقد وقع في التذكرة للفارسي ما نصه: سألت [يعني ابن السراج] فقلت: كيف مثل سيويه في باب مايمال من الحروف لوقوع الراء بعدها مكسورة، فاعترزم على الراء في التمثيل دون غيرها، وكرر المسائل وأطالها على ذلك؟ فقال: لأن في الراء من تكريرها الصوت ما ليس في غيرها، فلذلك وضع يده عليها، قلت له: ولم احتج في باب الحروف الممالة الحركات إلى قوة ذلك المعنى حتى جاء بالراء لقوتها بالتكرير، وأنت وهو جميعاً تنزلان الفتحة هنا منزلة الألف، وأنت قد تميل الألف للكسرة من غير راء، نحو: سالم، ونابل، فإذا جاز أن تميل للكسرة في غير الراء الألف، فهلا جاز أيضاً أن تميل الفتحة؟، بل هلا كان ذلك في الفتحة أحسن لقلتها عن الألف، فإذا أثرت في الأقوى كان تأثيرها في الأضعف أحرى؟ فهلا قيل: من سلم، ومن كعب، ك "عمرو"؟، فقال: القياس يجيزه، ولكنه قدم الراء لقوتها، قلت: فيؤكد ما قلته اعتذاره من ترك إمالة فتحة تاء "تحسب" ونحوها ولا راء هناك، قال: نعم، انتهى ما ذكره، وهو نص على صحة الإمالة فيما ليس فيه راء^(٦).

* * *

(١) الكتاب ١٤٢/٤.

(٢) ٣٠/٣.

(٣) ينظر النقل عن التذكرة في المقاصد الشافية ٢٠٩/٨.

(٤) ٦٢٧/٢.

(٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: اللباب ٤٥٩/٢ - ٤٦٠، شرح المفصل ٦٥/٩، الارتشاف ٥٤٠/٢، المقاصد

الشافية ٢٠٩/٨.

(٦) المقاصد الشافية ٢٠٩/٨.

الفصل الثالث

ملحوظات عامة على سؤالات الفارسي وجواباتها لابن السراج:
في هذا المبحث - وبعد فراغي من دراسة السؤالات والجوابات - رأيت أن أسجل
أهم ما ظهر لي من ملحوظات عامة على سؤالات الفارسي وجوابات لابن السراج:
المبحث الأول:

أهم الملحوظات على سؤالات الفارسي:

١- تنوعت أسئلة الفارسي لابن السراج، فمنها ما هو سؤال عن حكم، ومنها ما هو سؤال عن علة ومنها ما هو سؤال عن إعراب، ومنها ما هو سؤال عن توجيه، ومنها ما هو سؤال عن توجيه لنص من نصوص سيبويه، ومنها ما هو سؤال عن رأي علم من العلماء.

فمن أمثلة النوع الأول سؤاله عن حكم وقوع "أن" مفتوحة الهمزة بعد "لو"^(١)، وسؤاله عن حكم مجيء "إمّا" حرف عطف؟^(٢)، وسؤاله عن حكم وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس^(٣)، وسؤاله عن حكم الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء^(٤).

ومن أمثلة النوع الثاني سؤاله عن علة امتناع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٥)، وسؤاله عن علة امتناع عمل اسم الفاعل غير^(٦)، وسؤاله عن علة امتناع عمل اسم الفاعل غير^(٧).

(١) ينظر المسألة رقم ٢.

(٢) ينظر المسألة رقم ٨.

(٣) ينظر المسألة رقم ١٢.

(٤) ينظر المسألة رقم ١٤.

(٥) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٦) ينظر المسألة رقم ٥.

(٧) ينظر المسألة رقم ٦.

ومن أمثلة النوع الثالث سؤاله عن إعراب "ما"، وفاعل "يشعركم" في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(١)، وعن إعراب "حقاً" في نحو قولهم: أحقاً أنك ذاهب؟^(٢)، وعن نوع (ما) وإعراب (شيئاً) في ما نقله سيبويه عن العرب من قولهم: (ما أغفله عندك شيئاً)^(٣)، وعن إعراب "فيقتلا" في قول الشاعر: كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا^(٤)، وعن إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إن زيدا تره تضرب"^(٥)، ومن أمثلة النوع الرابع سؤاله عن توجيه فتح همزة "إن" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦)، وعن توجيه قول الشاعر:

قروم تسامى عند باب دقاعه كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

في رواية النصب^(٩).

ومن أمثلة النوع الخامس قوله: "سألته فقلت: كيف جاز لصاحب الكتاب أن يقول في: سرت حتى أدخلها، وحتى تطلع الشمس، إنه يعطف حتى الثانية على الأولى، وقد علمنا أن "حتى" الثانية ذات موضع من الإعراب إذ كانت حرفاً جاراً، وأن الأولى لا موضع لها من الإعراب إذ كانت حرف ابتداء، فكيف جاز له أن يعطف ذات موضع من الإعراب على غير ذات موضع منه؟...^(١٠).

(١) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر المسألة رقم ٣.

(٣) ينظر المسألة رقم ٤.

(٤) ينظر المسألة رقم ٧.

(٥) ينظر المسألة رقم ١١.

(٦) ينظر المسألة رقم ١٣.

(٧) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٨) ينظر المسألة رقم ١.

(٩) ينظر المسألة رقم ١١.

(١٠) ينظر المسألة رقم ٩.

ومن أمثلة النوع السادس سؤاله عن رأي الزجاج في منعه صرف الأعجمي المؤنث وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط، قال أبو علي: "أبو إسحاق يرى أن لا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثياً وأوسطه ساكن، وكذلك "هند"، وقال: لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه "نوح" و"لوط"، وقد صرفا في التنزيل...^(١).

٢- جميع سؤالات الفارسي لابن السراج - التي استطعت جمعها - هي أسئلة مباشرة تبدأ غالباً بقول الفارسي: سألت أبا بكر^(٢)، أو: سألت^(٣)، أو: قلت لأبي بكر^(٤)، أو: أوعرضت ذلك على أبي بكر^(٥)، وتنتهي غالباً بانتهاء الجواب^(٦)، وأحياناً لاتنتهي بمجرد انتهاء الجواب وإنما تطول بمناقشة الفارسي لشيخه، كما في نقاشه له في مسألة إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إن زيدا تره تضرب"^(٧)، ونقاشه له في مسألة عطف (حتى) الجارة على الابتدائية^(٨)، ونقاشه له في مسألة حكم الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء^(٩)، وفي أحيان أخرى تطول المسألة بسبب إيراد أبي علي ما قد يدخل على إجابة شيخه من احتمالات، والإجابة عن تلك الاحتمالات بما يوضحها ويزيل ما فيها من إشكال، كما في مسألة وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس^(١٠)، فبعد أن انتهى أبو علي من إيراد جواب شيخه قال: "هذا ما

(١) ينظر المسألة رقم ١٠.

(٢) ينظر المسألة رقم ٤، ٨، ١١، ١٢.

(٣) ينظر المسألة رقم ٢، ٧، ٩، ١٣، ١٤.

(٤) ينظر المسألة رقم ٦، ١.

(٥) ينظر المسألة رقم ١٠.

(٦) ينظر المسائل ذوات الأرقام ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٠.

(٧) ينظر المسألة رقم ١٣.

(٨) ينظر المسألة رقم ٩.

(٩) ينظر المسألة رقم ١٤.

(١٠) ينظر المسألة رقم ١٢، وينظر كذلك: المسألة رقم ١٣، والبغداديات ٤٦٤-٤٦٦.

قاله في هذا، ولفظ كتابي عنه"، ثم بدأ أبو علي يورد ما قد يرد من احتمالات ويجيب عنها، قال: "فإن قال قائل بعد... قيل:.... فإن قال قائل:.... قيل:...."^(١).

٢- سؤالات الفارسي لابن السراج: يمكن تقسيمها من حيث موقعها من الخلاف النحوي ثلاثة أقسام:

أ- سؤالات عن مسائل متفق عليها بين النحويين ومن ذلك سؤاله عن قول الخليل في قراءة ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) - بفتح الهمزة -: "ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم"، قال أبو علي: "وقلت لأبي بكر وقت القراءة: كيف كان عذراً لهم؟"، فجاءت إجابة ابن السراج موافقة للنحويين في تفسيرهم لعبارة الخليل^(٣)، ومن ذلك أيضاً سؤاله عن علة امتناع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدْنَا﴾^(٤)، حيث انتهى الأمر بينهما بما يوافق رأي جميع النحويين^(٥)، وسؤاله عن (إمّا) الأولى وهل هي حرف عطف في نحو: "قام إما زيد" وإما عمرو" فكان الجواب بأن (إمّا) الأولى ليست بعاطفة، وهذا الجواب محل اتفاق بين النحويين^(٦).

ب- سؤالات عن مسائل مختلف فيها، وهذا هو الغالب، ومن ذلك سؤاله عن وقوع "أن" مفتوحة الهمزة بعد "لو"^(٧)، فهذه المسألة مما اختلف فيها النحويون، ولابن السراج في المسألة رأي وافق فيه الكوفيين، وخالف المنسوب لسيبويه، وسؤاله عن إعراب

(١) ينظر: الأغفال ١/٣٥٧-٣٥٨.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٣) ينظر المسألة رقم ١.

(٤) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٥) ينظر المسألة رقم ٥.

(٦) ينظر المسألة رقم ٨.

(٧) ينظر: المسألة رقم ٢.

”حقاً“ في نحو قولهم: أحقاً أنك ذاهبٌ؟^(١)، وهي مما اختلف النحويون فيها، فسيبويه والجمهور يرون أنها منصوبة على الظرفية، والتقدير: أفي زمنٍ حقٍّ أنك...؟، ثم حذف ”زمنٌ“ وأقيم المصدر مقامه، والجرمي يرى أنها منصوبة على المصدرية، فهو مصدر لفعل محذوف، فإذا قيل: أحقاً أنك ذاهبٌ؟، فالتقدير أحقُّ حقاً أنك ذاهب، ثم حذف الفعل وأنيب المصدر منابه، وقد رجح ابن السراج في جوابه رأي الجمهور، وأجاز رأي الجرمي، وسأله عن العامل في الاسم المرفوع بعد اسم الفاعل غير المعتمد^(٢) حيث يرى جمهور البصريين أن اسم الفاعل غير المعتمد لا يرفع ما بعده، وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أنه يجوز أن يرفع ما بعده وإن لم يعتمد، وقد وافق ابن السراج - في جوابه للفارسي - الجمهور، وسأله عن نوع (ما) ونصب (شيئاً) في ما نقله سيبويه عن العرب من قولهم: (ما أغفله عنك شيئاً)^(٣)، فالمازني يرى أن (ما) في الجملة تعجبية، و(شيئاً) منصوبة على المصدر، كأنه قال: ما أغفله عنك عُفولاً، وأبو الحسن الأخفش يرى أن هذا الكلام ليس بتعجب، وإنما (ما) في الجملة موصولة، والمعنى: الذي أغفله عنك شيئاً، أي قليلاً، أما ابن السراج في جوابه فقد خالف الرأيين وذهب إلى أن (ما) استفهام في اللفظ تعجب في المعنى، و(شيئاً) منصوب بفعل مضمّر، وسأله عن ”إمّا“ الثانية وهل هي حرف عطف في نحو ”قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو“^(٤)، حيث اختلف فيها النحويون، فذهب الجمهور ومنهم ابن السراج في كتابه ”الأصول“ إلى أنها حرف عطف، وذهب ابن السراج في جوابه لأبي علي الفارسي إلى أنها ليست بحرف عطف، وأن (الواو) هي العاطفة، وأيد أبو علي رأي شيخه واحتج له.

(١) ينظر: المسألة رقم ٤.

(٢) ينظر: المسألة رقم ٦.

(٣) ينظر: المسألة رقم ٧.

(٤) ينظر: المسألة رقم ٨.

ج- سؤالات عن مسائل انفردت بها السؤالات، ومن ذلك سؤاله عن عطف (حتى) الجارة على الابتدائية^(١)، فهذه المسألة لم أجد لها ذكراً فيما رجعت إليه من كتب النحويين، وهي مما انفردت به سؤالات الفارسي لابن السراج.

* * *

(١) ينظر: المسألة رقم ٩.

المبحث الثاني:

أهم الملحوظات على جوابات ابن السراج:

١- الغالب على طريقة الفارسي في إيراد جوابات ابن السراج أن يأتي بها نصاً - فيما يظهر - فجميع ما عثرت عليه من سؤالات موجهة من الفارسي لابن السراج، يذكر فيها الفارسي السؤال بقوله: سألت أبا بكر، أو ما أشبه ذلك من العبارات ثم يأتي بالسؤال، وبعده يعقب بقوله: فقال، ثم يأتي بالجواب نصاً من لفظ ابن السراج فيما يظهر من إيراده، وأحياناً ينص على ذلك كما في مسألة وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس، حيث قال في ختام جواب شيخه: "هذا ما قاله في هذا، ولفظ كتابي عنه"، وقال في ختام جوابه عن مسألة إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إن زيدا تره تضرب": "هذا ما جرى وقلت وقت القراءة، ولفظ كتابي عنه"، ولم يخالف ذلك إلا مرة واحدة أتى فيها بجواب ابن السراج بالمعنى، وذلك في مسألة عطف (حتى) الجارة على الابتدائية، حيث قال الفارسي بعد نهاية سؤاله متحدثاً عن شيخه: "وتمحض القول وتردد، وقال في بعض كلامه...".

٢- الغالب على طريقة ابن السراج في إيراد الجوابات أن تكون الإجابة على قدر السؤال، وأن تكون واضحة العبارة لا لبس ولا غموض فيها، وهذا واضح في أغلب أجوبته، وهو لظهوره مما لا يحتاج إلى تمثيل، وأحياناً لا تكون الإجابة على قدر السؤال وإنما يستطرد أبو بكر في الإجابة وذلك بذكر ما قد يدخل على الجواب من إيرادات، وذلك بقوله في بعض جواباته: فإن قيل، أو: فإن قال قائل، ثم يأتي بالإيراد على المسألة ويناقشه، وصنع ذلك في جوابه عن مسألة وقوع "أن" مفتوحة الهمزة بعد "لو"^(١)، ومسألة وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس^(٢)، وأحياناً ينظر بمسائل أخرى، كما في إجابته على سؤال الفارسي عن رأي الزجاج في منع الصرف عن الثلاثي الساكن الوسط

(١) ينظر: المسألة رقم ٢.

(٢) ينظر: المسألة رقم ١٢.

إذا كان علماً أعجمياً^(١) فأجابه بأن هذا الرأي مردود بالسماع، فقد جاء نحو (نوح) والوط) في القرآن الكريم مصروفين، وأن هذا الاسم وإن اجتمع فيه علتان، العلمية والعجمة، إلا أن الخفة التي فيه قاومت إحدى علتين فكأنه بقي علة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة، ثم نَظَرَ بمسألة أخرى بقوله: "فإن قلت: فهل وجدت الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ما كان على خمسة"، وفي جوابه عن سؤال الفارسي عن إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إن زيداً تره تضرب"، وقول الشاعر:

لا تَجْزَعِي إنْ مِنْفِيساً أَهْلَكَتَهُ فإذا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

أتى بالجواب^(٢)، وهو أن الفعل المقدر الناصب للمفعول مجزوم بأداة الشرط المذكورة، وأن الفعل المذكور الناصب للضمير مجزوم بأداة شرط مقدرة، والتقدير: إن أهلكت منفساً إن أهلكته، وإن ترزيداً إن تره، فالفعل المذكور وكذلك المقدر مجزومان بأداة شرط، وأنه استغني بجواب (إن) الثانية عن جواب الأولى، كما استغني في نحو: أزيداً ظننت قائماً بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة.

٣- ظهر لي من خلال ما جمعته من سؤالات الفارسي لابن السراج، ومن خلال دراستي لتلك المسائل أن الفارسي وافق شيخه في أغلب جواباته، ولم أجده خطأ شيخه في جواب من جواباته أو اعترض عليه إلا في مسألة "عطف (حتى) الجارة على (حتى) الابتدائية"^(٣) حيث ختم الفارسي المسألة التي ناقش فيها شيخه كثيراً بما يشعر أنه غير مقتنع برأيه، قال: "لم يزد على هذا وفيه ما فيه"، وواضح من هذا الأسلوب أنه لم يواجه ابن السراج بالاعتراض، وإنما اعترضه جاء متأخراً عن فترة سؤاله.

(١) ينظر: المسألة رقم ١٠.

(٢) ينظر: المسألة رقم ١٣.

(٣) ينظر: المسألة رقم ٩.

الخاتمة:

وبعد هذه الدراسة لسؤالات أبي علي الفارسي النحوية لشيخه أبي بكر بن السراج، لعل من المفيد تلخيص أبرز ما جاء فيها في النقاط الآتية:

١- أجمع المترجمون لابن السراج على أن أبرز تلامذته الفارسي، وأجمع المترجمون للفارسي على أن أشهر أساتذته أبو بكر بن السراج.

٢- ملازمة الفارسي لشيخه استمرت زهاء تسع سنين.

٣- أخذ الفارسي عن أبي بكر النحو واللغة، فقرأ عليه كتباً كاملة، منها كتاب سيبويه، وديوان كثير عزة، وديوان النابغة، وكتاب المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد، ونوادر أبي زيد، وبعض كتب أبي زيد الأخرى، ونوادر اللحياني، وأملى عليه كتابه في معاني الشعر، أو الشعر والشعراء، ونقل عنه كثيراً من الأخبار والنوادر والشعر واللغات.

٤- وافق الفارسي شيخه في أغلب ما نقله عنه في كتبه، وقد أحصيت النقول التي نص الفارسي على نقلها عن شيخه ابن السراج في جميع كتبه المطبوعة فزادت على ثلاثمائة وأربعين نقلاً، دون حذف المكرر منها، ولم أجد أبا علي ينص على مخالفة شيخه إلا في ثلاث مسائل فقط.

٥- برزت أهمية السؤالات من خلال المنزلة العلمية للسائل والمسؤول.

٦- لم ينص أبو علي على سؤاله لشيخه ابن السراج إلا في ثلاثة من كتبه فقط، هي "الأغفال"، في موضعين، و"البغداديات"، في ثلاثة مواضع، و"التعليقة"، في ستة مواضع، ولم أجد نصاً على ذلك في بقية كتبه المطبوعة، وقد عللت لذلك بما ظهر لي.

٧- تنوعت أسئلة الفارسي لابن السراج، فمنها ما هو سؤال عن حكم، ومنها ما هو سؤال عن علة ومنها ما هو سؤال عن إعراب، ومنها ما هو سؤال عن توجيه.

٨- جميع سؤالات الفارسي لابن السراج - التي استطعت جمعها - هي أسئلة مباشرة، تبدأ غالباً بقول الفارسي: سألت أبا بكر، أو: سألته، أو: قلت لأبي بكر، أو: أوعرضت ذلك على أبي بكر، أو ما أشبه ذلك من العبارات.

٩- أسئلة الفارسي تنتهي غالباً بانتهاء الجواب، وأحياناً لا تنتهي بمجرد انتهاء الجواب وإنما تطول بمناقشة الفارسي لشيخه.

١٠- سؤالات الفارسي لابن السراج تنقسم من حيث موقعها من الخلاف النحوي والتصريفي ثلاثة أقسام: سؤالات عن مسائل متفق عليها بين النحويين، وسؤالات عن مسائل مختلف فيها، وهذا هو الغالب، وسؤالات عن مسائل انفردت بها السؤالات.

١١- الغالب على طريقة الفارسي في إيراد جوابات شيخه أن يأتي بها نصاً - فيما يظهر - ولم يخالف ذلك إلا مرة واحدة أتى فيها بجواب ابن السراج بالمعنى .

١٢- الغالب على طريقة ابن السراج في إيراد الجوابات أن تكون الإجابة على قدر السؤال، وأن تكون واضحة العبارة لا لبس ولا غموض فيها، وهذا واضح في أغلب أجوبته، وأحياناً لا تكون الإجابة على قدر السؤال وإنما يستطرد أبو بكر في الإجابة، وينظر بمسائل أخرى.

١٣- ظهر لي من خلال ما جمعته من سؤالات الفارسي لابن السراج، ومن خلال دراستي لتلك المسائل أن الفارسي وافق شيخه في أغلب جواباته، ولم أجده خطأ شيخه في جواب من جواباته أو اعترض عليه إلا في مسألة واحدة فقط توقف فيها.

١٤- لاحظت أن أبا علي كثيراً ما يحذو حذو سيبويه في الإسناد إلى شيخه، فسيبويه عندما يقول: سألته، أو: قال، فإنه يعني الخليل، كذلك يفعل الفارسي في الإسناد إلى شيخه ابن السراج.

١٥- يرى السيرافي أن أول من فسر قول العرب: ما أغفله عنك شيئاً، هو أبو إسحاق الزجاج، قال: "هذا الحرف ما فسرته من مضى إلى أن مات المبرد، وفسره أبو إسحاق

الزجاج"، وذكر تفسيره^(١)، وهذا القول فيه نظر، فقد فسره الأخفش سعيد بن مسعدة، وأبو عثمان المازني، بل إن الزجاج عزا تفسيره لهذه اللفظة إلى المبرد.

١٦- نقل أبو علي عن أبي إسحاق الزجاج عدم صرف نحو "نوح" و"لوط"، لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرض أبو علي هذا الرأي على شيخه ابن السراج على جهة السؤال، فأجابه بأن هذا قول مردود لمخالفته ما جاء في القرآن الكريم، وقد شكك الباحث في نسبة هذا القول إلى الزجاج، وبين أن نسبة هذا القول أمر تفرد به الفارسي وأن في كلام الزجاج نفسه ما يرد ما نسبته الفارسي إليه. هذه جملة من أبرز ما جاء في البحث، وهناك أشياء بارزة أخرى تراها منثورة فيه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

* * *

(١) ينظر: شرح السيرافي ٣/٣ (مخطوط).

ثبت المصادر والمراجع :

- أخبار أبي القاسم الزجاجي. عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي: تحقيق د.عبدالحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- أخبار النحويين البصريين. أبوسعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤١٨هـ.
- الاستغناء في الاستثناء. شهاب الدين القرافي: تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٦هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني: تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- الأصول في النحو. أبوبكر محمد بن سهل بن السراج: تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.
- إعراب القرآن. أبوجعفر النحاس: تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (٣) ١٤٠٩هـ.
- الأغفال. أبو علي الفارسي: تحقيق د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، الإمارات العربية - أبوظبي، ط ١.
- أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي الشجري: تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (١) ١٤١٣هـ.
- إنباه الرواة على أنباه الرواة. أبوالحسن القفطي: تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ط (١).
- الانتصار لسيبويه على المبرد. أحمد بن محمد بن ولاد: تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة.

- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- الأنساب. أبوسعبد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ.
- البحر المحيط. أبوحيان الأندلسي: تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤١٣هـ.
- البداية والنهاية. الحافظ ابن كثير: مكتبة المعارف (بيروت)، ط (٢) ١٩٧٤هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية (١٩١٩هـ).
- تاريخ بغداد. الحافظ أبو بكر البغدادي: المكتبة السلفية (المدينة المنورة). ب- دار الكتب العلمية، بيروت.
- تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة الدينوري: تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث (القاهرة)، ط (٢) ١٣٩٣هـ.
- تحصيل عين الذهب. الأعلام الشنتمري: تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد)، ط (١).
- تذكرة النحاة. أبوحيان الأندلسي: تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبوحيان الأندلسي: مخطوطة دار الكتب المصرية (٦٢ نحو).
- التصريح على التوضيح. خالد الأزهرى: تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢١هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي: تحقيق د. عوض القوزي، وطبع في مطبعة الأمانة، القاهرة.



- الجنى الداني في حروف المعاني. الحسن المرادي: تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي: تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر البغدادي: تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني: تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي: تحقيق علي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت)
- ديوان الأسود بن يعفر: جمعه نوري حمودي القيسي، ونشرته وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- ديوان أبي زيد الطائي (شعر أبي زيد الطائي): تحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان النابغة الجعدي. منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، ط (١) ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- السبعة في القراءات. أبو بكر بن مجاهد: تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط (٢).
- سر صناعة الإعراب. أبو الفتح ابن جني: تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- سير أعلام النبلاء. الإمام الذهبي: أشرف على تحقيق الكتاب شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت) ط (٤) ١٤٠٦هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد الحنبلي: دار الكتب العلمية (بيروت).
- شرح أبيات سيوبه. يوسف بن أبي سعيد الحسن السيراقي: تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل (بيروت)، ط (١) ١٤١٦هـ.
- شرح التسهيل. ابن مالك: تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة ط، ١٤١٠هـ.

- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق د. صاحب أبو جناح. عالم الكتب (بيروت). ط (١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح المفصل. ابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.
- شرح الكافية الشافية. محمد بن عبد الله بن مالك: تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ط (١) ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه. أبوسعيد السيرافي: مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية برقم ١٣٧ نحو.
- طبقات النحويين واللغويين. أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط (٢).
- الفريد في إعراب القرآن المجيد. المنتجب الهمداني: تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط (١) ١٤٢٧هـ.
- الكتاب. عمرو بن عثمان بن قنبر "سيبويه": تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر. أبو علي الفارسي: تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. أبو الحسن الباقولي: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- اللباب في علوم الكتاب. عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٩هـ - ١٤١٤م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف. أبو إسحاق الزجاج: تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٢) ١٤١٤هـ.
- مراتب النحويين. أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة.

- مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها. ابن جني: تحقيق د. حسين بو عباس، مركز الملك فيصل، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
- المسائل البصريات. أبو علي الفارسي: تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلييات. أبو علي الفارسي: تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم (دمشق)، دار المنارة (بيروت)، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- المسائل الشيرازيات. أبو علي الفارسي: تحقيق د. حسن هنداي، كنوز اشبيليا، الرياض، ط (١)
- المسائل العسكرية. أبو علي الفارسي: تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط (١) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات. أبو علي الفارسي: تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. أبو علي الفارسي: تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني (بغداد)
- المسائل المنثورة. أبو علي الفارسي: تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، الأردن، ط (١) ١٤٢٤هـ.
- مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب: تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط (٤) ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن. أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء: تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور.
- معاني القرآن وإعرابه. أبو اسحاق الزجاج: تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- معجم الأدباء. ياقوت الحموي: دار المستشرق (بيروت).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام،:تحقيق د.مازن المبارك،ومحمد علي حمدالله،دار الفكر (بيروت)، ط (١).
- المفصل في علم العربية. جارا لله الزمخشري:دار الجيل (بيروت).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. أبو إسحاق الشاطبي:تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، ط (١) ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب. أبوالعباس المبرد:تحقيق د.محمد عبدالخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ١٤١٥هـ.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. أبوالفرج ابن الجوزي:تحقيق محمد ومصطفى ابني عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت)
- المنصف. أبوالفتح ابن جني:تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبوالبركات الأنباري:تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن)، ط (٣) ١٤٠٥هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلام الشنتمري:تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
- الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي:دار النشر فرانز شتايز، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أحمد بن خلكان:تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت).

* * *





قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها

د. قاسم بدماصي

قسم اللغات - جامعة الحكمة- إلورن نيجيريا



قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها

د. قاسم بدماصي

قسم اللغات – جامعة الحكمة – إلورن نيجيريا

ملخص البحث:

تناول هذا البحث دراسة قضية تعاقب الحروف ممهّدة بتوضيح موجز عن المعاني الأصلية للألفاظ العربية وبخاصة في حروف الجر وما يعتريها أحيانا من استعمال بعضها مكان بعض، ولتوضيح الارتباط بين الألفاظ والمعاني ساق الباحث نموذجين من الأصول النحوية أولهما: أن الأصل مطابقة المعنى للفظ، والآخر: أن الأصل في الكلام الحقيقة، ثم أردف بتوضيح عن مصطلحات سيتردد ذكرها أثناء البحث، وهي التأويل، والتضمن، والتناوب، والتعاقب، والتصاقب، والتعاور، ثم أشار إلى أن العلماء في قضية التناوب طوائف ثلاث: **أولاهما** من يرون أن الحروف تلتزم معانيها الأصلية دائما ولا تخرج عنها إلا شذوذا، وإلا استُعين في تخريج النص بالتضمن أو التأويل الصحيح، **وثانيتهما** هم جمهور الكوفيين الذين يرون تناوب الحروف قياسا. **وثالثتهما** من يرون عدم إطلاق التناوب أو منعه، بل يصار أولا إلى التضمن، والتأويل فإن لم يسعفا إلا بتعسف فالأخذ بالتناوب أولى، وبعد مناقشة أدلة كل طائفة على بعض النصوص والشواهد خرج الباحث بأن مذهب الطائفة الثالثة هو الوسط والأولى بالتمسك به لما فيه من المرونة والبعد عن حجر الواسع وهدر ضوابط العربية .



The Issue of Succession of Letters

By Dr. Qasim Badmasi

Department of Languages, Al-Hikmah University, Ilorin Nigeria

Abstract:

This study is an examination of the issue of the succession of letters. It begins with a brief introductory explanation of the original meanings of Arabic lexis, especially the prepositions, and their occasional interchangeable use. In order to explain the relationship between the lexis and their meanings, the researcher has discussed two forms of the syntactic maxims. The first is concerned with a correspondence between the meaning and lexis, and the second is concerned with the fact that truth is the origin of speech. This is followed by an explanation of the expressions that are repeatedly used in the study, which are Interpretation, Implication, Substitution, Succession, *Tasaqub* (similarity of two words in structure due to their similarity in meaning), and *Ta'awur* (difference in two words in structures due to their similarity in meaning). The researcher pointed out that scholars fall into three groups with regard to their views of Substitution. The first group maintains that letters preserve their original meanings and can never be separated from them—in classical Arabic—except through Implication or correct Interpretation, which are sought to verify the text. The second group is the majority of scholars from the Kufi School, who maintain that Substitution is applicable to letters in standard Arabic. The third group of scholars sees that Succession of letters should neither be used excessively nor stopped totally; rather it should be first referred to Implication or Interpretation, and if they do not help, Substitution is to be adopted. After discussing each group's evidence on select texts and examples, the researcher has arrived at the conclusion that the third group is more flexible, and should be followed, due to its flexibility and preservation of the Arabic language's practicality.

مقدمة

شاع لدى كثير من طلبة العلم جواز تناوب بعض الأدوات عن بعض في المعاني بحجة ما جرى بين النحويين الأوائل من مناقشات علمية هادفة حول هذه المسألة، وبخاصة في تعاقب حروف الجرّ، ويبدو أن بعض طلاب العلم صاروا يتساهلون في المسألة باستعمالهم بعض الأدوات في غير معانيها وفي مواقع غير مناسبة في الكلام بما يحدث الفوضى ويوقظ ويلات اللحن في العربية، وهذه الورقة تسعى جاهدة في إلقاء الضوء على مواقف علماء النحو واللغة والشريعة من المفسرين والأصوليين وغيرهم من قضية تعاقب الحروف وما يتعلق بذلك من مذاهب تبين متى يصار إليه، وضوابط ترشد إلى طريقة تناوله عبر المحاور الآتية:-

-أصل المعنى-

المعنى في اللغة : القصد وهو ما يبرز ويظهر في الشيء بعد البحث عنه، أو حاله التي يصير إليها أمره، وهو من عنيت الشيء إذا قصدته، والمعنى والمعنيّ والمعناة والمعنيّة^(١) شيء واحد هو دلالة الشيء والمقصود به، فمعنى الكلمة دلالتها على المقصود بوضعها. ومعنى الكلام ما يبرز من مكنون ما تضمّنه اللفظ^(٢) فكل جملة تدلّ على معناها الأصلي باعتبار هيئتها التركيبية الخاصة.

والمراد بأصل المعنى هو المعنى الأول الذي وضع له اللفظ في الأصل عند أصحاب اللغة، فقولنا : وإذا كانت اللغة على ما عرفها ابن جني " : أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"^(٣) فإنه يقتضي من أصحاب كل لغة أن يضعوا لكل معنى يقصده لفظا

-
- ١ - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الكتب العلمية، والفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، نشر دار المعارف بيروت - لبنان من مادة (عني) وابن منظور، لسان العرب، نشر دار المعارف المصرية من مادة (عنا)
 - ٢ - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المرجع السابق ١٤٩ / ٤.
 - ٣ - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، نشر دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ١ / ٣٢.

يتعارفون عليه بحيث إذا أطلق انصرف فهم السامع طبعا إلى المدلول الأول المتعارف عليه لذلك اللفظ لدى أصحاب تلك اللغة، وهذه طبيعة كل لغة من اللغات الإنسانية حتى يتحقق غرض التفاهم فيما بين أصحابها.

ومن ثم نجد من خلال مطالعاتنا لكتب اللغة والنحو معاني أولية لكل كلمة من كلمات اللغة العربية جامدتها ومشتقاتها، مبنيتها ومعربتها حتى إذا أطلقت انصرف ذهن المخاطب إلى ذلك المدلول الأصلي للكلمة، وذلك ما لم يعرض لها تغيير يخرجها عنه إلى مدلول آخر يفهم من سياق الكلام أو قواعد اللغة . وفي هذا يقول بعضهم: "إن الكلمة تارة تقتضي ما لا يفترق في تأديته إلى مزيد من دلالات وضعية... وهو الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى. . وأخرى ما تفتقر في تأديته إلى مزيد."^(١)

وعلى هذا فإن معاني الكلمات إما أصلية وهي المدلولات اللغوية التي تفيدها بأوضاعها بدون اعتبار خصوصيات فيها، ويقال لها: المعاني الأول وهي ما يبحث في علم النحو ومتون اللغة، وإما غير أصلية وهي معاني الأغراض التي لأجلها يصاغ الكلام على كفيات مخصوصة، ويقال لها: المعاني الثواني^(٢)، وهذا مما يبحث في علم البلاغة.

ثم إن الأصل الذي يجب أن تكون عليه الألفاظ هو أن يختص كل معنى بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر. فيكون اختلاف اللفظين فما فوق لاختلاف المعاني^(٣)، حتى يؤدي كل لفظ الغرض الذي وضع من أجله في التفاهم، ولا شك أن الاشتراك قد يؤدي إلى

(١) - السكاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١) ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ١٦٣.

(٢) - ينظر فتح الله، حمزة، المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، نشر المطبعة الأميرية بمصر، ط ١٣١٣هـ، ٢١/١ بتصرف.

(٣) - ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، نشر عالم الكتب ببغروت، ٤٦/١، وأبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، نشر مطبعة العاني، بغداد، ص ٥٣٣، وابن يعيش، يعيش بن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د / فخر الدين قباوة، نشر مطابع المكتبة العربية - المطابع الصليبية - حلب ط (٣) ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ص ٩٦.

اللبس واختلال الكلام، فاللفظ المشترك إذا أطلق تناولته الظنون من جهات معانيه المشتركة فيوقع السامع في حيرة حتى يجد دليلاً يقطع بقصد أحد معانيه على حدة، ولذلك كان الاشتراك والترادف على خلاف الأصل فلا يحكم لأحدهما إلا بدليل^(١).
ولزيادة توضيح الارتباط الوثيق بين اللفظ والمعنى الأصلي أورد هنا أصليين يزيداننا فهما في المقصود بالمعنى الأصلي في اللغة العربية:-

أولهما: أن الأصل مطابقة المعنى للفظ^(٢)

لما كانت المعاني التي تتعاور قلب الإنسان كثيرة غير متناهية^(٣) وكان منها ما تكثر الحاجة إليه فيوضع له اللفظ، ومنها ما لا تدعو الحاجة إليه إلا نادراً، فيجوز وضع اللفظ له حسب الحاجة وإن لم يكن ضرورياً أن يوضع لكل معنى لفظ، لأن من المعاني ما لم يوضع له لفظ كأنواع الروائع^(٤) لذلك كله يجب أن يكون اللفظ على قدر المعنى غير زائد عليه ولا ناقصاً عنه، فيدل دلالة مطابقة لما وضع له ليستفيد المخاطب المعنى المقصود من غير إعمال فكر في تصورات عميقة قبل الوقوف على مراد المتكلم، هذا هو الأصل، ودلالة الألفاظ على معانيها دلالة مطابقة هي الدلالة الوضعية^(٥) والمعاني التي تنتج عنها

(١) - ينظر السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، نشر دار الرياض للنشر والتوزيع ص ٢١١، والتبيين ص ١١٨.

(٢) - أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د/ مصطفى أحمد النحاس، ط ١، ١٤٠٤هـ - مطبعة النسر الذهبي ١/٢٦٩-٢٧١، والسيوطي، الأشباه والنظائر ١/١٤٠، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، نشر دار البحوث العلمية الكويت ١/١٧١-١٧٤.

(٣) - ينظر الرازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر العلواني، ط ١٩٧٩هـ=١٣٩٩م، مطابع الفرزدق التجارية-الرياض، من مطبوعات جامعة الإمام ١/٢٦٥ وما بعدها، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تصحيح لجنة من الأساتذة، نشر دار الفكر، ١/٤١.

(٤) - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط (٣) ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م، ص ٩٣٦.

(٥) - ينظر الرازي، فخر الدين، المصدر السابق، ١/٢٩٩.

هي المعاني الأصلية. فالغالب أن تدل الألفاظ بانفرادها على المعاني الأصلية التي وضعت لها ولا تخرج عنها إلى معانٍ آخر إلا عند التراكيب حيث يساعد السياق على فهم معانٍ ثانوية إن وجدت، فمثلاً قد يرد لفظ الأمر بمعنى الخبر كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مریم: ٧٥] يعني -والله أعلم - يمدّ له، وذلك لما في الأمر من المبالغة^(١) ولو جزئاً هذه الجملة إلى ألفاظها المفردة لوجدنا أن كل كلمة منها لا تؤدي أكثر من معناها الوضعي، ولكنها لما انضمت بعضها إلى بعض على هيئة معينة مع قرينة مستفادة من سياق الآية خرجت جملتها عن معناها الأصلي إلى معنى آخر. وقد يرد الكلام على عكس ما مضى فتدل صيغة الخبر على الدعاء مثال ذلك قولنا للمتوفى -رحمه الله- فهذه جملة خبرية في ظاهرها ولكنها في الحقيقة تفيد معنى الدعاء بمساعدة القرينة كما هو معلوم، ومع ذلك فإنه يجب أن يستقر عند المتكلم اتساع اللغة^(٢) وإلا وقع في خطأ أو إلباس من حيث لا يدرى.

وثانيهما: الأصل في الكلام الحقيقة^(٣)

نص الأصل السابق على أن حق اللفظ أن يدلّ على معنى مطابق لما وضع له، وفي هذا توجيه واضح لدلالة اللفظ على معناه الأصلي، أما الأصل في هذه الفقرة فينصّ على أن حقّ الكلام أن يدلّ على معناه الحقيقي، ويتحصّل ذلك بأن يكون كل لفظ مستعملاً فيما وضع له، لأنّ "اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه كونه موضوعاً

(١) - الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ٣/٢٤٢. والجمل، سليمان بن عمر، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ٥٧٥/٢.

(٢) - ينظر السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٣) - ينظر ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، نشر المكتبة السلفية - القاهرة - مطبعة المؤيد ١٣٢٨هـ = ١٩١٠م، ص ١٦٧، واليميني العلوي، يحيى بن علي بن إبراهيم، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٧٧/١، والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، المرجع السابق، ص ٣٦١ - ٣٦٥، ٧٦١.

لذلك المعنى ولا يحتاج إلى القرينة لمجرد الاستعمال^(١) فلا يؤدي مجرد انضمام الألفاظ بعضها إلى بعض في هيئة تركيب خاص إلى العدول بمعانيها عن أصل أوضاعها إلى معانٍ آخر، بل تدلُّ الجملة بهيئتها التركيبية على معناها الحقيقي الصريح، لأنَّ "المقصود من الكلام إظهار المعاني"^(٢) والتصريح بالغرض، ولا يتم ذلك إلا بدلالة الكلام على الحقيقة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْآخِرَةُ مِنْ يُوْقُونَ﴾ [البقرة: ٤] وقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ [طه: ٦] وهكذا أكثر آيات القرآن الكريم، ومتى أطلق الكلام فليس إلا أن تحمله على حقيقته، ما لم يدلَّ صارف عنها، وعلى كلٍّ، فإنَّ المقصود بالحقيقة هو أصل المعنى الذي يدل عليه اللفظ بوضعه أو الكلام بهيئته التركيبية المعيّنة. وهذا الضرب من الكلام هو الذي يقول عنه عبد القاهر الجرجاني: بأنه "ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده"^(٣).

* * *

-
- (١) - الدسوقي، شرح الرسالة العضدية من حاشية الدسوقي عليها ومعهما حاشية الحفناوي عليها، نشر المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٤٧هـ = ١٩٢٩، ص ٩٤
- (٢) - ينظر الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، المرجع السابق، ٣٦٤.
- (٣) - ينظر الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق د / محمد رضوان الداية، ود / فائز الداية، ط ٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م - نشر مكتبة سعد الدين - دمشق، ص ٢٥٨.

المحور الأول:

التأويل، والتضمن، والتعاقب

هذه المصطلحات ستردد ذكرها في هذا البحث وهي التأويل، والتضمن، والتعاقب، ومافي معناه من التناوب، والتصاقب، والتعاور؛ لذا أرى أن ألقى بعض الضوء عليها في السطور الآتية:-

التأويل:

إذا تتبعنا مفهوم التأويل في معاجم اللغة أدركنا أن له مدلولات متعددة متقاربة، وقد أثر مفاهيم علماء كل فن في استعمال التأويل عندهم في تعريفاتهم له، فتشعبت بذلك مدلولات التأويل عند تناوله بالدراسة؛ فللمفسرين مفهوم، وللأصوليين تعريف، وللغويين كذلك، ويضيق هنا تفصيل تلك المدلولات، والمراد تعريف التأويل في اللغة والاصطلاح ليتضح الفرق بينه وبين التضمن مما سيرد في هذا البحث.

أما التأويل في اللغة فقد جاء من مادة (أول) على معان منها الرجوع، والتفسير، والسياسة، والجمع، والإصلاح، والتقدير، وهذه المعاني هي أشهر ما أثبتتها كتب اللغة والمعاجم للفظ التأويل^(١)

وفي الاصطلاح هو بيان أحد احتمالات اللفظ^(٢)، وقد مرّ تعريف التأويل اصطلاحاً بمراحل تطوّر من خلالها إلى ضبطه ببعض قيود فقيـل: إنه ترجيح أحد الاحتمالات بدون القطع^(٣)؛ فبعد دراسة الدكتور السيد أحمد عبد الغفار لتعريفات التأويل لغة واصطلاحاً عند علماء الفنون المختلفة ومناقشتها ومقارنة بعضها ببعض توصّل إلى أن التعريف الذي يعتبر قاسماً مشتركاً بين تلك التعريفات "هو أن التأويل عبارة عن صرف المعنى

(١) - ابن فارس، أبو الحسن أحمد، المرجع السابق ١/١٥٩-١٦٢، وابن منظور، المرجع السابق ١/١٧٢-١٧٣، والزمخشري محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ص١٢، كلها من مادة (أول).

(٢) - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، المرجع السابق، ص٢٦

(٣) - الكفوي، أبو البقاء، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

الظاهر من اللفظ إلى معنى آخر يحتمله اللفظ، ويعضده دليل^(١) وهذا نفسه هو ما فعله الدكتور حسين حامد الصالح أيضا فرجح أن يكون التأويل الصحيح هو "العدول عن المعنى الظاهر من اللفظ إلى معنى خفيّ يحتمله لسبب معيّن، وبدليل مرجّح، نقليّ أو عقليّ أو كليهما"^(٢). فمؤدّي هذين التعريفين الأخيرين واحد وهو أن التأويل يعني صرف معنى اللفظ أو فحوى الجملة عما يقتضيه ظاهرها لموجب مقتض لذلك، بخلاف التفسير الذي يعني كشف معنى اللفظ، وشرح غامضه، ولذلك فرق الأصفهاني بينهما في مفرداته بقوله: "التفسير أعم من التأويل وأكثر استعمال التفسير في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمال..."^(٣) والذي يعيننا في هذا البحث هو التأويل الذي يبحث في توجيه معاني الألفاظ كحروف الجرّ عند دخولها على الأسماء مع احتمال غير معانيها الأصلية.

التضمين:

هو لغة جعل الشيء في الشيء تقول: ضمّنت الشيء الشيء إذا أودعته إيّاه كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر^(٤) وهو اصطلاحا عند النحويين حمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة^(٥)

(١) - السيد أحمد عبد الغفار (الدكتور) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، نشر دار الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م ص ٢٠

(٢) - حسين حامد الصالح (الدكتور) التأويل اللغوي في القرآن الكريم دراسة دلالية، نشر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ط ١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م ص ٢٠.

(٣) - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، المرجع السابق، ص ٢٦١، نقلا عن كتاب المفردات في غريب القرآن.

(٤) - ابن منظور الإفريقي، المرجع السابق، ٥ / ٢٦١ (ضمن).

(٥) - الكفوي، أبو البقاء أيوب، المرجع السابق، ص ٢٦١، ٦٤٠، نقلا عن ابن الدهان في الغرة كما في السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٣٠.

وللتضمنين عند النحويين استعمالان:

أحدهما دلالة الاسم بالوضع على معنى حقه أن يدل عليه بالحرف كأسماء الشرط والاستفهام^(١) وأمس ونحوها. وقد قسم الأندلسي في شرحه للمفصل هذا النوع إلى ثلاثة أقسام: "ضرب لا يجوز إظهار الحرف المتضمن معه كأسماء الشرط ونحوها، وضرب يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به، لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظاً به لما بني الاسم فكذلك إذا عدل عن النطق به، وضرب هو الإضافة والظرف، إن شئت أظهرت الحرف، وإن شئت لم تظهر، نحو (قمت اليوم) و(قمت في اليوم) فلما جاز إظهاره لم يبين^(٢)، وإن كان ابن الحاجب يرى أن هذا الضرب الأخير يعتبر تقديراً وليس تضميناً؛ لأن التضمنين يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه، والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه^(٣).

الاستعمال الثاني: إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته^(٤)، ويجري مجراه مع إرادة معنى التضمنين، وهذا النوع هو التضمنين الذي نعينه في هذا البحث وهو الذي شرحه ابن جني بقوله: "أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيماناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عز اسمه ﴿أَجَلْ لَكُمْ يَلَّةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأنت لا تقول:

(١) - الأنطاكي، القاضي رمزي بن حسن، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، تحقيق الدكتور قاسم بدماصي، رسالة الدكتوراه، المقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٨هـ ١٩٩٨م غير منشور بعد، ٢/ ٢١٥٧-٢١٥٨.

(٢) - نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٢٧/١، وينظر أيضاً الكفوي أبو البقاء في المرجع السابق ٢٦٦، مع تصرف.

(٣) - ينظر ابن الحاجب أبو عمرو جلال الدين عثمان بن عمر، الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، تحقيق هادي حسن حمّودي، نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، بيروت - لبنان، ١١٠/ ١٤٢، والأملية ١٤٢، وهو قول ابن يعيش أيضاً في شرح المفصل ٤١٧/٢.

(٤) - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، المرجع السابق، ٢٦٦.

رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها؛ لكنّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بـ (إلى) كقوله: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث؛ إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه^(١)

وحقيقة هذا النوع من التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، والتضمين بهذه الصورة قد يكون بحذف وتغيير من الفعل الآخر وقد يكون بغيره إلا أن الأشهر من ذلك كله أن يكون التضمين من غير حذف وتغيير وإنما يقتضيه المعنى كما في الآية السابقة {الرفث} بمعنى الإفضاء، و {تعد} بمعنى (تقتحم) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] بمعنى ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم^(٢)... وهكذا.

هذا، وبما أفاده ابن هشام من أن فائدة التضمين أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين^(٣) فهو أشبه في الظاهر بالتأويل من حيث مراعاة احتمال اللفظ معنيين بدليل القرينة، وقد عدّه السيوطي من الحمل على المعنى؛ إذ أورد شواهد التضمين وتحليلها أثناء دراسته لقاعدة الحمل على المعنى وأيده بكلام ابن جني في الخصائص عن كثرة وجوده في كلام العرب^(٤).

التعاقب – التناوب – التعاور – التصاقب

هي كلمات مترادفة في اصطلاح النحويين للدلالة على نيابة حرف عن آخر في المعنى عند الاستعمال.

(١) – ابن جني، أبو الفتح عثمان، المرجع السابق ٣٠٨/٢.

(٢) – القاضي رمزي الأنطاكي، المرجع السابق (رسالة دكتوراه) ٣١٥٩/٣.

(٣) – ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ١٤٨٥/٢.

(٤) – السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، الأشباه والنظائر ٤١٢/٢.

أما التعاقب فهو في اللغة التداول، تقول: هما يتعاقبان ويعتقبان إذا جاء هذا، ذهب هذا، وهما يتعاقبان كلّ الليل والنهار، والليل والنهار يتعاقبان.... ويتعاقبان يتعاونان^(١) ومنه الحديث ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))^(٢).

والتناوب أن يقوم أحد مقام الآخر في الفعل، نقل ابن منظور "يقال للقوم في السفر: يتناوبون ويتنازلون، ويتطاعمون، أي يأكلون عند هذا نزلة، وعند هذا نزلة... والتناوب: على كل واحد منهم نوبة ينوبها"^(٣) فالتناوب والتعاقب مترادفان، وفي اللسان أيضاً "نأوبه عاقبه"^(٤).

والتعاور أيضاً من معانيها التناوب، قال صاحب الأساس: "تعاوروه بالضرب واعتوروه، والاسم تعتوره حركات الإعراب، وتعاورت الرياح رسم الدار"^(٥) وهو أيضاً بمعنى التداول^(٦) فتعاوروه بالضرب أي يضربه هذا، ثم يضربه هذا، وهكذا في تناوب حركات الإعراب بعضها بعضاً على آخر الاسم لمقتضياتها، وبعضهم يستعمل لفظ التصاقب في هذا المعنى وهو في اللغة التقارب أيضاً^(٧)، فهذه الألفاظ في معاجم اللغة كما نراه مما تقدم مترادفة في الدلالة اللغوية، وإذا تتبعنا ما استعملها له النحويين نجد أنها مستعملة في معنى تناوب الحروف بعضها لبعض، قال ابن السراج في التعاقب عند حديثه عن تناوب حروف الجر: "واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة... فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد،

(١) - ابن منظور الإفريقي، المرجع السابق مادة (عقب) ٣٠٢٦/٥.

(٢) - حديث أبي هريرة المتفق عليه، وهذه رواية مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (٣٧) ٤٣٩/١.

(٣) - ابن منظور الإفريقي، المرجع السابق ٤٥٦٩/٨.

(٤) - ابن منظور الإفريقي، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٥) - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، ص ٣١٦.

(٦) - الفيروز آبادي مجد الدين، المرجع السابق، نشر دار الفكر، بيروت ٩٧/٢.

(٧) - ابن منظور الإفريقي، المرجع السابق ٢٤٧٠/٤، (صقب).

أو كتبت إلى القلم لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض^(١) ومردفة التعاقب للتناوب هو الذي ذهب إليه أبو أوس إبراهيم الشمساني في كتابه حروف الجرّ دلالاتها وعلاقاتها^(٢) وكان الدكتور محمد حسن عوّاد يستعمل لفظ (التعاور) لتناوب حروف الجر بعضها عن بعض في كتابه المسمى تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن^(٣) وهذا يوضح أن هذه الألفاظ التناوب، التعاقب، التعاور، التصاقب مترادفة مستعملة عند النحويين لمعنى واحد، ولا يمنع هذا من الاستفادة من وجهة نظر بعض الباحثين في أن التعاقب يخالف التناوب من حيث عدم وجوب إمكان مجئ الحرف الغالب مكان ما حل مكانه في التعاقب مع إمكان ذلك في التناوب، لكن مجئ حرف مكان آخر يتحقق في كل منها وهذا الفرق الدقيق عند من يراه يجعل مفهوم التعاقب أقرب إلى التأويل منه إلى التناوب لأن التعاقب بهذا المفهوم يعني تأويل معنى الحرف النائب بمعنى الحرف المنوب عنه، فالعملية كلها من حيث المعنى والتقدير كما أفاد الدكتور السيد أحمد عبد الغفار بأن التأويل في درس النحويستلزم التقدير^(٤)

* * *

(١) - ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ١/١٤ - ٤١٥.

(٢) - الشمساني، أبو أوس إبراهيم، حروف الجرّ دلالاتها وعلاقاتها، نشر دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ص٦١.

(٣) - عوّاد محمد حسن (الدكتور) تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن، نشر دار الفرقان، للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، ينظر مثلاً ص١٦، ٢٥، ٤٣، ٤٤، ٤٥، الخ.

(٤) - السيد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص٦٠.

المحور الثاني:

قضية تعاقب الحروف (استصحاب الحروف معانيها الأصلية أو العدول عنها)

يتناول هذا البحث دراسة مواقف النحويين في قضية تناوب بعض حروف الجرّ عن بعض أو عدمه في أداء المعاني في الكلام، وبعبارة أخرى قضية استصحاب بعض الأدوات معانيها الأصلية أو العدول عنها في الكلام، سواء العاملة منها أم المهملة، وسواء المختصة منها أم المشتركة، ولعلّ أبرز ما يظهر لنا فيه ذلك حروف الجرّ، لما كان لهم من عناية فائقة في دراستها، وتتبع معانيها، وذلك لأهميتها في إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء فتولّد لدى النحويين آراء متنوعة حول تعاقب بعضها بعضاً في أداء المعاني وانقسموا حياله إلى طوائف ثلاث على التحقيق:

الطائفة الأولى:

هم بعض البصريين والمحقّقون من المتأخّرين - يرون أنّ حروف الجرّ وكذلك غيرها من الأدوات، لكل منها معنى أصلي يلتزمه ولا يتجاوزه إلى معنى حرف آخر مهما توسّع المتكلم في الكلام، فإنّ ظهر في الكلام ما يشعر بالانتقال إلى معنى آخر، فإنّ ذلك لا يخلو عندهم من أحد أمور ثلاثة^(١) :

أ - إما أن يكون الفعل -أو ما في معناه -مما يوصل ذلك الحرف معناه إلى الاسم مضمناً معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، مثاله قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ﴾ [النساء: ٢] قالوا: أشرب (لا تأكلوا) معنى (لا تضمّوا، أو لا تضافوا)^(٢) ولذلك

(١) - ينظر عن هذه الأمور الثلاثة في ابن هشام، أبو محمد عبد الله، المغنى ١/١١٧، ٢/٦٠٦، والمرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل - ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م، ص ١٠٩، والأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، نشر دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر بدون تاريخ ٤/٢.

(٢) - ينظر المجاشعي، ابن فضال، شرح عيون الإعراب، تحقيق د/ حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٩٩١.

عدّاه بـ (إلى) لأنّنا نقول: ضمّ كذا إلى كذا، وأنّ في قوله جلّ شأنه: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ يَوْمَ﴾^(١) الصيام الرّفْعُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴿[البقرة: ١٨٧] تضمين (الرفث) معنى (الإفشاء) ولذلك جاء فيه (إلى)^(٢)، ففي الآية تحليل الإفشاء إلى النساء في ذلك الوقت، فالحرف (إلى) ما زال مستصحبا معناه الأصلي وهكذا في كل ما يشعر بعدول الحرف عن معناه الأصلي إذا كان له وجه يقبل التضمن.

ب- وإمّا أن يؤوّل ذلك الحرف مع مدخوله تأويلا يقبله سياق الكلام مع استصحاب الأداة أصل معناها. مثال ذلك قولك: أخذت من ماله، أي بعضه، عند سيبويه^(٣). وقد أوّل ابن السراج بأن ذلك يعني "ابتداء غاية ما أخذ، فدل على التبويض من حيث صار ما بقي انتهاء له، والأصل واحد"^(٤) وكذلك ما شابه ذلك، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ﴾^(٥) إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿[الصافات: ١٤٧] فذهب الكوفيون فيما حكوا عنهم إلى أنّ (أو) معدولة عن معناها الأصلي فهي في الآية بمعنى الواو، أو (بل) وأوّل البصريون أنّ (أو) للشك مستصحبة أصل دلالتها على الشئيين فالمعنى محمول على شك البصر لهم في عددهم لكثرتهم^(٦) وهكذا.

(١) - ينظر الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة دار التراث، القاهرة، ٣ / ٣٢٩.

(٢) - سيبويه، أبو بشر، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر عالم الكتب، ط ٣، ٢٠٣هـ=١٩٨٣م، ٤ / ٢٢٥.

(٣) - ينظر ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، المرجع السابق ١ / ٤٠٩، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المرجع السابق ١ / ٤٤.

(٤) - ينظر ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، نسختان: أولاهما بتحقيق لجنة من الأساتذة، ط (١) ١٣٧٤هـ=١٩٥٤م، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. والأخرى بتحقيق د / حسن هنداي، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، ١ / ٤٠٦، والعكبري، ابن برهان شرح للمع، تحقيق فائز فارس، ط (٤) ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م، مطابع كويت تايمز التجارية ١ / ٢٥٠.

ج- وماً أن يكون خروج الحرف عن أصل معناه إلى معنى آخر شذوذاً لا يقاس عليه، فالبصريون يمنعون نيابة الأدوات بعضها عن بعض بالقياس، إذ لا يطرّد ذلك عندهم. وهذا الذي ذهب إليه البصريون يبنّي أيضاً على أصل آخر هو ما سبق من أن اختلاف اللفظين يكون لاختلاف المعنيين ولا يعدل عنه إلاّ لدليل راجح، فالأصل في كلّ كلمة أن تلتزم المعنى الذي وضعت له، ولا تخرج عنه إلاّ لدليل، وحتى إذا وجدت قرينة تدعو إلى العدول عن المعنى الأصلي فإنّ "الأصل في الألفاظ أن لا تجعل خارجة عن معانيها الأصلية بالكليّة"^(١) والدعوى بتعاقب الحروف يخالف هذا.

ونذهب هذا المذهب بعض المتأخّرين منهم أبو إسحاق الزجاج^(٢)، وابن درستويه الذي ندّد كثيراً ببطلان التناوب^(٣) وقال: إن ذلك يؤدي إلى إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها^(٤) وكذلك أبوبكر الزبيدي^(٥) وأبو هلال العسكري^(٦) وأبو البركات الأنباري الذي ناصر هذا المذهب في بعض مواطن الخلاف بين البصريين والكوفيّين كتابه مسائل الخلاف^(٧) وكذلك المرادي^(٨) وغيرهم.

-
- (١) - ينظر والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، المرجع السابق، ٥٣.
 - (٢) - ينظر الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ٨٠٦/٣، حيث عقد باباً لتناوب الحروف، ورده.
 - (٣) - ينظر مثلاً ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصح، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٥م، ٣٢٦/١، ٣٢٩، ٣٤٠...
 - (٤) - نقله عنه أبو هلال العسكري في الفروق في اللغة، ط ١٩٧٩م، نشر دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م، ص ١٦.
 - (٥) - وقد عقد باباً في كتاب الواضح تحقيق د/ عبد الكريم خليفة، بدون ذكر مكان النشر وتاريخه، ص ٢٦٩-٢٧٠، في معاني الحروف والتزم فيها المعاني الأصلية دون غيرها وكذلك في الصفحات ٥٦-٥٧، ٦١-٦٢.
 - (٦) - ينظر العسكري، أبو هلال، المرجع السابق، ص ١٦.
 - (٧) - ينظر أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ٣٧٢/١، في المسألة رقم ٥٤، ثم ذوات الأرقام: ٣٥، ٨٨، ٦٧.
 - (٨) - ينظر المرادي، حسن بن قاسم، المرجع السابق مثلاً ١٠٨، وما بعدها، ١٥٢، ٢٦٤.

وأيّد بعض المفسرين هذا المذهب، وبخاصة المشهورون بعلم النحو منهم، مثل الزمخشري في الكشف^(١)، كما بيّن ابن القيم الجوزية سرّ تضمين الفعل معنى الآخر ولطافته في فهم اللغة بأنه "دليل على الفعلين أحدهما بالتصريح به والثاني بالتضمّن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار" وأفاد أن هذا هو الذي يرتضيه حذاق العربية ومحقّقوها^(٢).

وصرّح أبو حيان ببطلان التعاقب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ [سورة البقرة: ١٤] محتجاً بأن (إلى) في الآية على معناها الأصلي^(٣) استصحاباً وذلك بتضمين الفعل (خلوا) معنى الفعل (انصرفوا)، وكذلك صنيع القرطبي في تفسيره^(٤) وأبي السعود في تفسيره^(٥) ومعظم البلاغيين يرجّحون مذهب البصريين في حروف المعاني، ولعل ذلك يرجع إلى أنّ التضمين أو التأويل أدعى لكمال بلاغة القرآن، وأبرز لإعجازه، فهم لا يستسيغون تناوب الحروف لأنه مذهب

(١) - ينظر في الزمخشري، أبو القاسم الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ومعه كتابان آخران له، نشر دار الفكر، بيروت، فمثلاً تأويله لمعاني الحروف مثل علي وفي (٢٨٩/٣) و(١٩٨/٢) و(١٤٤/٤) وإلى (٣٨٨/١) واللام (٢٢٤/٢)

(٢) - ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد، بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢١/٢.

(٣) - ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط وبهامشه: تفسير النهر الماد من البحر - كلاهما لأبي حيان الأندلسي، وأيضاً كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط - لتاج الدين النحوي تلميذ أبي حيان، ط. ٢٠١٩، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - وكذلك نسخة أخرى بنشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض، ٦٨/١-٦٩، وفي النهر الماد من البحر كذلك في الصفحة نفسها.

(٤) - القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط ٣، دار الكتب المصرية - بمطابع دار القلم - القاهرة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م، ١٠٦/١ - ١٠٧ أمثلاً.

(٥) - أبو السعود العمادي، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، نشر دار المصحف، مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد القاهرة، ينظر مثلاً ٤٦/١ في (إلى)، ٧/١، ٢٠٦/١٥، ٧٥/٩ في (أو)، ٢٢٧/٦ في الباء.

الظاهرية من أهل النحو^(١)، فغالباً ما يكتفون بذكر معنى واحد للحرف ولا ينجرفون إلى تعداد المعاني لحرف واحد إلا نادراً، وإذا فعلوا ذلك فكثير ما يَنْهَوْنَ على أنه مذهب للظاهرية من النحويين^(٢)، وأنه يرجع غالباً إلى معناه الأصلي كما سبق، ومن يطلع على تأويلات البلاغيين لحروف المعاني من أي الذكر الحكيم أو الشعر الفصيح ير بوضوح أنهم لا يرتضون التعاقب، وقد تناول ابن الأثير هذه القضية فأشار إلى أهمية التنبيه لاستصحاب الأدوات العاطفة والجارة لمعانيها الأصلية من خلال دقائق النظم القرآني وذلك في النوع العاشر من فصول كتابه المثل السائر^(٣)، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] يرون أن استعمال (على، وفي) على باييهما، إذ خُصَّتْ (في) بالضلال لأن صاحبه منغمّر منحطٌ في غياهبه دائماً^(٤)، ومن ذلك أنهم يذهبون إلى أن الجار بعد واو رب، والفاء، وبل، هو ربّ مقدرة، وذلك حتى يبقى الجرّ بحرف مختصّ به استصحاباً، وتبقى الواو حرف عطف استصحاباً^(٥)، وهذا مذهب المحققين^(٦) من النحويين.

(١) - يعنون بالظاهرية الذين يأخذون بظاهر معنى الحرف الآخر لبعض الحروف من أهل الكوفة وغيرهم كما أشار إلى ذلك في مفتاح العلوم للسكاكي ص ٩٩، وابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المصدر السابق، ٢١/٢.

(٢) - مثل ما فعل السكاكي في مفتاح العلوم ص ٩٨، وما بعدها، واليميني العلوي، يحيى بن علي بن إبراهيم، المرجع السابق، ٥٣/٢.

(٣) - ابن الأثير الجزري، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د/ أحمد الخوفي، ود/ بدوي طبانة، ط ٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، من منشورات دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع ٢٥٩/٢ - ٢٦٩.

(٤) - ينظر التنوخي، محمد بن محمد الأقصى القريب في علم البيان، نشر مطبعة السعادة ط ٢، عام ١٤٢٧هـ - مصر، ص ١٤.

(٥) - ينظر ابن جني أبو الفتح عثمان، سر الصناعة ٢/٦٣٦، والمهلي، ابن بركات، نظم الفرائد وحصر الشرائد، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، مطبعة المدني - القاهرة ١٠٩ - ١١٠.

(٦) - ينظر التنوخي، محمد بن محمد بن محمد بن عمرو المرجع السابق، ص ١٢، وما بعدها.

وردَّ التَّوْخِي من البلاغيين من خلال تعقيباته على معاني الحروف ما يُشعرُ بلزوم الحروف معانيها الموضوعية لها، فهو مع ميله إلى رأي الكوفيين في أن (إلى) بمعنى (مع) من قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] قال: ولا بد فيها من الدلالة على انتهاء الغاية، وقال في الباء واللام: ومعنى الإلصاق لا يفارقها كمعنى الإضافة مع اللام^(١) وهكذا في معظم الأدوات .

الطائفة الثانية:

هم جمهور الكوفيين - يرون عكس ما سبق، فبعض الحروف ينوب عن بعض عندهم قياسا، ولأدنى مغايرة الحرف لمعناه الأصلي من خلال ظاهر السياق تثبت نيابته عن حرف آخر، فباء الإلصاق مثلا يقولون إنها بمعنى (عن) بعد السؤال^(٢) في نحو قوله عز اسمه: ﴿فَسَكِّلْ بِمِخْصِرٍ﴾ [الفرقان: ٥٩] بمعنى فاسأل عنه خبيراً، كما يقولون: بأن (عن) نابت عن الباء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣] أي بالهوى^(٣). وكذلك الأمر في غيرهما من الحروف، ولعل لسهولة مأخذ هذا المذهب في فهم الكلام لقي قبولاً عند بعض النحويين المتأخرين، وخاصة الذين اعتنوا بدراسة حروف المعاني في كتاب مستقل أو خصصوا لها أبواباً مستقلة في كتبهم، فابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) و (تأويل مشكل القرآن) يؤيد هذا المذهب بل عقد في كل من الكتابين باباً في تناوب الحروف بعضها عن بعض، وطبقه فيهما تطبيقاً واضحاً من

(١) - المرجع نفسه ص ١٣.

(٢) - ينظر البطليوسي، ابن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان ١٩٧٢م، ص ٢٤٤، وابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، الأمالي الشجرية، في مطبعة دار المعارف بحيدر آباد - الدكن، ط ١، ١٣٤٩هـ/٢٠٢٢.

(٣) - ينظر الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، تحقيق د/علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد - الأردن، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م، ص ٧٤، والرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة - العزيزية، ط ١، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م، ص ٩٥.

خلال تحليلاته لمعانيها^(١) وكذلك أبو القاسم الزجاجي في كتابه "حروف المعاني"^(٢)، وابن فارس في الصحابي^(٣)، والهرودي في الأزهية^(٤)، وأبو منصور الثعالبي في كتابه فقه اللغة وسر العربية^(٥)، وابن الشجري في أماليه^(٦) وابن مالك في شرح الكافية الشافية^(٧) والتسهيل^(٨) فهؤلاء ومن وافقهم تابعوا الكوفيين في تناوب الحروف، وانتصروا لمذهبهم في كتبهم بسوق أمثلة، وما يروونه شواهد من الآيات والأشعار المحتج بها.

ووافق مذهب الكوفيين من البصريين يونس بن حبيب الذي قال بنبابة (في) عن(على) و(على) عن الباء، وعن (عن)^(٩)، وحكي عنه أيضا القول بنبابة (من) عن الباء^(١٠) وكذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى فقد قال أيضا بنبابة (عن) عن الباء^(١١) و(على)

(١) - ينظر ابن قتيبة أبو محمد، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبع المطبعة الرحمانية بمصر، ص ٥٠٢-٥٢٥، وتأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة أيضا، شرح ونشر أحمد صقر، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م - دار التراث - القاهرة، ص ٥٦٧ وما بعدها، وكذلك الصفحات ٤١٩، ٤٢٧، ٤٢٨، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٦٩، من تأويل مشكل القرآن.

(٢) - تكلم فيه عن تناوب الحروف بآخر الكتاب ٧٤-٨٧، إضافة إلى تطرقه لذكر أكثر من معنى لتلك الحروف في تضاعيف الكتاب.

(٣) - ينظر ص ٩٧-١٤٩، وإن كان يرجع التأويل أحيانا كما فعل في الحروف: أو، إلى، على، وفي، إلا أنه إلى المذهب الكوفي أميل.

(٤) - أفرد القسم الأخير من الكتاب لدراسة تعاقب الحروف في ص ٢٧٧-٣٠٠.

(٥) - عقد فيه فصلا في استعمال بعض الحروف مكان بعض، ينظر ص ٣٥٤-٣٥٨.

(٦) - درس فيه حروف المعاني ٢٦٧/٢-٢٧٢، ووافق فيه الكوفيين بما أورد من الأمثلة والشواهد وأيدهم بها.

(٧) - ينظر ٧٩٥/٢ وما بعدها من الكتاب.

(٨) - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ، ص ١٤٤، وما بعدها.

(٩) - ينظر الأفش الأوسط، سعيد، معاني القرآن، تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، ط ١، ١٤٠٥هـ، نشر عالم الكتب، بيروت ٢٠٥/١.

(١٠) - ينظر الزركشي، في البرهان في علوم القرآن ٤/٢٠٤، وابن هشام الأنصاري، المغنى ١/٣٢١، وأبو حيان الأندلسي في الارتشاف ٤٤٣/٢.

(١١) - ينظر أبو عبيدة، معمر مجاز القرآن، تعليق د/ محمد فؤاد سزكين، ط ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، نشر مكتبة الخاني-دار الفكر ١/٤٣٥، ٢/٢٣٦.

عن (من)^(١) وقد يأخذ بالتضمين في بعض الآيات كما فعل في قوله تعالى ﴿أَجَلٌ لَكُمْ﴾
 لَيْلَةُ الْيَسَامِ الرَّفْتُ إِلَى نَسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] أوله بالإفضاء لتبقى (إلى) على أصل
 معناه^(٢) إلا أن أخذه بالتعاقب أظهر في مجاز القرآن^(٣)، والأخفش الذي استشهد
 للتعاقب بآيات عظيمة^(٤) والمبرد الذي صرح بأن بعض حروف الجرّ ينوب عن بعض
 واستشهد لذلك بآي من الذكر الحكيم والشعر^(٥).

ومن نماذج ذلك في أدوات أخرى غير حروف الجر تعاقب (إذ) و (إذا) في المعنى فقد
 تحمل (إذ) وهي للماضي في الأصل معنى (إذا) وهي في الأصل للاستقبال وكذلك
 العكس^(٦)، فتتعاوران في المعنى، وقد حمل عليهما بعض الآيات القرآنية:

أ - من حمل (إذ) معنى (إذا) قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تَحْدُثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] فالخبر
 هنا عن يوم القيامة ف(إذا) تدل على المستقبل، وإن كان الجمهور يرون ذلك من قبيل
 تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع فعلا، كما هو مذهب كثير من معرّبي

(١) - ينظر البطلاني، ابن السيد، المرجع السابق، ص ٢٥٥، والرماني، أبو الحسن علي، معاني
 الحروف ١٢٨.

(٢) - انظر أبو عبيدة، معمر بن المثنى، المرجع السابق ١/١٦٦، ١٦٧، ٣٣٦.

(٣) - ينظر أبو عبيدة، معمر بن المثنى، المرجع نفسه، مثلا ١/١٦٨، ١٧٥، ٢٢٦، ٢٢٣، الخ.

(٤) - ينظر الأخفش الأوسط، معاني القرآن ١/٢٠٥-٢٠٦، ٢/٥٢٩، ٥٢٧، وأبو حيان الأندلسي، محمد،
 ارتشاف الضرب ٢/٤٣٨، ٤٥١.

(٥) - ينظر المبرد، المقنط ٢/٣١٩-٣٢٠، والكامل في اللغة والأدب له، نشر مكتبة المعارف-بيروت،
 ومكتبة النصر، الرياض عام ١٣٨٦هـ، ٨٢/٢.

(٦) - ابن مالك، محمد، التسهيل، ص ٩٣، وابن مالك أيضا، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن
 السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،
 ط ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م، البسيط في شرح جمل الزجاء، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي، نشر دار
 الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ، ٨٧٧/٢.



القرآن الكريم^(١) ولكن حمل (إذ) على معنى (إذا) يترجح في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾
 ﴿٧٠﴾ إِذَا الْأَغْلَلُ فِي أَعْنَتِهِمْ ﴿غافر: ٧٠-٧١﴾ لأمر:

أحدها أن الخبر عن يوم القيامة.

ثانيها أن (إذ) معمول للفعل (يعلمون) المتعين للاستقبال لفظاً ومعنى بدخول حرف التنفيس عليه.

وثالثها أن (إذ الأغلال) مستقبل معنى، فتأويله لغير الاستقبال مخالف للأصل^(٢)، بل أكد ابن مالك صحة تعاقب (إذ) و (إذا) فقال في تخريج قول ورقة بن نوفل: "يا ليتني فيها جذعا ليتنى أكون حياً إذ يخرجك قومك"^(٣) قال ابن مالك: "وقوله: إذ يخرجك قومك، استعمل فيه (إذ) موافقة لـ (إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين"^(٤) ثم أورد شواهد من القرآن لذلك منها قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [مریم: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ لَا رَفْقَ إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمٍ مَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ مُطَاعٍ﴾ [غافر: ١٨] وقوله جل ذكره: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(٥) إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي ﴿المائدة: ١٠٩-١١٠﴾ قال ابن مالك: "فـ (إذ) هذه بدل من (يوم يجمع) (ويوم يجمع) مستقبل المعنى، فيتعين كون المبدل منه مثله في الاستقبال"^(٦)، ومن ذلك قول الشاعر:

متى ينال الفتى اليقظان حاجته *** إذ المقام بأرض اللهو والغزل^(٦)

(١) - ينظر ابن فارس أبو الحسين أحمد، المرجع السابق، ص ١٩٦، والزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، ٤/ ١٧٨.

(٢) - هذا مفهوم قول ابن هشام الأنصاري، في المغني، المرجع السابق ٨١/١.

(٣) - البخاري، أبو عبد الله، المرجع السابق، كتاب بدء الوحي، باب (٣) حدثنا يحيى بن بكير ٣/١.

(٤) - ابن مالك، جمال الدين، شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٨ ص.

(٥) - ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، ٢/ ٢١٢.

(٦) - البيت من البسيط، ابن مالك، المرجع نفسه ٢/ ٢١٣.

ب- وتحمل (إذا) الاستقبالية معنى (إذا) الماضوية على عكس ما مضى كما في قوله تعالى: ﴿مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِمْدُمْ أَجْمَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة ٩١-٩٢] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا بَحْرَهُ آتَوْهُمُ أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] وقوله عظم شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمُقْتَلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] فالخبر في الآيتين الأوليين ماض، فتكون (إذا) فيهما للمضي لا للاستقبال، و (إذا) في الآية الأخيرة صالحة للدلالة على الماضي فيصار إليه لمناسبة سياق الآية، ومن ذلك قول الكميت بن زيد الأسدي

ما ذاق يؤس معيشة ونعيمها *** فيما مضى أحد إذا لم يعشق^(١)

وقول البرج بن مسهر الطائي:

وندمان يزيد الكأس طيبا *** سقيت إذا تغورت النجوم

بدليل قوله:

رفعت برأسه وكشفت عنه *** بمعرفة ملامة من يلوم^(٢)

وهكذا يتضح أن كلا من (إذا) و (إذا) يتناوبان في المعنى.

- وتستعمل (أم) بمعنى (بل) فتفيد الإضراب وهو من معاني أم العاطفة عند

النحويين، وقد جاء كذلك في بعض الآيات القرآنية منها قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ

تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلْتُمْ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] أي بل تريدون أن تسألوا

(١) - البيت من الكامل للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم، نشر عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ٢١٨/١، والكميت بن معروف في صدر الدين علي بن الحسن البصري، الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، نشر عالم الكتب، بيروت، ٢٠٢٦/٢.

(٢) - البيت من الوافر، للبرج بن مسهر الطائي في التبريزي أبي زكريا يحيى بن علي شرح ديوان الحماسة، نشر عالم الكتب، بيروت، ٣/ ١٣٥، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن شرح شواهد المغنى، تصحيح الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان ١/ ٢٨٠.

رسولكم^(١)، وقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٌ وَلَا جُنُونٌ﴾ (٣٩) أم يقولون شاعرٌ
نَزَّيْنُ ﴿الطور: ٣٠﴾ أي بل يقولون شاعر^(٢)، وإن كان بعضهم يرون أنها قد تقدّر ببل
والهمزة معا، وتتأكد كونها بمعنى بل في قول بعض العرب: ((إن لنا إبلا أم شاء)) أي بل
شاء^(٣). وفي قول عمرو بن أبي ربيعة:

وليت سليمي في المنام ضجيعتي *** هنالك أم في جنة أم جهنم^(٤)
أي بل في جهنم، إذ لا يمكن القول بأنها متصلة في هذين الشاهدين؛ لما لا يخفى من
شرط المتصلة من أن تتقدمها الهمزة لفظاً أو تقديراً، ولا تصلح الهمزة فيهما^(٥)
- وجاء (أو) بمعنى (بل) عند الكوفيين في قول ذي الرمة
بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى *** وصورتها أو أنت في العين أملح^(٦)
أي بل أنت، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾
[الصفات: ١٤٧] أي بل يزيدون
- وجاءت (أو) أيضا بمعنى واو النسق في قول جرير:

-
- (١) - ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد
السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م ١/١٩٥،
والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د/ أحمد محمد
الخراط، نشر دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، ٢/٦٤.
(٢) - قدرها مجاهد ب(بل) كما في اب عطية، أبو محمد، المرجع السابق ٥/١٩٢، والسمين الحلبي، المرجع
نفسه ١٠/٧٦.
(٣) - كما في السمين الحلبي، المرجع السابق، ١/٤٥٥.
(٤) - بحر من الطويل، ينظر ملحق ديوان عمرو بن أبي ربيعة ص ٥٠١، وبلا نسبة في الأزهرى، خالد بن عبد
الله، المرجع السابق، ٢/١٤٤.
(٥) - السمين الحلبي، المرجع السابق، ١/٤٥٥.
(٦) - بحر من الطويل لذي الرمة في ملحق ديوانه، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم صاحب الأصمعي، تحقيق
الدكتور عبد القدوس أبو صالح، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م، ٣/١٨٥٧، وفي
الهروري، علي بن محمد، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، نشر مجمع
اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م، ص ١٣١.

جاء الخلافة أو كانت له قدرا *** كما أتى ربه موسى على قدر^(١)

أي وكانت له قدرا، ومما يحمل عليه آية الصفات السابقة، ويؤكد أنه الزمخشري نقل أنه قرئ: (ويزيدون)

مع أنه أول (أو) على معنى الشك بقوله: "أو يزيدون في مرأى الناظر، أي إذا رآها الرائي قال: هي مئة ألف أو أكثر، والغرض الوصف بالكثرة"^(٢)

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] أي وأشد قسوة، وقد أورد الهروي

لهذا المعنى شواهد كثيرة من القرآن العظيم والأشعار المحتج بها^(٣) على أن الجمهور أبقوها على أحد معانيها من الشك، أو التفصيل، أو الإبهام، أو التخيير، أو الإباحة^(٤)

— ذهب بعض النحويين إلى أن (إن) الشرطية قد تأتي بمعنى (إذا) الظرفية كما جاء

في بعض الآيات القرآنية نحو قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

[البقرة: ٢٧٨] فمعناه: إذ كنتم مؤمنين، لأن الخطاب للمؤمنين، فلو كانت شرطية

لأوجب أن يكون الخطاب لغير المؤمنين. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا

وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وأمثاله كثير، على أن بعضهم يرون أنها

باقية على الشرطية في بعض الآيات، وأولوا ما جاء ظاهرها أنها بمعنى (إذا) على ما ينسب

الجزء، فكأنه قال في الآية الأولى: من كان مؤمنا حقاً ترك الربا، لأن الآية كان في أول

دخولهم في الإسلام، وإذا قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فيكون شرطاً مجازياً على جهة

المبالغة^(٥) وهكذا تتأول أمثاله.

(١) — بحر من البسيط، لحرير في ديوانه، شرح د / يوسف عيد، نشر دار الجيل، بيروت، ط ١، ص ٣٣٣، والهروي،

علي بن محمد، المرجع السابق، ص ١١٤.

(٢) — الزمخشري، محمود بن عمر، المرجع السابق ٦٢/٤.

(٣) — الهروي، علي بن محمد، المرجع السابق، ص ١١٣-١١٧.

(٤) — السمين الحلبي، المرجع السابق، ١٦٧/١، ٤٢٦.

(٥) — ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المرجع السابق، ٢٧٤، ٢/١، ٢٦٠، والسمين الحلبي، المرجع

السابق، ٦٣٩/٢.

وهكذا نجد بعض الأدوات النحوية من الحروف والأسماء تتعاقب في المعاني حسب ما تقتضيه القرائن والنظم وسياق الكلام، وكل ذلك يتطلب المعرفة الدقيقة لأسرار اللغة العربية وقواعدها، وتوسّع أساليبها، والتبصّر بمتونها، والمقدرة على تتبع معانيها الحقيقية والمجازية.

وتمسك بالتعاقب من غير التحوين الأمدي في كتابه الإحكام حيث أورد معاني الحروف مع تعاقب بعضها بعضاً^(١)، والرازي في كتابه الحروف^(٢).

الطائفة الثالثة:

كانوا وسطا بين الفريقين السابق ذكرهما، إذ يرون أن التعاقب لا يجوز أن يكون بابه مفتوحا مقيسا ما جاء منه على غيره، كما يرون أن حجر عدم التناوب واللجوء إلى التأويل دائما، - ولو أدّى إلى نوع من التعسف - لا ينبغي أن يكون على علته فالأمر يحتاج إلى الدقة في النظر والتحقيق في التفصيل بين الاستعمالات التي لا تقبل إلا أحد الوجهين، وقد تناول ابن جني هذه القضية بالدراسة، وأوضحها وفصلها في دقة وتأمل، ولنصاحبه في جولته في كتابه الخصائص، فبعد أن أورد بعض شواهد الكوفيين في التعاقب يوجّه مذهبهم قائلا: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكنّا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"^(٣) فهو بهذا لا يمنع التعاقب منعاً باتاً، ولكنه يرى جوازه عند الضرورة فقط، وعند ما لا يُسَعَفُ التأويل لتوجيه معنى الحرف المستعمل في غير موضعه، فلا يرسل التناوب بين الحروف إرسال الكوفيين، وهو

(١) - ينظر أبو الحسن الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مراجعة جماعة من العلماء، دار الحديث بجوار إدارة الأزهر/٨٥ وما بعدها.

(٢) - ينظر الرازي، أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار، الحروف من مجموعة ثلاثة كتب في الحروف - للخليل - ابن السكيت - الرازي (تحقيق د/رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، نشر مكتبة الخانجي - القاهرة، ودار الرفاعي الرياض، ص ١٥٠، ١٣٥).

(٣) - ابن جني أبو الفتح عثمان الخصائص ٣٠٨/٢.

إرسال فوضوي غير منضبط ولا مقيّد، فقد يؤدي إلى غموض وتعمية في الكلام، وهو في الوقت نفسه لا يرى في تشدّد البصريين في تأويل كل ما يُشعر بتعاقب الحروف، أو تضمين متعلق معنى كلمة أخرى، بل يرى أن لا بأس بالحكم بالتناوب عند اقتضاء سياق الكلام ذلك، وعندما لا يسعف التأويل أو التضمن، ولذلك وضع رسماً موجهاً لتناول هذه القضية في النقاط الآتية^(١):

أ- الأخذ بالتضمن:

وذلك عند إمكان تضمين الفعل المتعدّي بحرف معنى فعل آخر يتعدى به أصلاً، واستشهد لذلك بقوله جل شأنه ﴿أَمِلْ لَكُمْ يَتْلُوَ الْقِسْمَ الرَّفْثَ إِلَى سَائِبِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] على تضمين لفظ (الرفث) معنى لفظ (الإفضاء) لأن الأخير هو الذي يتعدى بالحرف (إلى) ولا شك أن تفسير الآية يتحمل هذا التوجيه من خلال قاعدة التضمن، وقد أورد غيرها من الآيات، ومن الشعر قول الفرزدق:

كيف تراني قاليا مجنّي *** أضرب أمري ظهره للبطن *** قد قتل الله زيادا عني^(٢)

حيث ضمّن لفظاً (قتل) معنى لفظ (صرف) فاستحق أن يعدّ به بالحرف (عن).

ب- الأخذ بالتأويل:

وذلك بتأويل الكلام الذي فيه حرفٌ نائبٌ في ظاهره عن غيره على وجه يقبله السياق، ويستقيم به مفهومه، وذلك مثل ما أوله ابن جنّي الحرف (في) من قول امرئ القيس :

وهل يعمّن من كان أحدث عهده ** ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال^(٣)

(١) - المرجع السابق ٣٠٨/٢، وما بعدها ٤٣٥/٢.

(٢) - ينظر الصاوي، عبد الله إسماعيل، شرح ديوان الفرزدق، مطبعة الصاوي بمصر، ط ١، ١٣٥٤هـ=١٩٣٦م، ٨٨١/٢، وابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص ٣١٠/٢، والبطلوسي، ابن السيد، المرجع السابق، ص ٢٤٣، ورواية الديوان بشطرين فقط وهما:

كيف تراني قاليا مجنّي * قد قتل الله زيادا عني

(٣) - ينظر ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطابع دار المعارف - بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٦٩م، ص ٢٧، وابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص ٣١٣/٢.

حيث ظن بعضهم أنه بمعنى (مع) ثلاثة أحوال، فأوّلُه ابن جنّي بأن (في) مستصحبة معناها الأصلي، وأن الكلام على حذف المضاف، فتأويله هو "ثلاثين شهرا في عقب ثلاثة أحوال قبلها"^(١) ومثل هذا قولهم: سر على اسم الله. فالحرف (على) في هذه العبارة متعلق بحال محذوفة تقديرها: سرُ معتمدا على اسم الله^(٢)؛ لأن (سر) فعل يتعدى إلى، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فقد أوّلوها على أن الفعل تعدى باللام في الأول لأنه للخير والنفع، وتعدى مرة أخرى بالحرف (على) لأنه في الشرّ والتضرر، وهناك آيات كريمة، وأشعار تقبل مثل هذا التأويل بدون كافة^(٣)

جـ - الأخذ بالتعاقب:

وعندما لا يُجدي تضمين ولا تأويل، فظاهر مذهب ابن جنّي - وهو الذي أرتضيه - أن يؤخذ بالتعاقب بدلا من أن يتّعرّف في التأويل، أو يتكلّف في التضمين، وقد استشهد لهذا بقول عنتره:

بطلّ كأنّ ثيابه في سرحة ** يحذّي نعال السبّ ليس يتوّم^(٤)

ثم قال: "أي على سرحة - وجاز ذلك من حيث كان معلوما أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة، لأن السرحة لا تُشق فتستودع الثياب، ولا غيرها، وهي بحال سرحة، فهذا طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى^(٥)" وكذلك قول امرأة من العرب:

(١) - ينظر ابن جنّي، الخصائص ٢/٣١٤.

(٢) - ينظر ابن جنّي، الخصائص ٢/٣١٢، ٣١٣، والبطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٣) - ينظر فتح منزل المباني ص ٩٣.

(٤) - ينظر شرح ديوان عنتره بن شداد، تحقيق وشرح عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بالقاهرة، ص ١٥٢، وابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص ٢/٣١٢، وجزؤه الأول في البطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٥) - وابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص ٢/٣١٢ - ٣١٣.

هَمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِزْعٍ نَخْلَةٍ ** فلا عطستُ شيبانُ إلا بأجدعا^(١)

قال: "لأنه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها"^(٢) وعلى هذا يكون عنده تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] وهذه الرسوم التي أشار إليها ابن جني لضبط معاني الحروف، هي أنفسها التي يضبط بها البصريون هذه القضية^(٣)، ولكنني لم أجد من كلامه ما ينصُّ على شذوذ التعاقب مع تمسكه القوي بالتضمن والتأويل^(٤) فقد ذكر لبعض الحروف معاني أحرفٍ آخر^(٥)، ويظهر لي أن هذا المذهب الوسط هو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم من أعلام البصريين ممن لم أجد لهم ما ينصُّ على منع التناوب منعاً قطعياً، إذ يروي سيبويه عن الخليل أنه يستعمل الواو بدل الباء في نحو قولهم: بعثُ الشاء شاةً ودرهم، أي بدرهم، فقد قال في الكتاب ما نصّه: "وزعم الخليل أنه يجوز: بعثُ الشاء شاةً ودرهم، إنما يريد: شاة بدرهم ويجعل بدرهم خبراً للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى كما كانت في قولك: كل رجل وضيعته في معنى مع"^(٦)، ويوضح أبو سعيد السيرافي مقصود سيبويه بهذا المثال قائلاً: "وقوله: (زعم الخليل أنه يجوز بعثُ الشاء شاةً ودرهم إنما يريد شاة بدرهم) فإنه يريد أن شاة بدرهم ابتداء وخبر، والجملة في موضع الحال، والتقدير شاة منه ودرهم مقرونان، كما يقال: كل رجل وضيعته، وكذلك شاةً منه مع درهم؛ لأن الواو في معنى مع"^(٧) وهذا عينُ ما صرَّح به الرضي بأن الواو بمعنى (مع) في المثال نفسه لتفيد

(١) - المصدر نفسه ٣١٢/٢.

(٢) - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) - ينظر المرادي، حسن بن قاسم، المرجع السابق ١٠٨-١٠٩.

(٤) - ينظر ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ٣٠٨/٢، ٣١١، ٣٥٠، ٢٦٢-٢٦٤.

(٥) - ينظر المصدر نفسه ٣١٢/٢، ٣١٣، ٤٦٢، ٤٦٥.

(٦) - سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، كتاب سيبويه، ٣٩٣/١.

(٧) - السيرافي أبو سعيد، الحسن، شرح كتاب سيبويه، مخطوط محفوظ في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧ نحوش، المجلد الثاني، الورقة ١٢٧/أ.

معنى الاقتران^(١) ووجه أبو علي الفارسي معنى ما حُكي عن العرب من قولهم: (متى أنت وبلادك) فقال: "فأما قولهم (وبلاذك) فالواو فيه بمعنى الباء كما قالوا: (بعث الشاء شاة ودرهمًا) والمعنى: شاة بدرهم"^(٢) كما صرح ابن هشام في المغني أن المعنى الثاني الذي يخرج إليه الواو هو معنى الباء بقوله: "... والثاني أن تكون بمعنى باء الجرّ كقولهم: (أنت أعلم ومالك) و(بعث الشاء شاةً ودرهما) قاله جماعة وهو ظاهر"^(٣) وهو أيضا توجيه ابن بركات المهلب في كتابه نظم الفرائد وحصر الشرائد^(٤). ولا ننكر أن من العلماء من يؤوّلون هذه الأقوال ولا يجرون الواو فيها على التناوب. هذا، وسيبويه نفسه قد يؤوّل^(٥). ولكنه في الوقت نفسه يقول بالتوسّع في معاني الحروف، وفي التوسّع إشعار بشيء من التعاقب، فهو يقول: "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن.. وتكون أيضا للتبعض بل صرح بالتناوب قائلا: "وأما (عن) فلما عدا الشيء وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه " ... ثم قال: " وقد تقع (من) موقعها أيضا تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري وسقاه من العيمة"^(٦) ويقول في موضع آخر " وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد"^(٧)، وقال المبرد^(٨) وابن السراج بقوله هذا، بل صرحا بالتناوب أيضا، وساقا له الشواهد^(٩)، إلا أنهما لا يقولان به على الإطلاق، وإنما

(١) - الرضي الاسترأبادي، محمد، شرح كتاب الكافية في النحو، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط ٣،

١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ٢٠٢/١.

(٢) - الفارسي أبو علي، شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاع الشعر، تحقيق الدكتور حسن هند

اوي، نشر دار القلم، دمشق، ودارة العلوم والثقافة بيروت ط ١، ١٤٠٧هـ، ص ٢٨٣، ومثله في ص ٢٧٨.

(٣) - ابن هشام الأنصاري، المغني ٣/٣٥٨.

(٤) - ابن بركات المهلب، المرجع السابق ص ١٠٠.

(٥) - ينظر تأويله للحرف (من) في الكتاب ٣/٢٢٥، وللحرف (عن) في ٣/٢٢٦-٢٢٧.

(٦) - سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، المصدر نفسه ٤/٢٢٤-٢٢٥، ٢٢٦-٢٢٧.

(٧) - سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، المرجع نفسه ٣/١٨٩.

(٨) - ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ٤/١٣٦-١٣٧، و ٤٣١/٤-٤٤/٢، ٢٥٧.

(٩) - ينظر المبرد، أبو العباس، المقتضب ٢/٣١٩-٣٢٠، وابن السراج، أبو بكر محمد، المرجع السابق،

٤١٤/١-٤١٥.

يكون ذلك عندهما في أقل الأحوال، وبشرط التقارب الشديد بين معنيي الحرفين والّا فلا^(١) وهذا مخالف لما يُنسبُ إلى عامة البصريين من منع التعاقب إطلاقاً، وجعل ما يجيء منه شذوذاً^(٢).

وبما سبق يندفع قول أبي حيان بأنّ الخليل وسيبويه لا يقولان بالتناوب^(٣)، كما يندفع تعميم بعضهم البصريين في منعه بين الحروف على الإطلاق، إذ يوجد من أعلام البصريين من يصرّح به مثل المبرد، وإنّ استعمال الخليل وسيبويه بعض الحروف مكان الآخر على ما تقدّم يدل على أنّهما لم ينفياهُ نفياً باتّاً، على ما يوجد لدى من ينسب ذلك إليهما.

ويبدو أنّ ابن السيّد البطليوسي استفاد من ابن جني في دراسة هذه القضية، فأوضح الكلام في تأييد هذا المذهب، فكان يؤوّل ما يقبل التأويل حتى يستصحب الحرف أصل معناه^(٤)، وما لا يقبل التأويل ولا تضمن متعلّقه يقضي فيه بالتناوب مع تعليل عدم إمكان تأويله^(٥)، ومن يصاحبه في الاقتضاب ير ذلك فيه جليّاً، ولننظر أولاً لَبَاقَتَهُ في توجيه الباب الذي عقده ابن قتيبة للتناوب، فنراه يفتح الباب بقوله: "هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون، وفي القولين جميعاً نظر" وهو بهذا ينبّه إلى أنّ كلا من المذهبين لا يجوز أن يكون على

(١) - ينظر ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، المرجع نفسه والصفحة نفسها، وابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص ٤٦٥/٢.

(٢) - ينظر المرادي، حسن بن قاسم، المرجع السابق ص ١٠٩، وابن هشام، أبو محمد عبد الله ابن يوسف، المغني ١/١١١.

(٣) - ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط ٦٨/١-٦٩
(٤) - ينظر مثلاً في البطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق تأويلاته لشواهد أوردها ابن قتيبة وغيره للتناوب في ٢٤٣-٢٥٧.

(٥) - ينظر مثلاً في البطليوسي، ابن السيد، المرجع السابق بعض شواهد قد تخضع للتأويلات. وقد لا تخضع لها مثل ما قال في (عند، وإلى) من تداخل المعنى ص ٢٤٨، وما قال في (عن، وبعد) كذلك في ص ٢٤٩، وفي (في، ومع) في ص ٢٥٦، وفي (اللام، وإلى) ص ٢٥٢-٢٥٣.

إطلاقه، فالتناوب لا يكون مقيسا مطلقا، ولا المنع يجوز أن يكون مطلقا، لأن من أجازَه دون شرط وتقييد لزمه أن يجيز (سِرْتُ إلى زيد) وهو يريد (معَ زيدٍ) قياسا على قولهم: إن فلانًا لظريفٌ عاقلٌ إلى حسبِ ثاقبٍ، أي مع حسبٍ.. ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسفَ في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب، لأن في هذا الباب أشياء كثيرةً يبعد تأويلها على غير وجه البدل "ثم يخلص إلى القول بأن التناوب أمر فرضته ظاهرة النقل في اللغة، ولكنه موقوف على السماع فلا يقاس عليه^(١).

وقد حاول ابن السيد تأويل ما أورده ابن قتيبة للتناوب، ونبّه على بعض أخطائه، فكان بحق من رواد من درسوا هذه المسألة دراسة متأنية، ووقّوها حقّها من البحث، ومع ذلك فإنّ له تنبيهات على بعض الشواهد التي لا يتضح فيها المقصود بالتأويل، فجوّز فيها التعاقب كما سبق.

وممن تمسكوا بهذا المذهب المالقيّ الذي يقول: "إن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلّا إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردود إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أو مردود إليه بوجه ما، وأما مع عدم الرجوع إليه، أو إلى العامل، فلا يجوز بوجه"^(٢) فجميع الحروف التي تؤدّي معاني غيرها في الظاهر لابد أن ترجع إلى أصل معانيها عند التحقيق وإلا فلا تعاقب عنده^(٣).

* * *

(١) - البطلوسي، ابن السيد، المرجع نفسه ص ٢٣٩-٢٤٣، ٢٤٠.

(٢) - المالقي، أحمد بن عبد النور، صف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، ط ٢٠١٤هـ= ١٩٨٥م، ص ٢٩٧، ومثله في ص ٤٣٢.

(٣) - ينظر المالقي، أحمد بن عبد النور، المرجع السابق ٤٥١-٤٥٤، حيث وضّح مذهبه هذا في المعاني الواردة عنده للحرف (في) الوعائية.

المحور الثالث:

مناقشة آراء المذاهب الثلاثة

إنّ المذاهب في قضية تناوب الأدوات ثلاثة^(١) على ما سبق، وهي ملخصة فيما يأتي:

• مذهب بعض البصريين ومن تابعهم في المنع منعاً قاطعاً، وهذا مذهب ينسبه بعض المتأخرين إلى جمهور البصريين، على أنّ بعض أعلام البصريين قالوا بالتناوب، أو عملوا به صراحة كما سبق:

• ومذهب تناوب الحروف مع قياس بعضها على بعض في ذلك وهو لجمهور الكوفيين.

• ومذهب متوسط بين الأمرين إذ يقرّر التضمن والتأويل ولكنه يسمح للعمل بالتناوب فيما سمع مما لا يقبل التأويل ولا التضمن، وبشرط التقارب الشديد بين معنيّ الحرفين، وهو مذهب ثابت لبعض البصريين على ما تقدم.

ويبدو أنّ ابن جني هو أوّل من رسم لهذا المذهب معالمه^(٢) وضبطه ضبطاً استفاد منه من جاءوا بعده، ويترجّح عندي هذا المذهب بما يلي :

• أنّ تناوباً غير مقيّد للحروف يؤدي إلى الفوضى اللغوية، كما أنّ التزام التأويل مع عدم تجويز التناوب يوجب التعسّف والتكلّف على ما تقدّم عند ابن جني وابن السيد^(٣)

• أنّه المذهب الثابت لجمهور البصريين بعد البحث فيما بين أيدينا من كتبهم فهم لا ينفون التناوب نفياً باتّاً كما يُنسب إليهم، بل يصرّح به بعض أعلامهم مثل

(١) - ينظر المرادي، حسن بن قاسم، المرجع السابق ص ١٠٨-١٠٩، وابن هشام، أبو محمد عبد الله ابن يوسف، المغنى ١/١١١.

(٢) - وإن كان قد سبقه في الإشارة إليه بعض المتقدمين مثل ما وجدنا عند أبي عبيدة في الكلام على مذهب الكوفيين.

(٣) - ينظر ابن جني أبو الفتح، الخصائص ٢/٣٠٨، والبطلوسي، ابن السيد، المرجع السابق ٢٤٠.

الأخفش، والمبرد، وابن السراج^(١)، ويعمل به معظمهم إلا أنهم يأخذون بالمسموع منه ولا يجيزون القياس فيه، وقد يدل عليه أيضا معنى قول سيبويه في أكثر من موضع "فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"^(٢) إضافة إلى ما تقدم.

• أن الذين يتمسكون بالتأويل دون التناوب يميلون في بعض الأحوال إلى ما يفرّون منه إذا وجدوا أنّ سياق الكلام يعضده، فمثلا أبو حيان الذي كان يرفض التعاقب لأن الخليل وسيبويه لم يقولا به في رأيه^(٣)، ويردّ أن أصحابه يؤوّلون ما جاءهم من الحروف بمعاني أحرفٍ آخر^(٤) وهو أيضا يؤوّل ما يجيء من ذلك^(٥)، فإنّا نراه يميل أحيانا إلى التسليم للتعاقب في بعض الآيات، مثل ما أشار إلى ما حكوا من أن الباء في قوله تعالى: ﴿مَخْلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [يونس: ٥] بمعنى اللام، وأن (في) من قوله جل شأنه: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَنْفِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] بمعنى الباء، فهو بعد ما أوّل معنى الآيتين، أورد معنى التناوب للحرفين ولم يضعفهما، وقد يورده حيناً ثم يضعفه ويفنّده كما فعل في آيات أخرى من تفسيره^(٦)، فالأخذ بالتوسط أوفق لظواهر اللغة، وأساليب الكلام، ولذلك نرى كثيرا من المفسرين يتمسكون به، وينبرون به طريقهم في تأويل آي الذكر الحكيم.

فهذا الإمام أبو جعفر الطبري يورد أقوال أهل المذاهب في تفسير الحرف (إلى) من قوله جل شأنه: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيُطَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] ثم يختار تضمين (خلوا) معنى (انصرفوا) في الآية ويرى أن لا يصلح للمكان غير الحرف (إلى) على هذا التأويل، ثم يعلّل

(١) - ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ٣١٩/٢ - ٣٢٠، وابن السراج، أبو بكر محمد، المرجع السابق، ٤١٥/١، ٤١٤.

(٢) - سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، المرجع نفسه ٢١٧/٤، ٢٢٦، ٢٣١.

(٣) - ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط ٦٨٨/١ - ٦٩.

(٤) - ينظر مواضع في الارتشاف ٤٥١/٢، ٤٤٧، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٣٥، ٤٢٦، ٤٥٣، وغيرها.

(٥) - وقد أوّل في تفسير بعض الآيات، ينظر المرجع السابق ٤٤٥/٢، ٤٣٢، ٤٢٩.

(٦) - ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط ٢٦/٥، ٤٠٨ - ٤٠٩، ٣٨٨/٢.

ذلك كله فيقول: "وهذا القول عندي أولى بالصواب لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهها هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها، ولـ(إلى) في كل موضع دخلت من الكلام حكم، وغير جائز سلبها معانيها في أماكنها^(١)" فهو بهذا يقرّر ترك القول بالتناوب إلا مع دليل قاطع، فما دام الحرف يقبل التأويل أو التضمن فلا حاجة للجوء إلى القول بالتعاقب، وإن دعت الحاجة إليه مع الدليل فلا بأس، ولذلك نراه متمسكا بالتأويل أو التضمن في بعض الآيات مثل الباء في قوله جل وعلا: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦] فيختار تأويله بأن المراد: هو أنهم "أخذوا الضلالة وتركوا الهدى، وذلك أن كل كافر بالله فإنه مستبدل بالإيمان كفرا". فالباء على هذا مستصحبة أصل معناها، بخلاف من قالوا بإنباتها عن(على)^(٢)، وكما أوّل قوله تعالى: ﴿فَأَثْبِتْكُمْ عَمَّا يَمِرُّ﴾ [آل عمران: ١٥٣] بأن معناه "فجزاكم الله غمّا بعقب غمّ تقدمه" بخلاف من قالوا بأن الباء بمعنى (على) ومثل تأويل قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] بأولى وجهي التأويل هو "كأنك حفي بالمسألة عنها فتعلمها" بتضمن (حفي) معنى (سائل) فلا تعاقب في متعلّقه. وهو في الوقت نفسه يأخذ بالتعاقب إذا لم يرَ وجهًا للتأويل ولا للتضمن في بعض الآيات، مثل ما نلاحظ في الحرف (على) من قوله جلّ وعزّ: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلِمْتَنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] فقال إنّه وقع موقع (في) وأيّده بالنقل عن غيره، وكذلك وقوع اللام موقع (في) من قوله: ﴿إِنَّكَ جَايِعٌ النَّاسَ يَوْمَ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] أي في يوم، وقد يقول بالأمرين في بعض الآيات إذا كان الحرفان متقاربين جدًا في المعنى مثل ما قال: في قوله تعالى: ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا

(١) - ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، تحقيق محمود محمد شاكر -

مراجعة وتخرّيج الأحاديث لأحمد محمد شاكر دار المعارف - مصر، ٢٩٩/١.

(٢) - المصدر نفسه ٣١٥/١ بإبقاء الباء على أصلها، ثم ينظر ٣١٣/١.

رَجَبْتُ ﴿﴾ [التوبة: ٢٥] فقال: "في رحبها وبرحبه" ^(١) أي باستصحاب معنى الباء في الآية،
وبعدولها عنه.

وكذلك نرى أبا البقاء العكبري يؤيد التأويل والتضمن، وإن كان يورد أقوال
الآخرين في التعاقب ^(٢) أحيانا، أو يقول به مع توضيح وجه الصلة بين الحرفين ^(٣) وكذلك
فعل غيرهما من المفسرين.

وعقد الزركشي بحثا مستقلا في التضمن أكد فيه أنه الأولى من التناوب، لأنه
مذهب المحققين، ولأن التوسع في الأفعال أكثر منه في الحروف، فبعد قوله بتضمن
(خلوا) معنى (ذهبوا وانصرفوا) وذلك من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيَاطِينِهِمْ﴾
[البقرة: ١٤] قال: "وهذا أولى من قول من قال إن (إلى) هنا بمعنى الباء أو بمعنى مع"
وهو مع هذا قد يؤيد التناوب إذا أسعفه سياق الكلام فنراه يقول في قوله تعالى: ﴿وَمَا
يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣] بأن (عن) "إذا كانت بمعنى الباء نفى عنه النطق في حال
كونه متلبسا بالهوى وهو صحيح، وإذا كانت على بابها نفى عنه التعليق حال كونه
مجاورا عن الهوى فيلزم أن يكون النطق حال كونه متلبسا بالهوى وهو فاسد" وهو
بهذا يرد على من قالوا بأن (عن) على بابها في الآية، فالزركشي يأخذ بأنسب الطريقين
في تأويل معاني الحروف حسب ما يمليه له سياق الكلام، ومن يتصفح ما كتب عن

(١) - المصدر نفسه، ٣٠٥/٧، ثم ٣٠٣، ٣٠٤/٧، ثم ٣٠٠/١٣، ثم ٤١١، ٤١٢/٢، ثم ٢٢٢/٦، ثم نفسه ١٧٨/١٤.
(٢) - ينظر العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآت في جميع القرآن، دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٩هـ = ١٩٧٩م، ١/١٣٦، ١٣٦، ٨٣، ٨٠، ٢/٦٢، ٢٤٦، ٢٧٦، ٢٤٦، ٢٧٦.
الخ... ٢٩٢، ٢٨٤.
(٣) - ينظر المصدر نفسه ١/٢٤٥، ٢/٢٦٨، ٢٦٦، ٢٦٣، ٢٧٥.

المفردات من الأدوات^(١) اتضح له ذلك بسهولة، وإن كان إلى الأخذ بالتضمنين وتأييده أميل^(٢).

ومما سبق نرى أن طائفة من النحويين وغيرهم يكاد يبدو من كتبهم التسوية بين التعاقب والتمسك بالتأويل والتضمنين فلا نكاد نفرّق بين الاتجاهين عندهم، وأمثال هؤلاء قد يؤوّل، ويجيز التعاقب في نصّ واحد، وذلك كصنيع العكبري في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] قال: "فيه وجهان، أحدهما تقديره: يسألونك عنها كأنك حفي أي معنيّ بطلبها، فقدّم وأخر، والثاني أن (عن) بمعنى الباء أي حفي بها^(٣) وكذلك في غيرها من الآيات^(٤).

هذا، وقد يأخذ كوفيّ بالتأويل في نصّ، ويتمسك فيه بصريّ بالتعاقب، وذلك على حسب ما يؤيّد النقل أو يمليه له سياق الكلام، مثال ذلك ما حكاه أبو حيان من أن الخليل زعم "أن الكاف إذا لحقتها (ما) الكافة قد جعلها العرب بمعنى لعل، ويصير لها ما للفعل، كما صيرت ربما للفعل، وجعل من ذلك قولهم: انتظرنى كما آتيك، ومنه قول الراجز:

*** لا تشتم الناس كما لا تشتم ***^(٥)

أي لعلك لا تشتم، وحكى سيبويه (كما أنّه لا يعلم فتجاوز الله عنه) أي لأنه لا يعلم، وذهب الفراء إلى أن قولهم: (انتظرنى كما آتيك) و(لا تشتم الناس كما لا تشتم) الكاف فيها للتشبيه، والكاف صفة لمصدر محذوف، أي انتظرنى انتظاراً صادقاً مثل إتياني لك، أي فلي الانتظار كما أن لك بالإتيان، وافته عن شتم الناس كانتهائهم

(١) - ينظر الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن على الترتيب الآتي: ٣٢٩، ٣٢٨/٣. ٢٨٧/٤ نفسه ١٧٥/٤ وما بعدها.

(٢) - ينظر ما قدّم به لباب الكلام على المفردات من الأدوات في المصدر نفسه ١٧٥/٤.

(٣) - ينظر العكبري، أبو البقاء ٢٩٠/١.

(٤) - ينظر مثلاً المصدر السابق ٢٠٧/١.

(٥) - ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، ٤٣٨/٢ - ٤٣٩.

عن شتمك، وتمسك بالتضمين أيضا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] قال: "معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم"^(١).

أما العلماء والأساتذة المحدثون فلم تزل قضية التعاقب والتضمين والتأويل محل الخلاف بينهم حتى الآن، فكل منهم ينتصر لما ترتضي نفسه من تلك المذاهب، فلا نستطيع القول إن المحدثين قد توصلوا في هذه المسألة إلى مذهب موحد يجب الوقوف عنده والعمل به دون غيره، وإنما يرجح عالم مذهبها على آخر بما اطمأنت إليه نفسه من حجج وأدلة، فالشيخ عباس حسن -رحمه الله- أكبر من شأن تناوب الحروف، ورآه أنفس المذاهب الثلاثة، فهو بعد دراسته المختصرة لتلك المذاهب: التأويل، والتضمين فالتناوب قال عن التناوب: "وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين"^(٢) وأشار إليهم في الهامش بأنهم هم ابن هشام، وصاحب التصريح، والصبان، والخضري، وأضاف إليهم السيوطي، وأقوى حجته فيما ذهب إليه أنه لا يرى بأسا في تأدية حرف واحد معاني متعددة لأن ذلك كثير في اللغة، وهو ما يسمى بالمشترك اللفظي، وبأنه لا يمكن لأحد من القدماء والمتأخرين تحديد المعنى الأصلي لأي لفظ إلا إذا عرف المعنى المتقدم تاريخا على المعنى الآخر للفظ، وذلك لم يكن من قبل ويصعب تحديده الآن، وبدون ذلك لا يمكن تطبيق التضمين^(٣) ومن يطلع على كتب الذين ذكر أنهم أشاروا إلى الأخذ بالتناوب دون غيره يرى أنه تقويل ما لم يقوله، وإن كان بعضهم يرجحون التناوب على التضمين في بعض المواضع فابن هشام في المغني مع إيراده المعاني المتعددة لبعض حروف الجر وغيره لم ينف التضمين النحوي في اللغة، ولم أر في المغني ولا في غيره من كتبه الدعوة إلى الأخذ بالتناوب دون غيره، وإنما يدل

(١) - الفراء، أبو زكريا يحيى، معاني القرآن، نشر عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٩٥٥م، ط ٢، ١٩٨٠م، ٢١٨/١.

(٢) - عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتحددة، نشر دار المعارف بمصر، ط ٤، ١٩٧٢م.

(٣) - عباس حسن، المرجع نفسه ص ٥٤٢/٢ - ٥٤٣.

قوله: "ومذهبهم أقل تعسفًا" - يعني الكوفيين - ترجيح مذهبهم على مذهب البصريين عنده^(١) ومع أن الأستاذ عباس حسن نقل بحثين اعترف أنهما قيّمان في مسألة التضمن لمجمع اللغة القاهري، أو لهما في مجلة المجمع، المجلد الأول ص ١٨٠، والثاني في محاضر جلسات المجمع في دور الانعقاد الأول ص ٢٠٢، ومع أنه عضوفي ذلك المجمع إلا أنه ندد بالقرار الذي اتخذه المجمع بموافقة أعضائه على إثبات التضمن وكونه قياسيا بشروط ثلاثة، وأنكر وجود التضمن وصلاحيته في دراسة اللغة فهو لا يجوز التضمن ولا التأويل، ولكنه أحسن في نقل البحثين في كتابه النحو الوافي ثم علق برأيه الخاص في خاتمة قرار المجلس^(٢)، وفي الوقت نفسه يقرّر الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز أنه يرى أن التضمن أقل تكلفًا^(٣) وذلك أثناء تناوله قضية التضمن وتناوب الحروف بالدراسة حيث عنون له بـ(التضمن) وبدأ بعرض صورته في الأفعال مطبقًا على بعض الآيات القرآنية، ثم ختم بالنوع الثاني من التضمن عنده سمّاه (تضمن الحروف معاني أخرى) فدرس فيه تناوب الحروف ويكاد لا يذكر معنيين فأكثر لحرف واحد إلا أوّله بتضمن عامله معنى يبقى الحرف على أصله وهو ما يقرّر رأيه بأن التضمن أقل تكلفًا من التعاقب^(٤)، وعلى عكسهما نرى الدكتور محمد حسن عواد يتعامل على صلاحية كل من التضمن والتعاور بين الحروف في اللغة، فيرى أن التعاور يؤدي إلى الفوضى والاضطراب في اللغة، وأن التضمن لا يستند إلى أساس وضابط في اللغة، لعدم إمكان تحديد المعنى الأصلي عن الفرعي تاريخيا، فهو لا يقبل إلا التأويل فقط فيما يرد مما يظهر

(١) - ينظر مثلا مغني اللبيب ١/١١١، ٢/٦٨٥-٦٨٦، إضافة إلى مواضع دراسته لحروف الجرّ في الكتاب وفي غيره من كتبه، وينظر أيضا شرح شرح التصريح بمضون التوضيح ٦/٢، لم يزد فيه على نقل كلام ابن هشام في المغني وكذلك الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/٢١٠.

(٢) - عباس حسن، المرجع السابق ٢/١٧٠، ٥٦٤-٥٩٥.

(٣) - الحموز، عبد الفتاح أحمد، التأويل النحوي في القرآن الكريم، نشر مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ ٢/١٢٤٧.

(٤) - عبد الفتاح أحمد الحموز، المرجع نفسه ٢/١٢٥٦-١٢٦٢.

فيه ما يسمونه بالتناوب، وقد ردّ على الأستاذ عباس حسن في اعتماده التناوب ورفضه التضمن معاً على ما ذكره في كتابه النحو الوافي^(١) بهذا الصدد فقال: "ويبدو أن الأمر على غير ما ظنّ الأستاذ عباس حسن، فمقتضى المذهب الذي اندفع في تأييده الإفضاء إلى مشكلات لغوية لا حصر لها، وإحداث اضطراب في البيان لا حد له، وأحب أن أتجاوز المستوى النظري إلى المستوى العلمي لأسوق نصّين أحدهما شعري، والآخر نثري، وكل منهما يتضمن بعضاً من حروف الجرّ وسنرى أن من العسر إيقاع حروف أخرى من حروف الجرّ موقعها^(٢) ثم أورد سبعة أبيات لأبي محجن الثقفي، ونصّاً نثريّاً للجاحظ من ستة أسطر من كتابه البخلاء وأجرى دراسة تحليلية على حروف الجرّ الواردة في كل منهما أبرز من خلالها عدم صلاحية إيقاع بعض تلك الحروف مكان الأخرى، كذلك ندّد بقضية التضمن بعد مناقشات للشواهد التي ساقها قائلاً: "ويبدو لي أن مسألة التضمن لا أساس لها، لأنه لا دليل عليها، ولا حجة لأصحابها، وأحسب أن ما اندرج تحتها من شواهد يؤوّل إلى جهة من جهتين: إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمن إقحاماً، وإما أن تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ"^(٣) وهكذا رفض الدكتور محمد حسن عواد كلاً من التعاور والتضمن وتحامل عليهما كثيراً في كتابه المذكور، ولم يرتض من المذاهب الثلاثة إلا بالتأويل، وهذا الذي صرح به بعد مناقشاته الطويلة لقضية التناوب والتضمن في مقدمة الكتاب، وجعله كذلك ثمرات بحثه في هذه المسألة^(٤) على أنه ما زال من المحدثين من يرتضي استعمال كل من التعاقب والتضمن في الدراسات اللغوية، ويرى أن فيهما مرونة وثروة بتعدد معاني اللفظة الواحدة مثل الأستاذ هادي عطية مطر

(١) - عباس حسن، المرجع السابق، ٥٤١/٢، ٥٤٢.

(٢) - عواد محمد حسن، المرجع السابق ص ١٣، وينظر أيضاً ص ٤٣، ٤٤، ٤٥، الخ.

(٣) - عواد محمد حسن، المرجع نفسه ص ٨٥، ٦٥.

(٤) - عواد محمد حسن، المرجع نفسه ص ٢٠، وينظر أيضاً ٨١، ٨٢.

الهلالي بعد سوقه أقوال بعض العلماء في مسألتي التعاور والتضمين^(١)، وعلى كلِّ فإن مسألة التناوب والتضمين والتأويل ما زالت مسألة خلافية بين المحدثين كما هي الحال عند المتقدمين والمتأخرين، وكلُّ يجد لما يميل إليه ما يؤيده من خلال النصوص والدراسات السابقة واللاحقة، على ما ظهر لنا من خلال السطور السابقة فمن مؤيد للتعاقب رافض لغيره، ومن مرتض للتضمين مانع لغيره، ومن متحامل على التضمين والتعاقب معاً راض للتأويل دون غيره، والدكتور محمد حسن عواد ممن يذهب هذا المذهب الأخير؛ إذ ردّ كثيراً بأن المخرج من هذا الأمر هو التأويل الذي يعتمد على معرفة دلالات الألفاظ والتمييز بينهما كما يقتضي المقام^(٢) غير أنه لم يقدّم لنا فيما وقفت عليه من الكتاب - ضوابط معينة، لهذا النوع من التأويل الذي يدعو إليه، والتضمين الذي ينكره ضرب من التأويل عند بعض المتأخرين^(٣) بغضِّ النظر عن كون المعنى الثاني للفظ المضمن مجازياً أو حقيقياً، وقد كرّر كذلك الدعوة إلى التمسك ببقاء الحرف على المعنى الأصلي وأنه ليس من العسير تأويل الشواهد التي استدلتُّ بها المجوّزون للتعاقب تأويلاً سائغاً مقبولاً لا تكلف فيه ولا تعسف ولا بُعد^(٤) بل كانت الحقيقة الأولى من ثمرات بحثه أن وافق البصريين على "بطلان نيابة بعض حروف الجر عن بعضها، وأن الشواهد التي سيقّت للدلالة على التعاور راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف، ورأينا أن كل حرف يؤدي معنى خاصاً به لا يؤديه غيره، وقد ينجرّ الحرف معانٍ آخر تؤول إلى المعنى الكلّي الذي يختص به حرف دون غيره، ونحن في ذهابنا هذا المذهب نلتقي مع البصريين، ونأخذ بما قالوه. فإن وجدت شاهداً من شواهد العربية يشير ظاهره إلى أن حرف الجر كذا وقع موقع غيره فأمعن النظر في التركيب فإنك واجد في النهاية أن الحرف على بابه، وهو

(١) - الهلالي، هادي عطية مطر، الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، ص ٣٨٤.

(٢) - عواد محمد حسن، المرجع السابق ص ٤٤، ٤٥.

(٣) - يس العليمي شيته على شرح التصريح على التوضيح ٤/٢.

(٤) - عواد محمد حسن، المرجع السابق ص ٢٠، ٤٦.

المعنى الذي يفيدُه ابتداءً^(١)، ومع ذلك لم يرتضِ التضمين بحجة أنه لا يمكن تحديد المعنى الذي وضع أولاً لأي لفظ من الألفاظ فكيف نحكم للفظ بأن معنى معيّن هو معناه الأصلي، وهذه الحجة قد سبقه إلى التمسك بها الاستاذ عباس حسن وبها ردّ هو نفسه قضية التضمين^(٢)، ولا أرى الدكتور محمد حسن عواد إلا داعياً إلى ما دعا إليه ابن جني من التزام التأويل في تحليل النصوص التي ظاهرها وقوع بعض حروف الجر مكان بعض بما يقبله النص ويناسبه بواسطة السياق ودلالات الألفاظ، وإلا فبالتضمين، فإن لم يسعفا فبالتعاقب عند الاضطرار على وجه الشذوذ، غير أن الدكتور تشدّد برفضه التضمين واختياره التأويل فقط، وأرى أن هذا المذهب الوسط الذي رسمه ابن جني أولى بالتمسك به، لأن التأويل وفق دلالات الألفاظ الذي يدعو إليه المحدثون هو أحد هذه الطرق التي رسمها ابن جني إلا أنه لم ير في حجر واسع في سعة اللغة، كما لم يجز اللجوء إلى الأخذ بالتعاور إلا عند الضرورة، ثم إن التأويل المبني على دلالات الألفاظ يدخل فيه التضمين من حيث إنه لا يتم إلا بالنظر إلى دلالات الألفاظ، وإن كان اعتماده على الأفعال أو الأسماء العاملة المشابهة للفعل هو الأغلب.

* * *

(١) - عواد محمد حسن، المرجع نفسه ص ٨١.

(٢) - عواد محمد حسن، المرجع السابق، هامش ٥٩٤/٢ - ٥٩٥.

الخاتمة

على ضوء ما تقدّم نستطيع أن نستنتج أن أوفق المذاهب الثلاثة هو المذهب المتوسط القائل بتأويل الحروف التي تأتي بمعاني غيرها في الظاهر تأويلاً يتناسب مع طبيعة الألفاظ وظواهر اللغة ما وجد إلى ذلك سبيلاً، وإلا فالتضمين، أما إذا تعذّر التّضمين والتأويل، فلا بأس بالأخذ بالتناوب في المادة شريطة الاكتفاء بالمسموع منه دون القياس عليه، ويؤيده أن أصحاب المذاهب الثلاثة أجمعوا على أن لكل لفظ وحرف وأداة معنىً أصلياً وُضِعَ له، وإنما الخلاف منصبٌّ على جواز مفارقة تلك الألفاظ معانيها الأصلية وعدمه بالقياس، فإذا أخذنا بالمذهب الوسط، وهو الذي ضبط القضية وقيدها، فلا نقول بالتعاقب على إطلاقه، ولا نتشدد في الأخذ بالتأويل والتضمين تشدّداً يؤدي إلى التعسف في المعاني عندما لا يتقبّل ظاهر النص إلا التناوب، إذا أخذنا بهذا المذهب فلا يبقى سوى أن نقرّر أن الأداة أو اللفظ يجب أن يستصحب معناه الأصلي الموضوع له، ما لم يطرأ دليل قوي يصرفه عنه، وإذا طرأ صارف يُعتدّ به، عدّ اللفظ حينئذ معدولاً به عن الدلالة على أصل معناه إلى معنى آخر يعرف بقريضة أو سياق الكلام.

* * *

المصادر والمراجع

- أ - المخطوط:

شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله، مخطوط مصور عن دار الكتب المصرية برقم (١٣٧/نحوش)

- ب - الرسالة العلمية:

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي، القاضي رمزي بن حسن، تحقيق الدكتور قاسم بدماصي، رسالة الدكتوراه، المقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٨هـ ١٩٩٨م غير منشور بعد.

- ج - الكتب:

- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن الأمدي، مراجعة جماعة من العلماء، نشر دار الحديث بجوار إدارة الأزهر.

- أدب الكاتب، لابن قتيبة أبي محمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبع المطبعة الرحمانية بمصر.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق د/مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٤٠٤هـ - مطبعة النسر الذهبي.

- أساس البلاغة، للزمخشري محمود بن عمر، تحقيق عبد الرحيم محمود، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- الأصول في النحو، لابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت ط٥ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، نشر وزارة الثقافة والارشاد القومي - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، فارس، ط٤ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، للبطلوس، ابن السيد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة – بيروت – لبنان ١٩٧٢م.
- الأقصى القريب في علم البيان، للتونخي، محمد بن محمد، نشر مطبعة السعادة ط٢، عام ١٣٢٧هـ – مصر.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجرى، هبة الله بن علي بن حمزة، في مطبعة دار المعارف بحيدر آباد – الدكن، ط١، ١٣٤٩هـ.
- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب أبو عمرو جلال الدين عثمان بن عمر، تحقيق هادي حسن حمودي، نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، بيروت – لبنان .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآت في جميع القرآن، للعكبري، أبي البقاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات ابن الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد، إدارة الطباعة المنيرية، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، بدر الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة دار التراث، القاهرة .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.
- التأويل اللغوي في القرآن الكريم دراسة دلالية، للدكتور حسين حامد الصالح، نشر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة أيضا، شرح ونشر أحمد صقر، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م – دار التراث – القاهرة .

- التأويل النحوي في القرآن الكريم، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، نشر مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، محمد، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ.
- تصحيح الفصح، لابن درستويه، عبد الله بن جعفر، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٥م .
- تفسير أبي السعود المسمي إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، نشر دار المصحف، مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد القاهرة.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، وبهامشه: تفسير النهر الماد من البحر - كلاهما لأبي حيان الأندلسي، وأيضاً كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط - لتاج الدين النحوي تلميذ أبي حيان ١٩٨٣م – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - وكذلك نسخة أخرى بنشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض.
- تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن، للدكتور عوّاد محمد حسن نشر دار الفرقان، للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، لابن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر -مراجعة وتخرّيج الأحاديث لأحمد محمد شاكر دار المعارف -مصر
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، محمد بن أحمد، ط٣، دار الكتب المصرية -بمطابع دار القلم - القاهرة ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، حسن بن قاسم، تحقيق طه محسن، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر -جامعة الموصل- ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .

- الحروف من مجموعة ثلاثة كتب في الحروف -للخليل -ابن السكيت -الرازي (تحقيق د/رمضان عبد التواب . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .نشر مكتبة الخانجي -القاهرة، ودار الرفاعي الرياض،

- حروف الجرّ دلالاتها وعلاقاتها، للشمسان، أبو أوس إبراهيم، نشر دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، للهلالي، هادي عطية مطر، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- حروف المعاني، للزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق د/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة -بيروت، دار الأمل -إربد -الأردن، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، نشر عالم الكتب، بيروت.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، نشر دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق د / أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- دلائل الإعجاز، للجرجاني، عبد القاهر، تحقيق د / محمد رضوان الداية، ود / فائز الداية، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م -نشر مكتبة سعد الدين -دمشق .

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطابع دار المعارف -بمصر -الطبعة الثالثة ١٩٦٩م .

- ديوان جرير، شرح د / يوسف عيد، نشر دار الجيل، بيروت، ط١.

- ديون ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم صاحب الأصمعي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، أحمد بن عبد النور، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع -دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، أبو الفتح، نسختان: أولاهما بتحقيق لجنة من الأساتذة، ط ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . والأخرى بتحقيق د /حسن هنداوي، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع -دمشق .
- شرح الأبيات المشكلة للإعراب المسمى إيضاح الشعر، للفارسي أبي علي، تحقيق الدكتور حسن هند اوي، نشر دار القلم، دمشق، ودارة العلوم والثقافة بيروت ط ١، ١٤٠٧هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، محمد، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١٠، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م
- شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، خالد بن عبد الله، نشر دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر بدون تاريخ.
- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي أبي زكريا يحيى بن علي، نشر عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان عنتر بن شداد، تحقيق وشرح عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بالقاهرة.
- شرح ديوان الفرزدق، للصاوي، عبد الله إسماعيل، مطبعة الصاوي بمصر، ط ١، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م
- شرح الرسالة العضدية من حاشية الدسوقي عليها، للدسوقي، ومعهما حاشية الحفناوي عليها، نشر المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م .
- شرح شواهد المغنى، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تصحيح الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.
- شرح عيون الإعراب، للمجاشعي، ابن فضال، تحقيق د /حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن .
- شرح كتاب الكافية في النحو، للرضي الاسترأبادي، محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ط ٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- شرح اللمع، للعكبري، ابن برهان، تحقيق فائز فارس، ط ٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مطابع كويت تايمز التجارية.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، يعيش بن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، نشر مطابع المكتبة العربية -المطابع الصليبية -حلب، ط ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم، نشر عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان، ط ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، أبي الحسين أحمد، نشر المكتبة السلفية -القاهرة -مطبعة المؤيد ١٣٢٨هـ-١٩١٠م.
- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الحديث بالقاهرة ط ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، لليمني العلوي، يحيى بن علي بن إبراهيم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للدكتور السيد أحمد عبد الغفار، نشر دار الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ص ٢٠.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، للجمل، سليمان بن عمر، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان.
- الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، ط ١٩٧٩م، نشر دار الآفاق الجديدة -بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، نشر دار المعارف بيروت -لبنان.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، نشر مكتبة المعارف -بيروت، ومكتبة النصر، الرياض عام ١٣٨٦هـ.
- كتاب الأزهية في علم الحروف، للهروي، علي بن محمد، تحقيق عبد المعين الملوحي، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- كتاب سيبويه، لسيبويه، أبي بشر، عمرو، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- كتاب الواضح، للزبيدي، أبي بكر، تحقيق د /عبد الكريم خليفة، بدون ذكر مكان النشر وتاريخه.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ومعه كتابان آخران له، نشر دار الفكر، بيروت.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- لسان العرب، لابن منظور، نشر دار المعارف المصرية، تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير الجزري، تحقيق د /أحمد الحوفي، ود / بدوي طبانة، ط (٢) ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، من منشورات دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، معمر، تعليق د/محمد فؤاد سزكين، ط ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، نشر مكتبة الخاني-دار الفكر .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، أبي محمد عبد الحق بن غالب، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١٤١٣هـ/١٩٩٣م
- المحصول في علم أصول الفقه، للرازي، فخر الدين، تحقيق طه جابر العلواني، ط ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، مطابع الفرزدق التجارية – الرياض، من مطبوعات جامعة الإمام .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تصحيح لجنة من الأساتذة، نشر دار الفكر.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، نشر مطبعة العاني، بغداد.
- معاني الحروف، للرماني، أبي الحسن علي بن عيسى، تحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة -العزيرية، ط ٢٠١٧هـ/١٩٨٦م.

– معاني القرآن، للأخفش الأوسط، سعيد، تحقيق د /عبد الأمير محمد أمين الورد، ط ١، ١٤٠٥هـ،
نشر عالم الكتب، بيروت .

– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق د/عبد الجليل عبده
شليبي، نشر عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

– معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام
محمد هارون، نشر دار الكتب العلمية، إسماعيليان نجفي، إيران – قم – خيابان ارم

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن هشام، تحقيق
محمد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة .

– مفتاح العلوم، للسكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، تعليق نعيم زرزور، نشر دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.

– المقتضب، للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، نشر عالم الكتب
بيروت.

– المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، لحمزة فتح الله، نشر المطبعة الأميرية بمصر، ط ١٣١٣.
– النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المحددة، لعباس حسن، نشر دار
المعارف بمصر.

– نتائج الفكر في النحو، للسهيلى، أبو القاسم، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا، نشر دار الرياض للنشر
والتوزيع، السعودية.

– نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبى، ابن بركات، تحقيق د /عبد الرحمن بن سليمان
العثيمين، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مطبعة المدني - القاهرة

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، وعبد
السلام محمد هارون، نشر دار البحوث العلمية الكويت.

* * *





من بلاغة الخطاب الموجه إلى أمهات المؤمنين بما عليهن من آداب في سورة الأحزاب (من الآية ٢٨-٣٤)

د. الجوهرة بنت بخيت آل جهجاه
قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



من بلاغة الخطاب الموجه إلى أمهات المؤمنين بما عليهن من آداب في سورة الأحزاب (من الآية ٢٨-٣٤)

د. الجوهرة بنت بخيت آل جهجاه
قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

هذه دراسة نظمية لبلاغة الخطاب، الذي اختص به الله - ﷻ - أمهات المؤمنين في سورة الأحزاب بما فيها من آداب تخص جملة النساء على سبيل تشريف الله - ﷻ - أمهات المؤمنين بخصوصيتها، وهنّ - عليهنّ أفضل الصلاة وأتمّ التسليم - قدوة نساء الأرض كافة في الالتزام بالمأمور به، والانكفاف عن المنهي عنه ما صدرت به الكراهة، ولا بسته الرّيب والفحاشة، وذلك في آيات سورة الأحزاب من الآية ٢٨ إلى الآية ٣٤، وهي تهدف إلى:

١- الوقوف على بعض اللطائف والأسرار البلاغية، والمؤثرات النظمية في أساليب الخطاب في آيات

الآداب تلك.

٢- استنباط الدلالات المعنوية من وراء تلك الأسرار والمؤثرات، وفهم أبعادها في ذهن المتلقي.

٣- تمثيل نموذج متميّز لوسائل التوجيه والأخذ بيد النساء لما فيه مرضاة رب العالمين.

Select Rhetorical Aspects of Qur'anic Speech Directed to the Mothers of the Believers, with Regard to their Duties Mentioned in Surah Al-Ahzaab (Verses 28-34)

By Dr. Al-Jawhara bint Bakheet Al-Jahjah

Department of Rhetoric, Criticism, and Methodology of Islamic Literature

Faculty of Arabic Language, Al-Imam Mohammad bin Saud Islamic

University

Abstract:

This study is concerned with the composition of rhetoric in speech that Allah has addressed to the mothers of the believers within *surah al-Ahzaab*, regarding general morals for women in honor of the mothers of the believers; may Allah's peace and blessings be upon them. This is because they are the role models for all women on Earth for performing good deeds and abstaining from forbidden and suspicious deeds. The study is limited to verses 28-34 of *surah al-Ahzaab*. The study aims at achieving the following goals:

1. Investigating selected rhetorical features and studying the compositional influences in the methods of discourse in the verses mentioned above.
2. Discerning the spiritual implications of these features and how they should be understood by the receptors.
3. Giving a good example for the methods of direction and guidance of women regarding what may please Allah.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، أما بعد:

فهذه دراسة نظمية لبلاغة الخطاب، الذي اختص به الله - عز وجل - أمهات المؤمنين في سورة الأحزاب بما فيها من آداب تخص جملة النساء على سبيل تشريف الله - عز وجل - أمهات المؤمنين بخصوصيتها، وهن - عليهن أفضل الصلاة وأتم التسليم - قدوة نساء الأرض كافة في الالتزام بالمأمور به، والانكفاف عن المنهي عنه مع ما صدرت به الكراهة، ولا يسته الرتب والفحاشة، وذلك في آيات سورة الأحزاب من الآية الثامنة والعشرين إلى الآية الرابعة والثلاثين، وهي قوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَا أَمْتَعْنَا وَأَسْرِعْنَ سَرَارًا حِمِيلًا ۖ وَلَئِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ۚ يٰۤاَيُّهَا النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحْشَةٍ مَّبِينَةٍ يَضَعْفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ۝ ٢٣ ۖ وَمَنْ يَقُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُفَّيْهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ۝ ٢٤ يٰۤاَيُّهَا النَّبِيُّ أَسْتَأْذِنُ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۝ ٢٥ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝ ٣٣ ۖ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ۝ ٣٤﴾

وتتمثل أهمية الموضوع في أسباب اختياره، وهي:

١- علاقة هذا النجم بسباقه ولحاقه، وقبل هذا علاقته بفاتحة سورة الأحزاب التي بدأت بنهي الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن طاعة الكفار والمنافقين المرجفين لإسقاط المجتمع المسلم، ومن الواضح أن سورة الأحزاب كلها عن المنافقين وأذاهم المستتر ودسائسهم، ومن المعروف أن المنافقين إذا تحركوا - حتى في عصرنا الحاضر - ينشطون فيما يخص المرأة، والمعقد المختار للدراسة يصور أحص خاصية في

أذاهم والدس على المجتمع المسلم، وهو محاولتهم الوصول إلى بيت النبوة. لهذا تقدم على هذا المعقد ذكر غزوة الأحزاب ونصر الله المسلمين وفوزهم بالغنائم الكثيرة مما كان سببا في طلب أمهات المؤمنين -رضوان الله عليهن- الزيادة في النفقة، فنزلت هذه الآيات في ذلك، وتلاها مدح الله -تعالى- لصفات المؤمنين حق الإيمان وبيان أنه أعد لهم من المغفرة والأجر أعظمهما، ثم تلا ذلك مجموعة من الآداب في تعامل المسلمين مع نبيه -صلى الله عليه وسلم- كما كان ذلك في بداية السورة.

٢- حاجة نساء المؤمنين في العصر الراهن لترسيخ القيم الإسلامية في أخلاقهن وسلوكهن من مصدر التشريع الأول، وهو القرآن الكريم.

٣- توجيه الخطاب في آيات الآداب النسائية إلى صفوة نساء العالمين، وهن زوجات الرسول -صلى الله عليه وسلم- أمهات المؤمنين -رضوان الله عليهن-، وهن القدوة الشريفة لنساء المسلمين من بعدهن.

٤- تميز أسلوب الخطاب الرباني في آيات الآداب النسائية تلك، وغناه بمجموعة من أسرار النظم البلاغية التي تعدّ من المؤثرات الخطابية التي يحتاجها الدعاة وذوو النصح والإرشاد والتأديب، لتكون أساليبهم بعيدة عن الجفاف والتنفير.

وأما أهداف البحث، فهي تكمن في:

١- الوقوف على بعض اللطائف والأسرار البلاغية، والمؤثرات النظمية في أساليب الخطاب في آيات الآداب تلك.

٢- استنباط الدلالات المعنوية من وراء تلك الأسرار والمؤثرات، وفهم أبعادها في ذهن المتلقي.

٣- تمثيل نموذج متميز لوسائل التوجيه والأخذ بيد النساء لما فيه مرضاة رب العالمين.

وتتمثل الدراسات السابقة للبحث في دراسة الأستاذ الدكتور: محمد أبو موسى (من أسرار التعبير القرآني: دراسة تحليلية لسورة الأحزاب)، و(دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب) لحسن عثمان يوسف عدوان.

وأما بشأن المنهج المتبع في هذا البحث، فهو المنهج النظمي، منهج عبد القاهر الجرجاني (ت ٧١٤هـ أو ٧٤٤هـ) الذي يحلل العلاقات بين الكلمات والجمل وفق العلاقات النحوية بما يجعل عناصر البلاغة خادمة لمقاصد الآيات القرآنية، ومدلولاتها، وأغراضها في سياقها.

وقد جاءت الخطة بتقسيم الآيات القرآنية آية آية، وتتبع ما في ألفاظها وجملها من أسرار ولطائف دون تقسيم الآيات بحسب الآداب، أو بحسب الظواهر البلاغية؛ لقلّة الآيات القرآنية، وحفاظاً على تميز السياق القرآني، ووحدته، وخصوصيته.

* * *

—سورة الأحزاب: اسمها ومقاصدها ومناسبتها لما قبلها وما بعدها:

”سورة الأحزاب مدنية، وآياتها ٧٣ آية، نزلت بعد سورة آل عمران، وتقع أحداث السورة فيما بين السنة الثانية والخامسة من الهجرة، وهي فترة حرجة لم يكن عود المسلمين قد اشتد فيها، إذ كانوا يتعرضون لدسائس المنافقين واليهود^١، وهذا هو اسمها التوقيفي الوارد في المصاحف، وكتب السنة، والتفسير^٢.

”والسورة تتولى جانباً من إعادة تنظيم الجماعة المسلمة، وإبراز تلك الملامح وتثبيتها في حياة الأسرة والجماعة، وبيان أصولها من العقيدة والتشريع. كما تتولى تعديل الأوضاع والتقاليد أو إبطالها وإخضاعها في هذا كله للتصور الإسلامي الجديد^٣.

”ومقصودها: الحث على الصدق في الإخلاص في التوجه إلى الخالق من غير مراعاة بوجه ما للخلائق؛ لأنه عليم بما يصلحهم، حكيم فيما يفعله، فهو يعلي من يشاء وإن كان ضعيفاً، ويردي من يريد وإن كان قوياً، فلا يهتمن الماضي لأمره برجاء لأحد منهم في بره، ولا خوف منه في عظيم شره، وخفي مكره.

وتسميتها بالأحزاب أوضح دليل على ذلك، بتأمل القصة التي أشارت إليها، ودلت عليها^٤.

ومن مناسبتها لسورة السجدة قبلها أنه ”لما ختمت التي قبلها بالإعراض عن الكافرين، وانتظار ما يحكم به فيهم رب العالمين، بعد تحقيق أن تنزيل الكتاب من عند المدبر لهذا الخلق كله، والنهي عن الشك في لقائه، افتتح هذه بالأمر بأساس ذلك،

١ أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، ٣٠٢.

٢ ينظر: أسماء سور القرآن وفصائلها، ٣١٧.

٣ أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، ٣٠٢-٣٠٣.

٤ مصاعد النظر، ٣٧٠/٢، ونظم الدرر، ٢٧٣/١٥.

والنهي عن طاعة المخالفين مجاهرين كانوا أو مساترين، والأمر باتباع الوحي الذي أعظمه الكتاب تنبيها على أن الإعراض إنما يكون طاعة لله مع مراعاة تقواه".
وأما مناسبتها لسورة سبأ التي جاءت بعدها، فإنه "لما ختمت سورة الأحزاب بأنه -سبحانه- عرض أداء الأمانة وحملها -وهي جميع ما في الوجود من المنافع- على السماوات والأرض والجبال، فأشفقن منها وحملها الإنسان الذي هو الإنس والجان، وأن نتيجة العرض والأداء والحمل العذاب والثواب، فعلم أن الكل ملكه وفي ملكه، خائفون من عظمته، مشفقون من قهر سطوته، وقاهر جبروته، وأنه المالك التام الملك والملِك المطاع المتصرف في كل شيء من غير دفاع، وختم ذلك بصفتي المغفرة والرحمة، دلّ على ذلك كله بأن ابتداء هذه بقوله: ﴿الْحَمْدُ﴾ أي الإحاطة بأوصاف الكمال من الخلق والأمر كله مطلقا من الأولى والأخرى، وغيرهما مما يمكن أن يكون ويحيط به علمه سبحانه ﴿اللَّهُ﴾ ذي الجلال والجمال.

ولما كان هذا هو المراد وصفه بما يفيد ذلك، فقال منبها على نعمة الإبداء والإبقاء أولا: ﴿الَّذِي لَهُ﴾ أي وحده ملكا وملكا وإن نسبتهم إلى غيره ملكا وملكا ظاهريا ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ أي بأسرها ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ أي كما ترون أنه لا متصرف في شيء من ذلك كمال التصرف غيره...ولما أفاد ذلك أن له الدنيا وما فيها، وقد علم في آخر الأحزاب أن نتيجة الوجود العذاب والمغفرة، ونحن نرى أكثر الظلمة والمنافقين يموتون من غير عذاب، وأكثر المؤمنين يموتون لم يوفوا ما وعدوه من الثواب، وتعلم قطعا أنه لا يجوز على حكيم أن يترك عبده سدى يبغي بعضهم على بعض وهو لا يغير عليهم، فأفاد ذلك أن له دارا أخرى يظهر فيها العدل وينشر الكرم والفضل، فلذلك قال عاطفا على ما سببه الكلام الأول من نحو: فله الحمد في الأولى، وطواه لأجل خفائه على أكثر الخلق، وأظهر ما في الآخرة لظهوره، لأنها دار كشف الغطاء، فقال منبها على نعمة الإعادة

والإبقاء ثانياً: ﴿وَلَهُ﴾ أي وحده ﴿الْحَمْدُ﴾ أي الإحاطة بالكمال ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ ظاهرها لكل من يجمعه الحشر، وله كل ما فيها^١.

—سبب نزول آيات سورة الأحزاب (٢٨-٣٤):

يكمن سبب نزول الآيات الكريمة في سؤال أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- له زيادة النفقة والتوسيع فيها بعد غزوة الأحزاب؛ لما رأيته من الغنائم والخيرات؛ فضايق ذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- واعتزل زوجاته في المشربة قرابة تسعة وعشرين يوماً، ولم يخاطبهنَّ إلّا لما نزلت آيات التخيير، ويتضح ذلك في الحديثين الشريفين الآتيين:

”وحدثنا زهير بن حرب، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكرياء بن إسحاق، حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله، قال: دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فوجد الناس جلوساً ببابه، لم يؤذن لأحدٍ منهم. قال: فأذن لأبي بكر، فدخل، ثم أقبل عمر، فاستأذن، فأذن له، فوجد النبي -صلى الله عليه وسلم- جالساً، حوله نساؤه، واجماً ساكناً. قال: فقال: لأقولنَّ شيئاً أضحك النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: يا رسول الله! لورأيت بنتَ خارجة! سألتني النفقة، فقمتُ إليها، فوجأتُ عنقها. فضحك رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقال: ”هَنّ حولي كما ترى، يسألنني النفقة“. فقام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها، فقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها، كلاهما يقول: تسألن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما ليس عنده. فقلن: والله! لا نسأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شيئاً أبداً ليس عنده. ثم اعتزلهنَّ شهراً أو تسعاً وعشرين، ثم نزلت عليه هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ﴾، حتى بلغ: ﴿لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾. قال: فبدأ بعائشة، فقال: ”يا عائشة! إني أريد أن أعرض عليكِ أمراً أحبّ أن لا تعجلي فيه حتى تستشيري أباي“. قالت: وما هو؟ يا رسول الله! فتلا عليها الآية. قالت: أفيك، يا رسول الله! أستشير أباي؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة. وأسألك أن لا

١ نظم الدرر، ٤٢٨/١٥-٤٣٠.

تُخبر امرأةً من نسائك بالذي قلتُ. قال: "لا تسألني امرأةً منهنّ إلا أخبرتها. إن الله لم يبعثني مُعْتَنًا ولا مُتَعْتَنًا. ولكن بعثني مُعَلِّمًا مُيسِّرًا".^١

والحديث الآخر: "وحدثني أبو الطاهر. حدثنا ابن وهب. وحدثني حرملة بن يحيى التُّجِيبِي (واللفظ له). أخبرنا عبد الله بن وهب. أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب. أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أن عائشة قالت: لما أمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بتخيير أزواجه بدأ بي، فقال: "إني ذاكركِ أمرًا، فلا عليكِ أن لا تعجلي حتى تستأمرِي أبويكِ". قالت: قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه. قالت: ثم قال: "إن الله -عز وجل- قال: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبٌ لَّا رُوحَ لَكَ إِنَّ كُنتَ تَرَدُّكَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتَ أُمِّتَ كُنَّ وَأُسْرِخَ كُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (الأحزاب: ٢٨-٢٩) قالت: فقلت: في أي هذا أستاذم أبوي؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة. قالت: ثم فعل أزواج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مثل ما فعلت".^٢

* * *

١ صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، بالرقم (١٤٧٨).

٢ صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، وباب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن وقوله -تعالى-: وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ (التحریم: ٤)، بالرقم (١٤٧٥).

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبَّتَهَا فَتَعَالَيْتَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (٢٨) قال علماءنا: هذه الآية متصلة بمعنى ما تقدّم من المنع من إيذاء النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان قد تأذى ببعض الزوجات^١.

يتصدّر خطابُ الآدابِ لأمهات المؤمنين - رضوان الله عليهن - بالنداء من لدن رب العزّة والجلال، المُفتّح بـ (يا) - المختصة بالبعيد مسافةً أو حُكمًا^٢ - لا لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعيدٌ في مكانه عن ربّ السموات العلّٰى، فهو في الأرض، وربّه - تبارك وتعالى - فوق العرش العظيم في أعلى سماء وأشرفها، وإنما - والله أعلم - أنّ حاله - صلى الله عليه وسلم - بما مسّه من كربٍ وضيقٍ، بسبب مراجعة أزواجه - رضوان الله عليهن - له في مسألة النفقة وطلبهنّ التوسعة فيها مراجعةً بلغت درجة الإلحاح والأذى^٣ حتى اعتزلهنّ - صلى الله عليه وسلم - جميعاً عدّة شهرٍ كاملٍ^٤، كانت حالَ مَنْ أنسيَ حقيقة نفسه، وبَعُدَ عن دُنياه، وانقطع عن صحبه وأهله، حتى لَكانَ ما له شيءٌ يُسلّيه عن هذا الكرب والضيق الذي استولى على قلبه، وحجز حركته في ضيق خِزانتِه -

١ الجامع لأحكام القرآن، ١٧/١٧.

٢ ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ٣٥٤-٣٥٥.

٣ كانت مطالبة زوجته - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - عائشة بنت أبي بكر وحفصة بنت عمر - رضي الله عنهم أجمعين - حادثةً جدًّا، وفيهما نزل قوله - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -: ﴿إِن نُّوْبَأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (٤) عَنِ رَبِّهِ، إِن طَلَقَكُنَّ أَن يَبْدِلْهُ، أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنِيئَاتٍ تَعْلَمْنَ عِندَ رَبِّكِ سَوَاحِدَ تَبَيَّنَ وَأُنْكَارًا﴾ (التحرير: ٤-٥)، وينظر: صحيح مسلم، كتاب الطلاق، وباب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيبرهن وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ (التحرير: ٤)، بالرقم (١٤٧٩).

٤ ينظر: صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، وباب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيبرهن وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ (التحرير: ٤)، بالرقم (١٤٧٥)، وما روي من أن مدة الاعتزال ٢٩ يوماً لا يتعارض مع كون المدة شهراً بمفهوم الشهر الشرعي واللغوي، لأن الشهر قد يكتمل ٣٠ يوماً ويُسمّى شهراً، وقد ينقص إلى ٢٩ يوماً ولا يُسمّى إلا شهراً مثل الذي عدته ثلاثين يوماً.

صلى الله عليه وسلم - في مَشْرَبَةِ بيته^١، لا يلقى حتى أحب أصحابه إليه. وهو - صلى الله عليه وسلم - بهذا قد غلبت عليه مشاعر الرجل الرحيم الذي جُبِلَ على الإشفاق على أهل بيته، وفي مقامه - صلى الله عليه وسلم - يعظم التأثر والإشفاق؛ خوفاً من أن تسلب الدنيا ألباب أزواجه - عليهن رضوان الله ورحماته - فيهتز بيت النبوة، الذي تتمثله بيوت المسلمين أسوة لها وقدوة!

تأتي (أي) وهي تُعَيَّنُهُ - صلى الله عليه وسلم - مقصوداً مُحْتَصِياً بالخطاب بعينه دون غيره^٢. وممكِّنةً لمجيء الوصف المُحَلَّى بأل بعد (يا) النداء؛ إذ يمتنع مجيئه بعدها دون توسط (أي) بينهما^٣.

وقد وقع النداء بالياء، "ولم يقع النداء في القرآن - مع كثرته - إلا بها"^٤. "وهي أم الباب، ومن ثم قال أبو حيان: إنها أعمّ الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً... وقد يُنادى بها القريب توكيداً"^٥. وقد جاء في شروح التلخيص أن العبرة في استعمال أدوات النداء بُعداً أو قُرْباً هي تصوّر علاقة المُنَادِي بالمُنَادَى إليه بحسب أهمية الموضوع المتحدّث فيه الذي يُستعمل النداء لأجله؛ لهذا قد يُنزل القريب منزلة البعيد لخطر الأمر وأهميته، أو لتنزيل المُنَادَى منزلة الغافل الساهي حقيقةً أو مجازاً، أو المقصّر؛ لأنه لم يَفِ بحق الأمر عليه؛ وذلك كلّه تنبيهاً على أن الأمر المُنَادَى إليه عظيم شأنه عالٍ^٦.

١ يُنظَر: صحيح مسلم، كتاب الطلاق، وباب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن وقوله تعالى: وَإِنْ تَطَلَّعَا عَلَيْهِ (التحریم: ٤)، بالرقم (١٤٧٩) في جواب حفصة عندما سألتها عمر بن الخطاب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقالت: "هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرَبَةِ". والمَشْرَبَةُ أو المَشْرَبَةُ: الغرفة. ينظر: لسان العرب: مادة (شَرَبَ).

٢ ينظر: الإيضاح، ٩١/٣ - ٩٢.

٣ ينظر: تفسير الشعراوي، ١١٨٦/١٩.

٤ التبيان في غريب القرآن، ٥٧/١.

٥ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣٤/٢.

٦ ينظر: المطول، ١٨٨، وشروح التلخيص، ٣٣٤/٢.

ولا شكَّ أنَّ عِظَمَ الأمرِ المُنادي إليه هو الداعي إلى استعمال (يا) في قوله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، وصيغة النداء بِـ ﴿يَا أَيُّهَا﴾ لها أهميتها ومناسبتها للسياق، وقد قال الزمخشري وغيره: كثر في القرآن النداء بِـ ﴿يَا أَيُّهَا﴾ دون غيره؛ لأن فيه أوجهًا من التأكيد وأسبابًا من المبالغة؛ منها ما في "يا" من التأكيد والتنبيه، وما في "ها" من التنبيه، وما في التدرج من الإبهام في "أي" إلى التوضيح، والمقام يُناسب المبالغة والتأكيد؛ لأن كلَّ ما نادى له عباده من أوامره ونواهيهِ وعظائمه وزواجره ووعدهِ ووعدِهِ ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك ومما أنطق الله به كتابه أمورٌ عظامٌ وخطوبٌ جسامٌ ومعانٍ واجبٌ عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها وهم غافلون، فاقتضى الحال أن يُنادوا بالأكّد والأبلغ^١.

والوصف المحلّي بآل هذا لم يكن (الرسول) الذي يُبلِّغ للناس رسالةً فيها تشريعٌ جديد، وإنما ﴿النَّبِيُّ﴾؛ لأن الذي نزلت فيه الآيات حادثةٌ خاصّةٌ ببيت النبوة من أجل حلِّ معضلتها الحادثة، وينبغي أن تكون منهجًا بين المسلمين في الحوادث المشابهة؛ لأنه - صلى الله عليه وسلم - اختار منهج حياته على الكفاف في بيوته، وبما أنَّ النبوة لا تكون إلّا أمرًا عظيمًا يجب أن يُعنى به أشدَّ العناية؛ لأنَّ النبأ يُلقى من ربِّ العالمين المتعالي إلى نبيِّه المصطفى، وليس مثل ذلك الخبر الذي يكون من بشرٍ إلى بشرٍ؛ ويُضاف إلى ذلك أن وصف النبيِّ من التنبؤ، وهو اختصاص الله - جل جلاله - بنبيِّه المصطفى بعلمٍ من علم الغيب يُلقى إليه، ويلهمه الله - عز وجل - وسائل الوصول إليه، وفي ذلك فائدتان:

١- جذب حواسه - صلى الله عليه وسلم - واستجماع قلبه، تذكيرًا له - وهو المنادي - بحقيقته ﴿النَّبِيُّ﴾، وأنه عظيم الشأن، يُنادى بعينه من لدن ربِّ السموات العلى دون غيره من أهل الأرض وملائكة السماء، وكأنَّ رب العزة والجلالة - سبحانه ما أرحمه وما

١ الإتيان في علوم القرآن، ٢٨٢/٣. وأصل الكلام للزمخشري في الكشف، وقد اخترتُ صيغة السيوطي؛

لأنها أجمع للفكرة وأوجز. ينظر: الكشف، ٢١٠/١-٢١١.

٢ ينظر: تفسير الشعراوي، ١٩/١١٨٧.

أُرفهه!- يُطِيبُ خاطره -صلى الله عليه وسلم- مما أَلَمَّ به، ويجذبه عما يختلج في صدره، ويجول في تفكيره وتأمّله، وهو يتحرّى الوحيَ الذي يُليّذه بجوابٍ علويٍّ، يليق بمدارج النبوة التي اصطفاه العزيز القدير لها، يُجيب به على طلب نسائه -رضوان الله عليهن- اللَّائِي تَفَتَّحَتْ وَرْدَةُ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِنَّ بَعْدَ غَنَائِمِ غَزْوَةِ بَنِي قَرِيظَةَ، فَتَاقَتْ أَنْفُسَهُنَّ الشَّرِيفَةَ لِلتَّنَعُّمِ بِمَتَاعِ الدُّنْيَا، وَالتَّعَزُّزِ بِمَا يَرَيْنَ أَنَّهُ يَلِيقُ بِبَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- من الرغد وطرَاوة العيش بعد ما مَنَّ اللَّهُ به عليه -صلى الله عليه وسلم- وعلى المسلمين!^١

فكأنه -تعالى- يستدعيه من هذا الكرب الذي أطبق على تفكيره -صلى الله عليه وسلم- فيما سمعه من زوجاته الحبيبات إلى نفسه، العزيزات رغباتهنّ ومطالبهنّ على قلبه وقدرته وقيادته لأُمته... فجاء النداء يَهْوُونَ عليه المُصَاص، ويمنحه الرد الهادي إلى الصواب، فهنّ نسأوه لم يطلبن ما طلبن إلاّ لَمَّا رَأَيْنَ المغانم تفيض وتيسر، فظننَّ أنها الإذن العملي بحياة التنعم بشيءٍ من الخمس الذي شرع الله فيه نصيباً لرسوله -صلى الله عليه وسلم-^٢، دون أي حرج، ليكون ذلك سبيلاً إلى مزيدٍ من حُسن تبعّلهنّ له -صلى الله عليه وسلم-، وتطبيب بيت الزوجية النبوي وتجميله بما ليس فيه من مُتَع الحياة الموجودة في البيوت الأخرى؛ ظناً أن الجمال والترف الظاهريين يدعمان الجمال والسكن الداخليين ويزيدانهما في بيت النبوة دون أن يؤذي ذلك ربَّ الزوجية -صلى الله عليه وسلم- في هذا البيت الشريف.

^١ ينظر: صحيح مسلم كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، بالرقم (١٤٧٥)، و(١٤٧٨)، وباب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن وقوله -تعالى-: «وَكَيْفَ تَبْتَغُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَلَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (النساء: ٤)، بالرقم (١٤٧٥) و(١٤٧٩)، والكشاف، ٦٣/٥-٦٥، وروح المعاني، ١٨١/٢١-١٨٢، وتفسير الرازي، ٢٠٦/٢٥-٢٠٧، ونظم الدرر، ٣٢٨/١٥-٣٢٩، واللباب في علوم الكتاب، ٥٣٤/١٥-٥٣٨، والتحرير والتنوير، ٣١٤/٢١-٣١٥، وفي ظلال القرآن، ٢٨٥٣/٢٢-٢٨٥٧، وتفسير الشعراوي، ١٢٠٣/١٩-١٢٠٤، و١٢٠٧، وأهداف كل سورة ومقاصدها، ٣٠٦-٣٠٧.

^٢ يقول ﷺ: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ. إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ فَإِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ يُبَيِّنُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ فِيهِ آيَاتُهُ لِلَّذِينَ يَعْلَمُونَ» (النساء: ٥٨). (الأنفال: ٤١).

٢- أنه -صلى الله عليه وسلم- مُثِّبُ الفؤاد، يعلم أن الله سيردّ إليه نساءه ردّاً جميلاً عن إغراء الحياة الدنيا، فهذه النبوة تقوّيه على إدارة الأمر بما يجعلهنّ يكسرن حدة الفورة الجامحة الراغبة في تحصيل لذّة الدنيا في بيت النبوة بعد رؤية فتح الله على المسلمين بالمغانم الكثيرة والغلبة والنصر المبين.

فكأنما من مضمون القول: أنت النبي، وهُنّ زوجاتك اختارهنّ الله لك، لميزاتٍ اختصّهنّ بها، لن تغلبهنّ عليها رغبة الدنيا العارضة. فالتذكير بأنه نبي -صلى الله عليه وسلم- يستدعي التذكير بأنهن زوجات النبي، وفيهنّ فضل، وإليه سبيل ليرجعن عن هذه المطالبات المحترمة رجوعاً صادقاً مُنيباً، بخاصةً أنهنّ دخلن في عصمته -صلى الله عليه وسلم- وهنّ عالماتٌ بحاله وبمنهجه في حياته.

فكأنما من مضمون القول: أنت النبي، وهُنّ زوجاتك، اختارهنّ الله لك، لميزاتٍ اختصّهنّ بها، لن تغلبهنّ عليها رغبة الدنيا العارضة. فالتذكير بأنه نبي -صلى الله عليه وسلم- يستدعي التذكير بأنهن زوجات النبي، وفيهنّ فضل، وإليه سبيل ليرجعن عن هذه المطالبات المحترمة رجوعاً صادقاً مُنيباً، بخاصةً أنهنّ دخلن في عصمته -صلى الله عليه وسلم- وهنّ عالماتٌ بحاله وبمنهجه في حياته.

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ "ناداه فيه -سبحانه- بوصف النبوة؛ لأن المقام مقام إنباء لأزواجه وتبليغ بالاختيار، وفي وصف النبوة إشارةً إلى عظمة قدره ومكانته^١، والغرض من النداء هو تأكيد ذلك^٢.

وحين يرى ابن عاشور (١٢٩٦-١٣٩٣هـ) -رحمه الله- أن في هذا الافتتاح لتلك الآداب بندائه -صلى الله عليه وسلم- (يا أيها النبي^٣) تنبيهاً "على أن ما سيذكر بعد النداء له

^١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٤٣-٢٤٤.

^٢ ينظر: نفسه، ٢٠٠.

^٣ يُثبت ابن عاشور كلمة النبي في كتابه بهذه الصيغة (النبي)، إشارةً إلى أنها من النبوة. ينظر: التحرير والتنوير، ٢١/٣١٥، ولسان العرب، مادة (نَبَأ).

مزيد اختصاص به، وهو غرض تحديد سيرة أزواجه معه سيرةً تناسب مرتبة النبوة^١؛ يرى البقاعي (٨٠٩-٨٨٥هـ) -رحمه الله- أن الله -عز وجل- قد أجرى النداء بهذه الصيغة "ذاكراً صفة رفعته^٢، واتصاله به -سبحانه-، والإعلام بأسرار القلوب، وخفايا الغيوب، المُقتضية لأن يُفرَّغ فكره لما يتلقاه من المعارف، ولا يُعاقَ عن شيء من ذلك بشيء من أذى^٣ وهذا هو الأقرب للمعنى المراد، والله أعلم.

﴿قُلْ لَا زَوْجَكَ﴾ في هذا إشارة إلى ما ينبغي أن يكون عليه مع أهله^٤؛ أي إن صيغة الخطاب تأديبٌ له -صلى الله عليه وسلم-.

إن عبارة ﴿قُلْ لَا زَوْجَكَ﴾ قد صارت جزءاً رئيساً من الرسالة التي عليه أدائها -صلى الله عليه وسلم-^٥. والقول يستلزم سلامة آلة السمع لدى المُخاطَب، ويترتب عليه سلامة العقل والإدراك والنية.

وجاء التعبير بـ(أزواج) لا (نساء)؛ لأن المقصود فقط زوجات النبي -صلى الله عليه وسلم- اللاتي عقد عليهنّ، ودخل بهنّ؛ لحُرْمَتِهِنَّ الشديدة^٦، ويخرج من ذلك من تسرى بها، كما تخرج بناته -رضوان الله عليهنّ-.

كذلك فيه تذكيرٌ برابط الزوجية المتين، مع أنه قابلٌ للحلّ سريعاً بالطلاق خلافاً لرابط النبوة الذي لا ينحلّ أبداً، وفي هذا تلميحٌ بالتخيير والانفصال.

و(أزواجه -صلى الله عليه وسلم-) المراد بها -كما سبق- "اللّاتي تزوّجهنّ بنكاح، فلا يدخل في ذلك ملك اليمين^٧؛ وقد جاء جمع الأزواج لدفع توهم أن المقصود بعضهنّ.

١ التحرير والتنوير، ٢١/٣١٥.

٢ الهاء عائدة على النبي -صلى الله عليه وسلم-.

٣ نظم الدرر، ١٥/٢٧٦-٢٧٨.

٤ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٧٩.

٥ ينظر: الباب في علوم الكتاب، ١٥/٥٢٧-٥٣٨.

٦ ينظر: نظم الدرر، ١٥/٢٨٩-٢٩١.

٧ التحرير والتنوير، ٢١/٢٦٨-٢٦٩.

أو عائشة وحفصة اللّتين أغلظتا له القول والطلب، وكانتا سبباً مباشراً في إيلائه من نسائه، واحتجابه شهراً، والتصدير بالقول أقوى من الأمر (اخترن)؛ لأن القول حكاية نصية عن الله - سبحانه وتعالى - وهذا أمر مهيب، أي إنه - صلى الله عليه وسلم - ينطق بكلمة الله.

وقد عرّفت (أزواج) النكرة بضمير المخاطب في موضع "أفاد التهديد لهن إن اخترن الحياة الدنيا على الآخرة".^١

إن السر في تصدير آية النداء ﴿قُلْ﴾ "أَنَّ اللَّهَ - سبحانه - يتكلم؛ أن الله يأمر؛ أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مأمور؛ أن هذا القرآن كلام الله؛ أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مبلّغ، وفي ذلك إعلام المخاطبين بأنه لم يأت بهذا الكلام ابتداءً من عنده، بل هو مبلّغ لكلام مرسله، وهم قومٌ مربوبون، وجوب التبليغ؛ التنبيه على أهمية مضمون الجملة؛ تشريف المأمور بتوجيه الخطاب له".^٢

لقد جادلنه - رضوان الله عليهن - برغباتهن، وهو يردّ عليهن بقول العلامة الكبير الذي خلقهنّ وقدر رزقهنّ وكتب أن يكنّ زوجاتٍ له؛ فكيف بهنّ يحاددن الله ورسوله؟! ويحزن قلبه؟! والأمر بالقول يعني أنه لا قول سواه أصلح لهذا المقام والحال. ومن ذلك نخرج بفائدة، وهي أن الزوج لا يقهر زوجته مباشرةً في طلباتهنّ، وعليه إمضاء زمنٍ يفكر فيه، ويرى أمره، ويستخير ربّه، ثم يخيّرهنّ، جرياً على سنة المصطفى - صلى الله عليه وسلم -.

والقول - هنا - أمرٌ لضبط النفس، والاكتفاء بما هو من دفع اللسان دون استعمال قوة الكف والبنان؛ فالزواج عقدٌ بالقول، وحلّه بالقول، والأمر هنا بالإشكال كانا بالقول، ورضوان الله عليهنّ لم يجرؤن على فعل ما قد يؤذيه - صلى الله عليه وسلم - أمام المسلمين، أي خارج بيته كأن تشتري إحداهنّ ما لم تعهد شراءه، أو تطلب مثل ذلك

١ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٢٧.

٢ تفسير جزء تبارك وفوائده وأحكامه، ٥٣.

دون علمه وإذنه - عليه الصلاة والسلام -؛ فهنّ ملتزماتٌ بالأدب الزوجي والاستئذان مهما بلغت شدة رغبتهنّ - رضوان الله عليهنّ - فيما يطالبن به. واللام في ﴿لَا زَوَاجَ﴾ لتعدية الفعل (قل) فالفعل (قل) لا يمكن أن يتعدى دونها إن أردنا العموم. وقد صرح بوصفهنّ، ولم يضمهرنّ مع أنهنّ ضايقنه بما جعله يؤاليهنّ شهراً؛ ولو قال: (لهنّ) لأوقع الضمير المبهم إشكالاً بتحديد مقصوده عدداً وماهيةً، ولم تجئ (زوجك) بالإنفراد، دفعاً لتوهم أنها واحدة؛ بخاصة عائشة كما توهم الرافضة^١، ودفعاً لما شاع بين المسلمين من أنه - صلى الله عليه وسلم - قد طلق نساءه؛ والمرأة لا تملك حبها؛ لأنه بيد الزوج. قد يصرمه ويطلقها وهي لا تدري؛ فكان البدء بذكر الزوجات وتحديد اتجاه القول مطمئناً لنفسياتهنّ، دافعاً عنها توهم تطليقهنّ دون التصريح لهنّ بذلك، وليستقبلنّ منه - صلى الله عليه وسلم - القول بصفته الزوجية؛ فهي التي جمعتنّ به، وأدامت وصلهنّ به، وهو كذلك مطمئنٌ لقلبه - صلى الله عليه وسلم - أنهنّ زوجاته المحبّات ما زلن على العهد؛ ولا بد أن يتحرى معهنّ في تبليغ هذا الأمر رقة الزوج المعهودة منه، وتقبل ما قد يصدر من أفعال طبائعهنّ مستحضراً الوصف الشريف الذي نُودي به في صدر الآية (النبوة). وقد حدث عندما فرح الزوج باختيار زوجته له، ورفض إجابتها بطلبها تخبئة اختيارها عن زوجاته الأخريات مستحضراً جانب النبوة والرسالة؛ لضبط غيرتها؛ كيلا تشعل مشكلةً أخرى.

لقد أفاد الأمر في هذه الآية الوجوب، وذلك من جهة خطابه - عليه الصلاة والسلام - بإبلاغ الرسالة، والتبليغ من مقتضيات الرسالة، وهو واجبٌ في حقّه - عليه الصلاة والسلام -^٢.

إن مجيء الأمر بعد النداء "دلالةً على كمال العناية بهذا الأمر، من حيث كان النداء تنبيهاً، وإيقاظاً، وتهيئةً للعقل والحس؛ حتى يتلقّى الأمر تلقياً واعياً"^٣.

١ ينظر: نكت القرآن، المجلد ٢، ٦٤٩/٣ - ٦٥٢.

٢ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٦٤.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٤٤ - ٢٤٥.

”وشيء آخر في هذا الأمر هو صرف الكلام عن مخاطبة أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - خطاباً مباشراً في هذا المقام اللائح يُخَيِّرُ فيه بين الله ورسوله والدار الآخرة. والحياة الدنيا؛ حتى يكون الخيار خياراً خالصاً يُترك فيه الأمر لمحض إرادة المُخَيَّر وفكره. فقد يكون في إقبال الله عليهنّ بالخطاب ما يُحِبُّ إليهنّ اختيار الله ورسوله. ولهذا قدّم في الاختيار قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ على قوله: ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ﴾.^١

﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ ”نلاحظ في الأسلوب هنا أن الحق - سبحانه - حين يعرض على رسوله أن يُخَيِّرَ زوجاته بين زينة الدنيا ونعيم الآخرة يستخدم ﴿إِنْ﴾ الدالة على الشك، ولا يستخدم مثلاً (إذا) الدالة على التحقيق، وفي هذا إشارة إلى عدم المبالغة في اتهامهنّ، فالأمر لا يعدو أن يكون خواطر جالت في أذهان بعض زوجاته^٢.

ويتضح سر التعبير بالإرادة في قوله - تعالى -: ﴿تُحِبُّونَ﴾ حيث إن الإرادة معناها أن يتجه الهمّ كله وأن تتجه النفس بكليّاتها إلى الحياة الدنيا وزينتها، ويكمن في هذا التعبير سر التزهيد فيها، والانحراف عن الدين عند خلوص الهمّ والإرادة إليها^٣. وقد جاء التعبير بالمضارع دلالة على التجدد والحدوث، وأن الاختيار سيكون لازماً في الأحوال كلّها.

والمقصود بزينة الدنيا زخرفها، وهذا إطنابٌ من باب التخصيص بعد التعميم^٤ سيأتي سرّه. وقد جرى تقديم اختيار الدنيا وزينتها ”إشارةً إلى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - غير مُلتفتٍ إلى الدنيا ولذاتها غاية الالتفات^٥. وقد ”أضاف الزينة إلى ضمير الحياة الدنيا تزهيداً فيها، ولأنها زائلة، وهذا فيه إشارة إلى توجيههنّ - رضي الله عنهنّ - لاختيار الدار

١ نفسه، ٢٤٤-٢٤٥.

٢ تفسير الشعراوي، ١٩/١٢٠٦.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٤٧-٢٤٨.

٤ ينظر: روح المعاني، ٢١/١٨٠-١٨١.

٥ نفسه، ٢١/١٨٢.

الآخرة وما فيها^١. وقد "عطف الزينة على الحياة الدنيا مع أنها جزءٌ منها، والمراد بهذا العطف التنبيه على أنّ المتعلق المحذوف عام؛ أي: وأردتنّ الانغماس في شؤون الدنيا"^٢. كذلك فإن هذا الإطناب يمكن المعنى في النفس خير تمكن، ويشعرها به على أتم وجه^٣.

﴿فَعَالَيْكَ أَمْتَعَكُنَّ وَأَسْرَعَكُنَّ سَرَلًا جَمِيلًا﴾ (٣٨) يأتي جزاء اختيارهنّ الدنيا بهذا الشكل الذي تنتهي به صلتهنّ الزوجية به - صلى الله عليه وسلم - وفي استعمال ﴿تعالين﴾ سر بلاغي؛ إذ "نلاحظ في كلمة ﴿تعالين﴾ حين نتعمق في معناه إشارةً خصبة؛ لأنه لا يفيد الأمر بالإقبال فحسب، وإنما هو إقبالٌ فيه سموٌ وارتفاعٌ، وفيه أيضًا خلوصٌ واندفاعٌ، كأنه قال: أقبلنَ غير صاغراتٍ، وأقبلنَ بمحض إرادتكنّ واختياركنّ"^٤. و﴿تعالين﴾ اسم فعل أمر بمعنى: أقبلن، وهو هنا مستعملٌ تمثيلًا لحال تهيؤ الأزواج لأخذ التمتع وسماع التسريح بحال مَنْ يُحْضَرُ إلى مكان المتكلم^٥، "والظاهر أن الإقبال هنا مُستعارٌ للإرادة والإقبال بالاختيار تشبيهًا للمعقول بالمحسوس"^٦، وهو يفيد الوجوب^٧.

وقد "جزم ﴿أَمْتَعَكُنَّ﴾ في جواب ﴿تعالين﴾ وهو اسم فعل أمر وليس أمرًا صريحًا، فجزم جوابه غير واجب، فجيء به مجزوما ليكون فيه معنى الجزاء، فيفيد حصول التمتع بمجرد إرادة إحداهن الحياة الدنيا"^٨.

١ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٣٣ بتصرف.

٢ نفسه، ٢٣٤، وينظر: التحرير والتنوير، ٢١/٣١٥.

٣ ينظر: الإيضاح، ١٩٦/٣.

٤ من أسرار التعبير القرآني، ٢٤٨-٢٤٩، وينظر: نظم الدرر، ١٥/٣٣٥-٣٣٧.

٥ التحرير والتنوير، ٢١/٣١٦.

٦ حاشية القونوي، ٣٤٥.

٧ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٦٤-١٦٥.

٨ التحرير والتنوير، ٢١/٣١٦.

وقد تمّ تقديم المتاع على التسريح كرمًا وقطعًا للمعاذير بعده، ولاستعمال لفظ (تسريح) ووصفه بـ (جميلًا) خصوصية؛ فـ "التسريح - الذي هو الطلاق - مُستعارٌ من تسريح الإبل؛ لأنه يترتب على كلٍّ منها الإرسال والذهاب، ومثله في ذلك الطلاق، فإنه مُستعارٌ من إطلاق الإبل؛ أي حلّ قيدها وإرسالها"^١. بمعنى أنها محبوسة لدى صاحبها، وفي ذلك مشابهة بعلاقة الرجل بزوجه، فالزوجة أشبه بالأسير المحبوس في حمى الزوج، فإذا وقع الطلاق حلّ وثاقها وأرسلها، ويفيد هذا المعنى ما جاء في سنن الترمذي: "حدثنا الحسن بن علي الخلال قال: حدثنا الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن شبيب بن غرقدة، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص قال: حدثني أبي: أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحمد الله، وأثنى عليه، وذكر، ووعظ، فذكر في الحديث قصة، فقال: "ألا واستوصوا بالنساء خيرا، فإنما هنّ عوانٌ عندكم، ليس تملكون منهنّ شيئا غير ذلك، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع، واضربوهن ضربا غير مبرح، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا، ألا إن لكم على نسائكم حقا، ولنسائكم عليكم حقا، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذنّ في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وحقّهنّ عليكم أن تحسنوا إليهنّ كسوتهنّ وطعامهنّ". هذا حديث حسن صحيح، ومعنى قوله: "عوانٌ عندكم"، يعني: أسرى في أيديكم"^٢.

وجاء ﴿أَمْتَعَنَّكَ وَأَسْرَحَنَّكَ﴾ مضارعين للدلالة على تجدد الحدث استيفاءً للدلالة بما تستوجبه، وجاء ﴿سَرَلَمًا﴾ نكرة، ومن فوائد التنكير الإطلاق في الدلالة، بمعنى أنه سيكون فراقا لا عودة بعده، كما أنه سيكون سراحا عظيما في كفيته ووقعه.

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٤٩-٢٥٠.

٢ سنن الترمذي، أبواب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، بالرقم (١١٦٢).

”والسراح الجميل) فسره بعضهم بالطلاق السنّي الذي لا ضرر فيه؛ أي إنه - عليه السلام - يسرّهنّ في طهرٍ لم يمسهنّ فيه، وقال صاحب مجمع البيان من تفسير (السراح الجميل): إنه الطلاق الخالي عن الخصومة والمشاجرة^١.

وبما أن ”التسريح هنا يعني الطلاق، ووُصف بِ﴿سَرَاحٍ جَمِيلًا﴾، فإن ذلك يدل على أن المفارقة بين الزوجين إن تمّت إنما تتم بالجمال؛ أي: اللطف والرفقة والرحمة بدون بشاعة وبدون عنف؛ لأن التسريح في ذاته مفارقة مؤلمة، فلا يجمع الله على الزوجة شدّتين: شدّة الطلاق، وشدّة العنف والقسوة^٢.

وكون التسريح الجميل يأتي منه - صلى الله عليه وسلم - فإن ذلك دلالة على أنه - صلى الله عليه وسلم - ”ما كان يتأثر من اختيارهن فراقه“^٣.

﴿وَلِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٩) وصلت جملة الشرط الثانية بجملة الشرط الأولى لاتفاق الجملتين في الشرطية، واختلافهما في المعنى المراد؛ أي في طبيعة موضوع الشرط، كما أن هناك فرقاً في جواب الشرط، فالأول جاء فعلياً يدل على التجدد والحدوث، فهو من الرسول - صلى الله عليه وسلم - لأزواجه، والثاني جاء جملة اسمية، فالجزء من الله - تعالى - جزاء ثابت دائم لا يتغير.

”ومعنى ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ إن كنتم تؤثرون الله على الحياة الدنيا؛ أي تؤثرون رضى الله لما يريده لرسوله، فالكلام على حذف مضاف إرضاء الله؛ فعل ما يحبه الله ويقرب إليه، فتعدية فعل ﴿تُرِيدُونَ﴾ إلى اسم ذات الله - تعالى - على تقدير تقتضيه صحة تعلّق الإرادة باسم ذات؛ لأن الذات لا تُراد حقيقةً، فوجب تقدير مضافٍ، ولزم أن يُقدّر عامّاً كما تقدم.

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٥٠-٢٥١.

٢ تفسير الشعراوي، ١٩/١٢٠٥ بتصرف.

٣ تفسير الرازي، ٢٥/٢٠٦-٢٠٧.

وإرادة رضى الرسول - صلى الله عليه وسلم - كذلك على تقدير؛ أي كل ما يرضي الرسول - عليه الصلاة والسلام -، وأول ذلك أن يبين في عشرته طيبات الأنفس. وإرادة الدار الآخرة؛ إرادة فوزها، فالكلام على حذف مضاف يقتضيه المقام أيضاً، فأسلوب الكلام جرى على إناطة الحكم بالأعيان، وهو أسلوب يقتضي تقديراً في الكلام من قبيل دلالة الاقتضاء؛ (أي ما يستدعيه الكلام ويطلبه دلالة على المسكوت عنه). وفي حذف المضافات وتعليق الإرادة بأسماء الأعيان الثلاثة مقصد أن تكون الإرادة متعلّقة بشؤون المضاف إليه التي تنزل منزلة ذاته مع قضاء حق الإيجاز بعد قضاء حق الإعجاز^٣.

وقد عُطفت المفردات المعروفة (الله، رسوله، الدار) على بعضها لاشتراكها في العلمية.

وبشأن تخصيص الوعد بالمحسنات ﴿فَإِنَّ اللَّهَ أََعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ﴾ "لم يقل: أعد لكن؛ لأنه جعل مناط الوعد على الإحسان، والعمل النافع"^٣. وفي ذكر الإعداد إفادة العناية

١ ودلالة الاقتضاء مصطلح من مصطلحات علم أصول الفقه، والاقتضاء "عبارة عن زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديره، ليصير المنظوم مفيداً أو موجباً للحكم، وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم". أصول السرخسي، ٢٤٨/١. وقد قارن الأصوليون بين دلالة الاقتضاء ودلالة الإضمار، لبيان حد كل منهما، فذهب جماعة من الحنفية، منهم أبو زيد الدبوسي إلى عدم المغايرة، لأن كلا منهما عبارة عن إسقاط شيء من الكلام، لا يتم الكلام بدونه نظراً إلى العقل أو الشرع أو إليهما، لا إلى اللفظ، إذ اللفظ صحيح منهما، وذهب الجمهور إلى الفرق، ثم اختلفوا في وجه التغاير على أقوال. "وقال الصفي الهندي: والصحيح الفرق ١٦٠/٣. وردت هذه الأقوال الثلاثة كلها. ينظر: نفسه، ١٦١/٣. وقال الصفي الهندي: والصحيح الفرق بينهما من حيث المعنى واللفظ، أما من حيث المعنى فالمقتضى أعم من المضم، لأن المقتضى قد يكون مشعوراً به للمتكلم، وقد لا يكون، بخلاف المضم، فإنه لا يكون إلا مشعوراً به، لأنه اسم مفعول من أضره المتكلم، فعلى هذا كل مشمر مقتضى، ولا عكس، وأما من حيث اللفظ، فمن وجهين: أحدهما: أن الإضمار إنما يستعمل حيث يعرفه كل أحد، لأنه عبارة عن إسقاط شيء يدل عليه الباقي، بخلاف الاقتضاء، فإنه قد يحتاج فيه إلى تأمل ونظر. وثانيهما: أن في صورة الإضمار تغيير إسناد اللفظ عند التصريح بالمضم، وفي الاقتضاء قد يكون كذلك، كقوله: (رفع عن أمي الخطأ)، وقد لا يكون كما في اصعد السطح، وكذلك في اعتق عبدك عني، والحاصل أنهما يفترقان من جهة الغفلة عن الشيء وتغيير الإسناد، وهما متحدان في أن المقصود بالكلام لا يتم إلا بهما". نفسه، ١٦١/٣-١٦٢. وينظر كذلك في: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٢٦١/١.

٢ التحرير والتنوير، ٣١٦/٢١-٣١٧.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٤٩-٢٥٠.

بهذا الأجر والتنويه به زيادةً على وصفه بالعظيم^١. "وتوكيد جملة الجزاء بحرف (إن) الذي ليس هو لإزالة التردد إظهاراً للاهتمام بهذا الأجر^٢.

وفي اختياره لحرف الجر (مِنْ) في قوله: ﴿مِنْكَ﴾ سرٌّ بلاغي؛ فلَمَّا أتى -سبحانه- بهذه العبارة الحكيمة الصالحة مع البيان للتبعيض ترهيباً في ترغيب، أحسن كلهنّ وحققن بما تخلّقن به أنّ (مِنْ) للبيان^٣.

وفي سياق حرية الاختيار وعدم المقابلة بين الوعد والوعيد في الاختيار، وتقديم اختيار الدنيا وزينتها لضمان عدم إكراههنّ، يتضح أنّ هذا المعنى في سياقنا يؤكد لأزواج النبي -عليه السلام- حرية الاختيار، ويدفع عنهن كل خاطر الإغراء، أو التهديد، أو الإرغام، فكأنه يُضاف إلى ما قلناه في سر قوله: ﴿قُلْ لَا زُجْجَاكَ﴾ وعدم توجيه الخطاب من المولى إليهنّ مباشرة، ويُضاف إلى هذا -أي تأكيد حرية الاختيار- تقديم المتاع على التسريح؛ لأن التسريح هو الطلاق، والتمتع إعطاء المتعة، وتقديم المتاع على التسريح يكاد يكون ضرباً من الإغراء، وقد جاءت في الآيات المقابلة: ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ تُرْذَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^٤، فذكر أجراً عظيماً قد أعدّه ذو الجلال بنفسه، وهو وعدٌ أي وعد، ولم يذكر في اختيار الدنيا وزينتها وعيداً، أي لم يقل: فإن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فإن الله أعدّ لكنّ عذاباً عظيماً، وذلك لشدة الاحتياط والمحافظة على حرية الاختيار^٥.

لقد جاء الأمر بالتجرد والتخيير في بيت النبوة ليكون مثلاً وتأدياً لكافة الناس^٦.

١ التحرير والتنوير، ٣١٧/٢١.

٢ نفسه، ٣١٧/٢١-٣١٨.

٣ نظم الدرر، ٣٣٨/١٥-٣٤١.

٤ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١١٤.

٥ من أسرار التعبير القرآني، ٢٤٩.

٦ نفسه، ٢٦٠-٢٦١.

﴿نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ فَلْجِسَتْ مِمَّنْ يَضَعَفَ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ

ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (٢٠) لقد "تولى الله خطابهنّ بعد أن أمر رسوله بتخييرهنّ، فخيرهنّ، فاخترن الله ورسوله والدار الآخرة، فخطابهنّ ربهنّ خطاباً، لأنهنّ أصبحن على عهدٍ مع الله - تعالى - أن يؤتيهنّ أجراً عظيماً. وقد سمّاه عمر عهداً، فإنه كان كثيراً ما يقرأ في صلاة الصبح سورة الأحزاب، فإذا بلغ هذه الآية رفع بها صوته، فقليل له في ذلك، فقال: "أذكرهنّ العهد". ولما كان الأجر الموعود منوطاً بالإحسان أريد تحذيرهنّ من المعاصي، بلوغاً بهنّ إلى مرتبة الملكيّة مبالغَةً في التحذير؛ إذ جعل عذاب المعصية على فرض أن تأتيها إحداهنّ عذاباً مضاعفاً.

ونادوهنّ للاهتمام بما سيُلقي إليهنّ^١، والغرض من النداء هنا هو التهديد^٢. وناداهنّ بوصف "نساء النبي" ليعلمن أن ما سيُلقي إليهنّ خبرٌ يناسب علو أقدارهنّ، والنساء هنا المراد به الحلائل^٣.

إن توجيه الخطاب إليهنّ - رضوان الله عليهنّ - تلوينٌ للخطاب^٤؛ لإظهار الاعتناء

١ التحرير والتنوير، ٢١/٣١٨.

٢ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٢٠٢.

٣ التحرير والتنوير، ٢١/٣١٨.

٤ من أفضل ما يمكن أن يعطي مفهوماً واضحاً لتلوين الخطاب قول ابن كمال باشا في رسالته: "فهذه رسالة مرتبة في بيان تلوين الخطاب، وتفصيل شعبه التي منها الالتفات الذي هو أسلوب متكاثر الفوائد، متناثر الفرائد.

والمراد من الخطاب هنا: توجيه الكلام نحو السامع.

اعلم أنهم يحسنون قرى الأشباح، فيخالفون فيه بين لون ولون، وطعم وطعم، وكذلك يحسنون قرى الأرواح، فيخالفون فيه أيضاً بين أسلوب وأسلوب، وإيراد وإيراد، بل اعتناؤهم بهذا القرى أكثر، واهتمامهم فيه أوفر.

ومرجع التلوين المذكور إلى تغيير الأسلوب^٥، وذلك قد يكون بالعدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام. تلوين الخطاب لابن كمال باشا، ٣٣٤.

وقد ذكر ابن كمال باشا "أن تلوين الخطاب قد يكون بأحد هذه الأمور:

١- العدول عن الخطاب الخاص إلى الخطاب العام...

٢- صرف الخطاب عن مخاطب إلى مخاطب...

٣- العدول عن صيغة من الصيغ الثلاث وهي: صيغة المتكلم، وصيغة الخطاب، وصيغة الغيبة، إلى الأخرى منها...

٤- الالتفات؛ وذكر أنه: تغيير أسلوب الكلام بنقله من إحدى الصيغ الثلاث المذكورة سابقاً إلى الأخرى، بشرط أن يكون الكلام بعد النقل مع من كان قبله...

٥- تغيير الأسلوب دون نقل "نفسه"، ٣١٠-٣١٢.

بُنصحن^١؛ ولأنهنّ قد ارتفعن إلى مستوى الخطاب المباشر بعد أن اخترن الله ورسوله والحياة الآخرة^٢، وفيه تطرية للنشاط، وإيقاظ للإصغاء الدقيق^٣.

”يتجه الخطاب هنا من الله – سبحانه وتعالى – إلى أمهات المؤمنين بلا واسطة. وقد قال في الآية الأولى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ﴾؛ فخطبهنّ بواسطة النبي – عليه السلام –، وذلك مؤذنّ بخطورة الأمر الذي جاء الخطاب من أجله، فإن موضوع هذا الخطاب يعالج قضية من أعزل القضايا التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية، وهي قضية الأخلاق وسلوك النساء؛ ولذلك أثرها لفظ النساء، ولم يُذكرن بلفظ الأزواج. كما قال هناك: ﴿قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ...﴾ والفاحشة التي يُضاعف العذاب لهن من أجلها من المُحال أن تقع في بيت النبوة، والكلام وارد على سبيل الفرض والتقدير، مبالغة في التنفير من هذه الفاحشة، ومبالغة في بيان خطرهما، وهو كلامٌ يُلَوِّحُ بسوط العذاب، وبالعِصْيَانِ والنقمة والغضب على أرباب الخطيئة في الأرض^٤.”

في قوله: ﴿نساء النبي﴾ اكتسبن صفة الشرف هذه بانتسابهنّ إليه – صلى الله عليه وسلم – سواء بعقد الزوجية، أم بالتسرّي، أم بالبنوة^٥، ولنلن الشرف بذلك لا بغيره. وهذا النداء يستلزم منهنّ – رضوان الله عليهنّ – أن يتخلّقن بأخلاقه – صلى الله عليه وسلم – وبما هو لصيق بمقام النبوة، لاثقّ بشرفها وعُلُوّها، وأن ينأين عن كلّ ما ناهض ذلك أو ألبس به ريباً أو خالطه بنقص. وفي اختيار هذا الوصف الذي عبّر عنه برابط النسبة بالإضافة^٦ فوائده:

١ ينظر: روح المعاني، ١٨٤/٢١.

٢ ينظر: تفسير الشعراوي، ١٩/٢٠٠٨.

٣ ينظر: تلوين الخطاب لابن كمال باشا، ٣٦٨.

٤ من أسرار التعبير القرآني، ٢٦٣.

٥ ينظر: تفسير الرازي، ٢٠٨/٢٥.

٦ أُضيفت كلمة (نساء) إلى (النبي) – ﷺ –، وهذه الإضافة في المبنى تناسب الإضافة في المعنى، أي إنّ المرأة تنتقل من الدلالة عليها والإشارة إليها ببنوتها لأبيها إلى الدلالة عليها والإشارة إليها بدخولها في عطف زوجها، واشتماله بها. ينظر: لسان العرب، مادة (ضَيَّفَ).

١- وجوب تخلُّق زوجات النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بآداب النبوة أمراً ونهيّاً وحُرمةً، لأنَّهنَّ في عصمته -صلى الله عليه وسلم-، وبذلك صِرْنَ جزءاً منه، يُمثِّلنه في دينه وخُلُقَه وقوله وأمره كلّهن، وعلى هذا ينبغي أن تكون كلّ زوجة مؤمنةٍ لزوجها الصالح.

٢- اختيار الله لهنّ للدخول في عصمته -صلى الله عليه وسلم- لمزية فيهنّ على غيرهن، أي إنهن قادرات أكثر من غيرهن على الميل إلى شمائله -صلى الله عليه وسلم- النبوية، والتخلُّق بها. يجتهدن في ذلك، فهو ميدان تنافس.

٣- أنّ المرأة حين تدخل في عصمة الزوج الصالح تجعل من خُلُقَه ودينه وسُمتِه ومكانته منطلقاً لمنهجها في حياتها كلّها بما يشمل سلوكها وقولها، ويبدو -والله أعلم- أنّها تُقدِّمه على نفسها في الرغبات والغايات؛ فتقيس الأمور بمقياسه أولاً، ثم ترى ما في نفسها، فتأخذ منه ما لا يتعارض مع مقياس زوجها.

ويؤازر هذا المعنى قوله -جلّ جلاله- في السورة نفسها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^١. وقال: ﴿وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ خروجاً من قول: المؤمنات، لأنّ المؤمنات أشدّ حصراً وأخصّ، بمعنى أنّها من المسلمات المؤمنات في عقيدتها، وأمّا (نساء المؤمنين) فهنّ من المؤمنات المسلمات ومن الكتابيات؛ النصرانيات واليهوديات اللاتي أحلّ الله زواج المسلم بهن، وبلاغة ذلك أنّ المرأة في بيت الزوجية عليها أن تتخلّق بأخلاق دين زوجها وإن لم تكن على دينه، وأنّ تجتنب النواهي ومظانّ الريبة، لأنّها في عصمته، وترجع عليه بما يصدر عنها من سلوك وقول وخُلُق، فتُمثِّله وتدلّ بذلك على دينه وخُلُقَه وأدبه في أهله الذين هم خاصّته.

إن الخطاب في الآيات السابقة درجتان:

١- الخطاب الذي فيه لين وتخيير لا يجرح نفس زوجاته -صلى الله عليه وسلم- جعله الله -جلّ جلاله- على لسانه -صلى الله عليه وسلم- (الأحزاب: ٢٨-٢٩)

١ الأحزاب: ٥٩.

٢- الخطاب الذي فيه تهديد وتنبيه وتحذير من الوقوع في المعاصي المشينة لم يجعله الله - جلّ جلاله- على لسانه -صلى الله عليه وسلم- ربّما حفاظاً على الأنفس الشريفة من تصدّع قارورة المودة الزوجية، وانتقاد حرارة العتب، وفورة لجة الاستنكار، والظنّ بأنه شكٌّ منه -صلى الله عليه وسلم- في صدقهنّ -عليهنّ رضوانه وسلامه-؛ مما يُعهد فيه أن يبقى مؤثراً في النفس مدةً من الزمن يُراجعها فيها؛ فينغص الصفو. ويستدعي الكدر. (الأحزاب: ٣٠-٣٤) وهذا فيه تهيئة لهنّ لما سيأتي من شدائد.

﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ...﴾ "ولما كان الله -سبحانه- قد أمضى حكمته في هذه الدار في أنه لا يقبل قولاً إلا ببيان، قال -سبحانه- متهدداً على ما قد أعاهد الله منه. فالمراد منه بيان أنه رفع مقاديرهن، ولذلك ذكر الأفعال المسندة إليهن اعتباراً بالفظ من) ﴿والتنبيه على غلط مَنْ جعل صحبة الأشراف دافعةً للعقاب على الإسراف".
"نلاحظ أن الحق -سبحانه- لم يبدأ الكلام مع نساء النبي بقوله مثلاً: من يتق الله منكن. إنما بدأ بالتحذير من إتيان الفاحشة؛ لأن القاعدة الشرعية في التقنين والإصلاح تقوم على أن (درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة)^١.

"وقال قوم: الفاحشة إذا وردت معرفة، فهي الزنا واللواط. وإذا وردت منكرة، فهي سائر المعاصي، وإذا وردت منعوتة بالبيان، فهي عقوق الزوج وفساد عشرته^٢. وفي استعمال وصف ﴿مُبِينَةٍ﴾ سر بلاغي، وهو تعظيم هذه الفاحشة وتشخيصها وكأنها تملك قوة تبيين نفسها من شدة قبحها وفجورها. "والتعريف في ﴿الْعَذَابِ﴾ تعريف العهد؛ أي العذاب الذي جعله الله للفاحشة^٣ دون إقصاء منه مراعاةً لفضلهنّ.

١ نظم الدرر، ١٥، ٣٣٩-٣٤١.

٢ تفسير الشعراوي، ١٩/١٢٠٩.

٣ الجامع لأحكام القرآن، ١٧/١٣٦.

٤ ينظر: التحرير والتنوير، ٢١/٣١٩.

٥ نفسه، ٢١/٣٢٠.

ولاستعمال أسلوب الشرط في هذا المقام سرّ، ف"أما قوله: ﴿يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ فسياقه سياق زجر، وتهديد، ولذلك تجد اللفظ فيه يحمل أكبر قدر من المعنى المناسب لهذا السياق، وكأنه قال: يُضَاعَفُ لها العذاب أضعافًا كثيرة. وقد جاء الضعف في مقام الثناء والوعد بعطاء الله، فأفاد أكثر من المثلين والثلاثة^١.

"إن هذا التعبير: ﴿يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾، والذي نجد فيه تراكب التضاعف -من حيث تأكيد يُضَاعَفُ بضعفين- لم يقع في القرآن كله إلا في هذه الآية. وقد ذكر الضعف والضعفين في مواضع أخرى من القرآن. أما أن يذكر هذا التركيب المؤكّد والمتراكب (يُضَاعَفُ ضعفين) فذلك خاص بهذا الموضع، ولذلك نُحْمَلُهُ ما نشاء من المبالغة والدلالة على نهاية الوعيد والتشديد.

والآية الكريمة تشير إلى فضل أمهات المؤمنين، وكلما أوغل الأسلوب في المبالغة بالوعيد على حدّ ما بيّنا وصف من هذا الوجه نفسه المبالغة في بيان أقدارهن -عليهن رضوان الله-.

ومرجع ذلك إلى أن عقوبة الإثم تتأثر تأثراً واضحاً بأقدار فاعليها، فكلما صعد في درج الفضل والكمال، كان هويّه إلى المعصية أوضح وهو بالعقاب والزجر أولى^٢؛ ف"على قدر علوّ المقام يكون الملام، وبقدر النعمة تكون النقمة"^٣.

وقد جاءت الأفعال في الآية مضارعة ﴿يَأْتِ، يَضَاعَفُ﴾، لأن الآية تتحدث عن المستقبل والأمر محتدمٌ فيها الصراع بين المسلمين من جهة والمنافقين والكفار من جهة، والمنافقون والكفار يحاولون التسلل إلى بيت النبوة والنيل من شرفه؛ لهذا ناسب التعبير بالمضارع الدال على التجدد والتغير.

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٦٧.

٢ من أسرار التعبير القرآني، ٢٦٨.

٣ نظم الدرر، ٣٣٩/١٥-٣٤١.

إن التعريف في كلمة ﴿الْعَذَابُ﴾ "تعريف العهد؛ أي العذاب الذي جعله الله للفاحشة"^١ كما هو معهود.

وقد "حُذِفَ الفاعل في ﴿يُضْعَفُ﴾ وبُنِيَ الفعل للمفعول، وأقام المفعول مقام الفاعل تهويلاً للعذاب"^٢، و"قدم الجار والمجرور في لَهَا للاختصاص، وذلك لأن مضاعفة العذاب خاص بهن دون غيرهن -رضوان الله عليهن-، لشرفهن وعلو منزلتهن، فما قبح من سائر النساء كان منهن أقبح، فقبح المعصية تبع لزيادة الفضل"^٣. "وأوعدهن بتضعيف العذاب وفيه حكمتان: إحداهما أن زوجة الغير تُعَذَّب على الزنا بسبب ما في الزنا من المفساد، وزوجة النبي تعذب إن أتت به لذلك ولايذاء قلبه والإرزاء بمنصبه"^٤ - صلى الله عليه وسلم-.

﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾: "أي وكان إحباط أعمالهم هينا على الله، لا يخاف الاعتراض من أحد، أو هينا سهلاً، وذكر اليسر لكمال الحكم المفضية له، وعدم المانع منه، والمقصود من وراء ذلك كله التهديد والتخويف"^٥. وهذا من باب التذييل المفيد تصوّر المعنى غاية التصوّر مع التأكيد والمبالغة، فهو من أبواب الإطناب التي هذه فائدتها^٦. إن الغاية من الخبر بالجملة الاسمية في هذه الآية الكريمة هو "الإخبار بالوعد"^٧، وكذلك التهديد؛ إذ "أكّد بالمصدر للدلالة على نهاية الوعد والمبالغة"^٨.

١ التحرير والتنوير، ٢١/٣٢٠.

٢ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٨٩ بتصرف.

٣ نفسه، ١٠٧ بتصرف.

٤ تفسير الرازي، ٢٥/٢٠٨.

٥ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٧١.

٦ ينظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنشور، ١٥١، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٢/٢٧٨.

٧ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٧١.

٨ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٧٥.

وقد "قدم الجار والمجرور ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ على خبر كان للاختصاص".^١ ومن ملاحظة التقابل بين ﴿مَرَّتَيْنِ وَضَعَفَيْنِ﴾ يبدو -والله أعلم- أن ﴿مَرَّتَيْنِ﴾ تعني أن الأجر يحصل مرة في الدنيا ومرة في الآخرة، في حين أن ﴿ضَعَفَيْنِ﴾ يكون العذاب في الآخرة مرة واحدة وهو مضاعف.

﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ (٣٩) وصلت جملة الشرط هذه بسابقتها لاتفاقهما في الشرطية، ويظهر هنا نوع "من المقابلة الخفية بين قوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وقوله: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنْ بِفَحْشَةٍ مُتَيَنِّزَةٍ﴾؛ لأن الإتيان بالفاحشة المبينة الظاهرة، في جهارة، وتبجح، لا يكون إلا من قلب غليظ جاف خالٍ من معاني الخضوع والخشية والقنوت".^٢

وقد عطفت ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ على ﴿يَقْنُتْ﴾ "عطف تفسير له"^٣ كما رأى القونوي (ت ١١٩٥هـ)، وليس ذلك بصحيح؛ إذ إن الأصل هو الفصل لكمال الاتصال لو كانت الجملة الثانية مفسرة للأولى، ومن المهم ملاحظة ارتباط الفعلين (ب) و(تعمل) ب(مَنْ) الشرطية مع اختلافهما في التذكير والتأنيث؛ ف"الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفرد، ولا في واحدة دون الأخرى؛ لأننا إن قلنا إنه في كل واحدة منهما على الانفرد، جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جزاءين، وليس معنا إلا جزاء واحد، وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى، لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لا يخفى فساده".^٤ والجزاء الحاصل مبني على الجملتين معاً لا على جملة واحدة منهما.

١ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٠٦.

٢ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧٠.

٣ حاشية القونوي، ٣٤٩-٣٥٠.

٤ ينظر لمزيد من التفاصيل: تفسير البحر المحيط، ٢٢٠/٧-٢٢١، والتحرير والتنوير، ٦/٢٢.

٥ دلائل الإعجاز، ٢٤٥-٢٤٦.

”وفي تقييد القنوت بقوله: ﴿لِلَّهِ﴾: معنى يدعو إلى هذا القنوت ويُلقِي عليه فيضاً من نور الجلال، والحب، والميل، ينساب من لفظ الجلالة، ومن لألائه المشرق الوضاء، وذكر (الرسول) عقب لفظ الجلالة في سياق الخشوع، والطاعة، تقديرٌ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ورفعٌ لمنزلته، وكأنَّ خشيته جزءٌ من خشية الله^١.

”ينظر الإمام البقاعي إلى الفرق بين لفظ ﴿يَقْنُتُ﴾ ولفظ ﴿تَعْمَلُ﴾، فيجد الأول قد نظر إلى لفظ ﴿مَنْ﴾، فجاء على التذكير، والثاني قد نظر إلى معنى ﴿مَنْ﴾ فجاء على التأنيث، ويُفسَّر ذلك بأنَّ القنوت عمل من أعمال القلب، ويمكن للنساء أن يبلغن فيه الغاية التي يبلغها الرجال، فلذلك جيء معه بضمير المذكر الذي لحظ لفظ مَنْ، أما العمل الذي هو من عمل الجوارح، فإن طاقة المرأة فيه لا تبلغ طاقة الرجل، فهي مهما عالجت من العمل، وشقَّت على نفسها فيه لن تبلغ نهاية ما يبلغ الرجل، الذي يشق على نفسه، ولذلك جاء في فعل العمل بالتأنيث، ليُشير إلى هذه الحقيقة^٢.

إن في استعمال لفظ (الأجر) في الوعد سرّاً، ففيها ”رمزٌ آخر إلى الإعزاز والتكريم، وكأنَّ ما يأخذن من هذا الوفر ليس عطاءً، وإنما هو أجرٌ مستحقٌّ لهنَّ، على طيب ما قدَّمن من الخير“^٣. ”وإنما ضُوعِفَ أجرهن لطلبهن رضا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بحسن الخلق، وطيب المعاشرة والقناعة، وتوفرهن على عبادة الله والتقوى“^٤.

”وفي إضافة الأجر إلى ضميرها إشارةٌ إلى تعظيم ذلك الأجر بأنه يناسب مقامها، وإلى تشريفها بأنها مستحقَّةٌ ذلك الأجر“^٥. ”ومضاعفة الأجر لهن على الطاعات كرامة

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧٠.

٢ نفسه، ٢٧٥-٢٧٦، وينظر: نظم الدرر، ٣٤٢/١٥-٣٤٣.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧٢.

٤ الكشاف، ٦٥/٥.

٥ التحرير والتنوير، ٥/٢٢.

لقدرهن. وهذه المضاعفة في الحاليين من خصائص أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم -
لعظم قدرهن، لأن زيادة قبح المعصية تتبع زيادة فضل الآتي بها^٣.

وقد توالى الأفعال المضارعة ﴿يَقْنَت، تَعْمَل، نَوْتَهَا﴾ للدلالة على التجدد والاستمرار
في ذلك. وجاء الفعل الماضي ﴿أَعْتَدْنَا﴾ في بيان الجزاء للدلالة على أنه أَعَدَّ وانتهى
وتقرر، فهو نعيمٌ مقيم في الآخرة، إذ إن التجدد والحدوث متصل بالأمور الدنيوية، في
حين تتسم الأمور الأخروية بالثبات.

وفي استعمال وصف ﴿كَرِيمًا﴾ للرزق سرٌ بلاغي؛ فقلوبه: ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهُ رِزْقًا
كَرِيمًا﴾ "وصف رزق الآخرة بكونه كريمًا، مع أن الكريم لا يكون إلا وصفًا للرزاق
إشارةً إلى معنى لطيف، وهو أن الرزق في الدنيا مقدرٌ على أيدي الناس، التاجر يسترزق من
السوق، والمعاملين والصناع من المستعملين، والملوك من الرعية، والرعية منهم،
فالرزق في الدنيا لا يأتي بنفسه، وإنما هو مسخرٌ للغير يمسكه ويرسله إلى الأغيار. وأما
في الآخرة، فلا يكون له مرسل وممسك في الظاهر، فهو الذي يأتي بنفسه، فلاجل هذا لا
يُوصف في الدنيا بالكريم إلا الرزاق، وفي الآخرة يُوصف بالكريم نفس الرزق^٣. وجاء
(رزق) ووصفه نكرتين، لإطلاق الرزق وتفخيمه وتعظيمه وأنه غير محصور ولا محدود.

ويمكن القول في سر تقديم آية الوعيد على آية الوعد: "ولما قدم درء المفسد الذي
هو من باب التخلي، أتبعه جلب المصالح الذي هو من طراز التحلي"^٣، وفي هذا أن الإسلام
يُعنى بطهارة القلب، واليد التي يُعدها لتعمير الأرض والعمل الصالح، حتى تكون عمارة لا
دنس فيها، ولا ضلال^٤.

١ نفسه، ٢٢/٥-٦.

٢ تفسير الفخر الرازي، ٢٥/٢٠٨-٢٠٩.

٣ نظم الدرر، ١٥/٣٤١-٣٤٢.

٤ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧٥.

وبشأن المقابلة بين البناء للمعلوم والبناء للمفعول بين الآيتين في الجزاء، يمكن النظر إلى "الفرق بين قوله في جزاء الفاحشة: ﴿يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ بعدم تسمية الفاعل، وإشارة وراء هذا العذاب أن العذاب يسقط على هذه النفس من حيث لا تدري، وكأنها تُرَجَم به من وراء الغيب، ثم قال في جزاء القنوت والعمل الصالح: ﴿تُؤْتَاهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾، فأسند الإتيان إلى ذاته الشريفة، ليكون إتياناً جزلاً، وعطاءً وفراً، وماذا تقول في عطاءٍ تمتد به يد الوجود كله من عطائها^١. والفعل الذي لم يُسمَّ فاعله "يدل على العناية بالتهويل بالعذاب بجعله عمدة الكلام، وصاحب الجملة بإسناد الفعل إليه، وذلك كله إشارة إلى أن الأمور الكبار صغيرة عنده -سبحانه- لأنه لا يضره شيء ولا ينفعه شيء"^٢. هذا "مع لطيفة وهي أن عند إيتاء الأجر ذكر المؤتي وهو الله، وعند العذاب لم يُصرَّح بالمعذَّب فقال: ﴿يُضَعَّفُ﴾ إشارة إلى كمال الرحمة والكرم، كما أن الكريم الحي عند النفع يُظهر نفسه وفعله، وعند الضر لا يذكر نفسه"^٣. "وأسند فعل إيتاء أجرهن إلى ضمير الجلالة بوجهٍ صريحٍ تشريفاً لإيتائهن الأجر؛ لأنه المأمول بهن، وكذلك فعل ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾"^٤؛ تشريفاً للأجر الذي يعدّه رب العزة والجلال بنفسه تكريماً لهنّ -رضوان الله عليهن-، "وصيغة المضي هنا للتنبيه على تحقق وقوعه"^٥؛ أي وقوع الوعد. "ومجرد بناء الفعل (يضاعف) للمفعول يدل على رحمة الله ولطفه في العبارة، فالحق -سبحانه- يحب خلقه جميعاً، ويتحبب ويتودد إليهم، ويرجو من العاصي أن يرجع"^٦.

١ نفسه، ٢٧١. بتصرف.

٢ نظر الدرر، ٣٢٩/١٥-٣٤١.

٣ تفسير الفخر الرازي، ٢٠٨/٢٥-٢٠٩.

٤ التحرير والتنوير، ٥/٢٢.

٥ حاشية القونوي، ٣٥٠. وينظر: التحرير والتنوير، ٦/٢٢.

٦ تفسير الشعراوي، ١٢٠١٤/١٩ بتصرف.

وقد "قدم الجار والمجرور ﴿لَهَا﴾ للاختصاص، وذلك لأن مضاعفة العذاب خاصة بهن دون غيرهن؛ لشرفهن وعلو منزلتهن، فما قبَّح من سائر النساء كان منهنَّ أقبح، فقُبَّح المعصية تبع لزيادة الفضل".^١

وبملاحظة المقابلة بين خاتمة الآيتين "انظر إلى قوله في آية الوعيد: ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾، وكيف كانت هذه الجملة وكأنها دمدمة في هذا الوعيد، فمضاعفة العذاب، والنكال، يسير على المنتقم العزيز، ويقول البقاعي في هذه الجملة: وهي عبارة ناظرة "إلى مقام الجلال، والكبرياء، والعظمة".^٢

ثم قابل هذا في الوعد: ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهُمُ رِزْقًا كَرِيمًا﴾، وانظر إلى هذا الرزق الكريم الذي أعدّه صاحب الجلال والكبرياء والعظمة والسلطان، أعدّه بذاته وجلاله، وتأمّل ما وراء ذلك من التقدير والتكريم، ثم قل: لماذا لم يقل: يُضاعف لها الثواب ضعفين؟ كما قال هناك: ﴿يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾؟ لتعلم أن وراء ذلك رمزاً ذكياً، فإن مضاعفة الثواب ... ليست خاصة بأهل بيت النبوة، ولكن بخلاف مضاعفة العقاب فإنها خاصة بهم، فلو قال: يُضاعف لها الثواب ضعفين، لم يكن ذلك ظاهراً في التكريم؛ لأن الله يُضاعف ثواب الصالحين جميعاً، ولهذا جاء قوله: ﴿تُؤْتِيهِمُ أَجْرًا مَرَّتَيْنِ﴾، للدلالة على الخصوصية، وفيه أيضاً إشارة إلى أن الله يعطي الأجر الوفير مرة، ثم يستأنف العطاء الوفير مرة ثانية، وهذا دالٌّ على التكريم الجميل.^٣

وفي قوله -تعالى-: ﴿ضِعْفَيْنِ﴾ "أكّد بالمصدر للدلالة على نهاية الوعيد والمبالغة فيه".^٤

١ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٠٧.

٢ نظم الدرر، ٣٣٩/١٥-٣٤١.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧١-٢٧٢.

٤ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٧٥.

”وانظر إلى المقابلة الحسنة الواضحة بين قوله: ﴿يَلِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ فَاحْشَوْهُ﴾^١ **ثُبُتَ يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا** ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُمْ خَيْرًا فَلْيَحْشَوْهُ﴾^٢ وقوله: ﴿يَلِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ فَاحْشَوْهُ﴾^٣ **ثُبُتَ يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا** ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُمْ خَيْرًا فَلْيَحْشَوْهُ﴾^٤

انظر إلى سياق الوعيد، وسياق الوعد، وكيف تزامنت الكلمات الشديدة، والمخيفة في الآية الأولى، فجاءت فيها: الفاحشة المبينة، وما لها من وقع بشع، وقوله: العذاب، وما وراءه، من إيجاع، وتنكيل، وإهانة، وقوله: (يُضَاعَفُ ضِعْفَيْنِ) وما يفيد من تراكم ألوان العذاب، ومضاعفاتها، التي لا تتناهى وما وراء ذلك من غضب ممدود، ثم انظر إلى الكلمات الوضیئة في سياق الوعد، تجد القنوت، وما وراءه من شفافية باصرة وضّاحة، والله والرسول، وما وراء ذلك من سكينة القلب، وقرار النفس، ثم تجد العمل الصالح، والرزق الكريم، وكلها كلمات تبعث في النفس معاني الرضا، والطمأنينة، وتملأ القلب شعوراً بالخير والأمل^٣.

﴿يَلِسَاءَ النَّبِيِّ لَسَانٌ كَاحِرٍ مِنَ اللَّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^١ إن نداء أمهات المؤمنين مباشرة ﴿يَلِسَاءَ النَّبِيِّ﴾ هو تنويه وثناء عليهن - رضي الله عنهن^٢ -، فلما كان لكل حق حقيقة، ولكل قول صادق بيان، قال مؤذناً بفضلهن: ﴿يَلِسَاءَ النَّبِيِّ﴾ أي الذي أنتن أعلم الناس بما بينه وبين الله من الإنباء بدقائق الأمور وخفايا الأسرار وما له من الزلفى لديه^٣.

ويكرر فيه النداء إلى أمهات المؤمنين، فيؤكد بهذا التكرار أهمية الغرض الذي يساق من أجله الحديث، وهو تنقية الأخلاق، وتهذيب السلوك، ويتكرر هنا حرف النداء الذي يستعمل في المنادى البعيد، ليكون امتداد الصوت مؤذناً بالبلاغ، والذي ينادي -

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧٠-٢٧١.

٢ ينظر: نفسه، ٢٧٧.

٣ نظم الدرر، ٣٤٣/١٥-٣٤٤.

سبحانه- قريبٌ من كلِّ مُنادى^١؛ أي "ليمتد الصوت بالبلاغ على سائر العصور؛ لتتحدى النساء بهذه الأخلاق الفاضلة"^٢. وقد "أعيد خطابهن من جانب ربهن، وأعيد نداؤهن للاهتمام بهذا الخبر اهتماماً يخصه"^٣؛ فالغرض من النداء هو بيان فضلهن -رضوان الله عليهن-^٤.

وقوله -تعالى-: ﴿لَسْتَُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ "ثناءٌ عليهن؛ لتمييزهنّ على سائر النساء"^٥، و"المراد بهذا التهيج والإلهاب؛ حيث جعل طلب الدنيا والميل إليها كسائر النساء مما يخرج عن التقوى، ومقامهن لا يسمح بهذا"^٦.

وهناك سرٌّ بلاغيٌّ في استعمال لفظ (نساء)؛ ف"لا زالت الآيات تذكر أمهات المؤمنين بلفظ النساء؛ ليكون هذا اللفظ وحيّاً إلى نساء الأرض، وإلى أنهنّ -من وراء أمهات المؤمنين- يتّجه إليهنّ الخطاب مهذباً وموجّهاً، والدرس -في هذه الآيات- يشرح وسيلة الصيانة، والعفاف"^٧.

وفي الآية إيجازٌ بحذف جملة؛ إذ حذف جواب الشرط إيجازاً لدلالة ما تقدم عليه، والمعنى: "إن اتقيتن الله فلسنّ كأحد"^٨. "وأحد: اسم بمعنى واحد"^٩، يستوي فيه

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧٦-٢٧٧.

٢ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٢٢٤.

٣ التحرير والتنوير، ٦/٢٢.

٤ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٢٠٢.

٥ نفسه، ٧٢.

٦ نفسه، ٧٣، بتصرف.

٧ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧٦-٢٧٧.

٨ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٢٥٣.

٩ التحرير والتنوير، ٦/٢٢.

المذكر والمؤنث^١، ونفي المشابهة هنا يُراد به نفي المساواة، مكّنّى به عن الأفضلية على غيرهن^٢.

إن فضل أمهات المؤمنين -رضي الله عنهن- على نساء الأرض فضلٌ ثابتٌ مطلق، ليس مشروطاً بالتقوى، وإنما جاء اشتراط التقوى من باب التنويه بهنّ وبمنزلتهنّ العالية عند الله، والثناء عليهنّ -رضي الله عنهن-^٣. "والتقييد بقوله ﴿إِنْ أَتَقَيْنَّ﴾ ليس لقصد الاحتراز عن ضد ذلك، وإنما هو إلهابٌ وتحريض على الازدياد من التقوى... وفعل الشرط مستعمل في الدلالة على الدوام، أي إن دمتن على التقوى، فإن نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- متّقيات من قبل، وجواب الشرط دل عليه ما قبله"^٤. وإنما ذلك من باب التهيج والإلهاب؛ لنبذ الدنيا والإقبال على كمال الطاعة والتقوى^٥.

لقد "فرّع على تفضيلهن وترفيع قدرهن إرشادهن إلى دقائق من الأخلاق قد تقع الغفلة عن مراعاتها لخفاء الشعور بآثارها، ولأنها ذرائع خفية نادرة تفضي إلى ما لا يليق بحرمتهن في نفوس بعضٍ ممن اشتملت عليه الأمة، وفيها منافقوها"^٦.

والذي يبدو أن معنى ﴿إِنْ أَتَقَيْنَّ﴾ "إن استقبلتنّ أحداً فلا تخضعن. واتقى بمعنى: استقبل معروف في اللغة... ويكون هذا المعنى أبلغ في مدحهن، إذ لم يعلق فضيلتهن على التقوى، ولا علّق نهيهن عن الخضوع بها؛ إذ هنّ متّقيات لله في أنفسهن"^٧.

جاء النهي عن الخضوع بالقول بعد الثناء على أمهات المؤمنين، "والله -تعالى- لما منعهن من الفاحشة، وهي الفعل القبيح منعهن من مقدماتها، وهي المحادثة مع الرجال

١ ينظر: الكشاف، ٦٥-٦٦.

٢ التحرير والتنوير، ٧/٢٢.

٣ ينظر: نظم الدرر، ٣٤٣/١٥-٣٤٤، ومن أسرار التعبير القرآني، ٢٧٩-٢٨٠.

٤ التحرير والتنوير، ٧/٢٢.

٥ ينظر: روح المعاني، ٥/٢٢.

٦ التحرير والتنوير، ٨/٢٢.

٧ تفسير البحر المحيط، ٢٢٢/٧.

والانقياد في الكلام للفاسق^١. "وقوله بعد ذلك: ﴿إِنْ أَتَيْتَ فَلَا تَخْضَعَنَّ بِالْقَوْلِ﴾ كلامٌ واردٌ مورد الإشارة والتهيج؛ لأنهنَّ مبرّاتٌ عن التخصُّع بالقول، ومُلاينة الحديث للغرباء، ووراء هذه الإشارة نهْيٌ مؤكَّد لنساء المسلمين عن الخضوع والمُلاينة، وانظر إلى ارتباط التقوى بالنهي عن التخصُّع، ومُلاينة الحديث، وإشارة هذا إلى أن مُلاينة الحديث بين الرجال والنساء دليلٌ على أنَّ مهابة الحق وجلال الدين قد سقط من القلوب، ثم انظر إلى موقع هذه الجملة: ﴿إِنْ أَتَيْتَ فَلَا تَخْضَعَنَّ بِالْقَوْلِ﴾ بعد الثناء البالغ في قوله: ﴿لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾. وإشارة ذلك إلى أنَّ منزلتكنَّ السامية عند الله ليس فيها غناء عن التذكير، والإثارة، للاستمسك بمثل الخير، وملاحظة النفس، وأخذها على الطريق القويم، وفيه قرع العصا لنساء الأرض، من جهة أنَّ هذا الأسلوب الحاسم في النهي عن التَّخَضُّع والمُلاينة، وربطه بالتقوى، قد ورد موجَّهاً إلى الطاهرات، بعد بيان فضلهنَّ على النساء جميعاً، فماذا يكون الحال بالنسبة لغيرهنَّ؟ هذا واضحٌ حين تكون الفاء في قوله: ﴿فَلَا تَخْضَعَنَّ﴾ واقعةً في جواب الشرط^٢.

وقد جعل الزمخشري (فلا تخضعن بالقول) جواباً للشرط ﴿إِنْ أَتَيْتَ﴾، فالشرط يبدأ بعد علامة الوقف الجائز على (النساء) قبلها حيث تم المعنى السابق، وبدأ معنى جديد، وقد قرئ (يطمع) "بالجزم، عطفاً على محل فعل النهي، على أنهنَّ نُهيْن عن الخضوع بالقول، ونهى المريض القلب عن الطمع، كأنه قيل: لا تخضعن فلا يطمع. وعن ابن محيصن أنه قرأ بكسر الميم، وسبيله ضمُّ الياء مع كسرهما وإسناد الفعل إلى ضمير القول، أي: فيطمع القول المريب"^٣.

١ تفسير الفخر الرازي، ٢٥/٢٠٩-٢١٠.

٢ من أسرار التعبير القرآني، ٢٧٩-٢٨٠.

٣ الكشف، ٦٥/٥-٦٦.

وفي ذلك "دليل على أن على المرأة الاحتراز من كل ما دعا إلى شهوتها، والفتنة عليها".^١ والنهي في ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ﴾ "يفيد حرمة ملاينة الأجانب في القول".^٢ فالقرآن "يوجّه النهي الموعد إلى الرجل ليواجه في نفسه وسوسة الجنس، بالقطع والحسم، بقوله: ﴿فِيَطْمَعُ﴾ -بالسكون، بعد ما وجّه النهي إلى المرأة، وقال: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ﴾".^٣ و"قول: ﴿فِيَطْمَعُ﴾ أي في الخيانة ﴿الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾؛ أي فساد وريبة، والتعبير بالطمع للدلالة على أن أمنيته لا سبب لها في الحقيقة؛ لأن اللين في كلام النساء خُلِقَ لهنّ لا تكلف فيه، فأريد من نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- التكلف بالإتيان بضده".^٤ وقد قال بعض أهل التأويل: إن المقصود هو المنافق.^٥

"والمرض: حقيقته اختلال نظام المزاج البدني من ضعف القوة، وهوهنا مستعار لاختلال الوازع الديني مثل المنافقين ومَن كان في أول الإيمان من الأعراب ممن لم ترسخ فيه أخلاق الإسلام، وكذلك مَن تخلقوا بسوء الظن، فيرمون المحصنات الغافلات المؤمنات....

وانتصب ﴿يطمع﴾ في جواب النهي بعد الفاء؛ لأن المنهي عنه سبب في هذا الطمع.

وحُذِفَ متعلق ﴿فِيَطْمَعُ﴾ تنزهًا وتعظيمًا لشأن نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- مع قيام القرينة".^٦

"وعطف ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ على ﴿لَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ بمنزلة الاحتراز لئلا يحسبن أن الله كلفهن بخفض أصواتهن كحديث السرار".^٧ وهو أيضًا "إشارة إلى أن

١ نكت القرآن، المجلد ٢، ٦٥٢/٣.

٢ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٨١.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٨٢.

٤ نظم الدرر، ٣٤٢/١٥ - ٣٤٤ بتصرف.

٥ ينظر: تفسير الطبري، ٩٥/١٩.

٦ التحرير والتنوير، ٩/٢٢.

ذلك ليس أمراً بالإيذاء والمنكر، بل القول المعروف وعند الحاجة هو المأمور به لا غيره^{٢١}. ويمكن حمل الأمر في هذه الآية على الوجوب أو الندب^{٢٢}. وجملة ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ تذييل^{٢٣}، وللتذييل في الكلام موقع جليل، ومكان شريف خطير؛ لأن المعنى يزداد به انشراحاً، والمقصد انفتاحاً... فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه، حتى يظهر لمن لم يفهمه، ويتأكد عند من فهمه^{٢٤}، وهو قسمان: قسم "يؤتى به للتوكيد والتحقيق، وقسم يخرج المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ما قبله^{٢٥}، وعلى الرغم من أنه يفهم من السياق أن الأمر بأن يقلن قولاً، فلا حاجة ظاهرة لذكر (قولاً) والتصريح بها في غير القرآن؛ لأنها من مقتضى فعل الأمر إلا أنه - تعالى - صرح بها، وذلك من باب التوكيد وليجري الأمر مجرى المثل في حياة المؤمنات، ولا سيما أن (قولاً) جاءت نكرة مفردة تدل على كل جنس من أجناس القول دون استثناء شيء منها. وفي قوله - تعالى: ﴿قَطَّعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ إطناب وذلك بالتفصيل بعد الإجمال، والغاية منه هي إحاطة المعنى بالاستقصاء الذي يؤكد في نفس المتلقي ويثبت أقوى تثبيت^{٢٦}.

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَنَاهِلَةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (٣٣) ﴿لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ - تعالى - نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - "بالقرار، نهاهن عن ضده مبشعاً له، فقال: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾﴾؛ أي تظاهرن من البيوت بغير حاجة

١ نفسه، ٩/٢٢.

٢ تفسير الرازي، ٢٥/٢٠٩-٢١٠.

٣ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٦٥.

٤ ينظر: التحرير والتنوير، ٩/٢٢.

٥ كتاب الصناعتين، ٣٧٣.

٦ تحرير التحبير، ٣٨٧.

٧ ينظر: كتاب الصناعتين، ١٩٠، والمثل السائر، ٢/٢٧٨.

محوجة^١. و"قيل: إن التبرج في هذا الموضع: التبخر والتكسر"^٢ في المشية، وقيل "هو النياحة"^٣، والأول أقرب للمعنى.

والأمر في قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^٤ للوجوب^٥، وهو "حجة في لزوم المرأة بيتها، وترك البراح عنه فيما لا يعنيه"^٦. و"قرأ أبو جعفر ونافع وعاصم (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) بفتح القاف، وقرأ الباؤون، وهبيرة عن حفص عن عاصم، (وَقَرْنَ) بكسر القاف"^٧. وفتح القاف بمعنى الأمر بالقرار في البيوت، وهو لزوما والسكون فيها، وأما (قِرْنَ) بكسر القاف فقد "قال الفراء: قِرْنَ في بيوتكنَّ، هو من الوقار"^٨ والسكينة. وقد أضيفت البيوت إليهن - رضوان الله عليهم - لأنهن مَن يسكنَّها، وهي بيوته - صلى الله عليه وسلم -^٩.

والنهي في قوله: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^{١٠} "يقتضي التحريم"^{١١}، ومن باب الذم "أضاف ﴿تبرج﴾ إلى الجاهلية الأولى، وذلك لما كانت عليه من قبائح وخصائص ذميمة حرّمها الإسلام"^{١٢}. وأكد بالمصدر ﴿تَبَرُّجٌ﴾^{١٣} إمعانا في الذم والتحريم. و"التعريف في ﴿الْجَاهِلِيَّةِ﴾^{١٤} تعريف العرف، أي الجاهلية المعروفة قبل الإسلام الجامعة لتلك الصفات من العري والتبرج"^{١٥}. وقد جاء الإيجاز بـ "حذف المضافين، والتقدير: ولا تبرجن تبرجا مثل تبرج نساء الجاهلية الأولى"^{١٦}.

١ نظم الدرر، ١٥/٣٤٤-٣٤٥.

٢ تفسير الطبري، ١٩/٩٧.

٣ نكت القرآن، المجلد ٢، ٣/٦٥٤.

٤ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٦٦.

٥ نكت القرآن، المجلد ٢، ٣/٦٥٤.

٦ المبسوط في القراءات العشر، ٣٥٨.

٧ لسان العرب، مادة (قرر).

٨ ينظر: التحرير والتنوير، ٢٢/١١.

٩ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٨٢.

١٠ نفسه، ١٢٩.

١١ نفسه، ١٤٤.

١٢ نفسه، ٢٥٢.

”وانتصب ﴿تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ على المفعول المطلق وهو في معنى الوصف الكاشف أريد به التنفير من التبرج، والمقصود من النهي الدوام على الانكفاف عن التبرج وأنهن منهيات عنه، وفيه تعريض بنهي غيرهن من المسلمات عن التبرج، فإن المدينة أيامئذ قد بقي فيها نساء المنافقين وربما كُنَّ على بقية من سيرتهن في الجاهلية، فأريد النداء على إبطال ذلك في سيرة المسلمات^١. ونسبة هذا التبرج إلى الجاهلية فيه تحقير لها، ووصفها بالأولى تحديدٌ لزمناها الدال على وصفها الدقيق وماهيتها الحقيقية، فلا تختلط بغيرها مما لا يراد^٢.

وفي خطاب أمهات المؤمنين -رضوان الله عليهن- في تلك الآية سر، فـ”تبرج المرأة، وانكشافها، وتكسرهما حيث يوجد، فهو جاهلية، ومظهر من مظاهرها، وخلق من أخلاقها، وهذا النهي الحاسم في قوله: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ -وإن كان خطاباً لأمهات المؤمنين- فهو دعوة إلى وجوب تطهير المجتمع المسلم من عوائد الجاهلية، ومطاردة كل مظهر من مظاهرها في حياة المسلمين، ومن توجه النهي لأمهات المؤمنين فائدة جلية هي الإشارة إلى أن هذه الجاهلية قد تتقن وتلبس ثوب الزور، حتى يقع فيها خياركم من حيث لا يشعرون^٣.

وفي مجيء الأمر بالصلاة بعد النهي عن التبرج سرٌ بلاغي، فهو ”يشير إلى أن عدم إظهار الزينة، وعدم الملاينة في القول، ليس وحده مقصود الشرع، وإنما لا بد أن يكون وراء هذا الحجاب نقاء، وطهارة، ووضاءة، ونظافة، وخلو من كل دنس^٤.

كما إن هنالك سرّاً بلاغياً في العطف أو الوصل بين الأمر بالصلاة والنهي عن التبرج؛ فالصلاة التي هي في الإسلام عماد الدين، وسناده، والتي هي فرق بين المؤمن، والكافر،

١ التحرير والتنوير، ١٢/٢٢.

٢ ينظر: نفسه، ١٢/٢٢-١٣.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٨٩-٢٩٠.

٤ من أسرار التعبير القرآني، ٢٩١.

والتي لعن الرسول تاركها، وجار تاركها، جاءت في السياق مقترنةً بالنهاي عن التبرج، وكأن صيانة المجتمع من دنس الفاحشة، هوركن في إقامة كيان الأمة، كما أن الصلاة ركن من أركان الإسلام^١؛ فلما أمرهن بلزوم البيوت للتخلية عن الشوائب، أرشدهن إلى التخلية بالرهاائب، فقال: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾^٢.

والسر في استعمال لفظ ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾ هو أن "إقامة الصلاة بمعنى تقويمها، والمحافظة على سننها وفضائلها، وهو تعبيرٌ له مغزى جليل، من حيث إنه يفيد أن المعبر في هذه الصلاة هو أدائها أداءً وافياً، سليماً، تحفظ فيه كل فضيلة من فضائلها"^٣. كما إن السر في قوله: ﴿وَمَا آتَاكَ الزَّكَاةَ﴾ هو أن "في هذا بشارةً بالفتح وتوسيع الدنيا عليهن، فإن العيش وقت نزول الآية كان ضيقاً عن القوت فضلاً عن الزكاة"^٤.

والأمر في قوله -تعالى-: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتَاكِ الزَّكَاةَ﴾ يفيد "الدوام والثبات على المأمور به"^٥. وقد "خصّ الصلاة والزكاة بالأمر، ثم جاء الأمر عاماً بالطاعة؛ لأن هاتين الطاعتين البدنية والمالية هما أصل سائر الطاعات، فمن اعتنى بهما حق العناية جرّاه إلى ما وراءهما"^٦. والأمر في قوله: ﴿وَأَطِيعَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ للوجوب^٧، والتعريف في ﴿الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ﴾ هو تعريف العهد، أي الصلاة المعهودة وكذلك الزكاة المعهودة المعروفة التي لا ينصرف الذهن إلى غيرها.

ومن الأسرار التي تُضاف لما سبق عطف العام على الخاص^٨ بهدف التعميم والتثبيت^٩، فـ"قوله: ﴿وَأَطِيعَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ معنى عام يدخل فيه: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾

١ نفسه، ٢٩١-٢٩٢.

٢ نظم الدرر، ٣٤٥/١٥.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٩٢-٢٩٣ بتصرف.

٤ نظم الدرر، ٣٤٥/١٥ بتصرف.

٥ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٧٩.

٦ التحرير والتنوير، ١٣/٢٢.

٧ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٦٧.

٨ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١١٤-١١٥.

وَمَا تَيْبَكَ الزَّكَاةَ ﴿١﴾ كما يدخل فيه: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ...﴾ ﴿٢﴾، وغيره مما تقدم، فكأنه ذكر هذه الأشياء جميعاً مرةً ثانية^١، وفي هذا التكرار الخفي توكيدٌ وثبوتٌ لهذه المعاني في القلوب، وله مزيةٌ في فضل الكلام وفصاحته، يعني أن آخر الكلام قد عاد إلى أوله، واتصل به اتصال الكل بجزئه، ثم إن ذكر طاعة الله بعد هذه الأوامر والنواهي، له مغزىٌ جليل هو الإشارة إلى فلسفة الإسلام في إقامة السلوك، وتحديد الواجبات والآداب، وتكوين نظام الاجتماع في الأمة المسلمة، على أساس من طاعة الله، ورسوله، وتربية المهابة في القلوب^٢.

وقد توالى الوصل بين الأمر والنهي، لاتفاقهما في الإنشائية الطلبية، كما جاءت الأفعال المنهي عنها مضارعة ﴿لا تخضعن﴾ و﴿لا تبرجن﴾ وسبب المنع من الخضوع ﴿يطمع﴾ للدلالة على التجدد وإمكان الحدوث في أي مرة من المرات. وقد تكرر في هذه الآية العطف بين ﴿الله﴾ و﴿رسوله﴾ وهو عطف لأسباب شرعية، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء وهو رسول رب الخليقة، ويتخذ هذا العطف خاصية مميزة في سياق خطاب زوجاته -صلى الله عليه وسلم- بالنص على العلاقة الرابطة بين الله ورسوله، ليستحضرنها دائماً في علاقتهن بالله -تعالى- ورسوله -صلى الله عليه وسلم-.

وهناك سؤالٌ قد يشغل ذهن المتأمل، وهو: لماذا جاءت الفضائل بعد الرذائل في خطابه -تعالى- لأمهات المؤمنين -رضوان الله عليهن-؟ والجواب: "لما كانت هذه الآيات قد نهت عن الرذائل، فكانت عنها أشرف الفضائل، قال مبيناً أن ذلك إنما هو لتشريف أهل النبي -صلى الله عليه وسلم- لتزيد الرغبة في ذلك مؤكداً رفعاً لتوهم

١ ينظر: نفسه، ٢٣٥.

٢ وينظر: نظم الدرر، ٣٤٥/١٥-٣٤٦.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٩٤-٢٩٥.

مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ ذَلِكَ لَهْوَانٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ نَقْصَانٍ وَحَرْمَانٍ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^١.

لقد تم الفصل بين ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ وبين ما قبلها؛ لشبه كمال الاتصال، فقلوه - تعالى - : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ "متصل بما قبله، إذ هو تعليل لما تضمنته الآيات السابقة من أمر ونهي ابتداءً من قوله - تعالى - : يَنْفَسَاءُ النَّبِيُّ مِنْ يَدَاتِ مَنْ كُنَّ الْآيَةُ. فإن موقع ﴿إِنَّمَا﴾ يفيد ربط ما بعدها بما قبلها؛ لأن حرف (إن) جزء من ﴿إِنَّمَا﴾ وحرف (إن) من شأنه أن يغني غناء فاء التسبب ... فالمعنى أمركن الله بما أمر، ونهاكن عما نهى، لأنه أراد لكن تخلية عن النقائص والتحلية بالكاملات. وهذا التعليل وقع معترضا بين الأوامر والنواهي المتعاطفة^٢؛ فهو "استئناف بياني مفيد تعليل أمرهن ونهيهن^٣؛ فكان سؤالاً دار في ذهن المتلقي: "لماذا أمرت أزواجه - صلى الله عليه وسلم - ونهيتهن وهن ينتسبن إلى أطهر الخلق - عليه الصلاة والسلام - ؟ فكان الجواب ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾"^٤.

"وفي العبارة تُلطف ببيان علة التكليف وغايته، تُلطف يشي بأن الله - سبحانه - يشعرهم بأنه بذاته العلية يتولى تطهيرهم وإذهاب الرجس عنهم. وهي رعاية علوية مباشرة بأهل هذا البيت. وحين نتصور من هو القائل - سبحانه وتعالى - رب هذا الكون. الذي قال للكون: كن. فكان. الله ذو الجلال والإكرام. المهيمن العزيز الجبار المتكبر.. حين نتصور من هو القائل - جل وعلا - ندرك مدى هذا التكريم العظيم^٥؛ فكل ما تقدم من أوامره ونواهي لا يُراد به إلا إذهاب الرجس والتطهير؛ فهي شرائع

١ نظم الدرر، ١٥/٣٤٦.

٢ التحرير والتنوير، ١٤/٢٢.

٣ روح المعاني، ١٢/١٢-١٣.

٤ دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٢١٢.

٥ في ظلال القرآن، ٢٢/٢٨٦٢.

وُضعت لمصلحة هذه الجماعة ولحفظها، من الرجس الذي يُستعمل أساساً في معنى الاضطراب والقلق^٢.

ومن خصائص ﴿إِنَّمَا﴾ أنها "تجيء لخبر لا يجله المخاطب ولا يدفع صحته"^٣، كما أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء، ونفيه عن غيره... دفعة واحدة في حال واحدة^٤. وهذا واقع خطاب أمهات المؤمنين -رضوان الله عليهن- فقد نفت الآية أن يُريد الله بهنّ ضراً أو تضيقاً عليهن كما قد يهجس بذلك بعض المنافقين ويُشيعون، وإنما إرادة الله خاصة بتطهيرهن وأهل بيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كلّهم، وفي ذلك تعريضٌ بنجسي الأعراس من المنافقين والكافرين، كما أن في ذلك إثباتاً لصفة الإرادة لله -تعالى- على الوجه الذي يليق بجلاله وعزّته.

وهناك مجموعة من الأسرار البلاغية في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾؛ ومنها: "حذف حرف النداء" في قوله: ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ وهو مُشعرٌ بالتقريب والتكريم، فكأن أهل هذا البيت في حضرة الملك القدوس، وفي المكانة المتسامية، يُخاطَبون خطاب القرب والملاطفة، ومنها أداة القصر التي صدرت بها الجملة الشريفة، وهي تفيد الكلام قدراً من التوكيد وكأن المعنى: ما يريد الله إلا أن يُذهب عنكم الرجس أهل البيت، فمراد الله -جل جلاله- قد انحسر في إذهاب الرجس عن هذا البيت، وتطهيره، وليس هناك مراد وراء ذلك في شأن من شؤون الخلق، أي إن الله -سبحانه- قد أقبل على أهل هذا البيت إقبالاً كاملاً، وهذه زيادة في التكريم، ومبالغة في إظهار عظيم العناية والرعاية... وجاء القصر بـ ﴿إِنَّمَا﴾ التي تفيد أن ما تدخل عليه كأنه شيء مقرر، ومعلوم، لا يسع أحداً أن ينكره لشهرته

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٩٥-٢٩٦.

٢ دلائل الإعجاز، ٣٣٠.

٣ نفسه، ٣٣٥.

٤ وقيل: إن أَهْلَ الْبَيْتِ منصوبة على المدح. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١٧/١٤٥.

وذيوعه، وكأن قصر مراد المولى -سبحانه- على إذهاب الرجس عن هذه الجماعة وتطهيرها أمر معلوم، لا يدفعه دافع، ولا يخالف فيه عاقل، وناهيك عما وراء هذا من التكريم، ومنها إسناد أفعال الجملة كلها إلى الله؛ فهو الذي يريد، وهو الذي يُذهب الرجس عنهم، وينقي قلوبهم ونفوسهم بيده القادرة، وهو الذي يطهرهم بنفسه تطهيراً... ومنها التعريف باللام في قوله: ﴿الْبَيْتِ﴾، وهو يفيد أنه بيت متعالّم مشهور، لا ينصرف الذهن إلى غيره، والإضافة في قوله: ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ تفيد التعظيم، والتشريف، أي: يا أهل هذا البيت القائم في العالمين رمز الهداية، والرشاد، والطهر، والنور.^١

"والتعريف في ﴿الْبَيْتِ﴾ تعريف العهد، وهو بيت النبي -صلى الله عليه وسلم- وبيوت النبي -عليه الصلاة والسلام- كثيرة فالمراد بالبيت هنا بيت كل واحدة من أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- وكل بيت من تلك البيوت أهله النبي -صلى الله عليه وسلم- وزوجه صاحبة ذلك".^٢

إن سياق الآية يفيد أن المراد بأهل البيت نساؤه -رضي الله عنهن-، وجاء الضمير مذكراً في قوله: ﴿عَنْكُمْ﴾، و﴿وَيُطَهِّرُهُمْ﴾ ولم يأت مؤنثاً مراعاةً للفظ أهل، والعرب كثيراً ما يستعملون صيغ المذكر في مثل هذا،... إن اعتبار التذكير هنا أدخل في التعظيم، أو إن المراد بأهل البيت هنا النبي -عليه السلام- ونساؤه -كما سبق-، وجاء الضمير مذكراً على قاعدة التغليب^٣، وقد جاء النداء في ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ لطفاً بهم، ومدحاً لهم، وثناءً عليهم، واختصاصاً بهم دون غيرهم^٤.

وفي قوله -تعالى-: ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ يبدو أن ضمير "الخطاب موجهان إلى نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- على سَنَن الضمائر التي تقدمت، وإنما

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٩٥-٢٩٦.

٢ التحرير والتنوير، ١٤/٢٢، وينظر: نكت القرآن، المجلد ٢، ٦٥٥/٣.

٣ من أسرار التعبير القرآني، ٢٩٥-٢٩٧ بتصرف.

٤ ينظر: حاشية القونوي، ٣٥٥، واللباب في علوم الكتاب، ١٥/٥٤٧-٥٤٨، ودراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٢٠٢.

جاء بالضميرين جمع المذكر على طريقة التغليب لاعتبار النبي -صلى الله عليه وسلم- في هذا الخطاب، لأنه رب كل بيت من بيوتهم، وهو حاضرٌ هذا الخطاب، إذ هو مبلّغه. وفي هذا التغليب إيحاء إلى أن هذا التطهير لهن لأجل مقام النبي -صلى الله عليه وسلم- لتكون قريباته مشابهات له في الزكاء والكمال^١. "وفي التعبير بالفعل المضارع دلالة على تجدد الإرادة واستمرارها، وإذا أراد الله أمراً قدره إذ لا راد لإرادته.

والمعنى: ما يريد الله لكن مما أمركن ونهاكن إلا عصمتكن من النقائص، وتحليتكن بالكمالات، ودوام ذلك؛ أي لا يريد من ذلك مقتاً لكن ولا نكايَةً. فالقصر قصر قلب... وهذا وجه مجيء صيغة القصر بـ ﴿إِنَّمَا﴾^٢.

هذا وقد تقدم إذهاب الرجز على التطهير من باب تقديم التخلية من الذنوب على التحلية بالطاعة^٣، واللام في قوله -تعالى-: ﴿لِيَذْهَبَ﴾^٤ زائدة من قبيل الإطناب، والغرض منها التوكيد^٥.

إن الرجز والطهارة والإذهاب في الآية الكريمة استعاراتٌ كلها؛ ف"لما استعار للمعصية الرجز، استعار للطاعة الطهر، ترغيباً لأصحاب الطباع السليمة والعقول المستقيمة، في الطاعة، وتنفيراً عن المعصية"^٦. "واستعار للذنوب: الرجز، وللتقوى: الطهر؛ لأنَّ عرضَ المقترف للمقبحات يتلوث بها ويتدنس، كما يتلوث بدنه بالأرجاس. وأما المحسنات، فالعرض معها نقي مصون كالثوب الطاهر. وفي هذه الاستعارة ما يُنفّر أُولي الأبواب عما كرهه الله لعباده ونهاهم عنه، ويرغبهم فيما رضىه لهم وأمرهم به"^٧.

١ التحرير والتنوير، ١٤/٢٢.

٢ التحرير والتنوير، ١٥/٢٢.

٣ ينظر: روح المعاني، ١٣-١٢/٢٢.

٤ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ٢٣٠، والتحرير والتنوير، ١٧/٢٢.

٥ نظم الدرر، ٣٤٧-٣٤٦/١٥.

٦ الكشف، ٦٧-٦٦/٥.

”وقوله -تعالى-: ﴿لِيَذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ فيه لطيفة، وهي أن الرجس قد يزول عيناً، ولا يطهر المحل، فقوله: ﴿لِيَذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ أي يزيل عنكم الذنوب ويطهركم، أي يلبسكم خلع الكرامة، ثم إن الله -تعالى- ترك خطاب المؤنثات وخطاب المذكرين بقوله: ﴿لِيَذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ ليدخل فيه نساء أهل بيته ورجالهم^١.

”والرجس في الأصل: القذر الذي يلوث الأبدان، واستعير هنا للذنوب والنقائص الدينية؛ لأنها تجعل عرض الإنسان في الدنيا والآخرة مرزولاً مكروهاً كالجسم الملوث بالقذر... واستعير التطهير لشد ذلك وهو تجنّب الذنوب والنقائص كما يكون الجسم أو الثوب طاهراً، واستعير الإذهاب للإنجاء والإبعاد^٢. ”وفي هذه الاستعارة ما ينفر أولي الألباب عما كرهه الله لعباده ونهاهم عنه، ويرغبهم فيما رضىه لهم وأمرهم به^٣. والتعريف في ﴿الرِّجْسَ﴾ يدل على استغراق الجنس؛ بحيث يجمع كل المعاني المختلفة لكلمة الرجس^٤.

وحين أكد -تعالى- بالمصدر في قوله: ﴿وَيُطَهِّرْكُمْ تَطْهِيراً﴾، فإن المراد به المبالغة في الحفظ والصون والطهارة وإزالة الرجس، فأراد الله بما أمرهن به ونهاهن عنه حفظهن من المعاصي وتطهيرهن من الذنوب^٥. ”وفي التعبير بالفعل المضارع ﴿يُرِيدُ﴾ دلالة على تجدد الإرادة واستمرارها، وإذا أراد الله أمراً قدره، إذ لا راد لإرادته^٦.

﴿وَأَذْكُرَكُمَا يَوْمَ تَأْتِي فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ أَيْمَنِكُنَّ وَاللَّهُ وَابِتٌ لَكَ لَطِيفًا

خَيْرًا﴾ (٣٤) ”ويختتم هذه التوجيهات لنساء النبي -صلى الله عليه وسلم- بمثل ما

١ تفسير الفخر الرازي، ٢٥/٢١٠.

٢ التحرير والتنوير، ٢٢/١٤.

٣ الكشاف، ٥/٦٦-٦٧.

٤ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٤٤-١٤٥.

٥ نفسه، ٦٣. وينظر: نفسه، ٧٥.

٦ التحرير والتنوير، ٢٢/١٥.

بدأها به.. بتذكيرهن بعلو مكانتهن، وامتيازهن على النساء، بمكانهن من رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وبما أنعم الله عليهن، فجعل بيوتهن مهبط القرآن، ومنزل الحكمة، ومشرق النور والهدى والإيمان^١. وتتصل هذه الجملة بجمل الأوامر الإنشائية قبلها لتعطي مفهوم الوجوب.

ومن الأسرار البلاغية أنه -تعالى- قال: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَشْكُرُ﴾ ولم يقل: واذكرن ما أنزل؛ لأن المراد إرشاد نساء المؤمنين وراء الأمر الموجه لأمهات المؤمنين، وأهمية ذكر الإنزال في الوعظ، وتهذيب السلوك خاص بمن في هذا البيت. أما أهمية تذكر ما يتلى، فليس خاصاً بمن في منزل الوحي، ولا بمن في زمنه، وإنما شيء يعم المسلمين جميعاً، في كل عصر ومصر؛ ويشير موقع الآية في هذا السياق إلى أن ذكره يكشف أمام بصائركم ضباب الضلال الذي يذهب بكم في هُنيئات الطريق، وصيغة المضارع في قوله: ﴿يَشْكُرُ﴾ تُشعر بأن تلاوته تتجدد في بيوتكم، وأن أنفاس الحق فيه توشك أن تملأ آفاقكم، فاذكروه؛ أي استحضروه في القلوب والضمائر، لتعمر به، فتستقيم على هديه، ولهذا المعنى أثر قوله: ﴿مَا يَشْكُرُ﴾ على القرآن؛ أي لم يقل: واذكر القرآن؛ لأن ذكر تلاوته في البيوت حثٌّ على التذكر، أي اذكرن صوت الحق الذي تتجاوب أنفاسه في غرفكم، ومضاجعكم^٢.

ولما كانت العناية بالمتلو، بينها بإسناد الفعل إليه لبيان أنه عمدة الجملة، فقال بانيًا للمفعول: ﴿مَا يَشْكُرُ﴾؛ أي يتابع ويؤالي ذكره والتخلق به، وأشار لهن إلى ما خصهن منه من الشرف، فقال: ﴿فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ أي بواسطة النبي -صلى الله عليه وسلم-^٣. والفعل المضارع ﴿يَشْكُرُ﴾ يدل على التجدد والاستمرار، وقد بُني للمفعول؛ لأن التالي قد يكون الرسول -صلى الله عليه وسلم- وقد يكون غيره.

١ في ظلال القرآن، ٢٢/٢٨٦٢.

٢ من أسرار التعبير القرآني، ٢٩٩.

٣ نظم الدرر، ١٥/٣٤٧.

وقوله - تعالى -: ﴿وَأَذْكُرَكَ مَا بَيْنَكَ فِي يَوْمِكَ﴾ تقريرٌ لما قبله من الأمر والنهي؛ ولذا أُخِّرَ عنهما^١، والأمر للوجوب، أو لتعديد النعمة^٢.

وفي قوله: ﴿مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ لما كان المراد بذلك القرآن، عطف عليه ما هو أعم منه، فقال مبيّنًا لشدة الاهتمام به بإدخاله في جملة المتلو اعتمادًا على أن العامل فيه معروف؛ لأن التلاوة لا تُقال في غير الكتاب: ﴿وَالْحِكْمَةِ﴾؛ أي ويبث وينشر من العلم المزين بالعمل، والعمل المتقن بالعلم، ولا تنسين شيئًا من ذلك^٣. "وعطف ﴿الحكمة﴾ على ﴿آيَاتِ اللَّهِ﴾ عطف خاص على عام. وهو ما كان من القرآن مواعظ وأحكاما شرعية"^٤. وقيل: إن المقصود بالحكمة هي السنة^٥. وذلك من قبيل الإطناب الذي يحيط بالمعنى إحاطة تامة من خلال الاستقصاء فيبلغ به غاية البيان ويشيع دلالاته^٦. وربما -والله أعلم- جاء التعبير عن القرآن الكريم بـ﴿آيَاتِ اللَّهِ﴾ لأن القرآن نزل منجمًا آيات متفرقة، ولم ينزل دفعة واحدة، وربما كان المقصود أحداث وقرائن هي من آيات الله ومعجزاته.

وقد وقع الفصل بين الجملة الإنشائية والجملة الخبرية التالية لها للانقطاع بينهما. والجملة الخبرية اسمية تفيد الثبوت والاستمرار وفيها جاء التأكيد بالاسمية مرتين وبيان. ومن خصائص ﴿إِنْ﴾ أنه يُحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف، وعقد قلب على نفي ما تثبت أو إثبات ما تنفي، ولذلك تراها تزداد حسنا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن، ولشيء قد جرت عادة الناس بخلافه^٧. فالآيات تستحضر المنافقين في خطابها كله.

١ حاشية القونوي، ٣٥٧-٣٥٨.

٢ ينظر: دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، ١٦٧-١٦٨.

٣ نظم الدرر، ٣٤٧/١٥-٣٤٨.

٤ التحرير والتنوير، ١٨/٢٢.

٥ ينظر: تفسير الطبري، ١٩/١٠٨.

٦ ينظر: كتاب الصناعتين، ١٩٠.

٧ دلائل الإعجاز، ٣٢٥.

فكل ما سبق من أوامره -تعالى- ونواهيهِ لأزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- في الأمور الخفية الباطنة وفي الأمور الظاهرة ليس دالاً على أن الله لا يحيط بالدقائق، وإنما الله محيط بأدقّها وأخفّها.

”وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَيْرًا﴾ فاصلة تقع في النفس موقعاً جليلاً في هذا السياق، وذلك لأن الآيات تتحدث عن الملاينة في القول، والتبرج، والقول السديد الصائب، وغير ذلك مما هو خاص بالسلوك والآداب، وذكر هذين الوصفين الجليلين من أسماء الله الحسنی، يشير إلى أن ما قد تهمس به النفوس في سرائرها لا يفوت اللطيف الخبير علمه وإدراكه، وخواطر النفس في باب الجنس ليست خواطر طافية على سطحها، وإنما هي وسوسات في أبعد مطاويها، واللطيف الخبير لا تعزب عنه همهمة في قاعها السحيق”.
واستعمال ﴿إِنَّ﴾ جاء للتوكيد، “ردعاً لمن يشك في أن الرفعة يُوصَل إليها بضدها”.
”وجملة ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَيْرًا﴾ تعليل للأمر وتذييل للجمل السابقة. والتعليل صالح لمحامل الأمر كلها؛ لأن اللطف يقتضي إسداء النفع بكيفية لا تشق على المُسدَى إليه.

وفيما وجّه إلى نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- من الأمر والنهي ما هو صلاح لهن، وإجراء للخير بواسطتهن، وكذلك في تيسيره إياهن لمعاشرة الرسول -عليه الصلاة والسلام- وجعلهن أهل بيوته، وفي إعدادهن لسماع القرآن وفهمه، ومشاهدة الهدى النبوي، كل ذلك لطف لهن هو الباعث على ما وجهه إليهن من الخطاب ليتلقين الخبر ويبلغنه؛ ولأن الخبير، أي العليم إذا أراد أن يذهب عنهن الرجز ويظهرهن حصل مراده تاماً لا خلل ولا غفلة.

١ من أسرار التعبير القرآني، ٢٩٩.

٢ نظم الدرر، ج ٣٤٨/١٥ - ٣٥١.

فمعنى الجملة أنه -تعالى- موصوف باللطف والعلم كما دلّ عليه فعل ﴿كَانَ﴾. فيشمل عموم لطفه وعلمه لطفه بهن وعلمه بما فيه نفعهن^١.
 "ووصف اللطيف يتممه وصف الخبير، فإذا كان اللطيف يعني الدقة في تناول الأشياء وحسن التّأني، فالخبرة تعني معرفة الموضوع، فاللطف لا يتأتى إلا بالخبرة"^٢.
 وإن كان اللطيف اسم فاعل أو صفة مشبهة من لطف -بضم الطاء- فهي صفة مشبهة تدل على صفة من صفات ذات الله -تعالى-، وهي صفة تنزيهه -تعالى- عن إحاطة العقول بماهيته أو إحاطة الحواس بذاته وصفاته، فيكون اختيارها للتعبير عن هذا الوصف في جانب الله -تعالى- هو منتهى الصراحة والرشاقة في الكلمة، لأنها أقرب مادة في اللغة العربية تقرّب معنى وصفه -تعالى- بحسب ما وُصفت له اللغة من متعارف الناس... وإن اعتبر اللطيف اسم فاعل من لطف -بفتح الطاء- فهو من أمثلة المبالغة يدل على وصفه -تعالى- بالرفق والإحسان إلى مخلوقاته وإتقان صنعه في ذلك وكثرة فعله ذلك، فيدل على صفة من صفات الأفعال. وعلى هذا المعنى حمله سائر المفسرين والمُبيّنين لمعنى اسمه اللطيف في عداد الأسماء الحسنى... فإذا حمل على هذا المحمل هنا كان وصفا مستقلا عما قبله لزيادة تقرير استحقاقه -تعالى- للإفراد بالعبادة دون غيره^٣.

و﴿خبير﴾ "صفة مشبهة من خبر -بضم الباء- في الماضي، خبرا -بضم الخاء وسكون الباء- بمعنى علم وعرف، فالخبير الموصوف بالعلم بالأمور التي شأنها أن يُخبر عنها علما موافقا للواقع. ووقوع الخبر بعد اللطيف... موقعه موقع الاحتراس لمعنى اللطيف؛ أي هو الرفيق المحسن الخبير بمواقع الرفق والإحسان وبمستحقّيه"^٤.

١ التحرير والتنوير، ج ٢٢/١٩، وينظر: تفسير الطبري، ١٠٨/١٩-١٠٩.

٢ تفسير الشعراوي، ج ٢٩/١٩.

٣ التحرير والتنوير، ٤١٧/٧.

٤ التحرير والتنوير، ٤١٧/٧-٤١٨.

إن هذه الآيات تصب في قالب موضوع سورة الأحزاب، حيث سعي القرآن الكريم لتطهير بيت النبوة مما يُراد به من مكائد المنافقين الذين لا يتحركون أوّل تحركهم إلا في مجال المرأة وشؤونها، ومن بعد ذلك تنزل هذه الآيات على واقع المهتمين بالدعوة والعلماء والصالحين وما ينبغي لهم في إدارة بيوتهم، ومن بعدها ينبغي على باقي المجتمعات أن تتحلّى بهذه الآداب التي نزلت على بيت النبوة، فهي عامة لجميع المسلمين والمسلمات، ولا سيما أن الواقع الاجتماعي الحالي يستدعي ذلك.

* * *

خاتمة

لقد بدأ هذا البحث بتمهيد يعرف باسم سورة الأحزاب ومقاصدها الكريمة التي تسعى إلى بناء قواعد الأسرة والمجتمع المسلم بترسيخ بعض الآداب، والنهي عن بعضها الآخر، ومناسبتها لما قبلها وما بعدها من سور. تلا ذلك التحليل النظامي المتدرج لألفاظ كل آية وجملها بما أبرز معانيها ومقاصدها الخاصة على مستوى خطاب زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم - بخاصة، ومن ثمّ على مستوى نساء المؤمنين بعامة.

ومن أبرز النتائج التي انتهى إليها هذا البحث الآتي:

١- رفق الله - سبحانه وتعالى - بأمهات المؤمنين - رضوان الله عليهن - في الخطاب، بوصفهنّ زوجات للنبي - صلى الله عليه وسلم - على الرغم مما في الخطاب من وعيد وتهديد.

٢- تقديم الله - سبحانه وتعالى - للعلاقة الزوجية بين النبي - صلى الله عليه وسلم - وزوجاته - رضي الله عنهن - في إقامة أساليب الخطاب ووجهته، إذ جعل التخيير أمراً منه - تعالى - يُبلّغه الرسول - صلى الله عليه وسلم -، ولم يجعله على لسان الرسول - صلى الله عليه وسلم - حتى لا تسوء العلاقة الزوجية.

٣- تنويع أساليب النداء، والتناوب بين الوعد والوعيد، بتقديم الوعد على الوعيد تارةً، وتقديم الوعيد على الوعد تارةً أخرى، وذلك لبعث نشاط النفس والعقل والقلب، وتعميق التصور، وذلك أدعى للاستجابة الحسنة.

٤- تشريف الله - سبحانه وتعالى - لأمهات المؤمنين بهذا الخطاب تشريفاً يرفعهنّ على كل نساء العالمين على الرغم مما ورد فيه من تهديد وترهيب جاء من باب التهيج والإلهاب على التمسك بالمحامد.

٥- نزول الخطاب موافقاً لحدود قدرات النساء القلبية والبدنية على فعل الطاعات، وتجنّب المنكرات.

٦- التدرج في سوق الخطاب؛ إذ بدأ نداءً للرسول -صلى الله عليه وسلم- وأمرًا له يخاطب به زوجته، ثم توسّع الخطاب ليشمل نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- بما فيهن بناته ومن تسرى بهن، ثم توسّع أكثر ليشمل أهل بيت النبي -صلى الله عليه وسلم- كلّهم -رضوان الله عليهم أجمعين-.

٧- تميزت الآيات السبع بكثرة ورود لفظ الجلالة ﴿الله﴾ فيها؛ حيث ورد ثمان مرات، وفي ذلك تأكيدٌ لشرفهن -رضوان الله عليهن- وأنه -صلى الله عليه وسلم- ينطق بما أوحاه إليه -عزّ وجلّ-، وأن الله فيما ألقى إليهن من تخيير وأوامر ونواهٍ يحرسهن من كيد المنافقين ودسائسهم.

هذا وأدعو الله التوفيق والسداد.

* * *

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٤هـ.
- أسماء سُور القرآن وفئاتها، د. منيرة محمد ناصر الدوسري، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٦هـ.
- أصول السرخسي، أبو بكر، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفعاني، ط١، دا المعرفة، بيروت، ١٩٧٣م.
- أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، د. عبد الله محمود شحاته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي، جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني الشافعي، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين، محمد بن بادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، تحرير: الشيخ: عبد القادر عبد الله العاني، راجع: د. عمر سليمان الأشقر، ط٢، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ١٤١٣هـ.
- تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني البغدادي المصري، تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ: علي محمد معوض، د. زكريا عبيد المجيد النوتي، د. أحمد التجولي الجمل، قرطاً: أ.د. عبد الحي الفرماوي، ط١، دا الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مطابع أخبار اليوم، مصر، ١٩٩٧م.
- تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، دار هجر، الجيزة، ١٤٢٢هـ.

- تفسير الفخر الرازي (المُستَهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، محمد الرازي، فخر الدين بن ضياء الدين عمر، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- تفسير جزء تبارك وفوائده وأحكامه، د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، ط١، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٣٢هـ.
- تلوين الخطاب لابن كمال باشا: دراسة وتحقيق، شمس الدين، أحمد بن سليمان بن كمال باشا، تحقيق: عبد الخالق بن مساعد الزهراني، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السنة ٣٣، العدد ١١٣، ١٤٢١هـ، ص ٢٩٧–٣٨٤.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، أبو الفتح، ضياء الدين، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، د.م، ١٣٧٥هـ.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ومحمد رضوان عرقسوسي، وماهر حبّوش، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد، بدر الدين، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- حاشية القُنواني على تفسير الإمام البيضاوي، عصام الدين، إسماعيل بن محمد الحنفي (ت ١١٩٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- دراسة النظم القرآني في سورة الأحزاب، حسن عثمان يوسف عدوان، إشراف: د. محسن سميج الخالدي ود. حسين أحمد الدراويش، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٤٢٤هـ.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، حوالي ١٩٨٤م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل، شهاب الدين، السيد محمد الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

—سنن الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط ٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ.

—شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت.

—صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله - ﷺ)، أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

—في ظلال القرآن، سيد قطب، ط ٣٢، بيروت—القاهرة، دار الشروق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

—كتاب الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

—الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، بمشاركة: أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

—لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

—اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص، عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في التحقيق بالرسالة الجامعية: د. محمد سعد رمضان حسن ود. محمد المتولي الدسوقي حرب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

—المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، ط ١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

—المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح، ضياء الدين، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

—مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، برهان الدين، أبو الحسن، إبراهيم بنعمر البقاعي الشافعي، تقديم وتحقيق: د. عبد السميع محمد أحمد حسنين، ط ١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٨هـ.



- المطول، سعد الدين التفتازاني، المطبعة العثمانية، استانبول، ١٣٠٤هـ.
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د.محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، دم، د.ت.
- من أسرار التعبير القرآني: دراسة تحليلية لسورة الأحزاب، د.محمد محمد أبو موسى، ط ٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين، أبو الحسن، إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
- نُكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، محمد بن علي الكرجي القصاب، تحقيق: إبراهيم بن منصور الجندبل، ط ١، دار ابن القيم-دار ابن عفان، الدمام-القاهرة، ١٤٢٤هـ.

* * *